سلسلة مؤلفات الشامي (١٣)

المَدْخَلُ إِلَى الشَّوَارِدِ

فِي إِثْبَاتِ سَمَاعِ الرُّوَاةِ وَنَفْيِهِ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ

تصنيف

سامح محمد الشامي

مؤسسة الإيمان

المَدْخَلُ إِلَى الشَّوَارِدِ

فِي إِثْبَاتِ سَمَاعِ الرُّوَاةِ وَنَفْيِهِ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ

الطبعة الثالثة

رقم الإيداع

٢٠٢٦/٢٦٩٦

الترقيم الدولي

٩٧٨-٩٧٧-٩٥-٥٧٢٨-١

الناشر

مؤسسة الإيمان للنشر والتوزيع/ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَفَعَ مَنَارَ الحَقِّ بِالْإِسْنَادِ، وَجَعَلَهُ حِرْزًا لِدِينِهِ مِنْ كَيْدِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْعِنَادِ، وَصَيَّرَ هَذَا الرِّبَاطَ خَصِيصَةً لِهَذِهِ الأُمَّةِ الشَّرِيفَةِ، وَحِصْنًا حَصِينًا لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ المُنِيفَةِ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةً نَدَّخِرُهَا لِيَوْمِ الْمَعَادِ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمِينُ الْوَحْيِ، وَسَيِّدُ الْخَلْقِ، وَصَاحِبُ المَقَامِ المَحْمُودِ، وَاللِّوَاءِ المَعْقُودِ؛ الَّذِي تَرَكَنَا عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ.

نَقَلَ عَنْهُ العُدُولُ شَرِيعَتَهُ غَضَّةً طَرِيَّةً، فَنَفَوْا عَنْهَا تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ.

فَصَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، جَهَابِذَةِ النَّقْدِ، وَأَعْلَامِ الْهُدَى، أُولِي النُّهَى وَالبَصِيرَةِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الأَتَمَّانِ الأَكْمَلَانِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى مَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أَمَّا بَعْدُ؛

فَإِنَّ عِلْمَ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ هُوَ عِمَادُ وَمِيزَانُ الشَّرِيعَةِ البَيْضَاءِ، وَيُعَدُّ مِنْ أَجَلِّ مَبَاحِثِهِ غَوْرًا، وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، هُوَ مَبْحَثُ "الاتِّصَالِ وَالسَّمَاعِ"؛ إِذْ

هُوَ القُطْبُ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ التَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ، وَالفَيْصَلُ بَيْنَ القَبُولِ وَالرَّدِّ.

وَمِنْ ثَمَّ؛ فَإِنَّ طَالِبَ العِلْمِ الشَّرِيفِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْتَقِيَ مَرَاقِيَ التَّحْقِيقِ، وَيَسْلُكَ مَسَالِكَ النَّقْدِ الدَّقِيقِ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ "الإِسْنَادَ" لَيْسَ مُجَرَّدَ سَرْدِ أَسْمَاءٍ، بَلْ هُوَ عِلْمٌ بِأَحْوَالِ الرِّجَالِ، وَسَبْرٌ لِمَوَاطِنِ الاتِّصَالِ وَالِانْفِصَالِ.

وَإِنَّ أَخْفَى خَفَايَا هَذَا الفَنِّ، وَأَغْمَضَ مَكَامِنَ العِلَلِ فِيهِ، هِيَ مَسْأَلَةُ "السَّمَاعِ"؛ تِلْكَ العُرْوَةُ الوُثْقَى الَّتِي مَتَى انْفَصَمَتْ، تَهَاوَى بِنَاءُ الحَدِيثِ وَهَنًا، وَمَتَى اسْتَحْكَمَتْ، قَامَ صَرْحُ الصِّحَّةِ عَلَى أَرْكَانٍ شِدَادٍ.

فَالرِّوَايَةُ بَحْرٌ خِضَمٌّ، وَالسَّمَاعُ شَاطِئُ الأَمَانِ فِيهَا، وَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ جَهَابِذَةِ هَذَا الفَنِّ أَنَّ الرِّوَايَةَ أَعَمُّ مِنَ السَّمَاعِ وَجْهًا؛ إِذْ قَدْ يَحْمِلُ الرَّاوِي عَمَّنْ لَمْ يَشْهَدْ مَجْلِسَهُ، أَوْ يَنْقُلُ عَمَّنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَفَاوِزُ وَقُرُونٌ.

فَهِيَ بَابٌ وَاسِعٌ، قَدْ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَدْرَكَ وَسَمِعَ، وَمَنْ أَدْرَكَ وَحُجِبَ، وَمَنْ رَوَى عَمَّنْ لَمْ يَرَهُ طَرْفَةَ عَيْنٍ؛ بَيْنَمَا السَّمَاعُ قَيْدٌ وَثِيقٌ، وَشَهَادَةٌ حَقَّةٌ عَلَى المُعَايَنَةِ وَالمُشَافَهَةِ، وَهُوَ الجَوْهَرُ المَصُونُ الَّذِي لَا يُنَالُ إِلَّا بِبُرْهَانٍ سَاطِعٍ.

وَلَمَّا كَانَ الرَّاوِي قَدْ يَسْمَعُ فَيَذَرُ، أَوْ يُدْرِكُ فَلَا يَرْوِي لِعِلَّةٍ فِي الشَّيْخِ أَوْ لِعَارِضٍ فِي النَّفْسِ، اضْطَرَبَتْ أَنْظَارُ النُّقَّادِ فِي إِثْبَاتِ لِقَاءِ بَعْضِ الرُّوَاةِ بِشُيُوخِهِمْ، وَتَشَعَّبَتْ طُرُقُهُمْ فِي نَفْيِ ذَلِكَ أَوْ إِثْبَاتِهِ.

وَكَمْ مِنْ رَاوٍ سَمِعَ فَأَعْرَضَ، أَوْ لَقِيَ فَصَمَتَ، لِعِلَّةٍ لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا مَنْ غَاصَ فِي بِحَارِ هَذَا الفَنِّ، وَاسْتخْرَجَ دُرَرَ مَقَاصِدِ النُّقَّادِ؛ مِمَّا جَعَلَ هَذَا البَابَ مِنْ أَوْعَرِ المِسَالِكِ العِلْمِيَّةِ، لَا يَلِجُهُ إِلَّا مَنْ رُزِقَ بَصِيرَةً نَافِذَةً، وَاسْتِقْرَاءً تَامًّا لِطُرُقِ الحَدِيثِ وَعِلَلِهِ.

وَلَمَّا رَأَيْتُ حَيْرَةَ بَعْضِ الْمُشْتَغِلِينَ بِهَذَا الْفَنِّ فِي ذَلِكَ الْمِضْمَارِ؛ وَتَنَازُعَ مَسَالِكِهِمْ فِي إِثْبَاتِ السَّمَاعِ بَيْنَ إِفْرَاطٍ وَتَفْرِيطٍ؛ قَوِيَ العَزْمُ عَلَى كَشْفِ هَذِهِ الغُمَّةِ، مُسَاهَمَةً فِي الذَّبِّ عَنْ حِيَاضِ السُّنَّةِ، وَتَجْلِيَةً لِخَفَايَا "**عِلْمِ السَّمَاعِ**" الدَّقِيقِ.

إِذِ السَّمَاعُ هُوَ "**الْمِشْكَاةُ النَّقْدِيَّةُ**" الَّتِي انْبَثَقَتْ مِنْهَا الرِّوَايَةُ، وَتَعَيَّنَ عَلَى النَّاقِدِ أَنْ يَفْقَهَ حَقِيقَتَهُ وَكَيْفِيَّةَ التَّلَقِّي فِيهِ؛ لَا كَتَرَفٍ عِلْمِيٍّ، بَلْ كَضَرُورَةٍ حَتْمِيَّةٍ لِصِيَانَةِ مِيرَاثِ النُّبُوَّةِ.

وَلَقَدْ ظَلَّ النَّقْدُ الْحَدِيثِيُّ لِقُرُونٍ يَدُورُ فِي فَلَكِ "**الظَّوَاهِرِ الشَّكْلِيَّةِ**"؛ بِالِاكْتِفَاءِ بِـ "نَظَافَةِ الْإِسْنادِ" تَقْدِيرًا، وَقَبُولِ التَّصْرِيحِ بِالسَّمَاعِ وَنَحْوِهِ تَسْلِيمًا، فَافْتَقَرَ الْعِلْمُ إِلَى مِشْرَطٍ مِجْهَرِيٍّ يَنْفُذُ إِلَى (**بَاطِنِ اللَّحْظَةِ**)،

وَيُفَرِّقُ بَيْنَ (**صِيغَةِ الْأَدَاءِ الْجَامِدَةِ**) وَبَيْنَ (**وَاقِعِ التَّحْدِيثِ الْمَشْهُودِ**)؛ مِمَّا أَدَّى لِوُقُوعِ أَكَابِرِ النُّقَّادِ فِي مَزَالِقِ "**التَّجْوِيدِ الْمَصْنُوعِ**" وَأَوْهَامِ الاتِّصَالِ الَّتِي تُلْبِسُ الْمُرْسَلَ ثَوْبَ الْمَوْصُولِ.

وَتَكْمُنُ **أَهَمِّيَّةُ** هَذَا الْعِلْمِ فِي نَقْلِ النَّقْدِ مِنَ (**الِاجْتِهَادِ الظَّنِّيِّ**) إِلَى (**الْيَقِينِ الْهَنْدَسِيِّ**)؛ الَّذِي يَقُومُ عَلَى حِسَابِ الزَّوَايَا التَّارِيخِيَّةِ، وَرَسْمِ خَرِيطَةِ الِاتِّصَالِ الْيَقِينِيَّةِ بِمِيزَانِ الذَّرَّةِ؛ فَهُوَ لَا يَقْنَعُ بِـ "**الدَّالِّ**" اللَّفْظِيِّ حَتَّى يَسْتَوْثِقَ مِنْ "**الْمَدْلُولِ**" التَّارِيخِيِّ، مُعِيدًا لِلرَّاوِي كَيَانَهُ الْبَشَرِيَّ بِيَقِينِ "**الِاسْتِقْرَاءِ التَّفْتِيشِيِّ**"؛ إِذْ تَتَحَوَّلُ الْأَسَانِيدُ فِيهِ مِنْ مُجَرَّدِ رِوَايَاتٍ مَحْكِيَّةٍ إِلَى مَسَائِلَ هَنْدَسِيَّةٍ مُنْضَبِطَةٍ، لَا تَقْبَلُ التَّجَوُّزَ فِي قِيَاسِ لَحْظَةِ التَّلَقِّي أَوْ تَوَفُّرِ أَرْكَانِ السَّمَاعِ.

وَإِنَّ مَا سَيَكُونُ بَعْدَ هَذَا الْبِنَاءِ -بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى- هُوَ عَصْرُ "**الْمُحَاقَقَةِ الْيَقِينِيَّةِ**"؛ إِذْ يَتَحَوَّلُ التَّحْقِيقُ مِنْ "**نَقْلِ الْأَقْوَالِ**" إِلَى "**نَقْدِ الْمَحَاضِرِ**"، فَتَسْتَقِيمُ الْأَسَانِيدُ عَلَى جَادَّةِ الْحَقِّ.

وَتَزُولُ غَلَالَاتُ التَّدْلِيسِ الْمُسْتَتِرِ؛ تِلْكَ الْأَغْشِيَةُ الرَّقِيقَةُ الَّتِي حَجَبَتْ عَيْنَ النَّاقِدِ لِقُرُونٍ عَنْ دَقَائِقِ الِانْقِطَاعِ، وَيَصْبَحُ لِطَالِبِ الْحَدِيثِ مَلَكَةٌ يَرَى بِهَا "**حَقِيقَةَ اللَّحْظَةِ**" بِجَلَاءٍ؛ كَأَنَّهُ كَانَ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ التَّحْدِيثِ،

يَرْصِدُ حَالَ الْمُسْمِعِ وَيُحَاقِقُ مَقَامَ التَّلَقِّي، فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مَا اسْتَتَرَ تَحْتَ دَالِّ الصِّيغَةِ مِنْ مَدْلُولِ الْوَهْمِ

فَالْمَقْصِدُ لَيْسَ الِاسْتِدْرَاكَ عَلَى مَنْ سَبَقَ، بَلْ هُوَ تَمَامُ الْبِنَاءِ؛ فَالْحَقُّ قَدِيمٌ، وَلَكِنَّ نُورَهُ يَتَجَدَّدُ بِقَدْرِ مَا يَبْذُلُ الْمُحَقِّقُ مِنْ صِدْقِ الِاسْتِيعَابِ وَتَجَرُّدِ النَّظَرِ.

وذَلِكَ **الْعِلْمِ مُسْتَمَدٌّ** مِنْ تَضَافُرِ عُلُومٍ شَتَّى، تَلَاقَتْ لِخِدْمَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ بِمِشْرَطِ النَّقْدِ المِجْهَرِيِّ؛ فَهُوَ يَسْتَمِدُّ أُصُولَهُ مِنْ «عِلْمِ عِلَلِ الحَدِيثِ» فِي تَتَبُّعِ الخَفَايَا، وَمِنَ «التَّحْقِيقِ التَّارِيخِيِّ وَالطَّبَقَاتِ» فِي رَصْدِ المحَاقَقَةِ العُمْرِيَّةِ، وَمِنَ «الجُغْرَافِيَا البَشَرِيَّةِ وَالمسَالِكِ وَالممَالِكِ» فِي اسْتِقْصَاءِ المحَالِّ وَالمسَالِكِ، وَمِنَ «الأَنْثْرُوبُولُوجِيَا الثَّقَافِيَّةِ وَسُوسِيُولُوجِيَا المكَانِ» فِي تَحْلِيلِ سُلُوكِ الرُّوَاةِ وَطُقُوسِ المجَالِسِ، وَمِنْ «عِلْمِ النَّفْسِ المعْرِفِيِّ» فِي سَبْرِ دَوَافِعِ التَّجْوِيدِ وَوَهْمِ الإِدْرَاكِ، وَمِنَ «المنْطِقِ الاِسْتِقْرَائِيِّ وَالتَّحْلِيلِ الإِحْصَائِيِّ» فِي بِنَاءِ الأَنْمَاطِ المطَّرِدَةِ، وَمِنْ «عِلْمِ الأَرْشَفَةِ وَتَارِيخِ تَدْوِينِ العُلُومِ» فِي تَفْتِيشِ الوِجَادَةِ وَضَبْطِ الأُصُولِ، وَمِنْ «نَقْدِ المصَادِرِ التَّارِيخِيَّةِ وَقَوَانِينِ الرِّوَايَةِ» فِي اسْتِخْرَاجِ الشَّوَارِدِ، وَمِنْ «رُوحِ التَّحْقِيقِ الجِنَائِيِّ» فِي اسْتِنْطَاقِ القَرَائِنِ، وَمِنَ «الأَبِسْتِمُولُوجِيَا المعْرِفِيَّةِ» فِي تَقْدِيرِ حُدُودِ اليَقِينِ، وَمِنْ «فِقْهِ الأَعْرَافِ وَالتَّقَالِيدِ العِلْمِيَّةِ» لِلْأَقَالِيمِ، وَمِنْ «عِلْمِ

الدَّلَالَةِ وَسِيَاقَاتِ الخِطَابِ» فِي تَمْيِيزِ مَقَامَاتِ التَّحْدِيثِ؛ لِيَنْصَهِرَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي بُوتَقَةٍ وَاحِدَةٍ تُقَدِّمُ «حَقِيقَةَ اللَّحْظَةِ» وَ«يَقِينَ الوَاقِعِ» عَلَى مُجَرَّدِ «صُورَةِ الصِّيغَةِ» وَ«ظَاهِرِ اللَّفْظِ».

وَمَوْضُوعُهُ؛ هُوَ التَّحْقِيقُ فِي "حَقِيقَةِ الِاتِّصَالِ الوَاقِعِيِّ" بَيْنَ الرَّاوِي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ، لَيْسَ بِمُجَرَّدِ النَّظَرِ فِي إِمْكَانِ اللِّقَاءِ أَوْ ظَاهِرِ الصِّيغَةِ، بَلْ بِفَحْصِ "لَحْظَةِ التَّلَقِّي" وَتَفْكِيكِ عَنَاصِرِهَا الزَّمَانِيَّةِ (بِالمجَايَلَةِ)، وَالمكَانِيَّةِ (بِالتَّقَاصِّ البُلْدَانِيِّ)، وَالنَّفْسِيَّةِ (بِالمحَاقَقَةِ الأَدَائِيَّةِ)، وَالسُّلُوكِيَّةِ (بِنَقْدِ المخْرَجِ)؛ لِتَمْيِيزِ السَّمَاعِ الحَقِيقِيِّ المحْفُوظِ مِنَ السَّمَاعِ الموْهُومِ أَوْ التَّجْوِيدِ المصْنُوعِ.

وَقَد اسْتَقَرَّ عِنْدَنَا أَنَّهُ يَرْتَكِزُ عَلَى **أَرْبَعَةِ أَرْكَانٍ** تُمَثِّلُ قَوَاعِدَهُ الْكُلِّيَّةَ، مَعَ مَا تَتَضَمَّنُهُ مِنْ عَنَاصِرَ وَآلِيَّاتٍ تَفْصِيلِيَّةٍ هِيَ مَدَارُ التَّحْقِيقِ:

أَوَّلُهَا: قَاعِدَةُ **"الِاسْتِقْرَاءِ التَّفْتِيشِيِّ"**؛ وَمُقْتَضَاهَا أَنَّ نَفْيَ السَّمَاعِ الْمُطْلَقِ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ مَسْحٍ شَامِلٍ لِمَظَانِّ اللِّقَاءِ الزَّمَنِيِّ وَالْمَكَانِيِّ، وَتَتَبُّعِ الشَّوَارِدِ الَّتِي قَدْ تَهْدِمُ الْحَصْرَ الْمُدَّعَى، أَيْ أَنَّ عَنَاصِرَهَا، هِيَ: (الْمَسْحُ الزَّمَنِيُّ، وَالْخَرَائِطُ الْجُغْرَافِيَّةُ، وَتَتَبُّعُ الطُّرُقِ النَّازِلَةِ).

وَتَتَجَلَّى آلِيَاتُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فِي ثَلَاثَةِ مَحَاوِرَ عَمَلِيَّةٍ:

١- **رَصْدُ "الْمُجَايلة"**: وَهِيَ تَعْنِي فِي مِشْرَطِ هَذَا الْعِلْمِ؛ تَحْدِيدُ سَنَوَاتِ طَلَبِ الرَّاوِي بِدِقَّةٍ لَا مُجَرَّدَ سَنَةِ وَفَاتِهِ، أي الِاشْتِرَاكُ فِي الْجِيلِ وَالزَّمَانِ مَعَ وُجُودِ الْأَهْلِيَّةِ لِلْأَخْذِ وَالتَّلَقِّي؛ فَلَا يَكْفِي فِيهَا مُجَرَّدُ "الْمُعَاصَرَةِ الْوُجُودِيَّةِ" الَّتِي تَعْنِي التَّوَاجُدَ فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ **"الْمُحَاقَقَةِ الْعُمْرِيَّةِ"** بِرَصْدِ الْفَارِقِ الزَّمَنِيِّ بَيْنَ مَوْلِدِ الرَّاوِي وَوَفَاةِ الشَّيْخِ، وَالتَّأَكُّدِ مِنْ بُلُوغِ الرَّاوِي "سِنَّ التَّمْيِيزِ" وَدُخُولِهِ فِي "طَبَقَةِ الطَّلَبِ" حَالَ حَيَاةِ الشَّيْخِ وَأَدَائِهِ.

وَتَبْرُزُ قُوَّةُ هَذِهِ الْآلِيَّةِ فِي كَشْفِ **"السَّمَاعِ الْغَفْلِ"** الَّذِي يَدَّعِيهِ مَنْ عَاصَرَ الشَّيْخَ وَلَمْ يُجَايِلْهُ مَنْهَجِيًّا لِصِغَرِ سِنٍّ أَوْ تَأَخُّرِ طَلَبٍ؛ وَبِذَلِكَ تَكُونُ "الْمُجَايَلَةُ" هِيَ الْمِقْيَاسَ الزَّمَنِيَّ الَّذِي يَنْفِي أَوْهَامَ الِاتِّصَالِ الْمَصْنُوعِ، وَيُؤَسِّسُ لِقَاعِدَةِ الِاسْتِقْرَاءِ التَّفْتِيشِيِّ بِيَقِينِ التَّارِيخِ.

٢- **تَفْتِيشُ "الْوِجَادَةِ"**: وَمَعْنَى ذَلِكَ فِي مَوَازِينِ هَذَا الْعِلْمِ هُوَ التَّنْقِيبُ الْمِجْهَرِيُّ لِكَشْفِ حَقِيقَةِ التَّلَقِّي بَيْنَ الرَّاوِي وَالشَّيْخِ؛ إِذْ يَعْمَدُ الرَّاوِي إِلَى الرِّوَايَةِ مِنْ كِتَابٍ وَقَعَ لَهُ أَوْ خَطٍّ ظَفِرَ بِهِ لِشَيْخِهِ، فَيَسُوقُهُ بِصِيغَةٍ تُوهِمُ الِاتِّصَالَ والسَّمَاعَ الشَّفَهِيَّ.

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا النَّقْدِيَّةُ عَلَى تَتَبُّعِ **"الْقَرَائِنِ الْكِتَابِيَّةِ"** الَّتِي تَمِيزُ بَيْنَ اللَّفْظِ الْمَسْمُوعِ وَالسَّطْرِ الْمَوْجُودِ؛ وَذَلِكَ بِمُحَاكَمَةِ مَرْوِيَّاتِ الرَّاوِي إِلَى "أُصُولِ

الشَّيْخِ" المدَوَّنَةِ، وَرَصْدِ مَوَاضِعِ التَّفَرُّدِ الَّتِي لَا تَتَّسِقُ مَعَ **"سَنَنِ السَّمَاعِ"** الْمَعْرُوفِ عَنْ طُلَّابِهِ الملَازِمِينَ.

وَبِهَذَا التَّفْتِيشِ يَتَبَيَّنُ **"السَّمَاعُ الْمَوْهُومُ"** الَّذِي هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ **"وِجَادَةٌ مُسْتَتِرَةٌ"**، مِمَّا يَقِي المنْهَجَ مَعَرَّةَ الِانْخِدَاعِ بِظَاهِرِ الِاتِّصَالِ، وَيُعِيدُ الرِّوَايَةَ إِلَى مَقَامِهَا النَّقْدِيِّ بِيَقِينِ المِحَكِّ.

٣- تَقَفِّي "الشَّوَارِدِ": وَمَعْنَاهُ فِي مِعْيَارِ هَذَا الْعِلْمِ هُوَ التَّتَبُّعُ الِاسْتِقْرَائِيُّ لِلْمَرْوِيَّاتِ النَّادِرَةِ وَالطُّرُقِ الْمَغْمُورَةِ الَّتِي صَرَّحَ فِيهَا الرَّاوِي بِالسَّمَاعِ فِي غَيْرِ مَظَانِّ الشُّهْرَةِ؛ إِذْ يَعْمَدُ النَّاقِدُ إِلَى جَمْعِ هَذِهِ **"اللَّطَائِفِ الْإِسْنَادِيَّةِ"** الَّتِي غَابَتْ عَنْ جُمْهُورِ الْمُصَنِّفِينَ، لِيَجْعَلَهَا بَدِيلا عَنْ "الْحَصْرِ الْمُدَّعَى" بِالِانْقِطَاعِ.

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا عَلَى نَبْشِ الْأَجْزَاءِ الْحَدِيثِيَّةِ وَالْمَجَامِعِ النَّادِرَةِ، وَتَحْلِيلِ لَفْظِ **(سَمِعْتُ)** الْوَارِدِ فِيهَا بِمِيزَانِ **"الْمُحَاقَقَةِ"**؛ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ أَنَّ هَذَا السَّمَاعَ لَيْسَ وَهْمًا وَلَا تَصْحِيفًا.

وَبِهَذَا التَّقَفِّي يَتَمَكَّنُ الْبَاحِثُ مِنْ **"هَدْمِ دَعْوَى الِانْقِطَاعِ الْمُسْتَقِرَّةِ تَقْلِيدًا"**، مُثْبِتًا أَنَّ الشَّارِدَةَ الْوَاحِدَةَ إِذَا صَحَّتْ كَانَتْ أَقْوَى مِنَ الْحَصْرِ الْمُجَرَّدِ، مِمَّا يُعِيدُ لِلْإِسْنَادِ وَصْلَهُ بِيَقِينِ الِاسْتِقْصَاءِ.

ثانِيهَا: قَاعِدَةُ "**الْمُحاقَقَةِ الْأَدَائِيَّةِ**"؛ وَمُقْتَضَاهَا تَقْدِيمُ "**حقِيقَةِ اللَّحْظَةِ** " عَلَى "**صُورةِ الصِّيغَةِ**"؛ إِذِ الْعِبْرَةُ بِمَا ثَبَتَ مِنْ طُرُقِ التَّلَقِّي الْوَاقِعِيِّ لَا بِمُجَرَّدِ عَنْعَنَةِ الْمُدَلِّسِ أَوْ إِرْسَالِ الْمُتَسَاهِلِ.

وَتَتَلَخَّصُ **عَنَاصِرُ** هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي: (فَحْصِ الصِّيغَةِ، وَنَقْدِ التَّدْلِيسِ، وَتَمْيِيزِ الْعَرْضِ مِنَ السَّمَاعِ)؛ إِذْ أَقَمْنَا بِنَاءَهَا **عَلَى ثَلَاثَةِ مَحَاوِرَ نَقْدِيَّةٍ تَكْشِفُ جَوْهَرَ الِاتِّصَالِ**:

١- اخْتِبَارُ "إِيهَامِ السَّمَاعِ": وَمَعْنَى ذَلِكَ فِي مَوَازِينِ هَذَا الْعِلْمِ هُوَ الرَّصْدُ التَّقَابُلِيُّ لِصِيَغِ الْأَدَاءِ لِكَشْفِ التَّدْلِيسِ الْمُسْتَتِرِ أَوِ الْوَهْمِ الْحَاصِلِ فِي طُرُقِ الرِّوَايَةِ؛ إِذْ يَعْمَدُ النَّاقِدُ إِلَى تَتَبُّعِ لَفْظَتَيْ "قَالَ" وَ "عَنْ" فِي مَظَانِّ الِاحْتِمَالِ، ثُمَّ مُقَابَلَتِهَا بِلَفْظَةِ "حَدَّثَنَا" أَوْ "سَمِعْتُ" الْوَارِدَةِ فِي الطُّرُقِ الْأُخْرَى لِلْخَبَرِ نَفْسِهِ.

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا عَلَى تَمْيِيزِ "**الصَّدَى الصَّادِقِ**" الَّذِي يَعْكِسُ حَقِيقَةَ الِاتِّصَالِ وَجَوْهَرَهُ؛ إِذِ التَّوْثِيقُ لَدَيْنَا لَا يَقُومُ عَلَى مُجَرَّدِ الْآلِيَّةِ الصَّمَّاءِ، بَلْ عَلَى اسْتِنْطَاقِ لَحْظَةِ التَّحْدِيثِ بِفَهْمِ "**السِّيَاقِ التَّارِيخِيِّ وَالنَّفْسِيِّ**" لِلْمَجْلِسِ الْحَدِيثِيِّ؛ فَهَلْ كَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ أَدَاءٍ، أَمْ مُذَاكَرَةٍ، أَمْ مَزِيحٍ؟ وَمِنْ هُنَا يَصِيرُ النَّقْدُ مَبْنِيًّا عَلَى "**التَّحْلِيلِ الْأَنْثُرُوبُولُوجِيِّ**" لِمُجْتَمَعِ الرُّوَاةِ.

وَنَقْصِدُ بِهِ؛ دِرَاسَةَ سُلُوكِ الرُّوَاةِ كَبَشَرٍ يَتَحَرَّرُونَ ضِمْنَ بِيئَةٍ عِلْمِيَّةٍ لَهَا طُقُوسُهَا وَأَحْوَالُهَا النَّفْسِيَّةُ؛ فَنَفْحصُ فِيهِ عَادَاتِ الْمَجْلِسِ، وَنَسْتَنْطِقُ مَدَى هَيْبَةِ الشَّيْخِ أَوْ تَبَسُّطِهِ، وَنُفَكِّكُ الْأَعْرَافَ الْعِلْمِيَّةَ لِكُلِّ قُطْرٍ؛ لِيَرْتَبِطَ الْجَوْهَرُ بِالسِّيَاقِ.

وَنَنْفِيَ كُلَّ صِيغَةِ سَمَاعٍ مُنْفَرِدَةٍ تَصْدِمُ وَاقِعَ الْمَجْلِسِ الْمَعْرُوفِ وَتُورِثُ انْقِطَاعًا مُسْتَتِرًا تَمْيِيزًا لَهُ عَنْ "**صَدَى الْوَهْمِ**" الَّذِي قَدْ يَكُونُ تَجْوِيدًا مِنَ الرَّاوِي أَوْ تَصْحِيفًا مِنَ النَّاسِخِ.

وَبِهَذَا الِاخْتِبَارِ يَتَبَيَّنُ لِلْبَاحِثِ مَدَى "**ثَبَاتِ الصِّيغَةِ الصَّرِيحَةِ**" أَمَامَ الِاحْتِمَالَاتِ الْمُرْسَلَةِ، مِمَّا يَجْعَلُ الْحُكْمَ عَلَى الِاتِّصَالِ مَبْنِيًّا عَلَى "**الْمُحَاقَقَةِ الْوَاقِعِيَّةِ**" لَا عَلَى مُجَرَّدِ الظَّاهِرِ اللَّفْظِيِّ؛ صِيَانَةً لِلسُّنَّةِ مِنْ شَوَائِبِ الْإِيهَامِ.

٢- مُحَاكَمَةُ "الْمُدَلِّسِ": وَمَعْنَاهَا هُوَ عَدَمُ الِاكْتِفَاءِ بِالظَّاهِرِ اللَّفْظِيِّ لِتَصْرِيحِهِ بِالسَّمَاعِ، بَلْ إِخْضَاعُ رِوَايَتِهِ لِتَفْتِيشٍ مِجْهَرِيٍّ يَنْظُرُ فِي "**طَبَقَةِ تَدْلِيسِهِ**" وَرُتْبَتِهِ عِنْدَ النُّقَّادِ؛ إِذْ يُفْتَرَضُ فِي كُلِّ صِيغَةٍ صَرِيحَةٍ عَنْهُ أَنْ تَكُونَ مَحَلَّ مَسَاءَلَةٍ حَتَّى تَثْبُتَ سَلَامَتُهَا مِنْ "**تَحْرِيفِ الرُّوَاةِ عَنْهُ**"؛ الَّذِينَ قَدْ يُجَوِّدُونَ الْإِسْنَادَ بِتَحْوِيلِ "عَنْ" إِلَى "حَدَّثَنَا".

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا عَلَى سَبْرِ مَرْوِيَّاتِهِ فِي "**الْأُصُولِ الْعَتِيقَةِ**" وَمُقَابَلَتِهَا بِمَا رَوَاهُ الْأَثْبَاتُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّيْخِ، لِتَبَيُّنِ مَا إِذَا كَانَ التَّصْرِيحُ نَابِعًا مِنْ "حَقِيقَةِ اللَّحْظَةِ" أَمْ هُوَ "تَصَرُّفٌ نَاسِخٌ" أَوْ "وَهْمُ نَاقِلٍ"؛ وَبِهَذِهِ الْمُحَاكَمَةِ يَتَحَرَّرُ السَّمَاعُ مِنْ شَوَائِبِ "**التَّجْوِيدِ الْمَصْنُوعِ**"، وَيَسْتَقِرُّ الحُكْمُ عَلَى الِاتِّصَالِ بِيَقِينِ النَّقْدِ الْمُحِيطِ.

٣- تَحْرِيرُ "حَقِيقَةِ اللَّحْظَةِ": وَمَعْنَى ذَلِكَ هُوَ الِانْتِقَالُ مِنْ مَحْضِ النَّظَرِ فِي "**أَهْلِيَّةِ الرَّاوِي**" إِلَى فَحْصِ "**حَالَةِ الشَّيْخِ**" وَقْتَ التَّلَقِّي؛ إِذْ يَعْمَدُ النَّاقِدُ إِلَى اسْتِحْضَارِ الظَّرْفِ الْعَارِضِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الْمُسْمِعُ (الشَّيْخُ) حَالَ سَوْقِهِ لِلْخَبَرِ.

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا عَلَى تَقَصِّي مَا إِذَا كَانَ الشَّيْخُ فِي "حَالِ أَدَاءٍ" مَقْصُودٍ يُجِيزُ ضَبْطَ السَّمَاعِ، أَمْ كَانَ فِي حَالِ غَيْبُوبَةٍ أَوْ إِغْمَاءٍ، أَوْ كَانَ "**مَزِيحًا مُدَاعِبًا**" لَا يَقْصِدُ التَّحْدِيثَ؛ بِمَا يَنْفِي عَنِ الرِّوَايَةِ صِفَةَ الِاتِّصَالِ وَإِنْ صَرَّحَ الرَّاوِي بِلَفْظِ السَّمَاعِ ظَاهِرًا.

وَبِهَذَا التَّحْرِيرِ تَتَحَوَّلُ الْمُحَاقَقَةُ مِنْ شَكْلِيَّةِ الْإِسْنَادِ إِلَى "**وَاقِعِيَّةِ الْأَدَاءِ**"، لِتَبَيُّنِ الصَّدَى الصَّادِقِ لِلْمَجْلِسِ مِنْ أَوْهَامِ النَّقْلِ الْعَارِضِ، مِمَّا يُحَقِّقُ أَعْلَى دَرَجَاتِ التَّثَبُّتِ فِي حَقِيقَةِ التَّلَقِّي الشَّفَهِيِّ.

ثَالِثُهَا: قَاعِدَةُ **"التَّقَاصُّ الْبُلْدَانِيُّ"**؛ وَتَعْنِي إِخْضَاعَ الرِّحْلَةِ الْحَدِيثِيَّةِ لِمِيزَانِ الْعِدَادِ وَالنَّسَبِ؛ لِتَمْيِيزِ مَنْ وَقَعَ لَهُ سَمَاعٌ عَرَضِيٌّ مِمَّنْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِالِانْقِطَاعِ لِبُعْدِ الدَّارِ.

وَعَنَاصِرُهَا: (رِحْلَةُ الرَّاوِي، وَالْمُوَاطَنَةُ، وَالسَّمَاعُ الْعَرَضِيُّ)؛ إِذْ قُمْنَا بِتَشْيِيدِ أَرْكَانِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ عَلَى مَحَاوِرَ مَكَانِيَّةٍ تَنْفُذُ إِلَى عُمْقِ الِاتِّصَالِ الْجُغْرَافِيِّ لِتَبْنِيَ لَدَى الْبَاحِثِ **"مَلَكَةَ النَّقْدِ الْجُغْرَافِيِّ"** تِلْقَائِيًّا، **وَهِيَ**:

١- خَرِيطَةُ "الْمُجَاوَرَةِ": وَمَعْنَاهَا فِي مَوَازِينِ هَذَا الْعِلْمِ هُوَ الرَّصْدُ الْجُغْرَافِيُّ الدَّقِيقُ لِمَقَامِ الرَّاوِي فِي بَلَدِ الشَّيْخِ، لِإِثْبَاتِ مَدَى الْقُرْبِ الْمَكَانِيِّ الَّذِي يَتِيحُ كَثْرَةَ التَّلَقِّي وَالِاتِّصَالِ؛ إِذْ يَعْمَدُ النَّاقِدُ إِلَى تَحْدِيدِ "فَتْرَةِ السُّكْنَى" وَتَقَاطُعِهَا الزَّمَنِيِّ مَعَ حَيَاةِ الْمُسْمِعِ، لِلْجَوَابِ عَلَى سُؤَالٍ مِحْوَرِيٍّ: **هَلْ سَكَنَ الرَّاوِي فِي بَلَدِ الشَّيْخِ؟ وَمَتَى؟**

إِذْ يُعَدُّ هَذَا السُّؤَالُ هُوَ الْمَكَانَ الْأَمْثَلَ لِكَشْفِ الِانْخِدَاعِ بِجُمْلَةِ "فُلَانٌ الْبَغْدَادِيُّ" أَوْ نَحْوِهَا، مِمَّا يَدْفَعُ النَّاقِدَ لِلْبَحْثِ عَنْ **"لَحْظَةِ الْجِوَارِ الْفِعْلِيَّةِ"** وَتَحْقِيقِ تَارِيخِ السُّكْنَى، لَا الِاكْتِفَاءِ بِالنِّسْبَةِ الْعَامَّةِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ لِلْوِلَادَةِ أَوْ لِلْمُرُورِ الْعَابِرِ فَقَطْ.

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا عَلَى تَقَصِّي **"الْمَحَلَّةِ وَالدَّارِ"** لِتَمْيِيزِ مَنْ كَانَ جَارًا مُلَازِمًا مِمَّنْ سَكَنَ فِي أَطْرَافِ الْبَلَدِ دُونَ اخْتِلَاطٍ، مَعَ رَصْدِ **"تَارِيخِ الِانْتِقَالِ"**

نُزُولا وَارْتِحَالا؛ وَبِهَذِهِ الخَرِيْطَةِ يَتَبَيَّنُ لِلْبَاحِثِ "**الِاتِّصَالُ الوَاقِعِيُّ**" المَبْنِيُّ عَلَى المسَاكَنَةِ، مِمَّا يَقِي المَنْهَجَ مَعَرَّةَ الِانْخِدَاعِ بِعُمُومِ النِّسْبَةِ إِلَى البَلَدِ، دُونَ تَحْقِيقِ لَحْظَةِ الجِوَارِ، وَيُعِيدُ لِلرِّوَايَةِ ضَبْطَهَا بِيَقِينِ الِاسْتِقْرَاءِ المكَانِيِّ.

٢- تَدْقِيقُ "الرِّحْلَةِ العَابِرَةِ": وَمَعْنَاهُ فِي مَوَازِينِ هَذَا العِلْمِ هُوَ التَّقَصِّي عَنْ مَوَاضِعِ اللِّقَاءِ الِاتِّفَاقِيِّ الَّذِي لَا يَنْضَبِطُ بِبَلَدِ الشَّيْخِ وَلَا مَوْطِنِ الرَّاوِي؛ إِذْ يَعْمَدُ النَّاقِدُ إِلَى إِثْبَاتِ الِاتِّصَالِ واللِّقَاءِ فِي "**المَوَاسِمِ الجَامِعَةِ**" كَالحَجِّ وَالعُمْرَةِ، أَوِ "**الأَسْفَارِ المَعِيشِيَّةِ**" كَتِجَارَةٍ أَوْ جُنْدِيَّةٍ.

وَتَكْمُنُ أَهَمِّيَّةُ هَذَا التَّدْقِيقِ فِي مَنْحِ النَّصِّ "**وَاقِعِيَّةً تَارِيخِيَّةً**" تَعْتَمِدُ عَلَى اسْتِنْطَاقِ حَرَكَةِ الْمُجْتَمَعِ لِخِدْمَةِ الْإِسْنَادِ؛ إِذْ يُثْبِتُ أَنَّ السَّمَاعَ قَدْ يَقَعُ "**بِالْمُصَادَفَةِ**" خَارِجَ النِّطَاقِ الْجُغْرَافِيِّ الْمَعْهُودِ، مِمَّا يَكْسِرُ جُمُودَ مَنْ يَنْفُونَ السَّمَاعَ لِمُجَرَّدِ تَبَاعُدِ الْأَوْطَانِ.

وَهِيَ لَحَظَاتٌ نَادِرَةٌ "**قَدْ لَا تُسْتَبَانُ وَلَا تُذْكَرُ**" فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ التَّقْلِيدِيَّةِ؛ وَهُنَا تَبْرُزُ "**سُلْطَةُ الْمُسْتَقْصَى**" فِي التَّنْقِيبِ عَنْ تِلْكَ الشَّوَارِدِ الَّتِي غَفَلَ عَنْهَا الْأَوَائِلُ لِاسْتِخْرَاجِ دَلَائِلِ اللِّقَاءِ الْعَابِرِ.

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا عَلَى تَتَبُّعِ "**شَوَاهِدِ المُصَادَفَةِ**" فِي طُرُقِ الحَدِيثِ وَسِيَاقَاتِ المتْنِ، لِاسْتِخْرَاجِ دَلَائِلِ اللِّقَاءِ الَّتِي غَفَلَ عَنْهَا أَهْلُ الحَصْرِ المكَانِيِّ؛ وَبِهَذَا التَّدْقِيقِ يَتَحَرَّرُ السَّمَاعُ مِنْ قُيُودِ "**العِدَادِ البُلْدَانِيِّ**"

الجَامِدِ، لِيَسْتَقِرَّ الحُكْمُ عَلَى الِاتِّصَالِ بِيَقِينِ الِاسْتِقْرَاءِ التَّفْتِيشِيِّ الَّذِي يَنْفُذُ إِلَى مَا وَرَاءَ المَأْلُوفِ.

٣- تَمْيِيزُ "الْعِدَادِ": وَمَعْنَاهُ هُوَ فَكُّ الِارْتِبَاطِ الشَّكْلِيِّ بَيْنَ **"النِّسْبَةِ الْجُغْرَافِيَّةِ"** لِلرَّاوِي وَبَيْنَ **"مَوَاطِنِ تَلَقِّيهِ الْفِعْلِيَّةِ"**؛ إِذْ يَعْمَدُ النَّاقِدُ إِلَى تَمْيِيزِ مَنْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِـ **"عِدَادِ بَلَدٍ"** مُعَيَّنٍ اسْتِقْرَارًا، بَيْنَمَا وَقَعَ لَهُ سَمَاعٌ فِي بَلَدٍ آخَرَ حَالَ اجْتِيَازِهِ أَوْ رِحْلَتِهِ.

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا عَلَى **"تَقْصِيمِ تَارِيخِ الرَّاوِي"**؛ وَنَقْصِدُ بِهِ: التَّدْقِيقَ الزَّمَنِيَّ وَالْمَكَانِيَّ الْمِجْهَرِيَّ لِسِيرَتِهِ، بِتَقْطِيعِهَا إِلَى وَحَدَاتٍ دَقِيقَةٍ تَرْصِدُ مَحَطَّاتِ نُزُولِهِ وَارْتِحَالِهِ؛ لِرَصْدِ **"السَّمَاعِ الْمُهَاجِرِ"**؛ وَهُوَ ذَاكَ الَّذِي لَا يَنْضَبِطُ بِبَلَدِ الْإِقَامَةِ، وَيُنْكِرُهُ مَنْ حَصَرَ الرَّاوِيَ فِي مَوْطِنِ نَشْأَتِهِ.

وَبِهَذَا التَّمْيِيزِ يَتَحَرَّرُ الْحُكْمُ النَّقْدِيُّ مِنْ **"وَهْمِ الِانْقِطَاعِ"** النَّاتِجِ عَنْ بُعْدِ الدَّارِ، مُثْبِتًا أَنَّ **"الْعِدَادَ هُوَ مَحَلُّ الِاسْتِقْرَارِ لَا مَحْضُ الِانْحِصَارِ"**؛ مِمَّا يَقْهَرُ **"عُزْلَةَ الْجُغْرَافِيَا"** الْجَامِدَةَ، وَيُعِيدُ لِلرِّوَايَةِ صِحَّتَهَا بِيَقِينِ **"التَّقَاصِّ"** الَّذِي يَجْمَعُ بَيْنَ مَرَاحِلِ الرِّحْلَةِ وَحَقِيقَةِ الْأَثَرِ.

<u>**رَابِعُهَا: قَاعِدَةُ "نَقْدِ الْمَخْرَجِ"**</u>؛ وَمُقْتَضَاهَا أَنْ يَنْظُرَ النَّاقِدُ فِي مَدَارِ الرِّوَايَةِ؛ فَمَا خَالَفَ فِيهِ الرَّاوِي **"سَنَنَ السَّمَاعِ"** الْمَعْرُوفَ عَنْهُ، أَوْ تَفَرَّدَ

بِمَا لَا يُحْتَمَلُ، كَانَ ذَلِكَ قَرِينَةً عَلَى وَهْمٍ فِي الِاتِّصَالِ وَإِنْ ظَهَرَتْ سَلَامَتُهُ.

وَعَنَاصِرُهَا: (مَدَارُ الْإِسْنَادِ، وَسَنَنُ الرِّوَايَةِ، وَتَفَرُّدُ الثِّقَةِ)؛ إِذْ شَيَّدْنَا أَرْكَانَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ لِتَكُونَ مِيزَانًا هَنْدَسِيًّا يَكْشِفُ "**سُلُوكَ الرَّاوِي**" قَبْلَ "**لَفْظِهِ**"؛ إِيمَانًا بِأَنَّ الْأَدَاةَ اللَّفْظِيَّةَ قَدْ تَنْفَكُّ عَنِ الْوَاقِعِ التَّارِيخِيِّ، وَأَنَّ سِيرَةَ الرَّاوِي فِي الْأَدَاءِ هِيَ الْحَاكِمَةُ عَلَى نُطْقِهِ.

وَذَلِكَ عَبْرَ ثَلَاثَةِ مَحَاوِرَ "**تَعْلِيلِيَّةٍ**" تَرْفَعُ قِيمَةَ النَّقْدِ مِنْ مُجَرَّدِ الْحُكْمِ الشَّكْلِيِّ إِلَى بَيَانِ السَّبَبِ وَالْعِلَّةِ، لِقَطْعِ الطَّرِيقِ عَلَى "**التَّجْوِيدِ الْمَصْنُوعِ**" وَتَفْتِيشِ الْمَعْدَنِ الْأَوَّلِ لِلرِّوَايَةِ، **وَهِيَ:**

١- رَصْدُ "سَنَنِ السَّمَاعِ": وَمَعْنَى ذَلِكَ هُوَ الِاسْتِقْرَاءُ النَّفْسِيُّ وَالْعِلْمِيُّ لِعَادَاتِ الرَّاوِي فِي السَّماعِ وطَلَبِهِ وَأَدَائِهِ؛ إِذْ يَعْمَدُ النَّاقِدُ إِلَى تَحْدِيدِ "**النَّمَطِ الْمُطَّرِدِ**"؛ وَهُوَ النَّهْجُ الَّذِي اعْتَادَهُ الرَّاوِي فِي تَلَقِّيهِ عَنْ شُيُوخِهِ، مِنْ حَيْثُ الصِّيَغُ المسْتَعْمَلَةُ وَكَثْرَةُ الملَازَمَةِ.

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا عَلَى التَّفْتِيشِ فِي "**الْخُرُوجِ عَنِ الْمَعْهُودِ**"؛ إِذِ الْغَرَضُ هُنَا هُوَ دِرَاسَةُ "**نَفْسِيَّةِ الرَّاوِي فِي الطَّلَبِ**" لِتَمْيِيزِ دَوَافِعِهِ لِرَفْعِ مَكَانَةِ حَدِيثِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

فَلِكُلِّ رَاوٍ **"سِجِلٌّ تَارِيخِيٌّ"** فِي الْأَدَاءِ، فَإِذَا رَأَيْتَهُ يَرْوِي عَنْ شَيْخٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْإِكْثَارِ عَنْهُ أَوْ لَمْ يَعْتَدِ الرِّوَايَةَ عَنْهُ إِلَّا نَادِرًا بِلَفْظٍ صَرِيحٍ بَاذِخٍ فِي الِاتِّصَالِ مِثْلِ: (**سَمِعْتُ أَوْ حَدَّثَنَا**)، وَقَعَ التَّفْتِيشُ فَوْرًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ قَدْ تَكُونُ "دَخِيلَةً" أَوْ قُصِدَ بِهَا "تَجْوِيدُ الْإِسْنَادِ" لِيَبْدُوَ أَكْثَرَ قُوَّةً مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ.

وَبِهَذَا الرَّصْدِ يَتَبَيَّنُ لِلْبَاحِثِ مَدَى انْسِجَامِ الرِّوَايَةِ مَعَ "سِجِلِّ الرَّاوِي التَّارِيخِيِّ"؛ حَيْثُ نُقَدِّمُ "حَقِيقَةَ السِّيرَةِ" عَلَى "ادِّعَاءِ الصِّيغَةِ"، مِمَّا يَقِي الْمَنْهَجَ مَعَرَّةَ الِانْخِدَاعِ بِظَاهِرِ "حَدَّثَنَا" الَّتِي خَالَفَتْ **"سَنَنَ الصِّدْقِ الْمَعْرُوفَ"**، وَيُعِيدُ لِلْإِسْنَادِ ضَبْطَهُ بِيَقِينِ نَقْدِ الْمَخْرَجِ الَّذِي لَا يَنْخَدِعُ بِتَصَنُّعِ الْمُجَوِّدِينَ.

٢- مُحَاقَقَةُ "التَّفَرُّدِ الْمُسْتَنْكَرِ": حتَّى لو صَرَّحَ بالسَّماعِ، إذا خَالَفَ "أَصْحَابَ الشَّيْخِ" الثِّقاتِ، يُعَدُّ ذلكَ قَرينةً على (**وَهْمِ الِاتِّصَالِ**).

وَمَعْنَى ذَلِكَ هُوَ إِخْضَاعُ التَّصْرِيحِ بِالسَّمَاعِ لِمِحَكِّ **"الْمُعَارَضَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ"**؛ إِذْ يَعْمَدُ النَّاقِدُ إِلَى مُقَابَلَةِ رِوَايَةِ الْمُنْفَرِدِ بِمَا أَثْبَتَهُ "أَصْحَابُ الشَّيْخِ" الثِّقَاتُ الْمُلَازِمُونَ؛ فَمَا خَالَفَ فِيهِ الرَّاوِي جَادَّةَ الْمَعْرُوفِ عَنْ شَيْخِهِ، أَوْ أَتَى بِمَا لَمْ يَعْرِفْهُ الْخَوَاصُّ مِنْ طُلَّابِهِ مَعَ قِيَامِ الْمَانِعِ؛ عُدَّ ذَلِكَ "تَفَرُّدًا مُسْتَنْكَرًا".

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ لَفْظَ (**سَمِعْتُ**) لَيْسَ حِصْنًا مُطْلَقًا مِنَ الْخَطَأِ؛ لِأَنَّ الْبَشَرَ قَدْ يَغْلَطُونَ فِي فَهْمِ "**لَحْظَةِ التَّحْدِيثِ**" فَيَظُنُّونَهُ سَمَاعًا وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَهَذَا "**تَفْسِيرٌ نَفْسِيٌّ عِلْمِيٌّ**" لِمَاذَا نَرُدُّ (**سَمِعْتُ**) الصَّرِيحَةَ؛ إِذِ الْغَرَضُ هُنَا هُوَ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ يُسِيءُ إِدْرَاكَ لَحْظَةِ الْأَدَاءِ، وَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِي عَدَالَتِهِ لَكِنَّهُ يَهْدِمُ صِحَّةَ حَدِيثِهِ.

وَبِذَلِكَ يَبْنِي هَذَا الْمَنْهَجُ لَدَى الْبَاحِثِ مَلَكَةَ أَلَّا يَنْخَدِعَ بِقُوَّةِ اللَّفْظِ إِذَا انْفَرَدَ عَنْ سِيَاقِ الثِّقَاتِ؛ فَالرَّبْطُ بَيْنَ "**جَادَّةِ الْمَعْرُوفِ**" وَبَيْنَ "**الْخَوَاصِّ**" هُوَ عَيْنُ مَا يَفْعَلُهُ الْأَئِمَّةُ الْجَهَابِذَةُ.

فَإِذَا أَجْمَعَ الْخَوَاصُّ عَلَى خِلَافِ مَا أَتَى بِهِ الْمُنْفَرِدُ، كَانَ تَفَرُّدُهُ قَرِينَةً مِجْهَرِيَّةً عَلَى "**وَهْمِ الِاتِّصَالِ**" أَوْ سُوءِ الْفَهْمِ النَّاتِجِ عَنِ الْمُخَالَفَةِ لِلسَّنَنِ الْجَمَاعِيِّ.

وَبِهَذِهِ الْمُحَاقَقَةِ يَتَحَرَّرُ الْحُكْمُ مِنْ سَطْوَةِ "**الصِّيغَةِ الْمُنْفَرِدَةِ**" لِيَسْتَقِرَّ بِيَقِينِ نَقْدِ الْمَخْرَجِ الَّذِي يُقَدِّمُ "**الرِّوَايَةَ الْمَحْفُوظَةَ**" عَلَى "**الشَّاذَّةِ الْمَوْهُومَةِ**" وَإِنْ صَرُحَتْ بِالسَّمَاعِ.

٣- فَحْصُ "الْمَدَارِ": وَمَعْنَاهُ فِي مَوَازِينِ هَذَا الْعِلْمِ هُوَ التَّدْقِيقُ فِي نُقْطَةِ الْتِقَاءِ الطُّرُقِ لِكَشْفِ التَّصَرُّفِ فِي صِيَغِ الْأَدَاءِ حَالَ الِانْفِرَادِ؛ حَيْثُ

يَعْمَدُ النَّاقِدُ إِلَى رَصْدِ **"الرَّاوِي الْمَغْمُورِ"** الَّذِي يَنْفَرِدُ بِزِيَادَةِ لَفْظِ (سَمِعت أَوْ حَدَّثَنَا) عَنِ الْمَدَارِ، بَيْنَمَا رَوَاهُ الْأَثْبَاتُ بِ (عَنْ) أَوْ (قَالَ).

لِلْجَوَابِ عَلَى سُؤَالٍ تَنْقِيبِيٍّ: هَلِ انْفَرَدَ رَاوٍ مَغْمُورٌ بِزِيَادَةِ (سَمِعت أو حَدَّثَنَا) لِتَجْوِيدِ الْإِسْنَادِ؟

إِذْ حَوَّلْنَا هُنَا فَحْصَ الْمَدَارِ إِلَى **"مُهِمَّةٍ تَنْقِيبِيَّةٍ"** تُشْبِهُ عَمَلَ قَاضِي التَّحْقِيقِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ إِلَّا بَعْدَ مُحَاكَمَةِ دَوَافِعِهَا.

وَتَرْتَكِزُ آلِيَّتُهَا عَلَى كَشْفِ قَصْدِ **"تَجْوِيدِ الْإِسْنَادِ"** الَّذِي يَلْجَأُ إِلَيْهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ لِرَفْعِ مَكَانَةِ الرِّوَايَةِ وَإِيهَامِ الِاتِّصَالِ بَعْدَ الِانْقِطَاعِ؛ وَذَلِكَ بِمُحَاكَمَةِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ إِلَى **"مَقَامِ الرَّاوِي"** وَرُتْبَتِهِ فِي الضَّبْطِ، وَمَدَى احْتِمَالِ تَفَرُّدِهِ بِعِلْمِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ.

وَبِهَذَا الْفَحْصِ يَتَبَيَّنُ **"السَّمَاعُ الْمَصْنُوعُ"** الَّذِي أُقْحِمَ لِتَحْسِينِ الْمَخْرَجِ؛ إِذِ الْغَرَضُ هُنَا هُوَ تَنْبِيهُ طَالِبِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ لَيْسَتْ بِزِيَادَةِ الثِّقَةِ الْمُطْلَقَةِ، بَلْ بِمُوَافَقَةِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَدَارِ الْخَبَرِ؛ نَسْفًا لِلتَّقْلِيدِ الْجَامِدِ.

وَتَحْرِيرًا لِلْإِسْنَادِ مِنْ **"وَهْمِ التَّحْسِينِ"** الَّذِي يُحَاوِلُ فِيهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ تَجْوِيدَ الْخَبَرِ لِيَبْدُوَ بِأَحْسَنِ صُورَةٍ وَهِيَ آفَةٌ خَفِيَّةٌ لَا يَهْتِكُ سِتْرَهَا إِلَّا نَقْدُ الْمَدَارِ.

وَبِهَذَا التَّحْقِيقِ نُعِيدُ لِلْإِسْنَادِ صُورَتَهُ الْحَقِيقِيَّةَ بِيَقِينِ نَقْدِ الْمَدَارِ الَّذِي لَا يَنْخَدِعُ بِمُجَرَّدِ زِيَادَاتِ الْمُجَوِّدِينَ.

وَبِهَذَا تَتَحَوَّلُ الْمُسَاءَلَةُ الْإِسْنَادِيَّةُ مِنْ نَظَرٍ عَابِرٍ فِي صِيَغِ الْأَدَاءِ إِلَى **مَلَكَةٍ رَاسِخَةٍ** تَفُكُّ مَضَايِقَ الرِّوَايَةِ بِيَقِينِ النَّقْدِ والِاسْتِنْبَاطِ؛ لِيَكُونَ الْبَاحِثُ بِهَا "**فَقِيهَ إِسْنَادٍ**" لَا مُجَرَّدَ نَاقِدٍ شَكْلِيٍّ يَقِفُ عِنْدَ ظَوَاهِرِ الْأَلْفَاظِ دُونَ النُّفُوذِ إِلَى مَعَانِي الْعِلَلِ وَقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ.

وَقَد انْبَرَيْتُ لِتَصْنِيفِ كِتَابِي الكَبِيرِ المَوْسُومِ بِـ(**الشَّوَارِدِ فِي إِثْبَاتِ سَمَاعِ الرُّوَاةِ وَنَفْيِهِ**)؛ لِيَكُونَ جَامِعًا لِشَتَاتِ هَذِهِ المَسَائِلِ، مُحَرِّرًا لِمَوَاطِنِ النِّزَاعِ فِيهَا.

وَرَأَيْتُ أَنْ أَجْعَلَ بَيْنَ يَدَيْ هَذَا السِّفْرِ العَظِيمِ "مَدْخَلًا" يَهْدِي -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَدِرَاسَةً تَكُونُ مِفْتَاحًا لِمُغْلَقَاتِهِ، وَنِبْرَاسًا لِطَالِبِيهِ، سَمَّيْتُهَا: "**المَدْخَلُ إِلَى الشَّوَارِدِ فِي إِثْبَاتِ سَمَاعِ الرُّوَاةِ وَنَفْيِهِ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ**".

وَلَمْ يُقْصَدْ بِهَا سَرْدَ النُّصُوصِ، أَوِ الِاقْتِصَارَ عَلَى إِثْبَاتِ سَمَاعِ رَاوٍ مِنْ عَدَمِهِ فَحَسْبُ، بَلِ الْغَايَةُ تَنْحُو إِلَى مَا يُعِينُ عَلَى بِنَاءِ "**مَلَكَةِ النَّقْدِ**"، وَتَوْضِيحِ كَيْفِيَّةِ التَّعَامُلِ مَعَ تَعَارُضِ الأَدِلَّةِ، وَبَيَانِ كَيْفَ يُبْنَى الْحُكْمُ عَلَى

سَمَاعِ الرَّاوِي بَعْدَ جَمْعِ الطُّرُقِ وَسَبْرِ المرْوِيَّاتِ؛ تَحْقِيقًا لِرُتْبَةِ الْفِقْهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ الَّتِي تَتَجَاوَزُ مَحْضَ النَّقْلِ إِلَى دِقَّةِ الِاسْتِخْرَاجِ.

إِذْ تَضَمَّنَتْ تَحْرِيرًا نَقْدِيًّا عِيَارِيًّا لِنُخْبَةٍ مِمَّنْ دَارَتْ حَوْلَ سَمَاعِهِمْ رَحَى الِاخْتِلَافِ، وَتَبَايَنَتْ فِيهِمْ أَقْوَالُ أَئِمَّةِ الشَّأْنِ.

وَمِنْ نَمَاذِجِ ذَلِكَ: تَحْرِيرُ سَمَاعِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ مِنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.

وَالْفَصْلُ فِي سَماعِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرَادٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ الْجُمَحِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

كَذَلِكَ تَمَّ سَبْرُ الِاتِّصَالِ فِي سَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَهِيِّ مِنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها وَغَزْوَانَ الْغِفَارِيِّ مِنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رضي الله عنه وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ مِنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ رضي الله عنها.

وَإِنَّ هَذَا "**المَدْخَلَ**" جُهْدٌ نَقْدِيٌّ لِأَعْيَانٍ مِنَ الرُّوَاةِ، جُعِلُوا فِيهِ أَمْثِلَةً يُسْتَأْنَسُ بِهَا، وَشَوَاهِدَ يُقَاسُ عَلَيْهَا؛ لِتَكُونَ نِبْرَاسًا وَنَمُوذَجًا تَطْبِيقِيًّا يَكْشِفُ عَنْ مَنَاهِجِ المتَقَدِّمِينَ، وَيُوَضِّحُ قَوَاعِدَ المتَأَخِّرِينَ؛ رَجَاءً أَنْ يَتَبَيَّنَ لِطَالِبِ العِلْمِ كَيْفَ يَكُونُ النَّفْيُ وَالإِثْبَاتُ، وَكَيْفَ السَّبِيلُ لِتَوَقِّي مَزَالِقِ العِلَلِ الخَفِيَّةِ.

فَـدُونَكَ هَـذَا التَّحْرِيـرَ، عَسَـى أَنْ يَكُـونَ لَـكَ مُعِينًـا، وَلِفَهْمِـكَ مُبَيِّنًـا، مُسْـتَعِينًا بِـاللهِ تَعَـالَى فِي كُـلِّ حَـرْفٍ، وَسَـائِلًا إِيَّـاهُ أَنْ يَجْعَـلَ هَـذَا العَمَـلَ خَالِصًـا لِوَجْهِـهِ الكَـرِيمِ، وَذُخْـرًا لِي يَـوْمَ الـدِّينِ، وَسَـبَبًا فِي صِـيَانَةِ جَنَـابِ النُّبُـوَّةِ، وَمُقَـدِّمَـةً مُبَارَكَـةً لأَصْـلِهَا الكَبِـيرِ (**الشَّـوَارِدِ**)، وَاللهُ ﷻ المسْـتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

سُبْحَانَكَ اللَّهُـمَّ وبِحَمْـدِكَ، أَشْـهَدُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا أَنْـتَ، أَسْـتَغْفِرُكَ وَأَتُـوبُ إِلَيْكَ، وصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِ ولَدِ آدَمَ مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلِّمْ تَسْلِيمًا جَمًّا، والحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

كتبه

سامح محمد محمد أحمد الشامي

القاهرة – مصر

الجمعة ٢٥ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ

٢٤ مارس ٢٠١٧م

تمهيد

إِنَّ لِكُلِّ بِنَاءٍ أَسَاسًا، وَلِكُلِّ نَقْلٍ رُوحًا، وَرُوحُ عِلْمِ الْحَدِيثِ هِيَ الْيَقِينُ بِالِاتِّصَالِ؛ فَمَا تَقَرَّرَ قَبُولُ خَبَرٍ إِلَّا بَعْدَ مُحَاقَقَةِ مَخْرَجِهِ، وَمَا رُدَّ أَثَرٌ إِلَّا لِتَطَرُّقِ الرِّيبَةِ إِلَى مَحْمِلِهِ.

وَإِنَّ القَوْلَ فِي مَنَاطَاتِ "السَّمَاعِ" وَتَحْرِيرَ مَوَاضِعِهِ لَيْسَ نَافِلَةً مِنْ نَوَافِلِ القَوْلِ، أَوْ فَرْعًا ثَانَوِيًّا يَتْلُو مَعْرِفَةَ طَبَقَاتِ الرِّجَالِ وَتَرَاجِمِهِمْ، بَلْ هُوَ الرُّوحُ السَّارِيَةُ فِي جَسَدِ هَذَا الفَنِّ، وَالقُطْبُ الرَّحَى الَّذِي تَدُورُ عَلَيْهِ رَحَى التَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ فِي مَوَازِينِ النُّقَّادِ الأَوَّلِينَ.

فَإِذَا كَانَ الإِسْنَادُ هُوَ لِوَاءَ هَذِهِ الأُمَّةِ المَنْصُورَ، فَإِنَّ "السَّمَاعَ" هُوَ مِعْصَمُ ذَلِكَ اللِّوَاءِ وَقُوَّتُهُ؛ إِذْ هُوَ الجَوْهَرُ الَّذِي تُصْقَلُ بِهِ المَرْوِيَّاتُ، وَالفَيْصَلُ الَّذِي يَنْفِي عَنْ سَاحَةِ القَبُولِ وَهْمَ الوَاهِمِينَ وَتَدْلِيسَ المُدَلِّسِينَ.

وَبِهِ يَنْتَقِلُ الخَبَرُ مِنْ حَيِّزِ "النَّقْلِ المُرْسَلِ" الَّذِي تَعْتَوِرُهُ الظُّنُونُ، إِلَى فِضَاءِ "النَّقْلِ المُسْنَدِ" الَّذِي تَسْكُنُ إِلَيْهِ القُلُوبُ، وَيَقُومُ بِهِ حَقُّ الِاحْتِجَاجِ.

بَيْدَ أَنَّ المُلِمَّ بِأَعْمَاقِ هَذَا الفَنِّ يُدْرِكُ أَنَّ هَذَا المَسْلَكَ لَمْ يَكُنْ يَوْمًا مُمَهَّدًا، بَلْ هُوَ بَحْرٌ خِضَمٌّ تَتَلَاطَمُ فِيهِ أَمْوَاجُ الِاحْتِمَالَاتِ.

إِذْ تَبْرُزُ "عُقْدَةُ المنْهَجِ" فِي تِلْكَ "المِسَاحَةِ الرَّمَادِيَّةِ" الَّتِي يَسْكُنُهَا صِنْفٌ مِنَ الرُّوَاةِ مِمَّنْ أَدْرَكُوا الطَّبَقَةَ وَلَمْ يَسْمَعُوا مِنْ أَعْلَامِهَا، أَوْ سَمِعُوا فَلَمْ يُكْثِرُوا، أَوْ لَقِيَ الرَّاوِي فَصَمَتَ لِعَارِضٍ فِي النَّفْسِ أَوْ لِعِلَّةٍ فِي الشَّيْخِ حَجَبَتْهُ عَنِ التَّحَمُّلِ المبَاشِرِ.

فَالرَّاوِي قَدْ يَلْبَسُ ثَوْبَ اللِّقَاءِ وَلَمْ يَشْهَدْهُ، أَوْ يَتَسَرْبَلُ بِلَفْظِ العَنْعَنَةِ وَهُوَ خِلْوٌ مِنَ الحَقِيقَةِ؛ لَا عَنْ كَذِبٍ مَحْضٍ، بَلْ لِعُرْفٍ جَرَى بِهِ الِاصْطِلَاحُ، أَوْ لِوَهْمٍ طَرَأَ عَلَى النَّقْلِ، مِمَّا جَعَلَ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ "مُطْلَقِ الرِّوَايَةِ "وَ"حَقِيقَةِ السَّمَاعِ" هِيَ المِحَكَّ الأَعْظَمَ لِحَذَاقَةِ النُّقَّادِ، وَالميزَانَ الَّذِي تَبَيَّنَ بِهِ رُسُوخُ القَدَمِ فِي فِقْهِ العِلَلِ البَصِيرِ.

إِنَّ هَذَا التَّمْهِيدَ لَا يَقِفُ عِنْدَ رَسْمِ القَوَاعِدِ الجَامِدَةِ، بَلْ يَغُوصُ فِي "فَلْسَفَةِ النَّقْدِ" الَّتِي أَعْمَلَهَا جَهَابِذَةُ العِلَلِ؛ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يَقْنَعُوا بِمُجَرَّدِ "الِاحْتِمَالِ العَقْلِيِّ" المرْسَلِ الَّذِي يَتَذَرَّعُ بِهِ مَنْ قَصُرَ بَاعُهُ.

بَلْ أَعْمَلُوا "السَّبْرَ المِقَالِيَّ الشَّامِلَ"؛ فَنَظَرُوا فِي المرْوِيَّاتِ نَظْرَةً فَاحِصَةً لَا تُغَادِرُ مَتْنًا وَلَا طَرِيقًا، وَتَتَبَّعُوا أَلْفَاظَ الأَدَاءِ فِي مَضَايِقِ النِّزَاعِ؛ لِيَسْتَخْرِجُوا مِنْ ثَنَايَا الرِّوَايَةِ مَا يُثْبِتُ الحُضُورَ الذَّاتِيَّ فِي مَجْلِسِ التَّحْدِيثِ أَوْ يَنْفِيَهُ بِبُرْهَانٍ لَا يَرُدُّهُ إِلَّا مُتَعَنِّتٌ.

وَهَذَا يَقْتَضِي التَّحَرُّرَ مِنْ سُلْطَةِ "العَنْعَنَةِ" الَّتِي قَدْ تَكُونُ حِجَابًا عَلَى الحَقِيقَةِ، وَالنُّفُوذَ إِلَى "فِقْهِ المخْرَجِ"؛ حَيْثُ يَنْتَقِلُ الشَّأْنُ مِنَ التَّوْثِيقِ العَامِّ لِلرَّاوِي إِلَى "التَّوْثِيقِ العَلَائِقِيِّ" بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْخِهِ.

إِذْ قَدْ يَكُونُ إِمَامًا ثَبْتًا فِي شَيْخٍ، وَنُسْخَةً هَشَّةً أَوْ مُرْسِلَةً فِي آخَرَ رَغْمَ ثُبُوتِ عَدَالَتِهِ فِي المقَامَيْنِ.

لِذَا، جَاءَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ لِتُؤَسِّسَ لِمَلَكَةِ "الِاسْتِقْرَاءِ التَّفْتِيشِيِّ"، وَتُدَرِّبَ العَيْنَ عَلَى لَحْظِ "الخَلَلِ الدَّفِينِ" خَلْفَ "الِاسْتِوَاءِ الظَّاهِرِيِّ"، مُتَّخِذَةً مِنَ النَّمَاذِجِ التَّطْبِيقيَّةِ الَّتِي حَفَلَ بِهَا هَذَا المدْخَلُ "مَعَامِلَ مَنْهَجِيَّةً" يُتَعَلَّمُ فِيهَا كَيْفَ نُفَكِّكُ عُقَدَ العَنْعَنَةِ.

وَكَيْفَ نُقَدِّمُ "النَّفْيَ المعَلَّلَ" عَلَى "الإِثْبَاتِ المجْمَلِ"، وَمَتَى يَكُونُ سُكُوتُ كِبَارِ الآخِذِينَ آيَةً عَلَى انْقِطَاعِ مَنْ دُونَهُمْ.

إِنَّ الغَايَةَ هِيَ الِارْتِقَاءُ بِالنَّقْدِ مِن حَيِّزِ "التَّسْلِيمِ لِلرَّسْمِ" إِلَى "المحَاقَقَةِ لِلْوَاقِعِ"؛ لِيَصِلَ البَاحِثُ فِي نِهَايَةِ المطَافِ إِلَى حُكْمٍ رَصِينٍ يَقُومُ عَلَى يَقِينِ البُرْهَانِ لَا بِمُجَرَّدِ الحُسْبَانِ.

وَيَسْتَبِينَ لَهُ كَيْفَ يُبْنَى الحُكْمُ عَلَى عُرْوَةِ الِاتِّصَالِ، وَكَيْفَ تُكْشَفُ غَيَاهِبُ الِانْقِطَاعِ بِصِدْقِ النَّقْدِ وَرَصَانَةِ الِاسْتِدْلَالِ.

فَدُونَكَ هَذَا المَسْلَكَ، مِفْتَاحًا لِمُغْلَقَاتِ "الشَّوَارِدِ"، وَنِبْرَاسًا يَهْدِي إِلَى سَوَاءِ التَّحْقِيقِ، مُسْتَعِينًا بِاللهِ تَعَالَى فِي الكَشْفِ عَنِ المَسْتُورِ؛ لِيَبْقَى جَنَابُ النُّبُوَّةِ مُحَاطًا بِسِيَاجٍ مِنَ الحَقِيقَةِ الخَالِصَةِ.

المسألة الأولى

سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب رضي الله عنه

بين الإثبات والنفي

تُعَدُّ رُتْبَةُ مَرَاسِيلِ سَيِّدِ التَّابِعِينَ سَعِيدِ بْنِ المسَيِّبِ مَحَطَّ عِنَايَةِ نُقَّادِ الأَثَرِ، لَاسِيَّمَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنِ الفَارُوقِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه إِذْ هِيَ رَكِيزَةٌ أَسَاسِيَّةٌ فِي نَقْدِ الأَسَانِيدِ يُبْنَى عَلَيْهَا قَبُولُ الآثَارِ أَوْ رَدُّهَا.

ويَقُومُ هَذَا البَحْثُ عَلَى تَقَصِّي مَسَالِكِ الرِّوَايَةِ بَيْنَ سَعِيدٍ وَالفَارُوقِ رضي الله عنه سَبْرًا لِمَغَاوِصِهَا، وَتَحْرِيرًا لِمَقَامَاتِ الِاتِّصَالِ وَالِانْقِطَاعِ فِيهَا.

وَالغَرَضُ الأَسْمَى لَهُ هُوَ تَفْتِيتُ الحَصْرِ المطْلَقِ الَّذِي جَنَحَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الأَئِمَّةِ بِنَفْيِ السَّمَاعِ جُمْلَةً؛ إِذِ اسْتَقَرَّ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ أَنَّ الأَصْلَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ هُوَ الإِرْسَالُ، بَيْدَ أَنَّ التَّمْحِيصَ الدَّقِيقَ يَكْشِفُ عَنْ نَوَادِرَ جَلِيَّةٍ تَبَلَّجَ فِيهَا صُبْحُ الِاتِّصَالِ، وَاسْتَقَامَتْ فِيهَا حُجَّةُ اللِّقَاءِ وَالسَّمَاعِ.

وَلِأَجْلِ تَحْرِيرِ القَوْلِ فِي اتِّصَالِ هَذَا الطَّرِيقِ مِنْ اِنْقِطَاعِهِ، اِسْتَفْرَغَ الحُفَّاظُ الوُسْعَ فِي اسْتِجْلَاءِ حَقِيقَةِ السَّمَاعِ بَيْنَهُمَا؛ فَتَبَايَنَتْ مَسَالِكُهُمْ فِي الِاسْتِدْلَالِ، وَنَحَا كُلُّ فَرِيقٍ مَنْحًى اسْتَبَانَتْ لَهُ قَرَائِنُهُ.

فَبَيْنَمَا قَطَعَ فَرِيقٌ بِالنَّفْيِ لِعِلَلٍ قَادِحَةٍ، ذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى إِثْبَاتِ السَّمَاعِ وَصِحَّةِ الِاتِّصَالِ اِسْتِنَادًا إِلَى مَا وَرَدَ مِنْ أَحَادِيثَ وَآثَارٍ صُرِّحَ فِيهَا بِسَمَاعِهِ مِنْ عُمَرَ ﵁.

وَهِيَ الَّتِي اِتَّكَأَ عَلَيْهَا مَنْ قَالَ بِالسَّمَاعِ حَتَّى بَالَغَ ابْنُ القَيِّمِ ﵀ وَادَّعَى الإِجْمَاعَ عَلَى ثُبُوتِ رِوَايَتِهِ عَنْهُ، مُسْتَنْكِرًا أَنْ يُنْكَرَ سَمَاعُهُ أَوْ يُقْدَحَ فِي اتِّصَالِ رِوَايَتِهِ.

وَتَفْصِيلُ هَذَا النِّزَاعِ الْمُحْتَدِمِ يَتَبَيَّنُ فِي الأَوْجُهِ التَّالِيَةِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: القَائِلُونَ بِنَفْيِ السَّمَاعِ.

الوَجْهُ الثَّانِي: القَائِلُونَ بِإِثْبَاتِ السَّمَاعِ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: الأَحَادِيثُ وَالآثَارُ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا تَصْرِيحُهُ بِالسَّمَاعِ.

ثُمَّ الخِتَامُ بِذِكْرِ مَا يَتَرَجَّحُ لَدَيْنَا فِي مِيزَانِ النَّقْدِ (الِاخْتِيَارُ وَالتَّرْجِيحُ).

الوجه الأول

تَحْرِيرُ مَذَاهِبِ النَّافِينَ لِلسَّمَاعِ أَوْ المُعِلِّينَ لَهُ

ذهب الإمام مالكُ بنُ أنس، ويحيى بنُ معين، وأبو جعفرٍ الطحاوي، وابنُ طاهرٍ، وغيرُهم إلى نفي سماعِ سعيدٍ من عُمرَ رضي الله عنه.

قال **مالكٌ**: «لم يسمع سعيد بن المسيب مِن عمر بن الخطاب شيئًا قط»[(١)].

وقد استقرَّ رأيُهُ[(٢)] على أنَّ سعيدًا لا يروي عن أحدٍ من أصحابِ النبي ﷺ إلا عن أبي هريرة.

وذهب مالكٌ أيضًا إلى انتفاءِ إدراكِهِ له؛ فعن ابن وهب قال: سمعت مالكًا وسُئل عن سعيد بن المسيب، قيل: أأدرك سعيدٌ عمرَ؟ قال: «لا،

---

(١) تاريخ ابن معين-رواية ابن محرز ١/١٢٨.

(٢) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ٢/١١٥.

ولكنه ولد في زمان عمر، فلما كبر أكبَّ على المسألةِ عن شأنِه وأمرِه حتى كأنه رآه»[1].

وعُزِيَ عدمُ الإدراكِ إلى **سعيد بنِ المسيب** مِن قولِهِ؛ إذْ سَاق الواقدي بإسناده قال: وقال الحسنُ بن موسى، عن ابنِ لهيعةَ، قال: حدثنا بكيرُ بنُ الأشج قال: «سُئل سعيد بنُ المسيب هل أدركت عمرَ بنَ الخطاب؟ فقال: لا»[2].

وهذا إسناد واه؛ آفته الواقدي المتروك، وابن لهيعة الضعيف الذي لا يحتج بروايته منفردًا، وتفصيل ذلك مُستقصًى في كتابَي (صدع الآكام، والنوادر في الرواة المختلف فيهم).

وأسنده أبو زرعة الدمشقي مِن وجهٍ آخر عن ابنِ لهيعةَ؛ قال: حدثني عبد الرحمن بنُ إبراهيم، عن يحيى بن حسان، عن ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج قال: سألتُ سعيد بن المسيب، سمعت من عُمرَ شَيْئًا؟ قَالَ: «لَا»[3].

---

(١) تهذيب الكمال ٧٤/١١.

(٢) الطبقات الكبرى ٩٠/٥.

(٣) تاريخ أبي زرعة ص٤٠٥، وجاء في (المطبوع): "من مَعمر"، وهو تحريف.

وعلى هذا المِنحى سارَ **يحيى بنُ معينٍ** في نفيِ الرؤيةِ بإطلاقٍ في أحدِ قولَيْه؛ قال ابن محرز: وسمعت يحيى، وقيل له: سعيد بن المسيب رأى عُمر؟ قال: «لا»(١).

بَيدَ أنَّه أثبتَ له الرؤيةَ في موضعٍ آخَرَ؛ قال: «سعيد بن المسيب قد رأى عُمر، وكان صغيرًا»(٢).

ومع ذلك أنكرَ سماعَهُ منهُ قطعًا؛ قال الدوريُّ: قلت ليحيى، سعيد يقول: ولدت لسنتين مضتا مِن خلافة عمر، فقال يحيى: «ابن ثمان سنين يحفظ شيئًا؟!»، ثم قال: «ها هنا قوم يقولون إنه أصلح بين عليٍّ وعثمانَ، وهذا باطلٌ»(٣).

وقال الدوري في موضعٍ آخر: فقلت أليس يُروى عن سعيد بن المسيب أنه قال: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر، فقال: «ليس هذا بشيء، ولم يثبت له من عُمرَ سماعٌ»(٤).

---

(١) تاريخ ابن معين-رواية ابن محرز ١/١٣١.

(٢) تاريخ ابن معين-رواية الدوري ٣/١٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق ٣/٢١٦.

ويُؤيِّدُ هذا الموقفَ ما نقلهُ عنهُ إسحاقُ بنُ منصورٍ الكوسجُ حيثُ سألَهُ، فقال: يصحُّ لسعيدِ بنِ المسيبِ سماعٌ من عمرَ؟ قال: «لا»[1].

وفي سياقٍ متصلٍ، في ترجمةِ أسباط بن محمد القرشي؛ قال: «كان أسباط يروي حديثًا يخطئ فيه، كان يروي عن الشيباني[2]، عن بكير بن الأخنس، عن سعيد بن المسيب، قال: سمعت عمر بن الخطاب. وهو أيضًا خطأ، لم يسمع مِن عُمرَ شيئًا»[3].

ولم يقتصرْ نفيُ السماعِ على ما استقرَّ عنده من رأيٍ، بل نَسبَ ابنُ معينٍ في موضعٍ عدمَ إثباتِ سماعِ سعيدٍ من عُمرَ ﵁ إلى غيرِه مِن أهلِ

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ص٧١.

ونَسبَ أبو زرعةَ العراقيُّ في "تحفةِ التحصيلِ"(ص١٢٨) هذا المقالَ إلى يحيى بنِ سعيدٍ القطانِ.

وهوَ وجهٌ لهُ قوتُهُ؛ إذِ الكوسجُ (ت٢٥١هـ) يُعدُّ في سلكِ تلامذةِ القطانِ (ت١٩٨هـ)، بَيْدَ أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ قدْ بثَّ في كتابيهِ "الجرحِ والتعديلِ" و"المراسيلِ" جملةً وافرةً منْ مروياتِهِ عنْ يحيى بنِ معينٍ (ت٢٣٣هـ).

وعلى أيةِ حالٍ، فموطنُ الشاهدِ منْ وجهٍ واحدٍ.

(٢) وهو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني؛ ثقة.

(٣) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢/٣٥).

العلمِ؛ قال عثمانُ الدارميِّ: وسألته، قلت: سَمِعَ ابنُ المسيبِ مِن عُمر؟ فقال: «يقولون: لا»(١).

وهو ما يُعضِّدُهُ ما نقلهُ **الواقديُّ** عن أهلِ العلمِ، حيثُ قال: «والذي رأيت عليه الناسَ في مولدِ سعيد بن المسيب أنه ولد لسنتين خلتا من خلافة عمر، ويُروى أنه سمع من عمر، ولم أر أهلَ العلمِ يصححون ذلك، وإن كانوا قد رووه»(٢).

وفي عجزِ كلامِهِ تفصيلٌ كما سيأتي.

وقال **أبو حاتم الرازي**: «سعيد بن المسيب عن عُمر؛ مرسل، يدخل في المسند على المجاز»(٣).

وعلى رُغمِ ذلك، لم يستبنْ لهُ من السماعِ إلا حديثٌ أو واقعةٌ واحدةٌ؛ قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي، وقيل له: يصح لسعيد بن المسيب سماع

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدارمي ص١١٧.

(٢) الطبقات الكبرى ٥/٩٠.

(٣) المراسيل لابنه ص٧١.

من عُمر؟ قال: «لا، إلا رؤيته على المنبر ينعي النعمان بن مقرن»[1]، وهو ما جنحَ إليه **ابنُ حزم**[2].

كما أثبتَ لهُ **أبو جعفرٍ الطحاويُّ**[3] الرؤيةَ، بيدَ أنَّهُ نفى عنهُ السماعَ، وإلى ذاتِ المذهبِ في عدمِ سماعِهِ منهُ ذهبَ **المنذريُّ**[4].

وقد نَحَا **ابنُ طاهرٍ** مَنحى الجزمِ بنفيِ الإدراكِ والسماعِ معًا، فقالَ: «سعيد بن المسيب لم يلق عُمر، ولا تصح روايته عنه»[5].

وبهذا يتبينُ تظافرُ نصوصِ هؤلاءِ الأعلامِ وتواطُؤُ كَلِمَتِهم على نفيِ حقيقةِ السماعِ؛ إذ أحكموا التفرقةَ بينَ مجردِ الرؤيةِ العارضةِ في حالِ الصِّغَرِ وبينَ التحمُّلِ العلميِّ المعتبرِ، مُستندينَ في ذلكَ إلى قرائنِ السنِّ وشهادةِ الواقعِ، مما جعلَ القولَ بالانقطاعِ عندَهم هو الأصلَ الأصيلَ الذي لا يُعدَلُ عنه.

---

(١) المراسيل ص٧٣، ونسبه أبو زرعة العراقي في (تحفة التحصيل ص١٢٨) لابن أبي حاتم، وهو سبق قلم.

(٢) المحلى بالآثار ١٩٦/٨.

(٣) شرح مشكل الآثار ٣٦٣/١٢.

(٤) مختصر سنن أبي داود ٥٢٢/١.

(٥) قاله في كتابه "تخريج أحاديث الشهاب" كما في البدر المنير ١٨٣/٥.

وبهذهِ الجملةِ من الأدلةِ تكتملُ صورةُ المنعِ في ميزانِ هذا الفريقِ، قُبالةَ ما سيأتي ذِكرُهُ من أدلةِ الإثباتِ وبراهينِ الاتصالِ عندَ عرضِ حججِ الفريقِ المقابلِ في الوجهِ الآتي.

الوجه الثاني

تَقْرِيرُ مَذَاهِبِ القَائِلِين بِثُبُوتِ السَّمَاعِ

ذهب أحمدُ بنُ حنبل، والحاكمُ أبو عبد الله، والنوويُّ، وغيرُهم إلى إثبات سماع سعيد، من عمر رضي الله عنه.

فقد نقلَ أبو طالب عن **ابنِ حنبلٍ**، قال: قلت لأحمدَ بنِ حنبلٍ: سعيدُ بنُ المسيب؟ فقال: «ومَن كان مثل سعيد بن المسيب؟ ثقة من أهل الخير»، قلتُ: سعيد عن عُمر حجة؟ قال: «هو عندنا حجة، قد رأى عمر وسمع منه، إذا لم يقبل سعيد عن عُمر فمن يقبل؟!»[1].

وإلى هذا المنحى جنحَ **الحاكم أبو عبد الله**، فقد أثبتَ له الإدراكَ والسماعَ معًا؛ قال: «وقد أدرك سعيد: عمر، وعثمان ... وليس في جماعة التابعين مَن أدركهم، وسمع منهم غير سعيد، وقيس بن أبي حازم»[2].

(١) الجرح والتعديل ٤/٦١.

(٢) معرفة علوم الحديث ص٢٥.

وعَزَّزَ الحاكمُ ذلكَ في موضعٍ آخَرَ[1] بذِكرِهِ أنَّ إثباتَ السماعِ هو قولُ جِلَّةِ الأئمةِ وأكثرِهم، وقد تَقَفَّى أثرَهُما **النوويُّ** فقالَ: «رأى عمر، وسمع منه»[2].

وفي تعزيزِ هذا المسلَكِ، قد وردَ عن ابنِ المسيبِ تصريحُهُ بالرؤيةِ؛ فأخرجَ ابنُ عبدِ البرِّ بإسنادٍ حسنٍ في «التمهيد»(٢٣/٩٣) قال: حدثني عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا نصر بن المهاجر، قال: حدثنا عبد الصمد، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، قال: قلت لسعيد بن المسيب: رأيت عمر بن الخطاب؟ قال: «**نعم**».

ونصرٌ هو ابنُ المهاجرِ المصيصيُّ ثقةٌ، وعبدُ الصمدِ هو ابنُ عبدِ الوارث العنبري روى له الشيخان، وثقه ابنُ سعدٍ، وابنُ نميرٍ وغيرهما وهو ثبتٌ في شعبةَ.

وقد بَالَغَ ابنُ القيمِ رحمه الله حتَّى ادَّعى الإجماعَ على ثبوتِ الروايةِ؛ قال: «ولم يحفظ عن أحد من الأئمة أنه طعن في رواية سعيد، عن عُمر؛ بل

(١) المستدرك ١/٢١٥.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/٢١٩.

قابلوها كلهم بالقَبول والتصديق ... فكيف ينكر سماعه ويقدح في اتصال روايته عنه؟!»(١).

بَيدَ أنَّ هذا الادِّعاءَ مَردودٌ ومُنتقَضٌ؛ لِقِيامِ الدليلِ على مخالفةِ الإمامِ مالكِ بنِ أنسٍ، وابنِ طاهرٍ، وغيرِهما من جِلَّةِ أهلِ العلمِ الذينَ جزموا بالانقطاعِ، ممَّا يرفعُ صبغةَ الإجماعِ عن المسألةِ ويُعيدُها إلى حَيِّزِ النزاعِ.

وإذِ اسْتوفى المثبِتونَ للسَّماعِ جُملةَ أدلَّتِهِمْ، وعَرَضُوا في سِياقِ القبولِ حُجَّتَهُمْ، وراموا بتلكَ القرائنِ تبيانَ مَعالمِ الاتصالِ؛ فقدْ بَانَ في مَعارضِ النقدِ أنَّ دَعوى الإجماعِ التي اعتصمَ بعضُهُم بهَا مَحفوفةٌ بالمنازِعِ، مَمنوعةٌ بالموانعِ، وأنَّ دُونَ حَسْمِها مَفازاتٍ وقِفارًا.

ولَمَّا كانَ القولُ الفَصْلُ في هذا المقامِ، والبرهانُ القاطعُ لِدابرِ الخصامِ، إنَّما يرتدُّ إلى سَبْرِ مادةِ الروايةِ، واسْتِجلاءِ مَكنونِ اللفظِ؛ فقدْ أفضى بنا التحريرُ إلى مَوطنِ المحاكمةِ الأسمى، ومَيْدانِ النَّقدِ الأجلى، وذلكَ في: (الوجهِ الثالثِ: الأحاديثِ والآثارِ التي وردَ فيها تصريحُهُ بالسماعِ)؛ لِنضعَ تلكَ المروياتِ في ميزانِ الجَرْحِ والتعديلِ، ونستخلصَ منها حقيقةَ الوصلِ أو شُبهةَ التعليلِ.

---

(١) تهذيب سنن أبي داود له/عون المعبود ١٣/٢٤٣-٢٤٤.

الوجه الثالث

جَرْدُ المَرْوِيَّاتِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ

ولَمَّا كانَ مَلاكُ الأمرِ في هذا النِّزاعِ يرتدُّ إلى مادةِ الروايةِ وصريحِ اللفظِ؛ فَقَدْ جَمَعَ القائلونَ بالوصلِ شتاتَ مَروياتِهِمْ، وحَشَدُوا لِنَصْرَةِ مذهبِهِمْ جُملةً مِنَ الآثارِ التي نَصَّتْ بظاهرِها على السماعِ.

وقدِ اسْتَقْرأْتُ تلكَ الأحَادِيثَ والمروياتِ فوَجَدْتُ أشهرَهَا سِتَّةً، والتي نضعُهَا الآنَ تحتَ مجهرِ النقدِ؛ لِنستبينَ مَدى صمودِ أسانيدِها أمامَ عِلَلِ القطعِ وقرائنِ الانقطاعِ، وإليكَ بيانُ تلكَ الأحاديثِ وسَبْرُ أحوالِهَا.

الحديث الأول

إذ يوردُ الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ ﵀ أثرًا جليلَ القدرِ، يبرهنُ فيه على ثبوتِ سماعِ ابنِ المسيبِ من الفاروقِ ﵁ مؤكدًا صحةَ السندِ وسلامتَه من العللِ؛ مما يشدُّ عَضُدَ حُجيةِ النصِّ المنقولِ، فقال: «وقد وقع لي حديثٌ بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريحُ سعيد بسماعه من عُمر، قرأته على خديجة بنت سلطان، أنبأكم القاسم بن مظفر شفاها، عن عبد العزيز بن دلف، أن علي بن المبارك بن نغوبا أخبرهم، أنا أبو نعيم محمد بن أبي البركات الجمازي، أنا أحمد بن المظفر بن يزداد، أنا الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثمان السقاء، ثنا ابن خليفة، ثنا مسدد في مسنده: عن ابن أبي عدي، ثنا داود -وهو بن أبي هند- **عن سعيد بن المسيب قال: سمعت عمر** بن الخطاب على هذا المنبر يقول: «**عَسَى أَنْ يَكُونَ بَعْدِي أَقْوَامٌ يُكَذِّبُونَ بِالرَّجْمِ، يَقُولُونَ لَا نَجِدُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، لَوْلَا أَنْ أَزِيدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَيْسَ**

فِيهِ لَكَتَبْتُ أَنَّهُ حَقٌّ قَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَرَجَمَ أَبُو بَكْرٍ، وَرَجَمْتُ». هذا الإسناد على شرط مسلم»[1].

كذا قالَ، وكادَ يُوافقُهُ عليهِ كلُّ مَن خَلَفَهُ إلى حينِ كتابةِ هذهِ الكلماتِ؛ ولمْ أَلْفِ -فيما أعلمُ- على أحدٍ استدركَ عليهِ فيهِ.

وأيَّدَهُ تلميذُهُ السخاويُّ بقولِهِ: «سماعه من عمر مختلفٌ فيه، ولكن ممن جزم بسماعه منه الإمام أحمد، وأيده شيخنا -يعني الحافظ ابن حجر- برواية صحيحة لا مطعن فيها مصرحة بسماع سعيد منه»[2].

وَإِنَّ في تَقْريرِ الحافظِ ابنِ حجرٍ رحمه الله **مَقَالًا مِنْ ثلاثةِ أَوْجُهٍ:**

أَوَّلُها: أَنَّ الحديثَ لمْ يَنْزِلْ على شَرْطِ مُسلمٍ؛ إذْ لمْ يُخَرِّجْ في "صحيحِهِ" نَصًّا مِنْ رِوايةِ ابنِ المسَيِّبِ عن عُمرَ، لا في مَقَامِ الأُصولِ ولا في مَعْرِضِ الشواهدِ والمتابعاتِ، وإنَّما أَوْرَدَ ما جَاءَ عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ.

وَظَاهِرُ صَنِيعِهِ -(أيْ: مُسلم)- يُومِئُ إلى عَدَمِ السَّماعِ؛ إذْ لَمَّا تَرْجَمَ لَهُ[3]، لَمْ يَنْظِمْ عُمرَ في سِلْكِ الصَّحابَةِ الذينَ سَمِعَ منهُم، وإنَّما قَصَرَ

(١) تهذيب التهذيب ٤/٨٧-٨٨.

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٣/١٥٥.

(٣) الكنى والأسماء له ٢/٧١٩.

السَّماعَ على أبي هريرةَ، وأبي سعيدٍ رضي الله عنهما وإنْ تَبَيَّنَ عِنْدَ التَّمْحيصِ أَنَّ ثَمَّ صَحَابَةً آخَرِينَ قدْ أَخَذَ عَنْهُم.

فإنْ قِيلَ: لَئِنْ لَمْ يَكُنْ على شَرْطِ مُسلمٍ، فإنَّ البخاريَّ قدْ أَثْبَتَ لَهُ عَنْهُ حديثًا في "الصحيحِ"، وهو ما نَوَّهَ بِهِ أبو الوليدِ الباجيُّ في تَرْجَمَةِ ابنِ المسَيِّبِ بِقَوْلِهِ: «أخرج البخاري في العلم ... وأخرج في باب ذكر الملائكة عن الزهري، **عنه**، عن عُمر بن الخطاب»[1].

قُلْتُ: وَهَذا قَوْلٌ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ، وَلا يَصِحُّ حَمْلُهُ على إِطْلاقِهِ؛ لِأَنَّ رِوايةَ البُخارِيِّ عَنْهُ مَساقُها مَساقُ الحِكايَةِ والمرْسَلِ، لا مَقامُ الاتِّصالِ والمسْنَدِ؛ حَيْثُ أَوْرَدَهُ في "صحيحِهِ"(٤/١١٢) برقم (٣٢١٢) قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا الزهري، **عن سعيد بن المسيب، قال: مَرَّ عُمَرُ** فِي المسْجِدِ وَحَسَّانُ يُنْشِدُ فَقَالَ: كُنْتُ أُنْشِدُ فِيهِ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَجِبْ عَنِّي، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ؟**» قَالَ: نَعَمْ.

وَالمُعْتَمَدُ أَنَّ ابْنَ المسَيِّبِ تَلَقَّى الخَبَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنهما بعد انْقِضَاءِ النَّازِلَةِ، وَلَمْ يُعَايِنْ مُرَاجَعَةَ عُمَرَ رضي الله عنهما لِحَسَّانَ فِي

---

(١) التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح ٣/١٠٨١.

إِنْشَادِهِ، ثُمَّ حَكَى ابْنُ المسَيِّبِ الوَاقِعَةَ بَعْدَئِذٍ؛ وَهُوَ مَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ الإِسْمَاعِيلِيُّ.

حَيْثُ أَوْرَدَ -كَمَا فِي «فَتْحِ البَارِي»(٦/٣١٠)- مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الجَبَّارِ بْنِ العَلَاءِ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: «ما حفظت عن الزهري، إلا عن سعيد، عن أبي هريرة».

قال ابنُ حجرٍ: «فعلى هذا فكأنَّ أبا هريرة حدَّث سعيدًا بالقصة بعد وقوعها بمدة، ولهذا قال الإسماعيلي: "سياقُ البخاري صورته صورة الإرسال"، وهو كما قال»[1].

قُلْتُ: وَهَذا هُوَ جَلِيُّ الصَّوابِ، وَيُعَضِّدُهُ ما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في "صحيحِهِ"(٤/١٩٣٢) برقم (١٥١/٢٤٨٥) قال: حدثنا عمرو الناقد، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عُمر، كلهم عن سفيان، قال عمرو: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، **عن سعيد، عن أبي هريرة، أَنَّ عُمَرَ**، مَرَّ بِحَسَّانَ وَهُوَ يُنْشِدُ الشِّعْرَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أُنْشِدُ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أَنْشُدُكَ اللهَ أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَجِبْ عَنِّي، اللهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ**»؟ قَالَ: اللهُمَّ نَعَمْ.

---

(١) فتح الباري ٦/٣١٠.

وَفِي هَذَا المَوْضِعِ أَبَانَ ابْنُ المسَيِّبِ عَنْ رِوَايَتِهِ الخَبَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنهما.

وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ فِي كِتَابِهِ "التَّفَرُّدُ" تَعْقِيبًا عَلَى حَدِيثِ البُخَارِيِّ بِقَوْلِهِ: «هو محمولٌ على الاتِّصال»[1]؛ مُجَانِبٌ لِلصَّوَابِ.

كَمَا أَنَّ ثَمَّ مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ جَاءَا عَلَى هَيْئَةِ الإِرْسَالِ أَيْضًا، أَوْرَدَهُمَا البُخَارِيُّ تَعْلِيقًا:

الأول: أخرجه معلقًا في صحيحه (١٣/٦) برقم (٤٤٥٤/باب مرض النبي ﷺ ووفاته)؛ **قال:** قال الزهري: وحدثني أبو سلمة، عن عبد الله بن عباس، أن أبا بكر خرج وعُمر بن الخطاب يكلم الناس فقال ... الحديث.

فأخبرني سعيد بن المسيب، أن عمر رضي الله عنه قال: «**وَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ تَلَاهَا فَعَقِرْتُ ... عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ مَاتَ**».

وَصَرْفُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: (**فأخبرني**) مَحْمُولٌ عَلَى الظَّنِّ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ المرَادُ بِهِ الزُّهْرِيَّ، كَمَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبَا سَلَمَةَ.

---

(١) كما في "الإيماء إلى أطراف الموطأ" لابن عُبادة ٢/٢٦٤.

وَالصَّوابُ أَنَّهُ الزُّهْرِيُّ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ أَخِصَّاءِ تَلَامِيذِ ابْنِ المسَيِّبِ، أَمَّا أَبُو سَلَمَةَ -وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ- فَلَا يُعْهَدُ لَهُ سَمَاعٌ مِنِ ابْنِ المسَيِّبِ.

الثاني: أخرجه البخاري معلقًا أيضًا في صحيحه (١٠٢/١/باب الاستلقاء في المسجد) بعد حديث رقم (٤٧٥) **قال**: وعن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، قال: «**كَانَ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ يَفْعَلَانِ ذَلِكَ**».

وَصَفْوَةُ القَوْلِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ -فِيمَا أَعْلَمُ -هِيَ جُمْلَةُ مَا أُودِعَ فِي "الصَّحِيحَيْنِ".

أَوْ بِتَعْبِيرٍ أَسَدَّ هِيَ مَا وَقَعَ فِي أَحَدِهِمَا مِمَّا يُوهِمُ اتِّصَالَ سَمَاعِ ابْنِ المسَيِّبِ مِنْ عُمَرَ ﷺ وَلَا يَبِينُ صِحَّةُ ذَلِكَ لِمَا سَلَفَ.

بَلْ إِنَّ أَبَا الوَلِيدِ البَاجِيَّ أَعْقَبَ كَلَامَهُ المذْكُورَ[1] بِمَا يُومِئُ إِلَى هَذَا المعْنَى؛ حَيْثُ نَقَلَ إِنْكَارَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ لِسَمَاعِهِ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ أَبُو نَصْرٍ الكَلَابَاذِيُّ؛ لَمَّا عَقَدَ تَرْجَمَتَهُ[2]، لَمْ يَنْظِمْ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ﷺ فِي عِدَادِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ اتَّصَلَ سَمَاعُهُ بِهِمْ، وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَيَانٍ وَتَفْصِيلٍ عِنْدَ التَّرْجِيحِ.

---

(١) التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح ١٠٨١/٣.

(٢) رجال صحيح البخاري ٢٩٢/١.

ثانيًا: قوله: (**قد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه** ...).

مَنْقُوضٌ بِحَالِ بَعْضِ شُيُوخِهِ مِمَّنْ دُونَ مُسَدَّدِ بْنِ مُسَرْهَدٍ، وَذَلِكَ عَلَى المِنْحَى التَّالِي:

١- جَهَالَةُ حَالِ خَدِيجَةَ[١]، وَهِيَ خَدِيجَةُ بِنْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلْطَانَ البَعْلَبَكِيَّةُ ثُمَّ الدِّمَشْقِيَّةُ، أُمُّ مُحَمَّدٍ؛ رَوَتْ بِالإِجَازَةِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ شُيُوخِهَا عِدَّةَ مُصَنَّفَاتٍ، وَلَمْ أَلْفِ لَهَا جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

٢- القَاسِمُ؛ وَهُوَ بَهَاءُ الدِّينِ القَاسِمُ بْنُ مُظَفَّرِ بْنِ مَحْمُودِ بْنِ عَسَاكِرَ الطَّبِيبُ؛ قَالَ الذَّهَبِيُّ: «عليه مآخذ في دينه ونحلته»[٢]، وقالَ شهابُ الدينِ العُمريُّ: «تفرد بأشياء»[٣].

وَقَوْلُهُ هَذا فِي حَيِّزِ السَّدادِ؛ إِذْ لا يُعْهَدُ هَذا الخَبَرُ عَلَى هَذا الوَجْهِ عَنْ سَعِيدٍ إِلَّا مِنْ طَرِيقِهِ، فَهُوَ مِنْ مَفارِيدِهِ عَلَى الرَّاجِحِ.

---

(١) ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ٢/٣٦٣ للفاسي، المقفى الكبير (٣/٤٢٢) للمقريزي، إنباء الغمر بأبناء العمر ٢/١٦٢ لابن حجر.

(٢) معجم الشيوخ الكبير ٢/١١٧، أعيان العصر وأعوان النصر ٤/٥٨.

(٣) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ٢٧/٥٣٠.

٣- جَهَالَـةُ ابْـنِ المظَفَّـرِ[١]، وَهُـوَ أَحْمَـدُ بْـنُ المظَفَّـرِ بْـنِ أَحْمَـدَ بْـنِ يَـزْدَادَ الشَّـافِعِيُّ، أَبُو الحَسَنِ الوَاسِطِيُّ العَطَّارُ؛ رَوَى عَـنْ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ السَّقَّاءِ "مُسْنَدَ مُسَدَّدٍ"؛ نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو نُعَيْمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الجُمَّارِيُّ.

٤- الجُمَحِيُّ، وَهُوَ أَبُو خَلِيفَةَ الفَضْلُ بْنُ الحُبَابِ الجُمَحِيُّ؛ قَالَ أَبُو يَعْلَى الخَلِيلِيُّ (ت٤٤٦): «احترقت كتبه، منهم مَن وثقه، ومنهم من تكلم فيه، وهو إلى التوثيق أقرب»[٢].

وَقَوْلُهُ هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ فَلَهُ بَعْضُ المغَالِيطِ وَالمنَاكِيرِ، وَقَدْ سَاقَ لَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي "غَرَائِبِ مَالِكٍ"[٣] خَبَرًا تَفَرَّدَ بِهِ، وَأَصَابَهُ الخَطَأُ فِيهِ.

وَكَذَا ابْنُ عَبْدِ البَرِّ؛ فَقَدْ أَخْرَجَ لَـهُ فِي "الاسْتِذْكَارِ"(٣/٣٣٠-٣٣١) خَبَرًا شَدِيدَ النَّكَارَةِ، وَنَقَلَهُ مِنْ طَرِيقِهِ العِرَاقِيُّ فِي "التَّوْسِعَةِ عَلَى العِيَالِ" (ق٢/أ)؛ قَالَ: حدثنا أحمد بن قاسم، ومحمد بن إبراهيم، ومحمد بن حكم ... حدثنا **الفضل بن الحباب** ... عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه

(١) له ترجمة في: سؤالات السلفي لخميس الحوزي (ص٩٠)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص١٨٣، تاريخ الإسلام ٦٢٣/٩.

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٥٢٦/٢.

(٣) كما في لسان الميزان ٤٣٩/٤.

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ وَسَّعَ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَائِرَ سَنَتِهِ**».

قال جابر: جربناه فوجدناه كذلك، وقال أبو الزبير، وقال شعبة مثله.

وَقَدِ اسْتَنْكَرَ هَذَا الخَبَرَ غَايَةَ الِاسْتِنْكَارِ أَبُو الفَضْلِ زَيْنُ الدِّينِ العِرَاقِيُّ[1]، وَكَذَا تِلْمِيذُهُ ابْنُ حَجَرٍ نَفْسُهُ؛ إِذْ قَالَ: «الفضل بن الحباب ... وروى عنه ابن عبد البر في "الاستذكار" من طريقه حديثًا منكرًا جدًّا ... فالظاهر أن الغلط فيه من أبي خليفة، فلعل ابن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه»[2].

وَيَنْضَمُّ إِلَى ذَلِكَ؛ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ -وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ تَدْرُسَ- مَوْصُوفٌ بِالتَّدْلِيسِ، وَقَدْ أَتَى بِالخَبَرِ مُعَنْعَنًا.

ثَالِثًا: عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ الخَبَرِ مِنْ طَرِيقِ مُسَدَّدٍ، عَنْ سَعِيدٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْهَضُ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ سَمَاعِ سَعِيدٍ مِنْ عُمَرَ رضي الله عنه عَلَى وَجْهِ الإِطْلَاقِ، وَإِنَّمَا المَقَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَفْصِيلٍ؛ سَيَأْتِي بَيَانُهُ وَاسْتِيفَاؤُهُ عِنْدَ التَّرْجِيحِ.

---

(١) كما في اللآلىء المصنوعة للسيوطي ٢/٩٦.

(٢) لسان الميزان ٤/٤٣٩.

وَخُلَاصَةُ النَّظَرِ فِي هَذَا المقَامِ؛ أَنَّ التَّعَلُّقَ بِهَذَا الخَبَرِ لِإِثْبَاتِ الِاتِّصَالِ تَعَلُّقٌ بِأَوْهَى سَبَبٍ؛ إِذْ تَضَافَرَتْ عَلَيْهِ عِلَلُ الِانْقِطَاعِ وَمَغَالِيطُ الرُّوَاةِ، مِمَّا نَزَلَ بِهِ عَنْ رُتْبَةِ الِاحْتِجَاجِ، وَأَلْحَقَهُ بِحَيِّزِ الأَوْهَامِ وَالِانْزِعَاجِ.

فَلَا شَرْطُ مُسْلِمٍ تَلَقَّاهُ، وَلَا صَنِيعُ البُخَارِيِّ ارْتَضَاهُ، وَمَا قَامَ عَلَى المجَاهِيلِ وَالمدَلِّسِينَ فَلَا يَسْتَقِيمُ فِي مَوَازِينِ النَّاقِدِينَ.

وَبِهَذَا يَبِينُ أَنَّ دَعْوَى السَّمَاعِ -عَلَى وَجْهِ الإِطْلَاقِ- فِي هَذَا الموْضِعِ دَعْوَى عَارِيَةٌ عَنِ الدَّلِيلِ، مُجَانِبَةٌ لِجَادَّةِ التَّحْقِيقِ وَالتَّأْصِيلِ.

۞۞۞

الحديث الثاني

أَمَّا الأَثَرُ الثَّانِي؛ فَقَدْ جَاءَ فِي سِيَاقِ الخَبَرِ عَنْ رُؤْيَةِ ابْنِ المسَيِّبِ لِلْفَارُوقِ ﷺ إِبَّانَ صِباهُ، وَهُوَ مِمَّا تَدَاوَلَتْهُ بَعْضُ مَصَانِيفِ "الغَرِيبِ"، وَلَكِنَّهُ عِنْدَ العَرْضِ عَلَى مَوَازِينِ النَّقْدِ وَالتَّمْحِيصِ، يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ خَبَرٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، وَلَا يَثْبُتُ بِهِ اتِّصَالٌ؛ لِتَطَرُّقِ الوَهْنِ إِلَى رُوَاتِهِ.

وقد أخرجه ابنُ قتيبة في «غريب الحديث»(٢/٢٥)، ومن طريقه الدينوري واللفظ له في «المجالسة وجواهر العلم»(٥/٥٣) قال: حدثنا ابن قتيبة، نا عبد الرحمن، عن عمه الأصمعي، عن طلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب، عن أبيه، أن سعيد بن المسيب قال: «**إِنِّي لَفِي أُغَيْلِمَةَ الَّذِينَ يَجُرُّونَ جَعْدَةَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ حَتَّى ضَرَبَهُ**».

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ وَاهٍ، تَعْتَورُهُ عِلَّتَانِ:

الأُولَى: جَهَالَةُ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ إِذْ لَمْ أَلْفِ لَهُ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، كَمَا لَمْ يَقِفْ عَلَى حَالِهِ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ؛ حَيْثُ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: «سمعت أبي يقول: لا أعرف طلحة بن محمد»[1].

---

(١) الجرح والتعديل ٤/٤٧٦.

الثانيــة: جَهَالَـةُ مُحَمَّـدِ بْـنِ سَـعِيدٍ؛ فَقَـدْ ذَكَـرَهُ البُخَـارِيُّ[1]، وَابْـنُ أَبِي حَـاتِمٍ[2]، وَلَمْ يُـورِدَا فِيـهِ جَرْحًـا وَلَا تَعْـدِيلًا، وَإِنَّمَـا أَدْرَجَـهُ ابْـنُ حِبَّـانَ فِي ثِقَاتِهِ[3] جَرْيًا عَلَى مَذْهَبِهِ فِي تَوْثِيقِ المجَاهِيلِ؛ وَهُوَ مَسْلَكٌ مَبْنِيٌّ عَلَى تَفْصِيلٍ.

وَقَدْ أَوْرَدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "التَّقْرِيبِ"، وَقَالَ: «مَقْبُولٌ»[4]؛ وَمُؤَدَّى ذَلِكَ أَنَّهُ حَسَنُ الحَدِيثِ إِذَا عُضِدَ بِمُتَابِعٍ وَإِلَّا فَلَا، وَالحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَنْهَضْ لَهُ شَاهِدٌ وَلَا مُتَابِعٌ.

وَقَدِ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ بَشَّارُ عَوَّادٍ، وَشُعَيْبٌ الأَرْنَؤُوطُ بِقَوْلِهِمَا: «بل صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ولا نعلم فيه جرحًا» [5].

وَقَوْلُهُمَا لَا يَسْتَقِيمُ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ رِوَايَةِ جَمْعٍ مِنَ الرُّوَاةِ عَنْ رَاوٍ بِعَيْنِهِ تَوْثِيقُهُ أَوْ تَحْسِينُ حَدِيثِهِ.

---

(١) التاريخ الكبير ٩٢/١.

(٢) الجرح والتعديل ٢٦٢/٧.

(٣) الثقات ٤٢١/٧.

(٤) تقريب التهذيب ص٤٨٠.

(٥) تحرير تقريب التهذيب ٢٤٨/٣.

وَالشَّـوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مُسْتَفِيضَـةٌ؛ مِنْهَـا: أَبَانُ بْـنُ أَبِي عَيَّاشٍ؛ فَقَـدْ رَوَى عَنْهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَسُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ، وَفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَخَلْقٌ كَثِيرٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مَتْرُوكُ الحَدِيثِ.

وَكَـذَا ابْـنُ حِبَّـانَ عِنْـدَ التَّمْحِيصِ؛ فَـإِنَّ تَوْثِيقَـهُ لِلـرُّوَاةِ مَبْـنِيٌّ عَلَـى مَرَاتِـبَ حَرَّرَهَـا المعَلِّمِـيُّ اليَمَـانِيُّ[1]، أَدْنَاهَـا مَـا جَـاءَ فِي مِثْـلِ مُحَمَّـدِ بْـنِ سَـعِيدٍ، وَالَّذِي يُومِئُ كَلَامُهُ فِيهِ إِلَى عَدَمِ سُبُورِ حَالِ الرَّاوِي مَعْرِفَةً تَامَّةً؛ إِذْ قَالَ: «يروي عن أبيه، روى عنه عُبيد الله بن عمر العمري، وابنه عمران بن محمد»[2].

وَمِـنْ ثَمَّ فَـلَا يُعْتَـدُّ بِتَفَـرُّدِهِ بِـالتَّوْثِيقِ، وَهُـوَ مَـا تَبِعَـهُ عَلَيْـهِ بَعْـضُ المتَـأَخِّرِينَ تَقْلِيدًا.

كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمَا: (**ولا نعلم فيه جرحًا**) مَحْمُولٌ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ إِذِ الرَّاوِي وَإِنْ خَـلَا مِـنْ مَطْعَـنٍ مَلْفُـوظٍ، فَقَـدْ وَثَّقَـهُ مَـنْ لَا يَـنْهَضُ تَوْثِيقُـهُ عِنْـدَ الِانْفِـرَادِ لَـدَى نُقَّـادِ الأَثَـرِ؛ لَاسِـيَّمَا إِذَا كَـانَ التَّوْثِيـقُ فِي مِثْـلِ حَـالِ ابْـنِ سَعِيدٍ.

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ٢/٦٦٩.

(٢) الثقات ٧/٤٢١.

وَقَدْ خَرَّجَهُ -أَيْضًا- الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الحُلْوَانِيُّ؛ كَمَا فِي "التَّمْهِيدِ" لِابْنِ عَبْدِ البَرِّ (٢٣/٩٤) قال: وحدثنا الأصمعي، قال: حدثنا طلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب، عن سعيد بن المسيب، قال: «**أَنَا فِي الْغِلْمَةِ الَّذِينَ جَرُّوا جَعْدَةَ الْعُقَيْلِيَّ إِلَى عُمَرَ**».

وَالخَبَرُ مَعْلُولٌ بِجَهَالَةِ طَلْحَةَ، وَبِعِلَّةِ الِانْقِطَاعِ؛ إِذْ مَدَارُهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَرَدَّدَ فِي سِيَاقِهِ؛ فَرَوَاهُ طَوْرًا عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَتَارَةً عَنْ جَدِّهِ مُبَاشَرَةً.

وَمُجْمَلُ القَوْلِ فِي هَذَا الأَثَرِ؛ أَنَّهُ خَبَرٌ تَهَاوَتْ أَرْكَانُهُ، وَتَضَاعَفَ وَهْنُهُ؛ فَقَدِ اجْتَمَعَتْ فِيهِ مَجَاهِيلُ لَا تُعْرَفُ، وَطُرُقٌ لَا تَنْهَضُ، مَعَ مَا اعْتَرَاهُ مِنْ تَرَدُّدٍ فِي الإِسنَادِ يَقْدَحُ فِي مَتَانَةِ الضَّبْطِ وَالِاتِّسَاقِ.

فَلَا تَوْثِيقُ ابْنِ حِبَّانَ لِأَحَدِ رُوَاتِهِ -عَلَى مَا فِيهِ- يَرْفَعُهُ، وَلَا تَحْسِينُ مَنْ تَبِعَهُ بِالتَّقْلِيدِ يَنْفَعُهُ؛ إِذِ العِبْرَةُ فِي مَوَازِينِ هَذَا الفَنِّ بِثُبُوتِ العَدَالَةِ، وَإِتْقَانِ الضَّبْطِ، وَاتِّصَالِ السَّنَدِ، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي هَذَا المَقَامِ مَفْقُودٌ لَا يُعْتَمَدُ.

وَبِهَذَا يَبْقَى الأَثَرُ فِي حَيِّزِ الضَّعْفِ البَيِّنِ، عَارِيًا عَنْ حُجَّةِ الِاتِّصَالِ وَالتَّمْكِينِ.

الحديث الثالث

وَبِالنِّسْبَةِ لِلْخَبَرِ الثَّالِثِ؛ فَقَدْ جَاءَ مَسْرُودًا بِصِيغَةِ السَّمَاعِ الَّتِي تَفَرَّدَ بِذِكْرِهَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ مَقَامٌ يَقْتَضِي التَّمْحِيصَ؛ لِمَا اعْتَرَى سَنَدَهُ مِنْ مَظَانِّ الوَهْمِ، وَمَا لَاحَ فِيهِ مِنْ أَمَارَاتِ الخَطَإِ الَّتِي اسْتَوقَفَتْ جَهَابِذَةَ النَّقْدِ؛ إِذْ يَتَرَدَّدُ الحُكْمُ فِيهِ بَيْنَ خَطَإِ الإِسْنَادِ وَأَصْلِ الِانْقِطَاعِ.

حيث أخرجه ابن سعد واللفظ له في «الطبقات الكبرى»(٩٠/٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه -بدون ذكر السماع- (٨٥/١) برقم (٩٤٠)، والحسن الحلواني كما في «الاستذكار» لابن عبد البر (٤٨٨/٧)، وابن المنذر في «الأوسط»(٧٩/٢)، وإبراهيم بن مسلم الخوارزمي كما في «فتح الباري» لابن رجب (٣٨٦/١) قال: أخبرنا أسباط بن محمد، عن أبي إسحاق الشيباني، عن بكير بن أخنس، **عن سعيد بن المسيب قال: سَمِعْتُ عُمَرَ** عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَقُولُ: «**لا أَجِدُ أَحَدًا جَامَعَ فَلَمْ يَغْتَسِلْ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلْ إِلا عَاقَبْتُهُ**».

قُلْتُ: وَالشَّيْبَانِيُّ هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ؛ ثِقَةٌ احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ.

أَمَّـا أَسْـبَاطٌ؛ فَهُـوَ ابْـنُ مُحَمَّـدِ بْـنِ عَبْـدِ الـرَّحْمَنِ الكُـوفِيُّ، وَإِنْ خَـرَّجَ لَـهُ الشَّيْخَانِ مَا اسْتَقَامَ مِنْ حَدِيثِهِ؛ بَيْدَ أَنَّهُ مِمَّنْ يَجْرِي الخَطَأُ عَلَى لِسَانِهِ أَحْيَانًا.

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ مَعِينٍ خَبَرَهُ هَذَا فِي مَعْرِضِ بَيَانِ أَوْهَامِهِ؛ حَيْثُ نَقَلَ الدُّورِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «هكذا كان يقول أسباط، وهو خطأٌ ... كان يروي عن الشيباني، عن بُكير بن الأخنس، عن سعيد بن المسيب، قال: سمعت عمر بن الخطاب، وهو أيضًا خطأٌ، لم يسمع من عُمر شيئًا»(١).

هَكَذَا قَرَّرَ ابْنُ مَعِينٍ؛ وَفِي عَجُزِ مَقَالِهِ -أَيْ: نَفْيِ السَّمَاعِ جُمْلَةً- نَظَرٌ وَتَفْصِيلٌ سَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ.

إِذِ القَطْعُ بِعَدَمِ السَّمَاعِ يَنْطَبِقُ عَلَى مِثْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ الَّذِي لَمْ يَلْقَ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ بِلَا خِلَافٍ أَعْلَمُهُ.

أَمَّا ابْنُ المسَيِّبِ فَالخَطْبُ فِيهِ مُغَايِرٌ؛ وَالأَشْبَهُ أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ أَعَلَّ الخَبَرَ لِمُخَالَفَتِهِ مَذْهَبَ ابْنِ المسَيِّبِ فِي النَّازِلَةِ ذَاتِهَا.

وَخُلَاصَةُ التَّحْقِيقِ؛ أَنَّ دَعْوَى الِاتِّصَالِ فِي هَذَا الخَبَرِ دَعْوَى دَاحِضَةٌ؛ لِثُبُوتِ وَهْمِ الرَّاوِي فِي تَصْرِيحِهِ بِالسَّمَاعِ، كَمَا قَطَعَ بِهِ ابْنُ مَعِينٍ.

---

(١) تاريخ ابن معين-رواية الدوري ٤/٤٩.

بَيْدَ أَنَّ نَفْيَ السَّمَاعِ هُنَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَّخَذَ ذَرِيعَةً لِإِهْدَارِ صِحَّةِ لُقْيَا ابْنِ المسَيِّبِ لِلْفَارُوقِ ﷺ جُمْلَةً؛ إِذِ العِلَّةُ فِي هَذَا الموْضِعِ مَقْصُورَةٌ عَلَى ذَاتِ الرِّوَايَةِ.

وَمِمَّا يُعَضِّدُ نَكَارَةَ هَذَا المسْلَكِ، مُخَالَفَةُ مَتْنِهِ لِمَا اسْتَقَرَّ مِنْ مَذْهَبِ سَعِيدٍ ﷺ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ؛ حَيْثُ كَانَ يَرَى -كَمَا نُقِلَ عَنْهُ مَشْهُورًا- أَنَّ الْتِقَاءَ الخِتَانَيْنِ يُوجِبُ الغُسْلَ وَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ إِنْزَالٌ.

فَلَوْ كَانَ قَدْ وَعَى هَذَا التَّهْدِيدَ وَالعِقَابَ مِنْ عُمَرَ ﷺ لَمَا خَالَفَهُ، وَلِتَفْصِيلِ المسْأَلَةِ الفِقْهِيَّةِ مَوْضِعٌ آخَرُ بَعِيدٌ عَنْ هَذَا المقَامِ؛ مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ الانْقِطَاعَ فِي هَذَا الحَدِيثِ عِلَّةٌ خَاصَّةٌ، لَا تَنْسَحِبُ عَلَى كُلِّ مَسْمُوعَاتِهِ بِإِطْلَاقٍ.

الحديث الرابع

وَعِنْدَ الِانْتِقَالِ إِلَى الرَّابِعِ مِنَ الْأَخْبَارِ؛ نَجِدُ أَنَّهُ جَاءَ مَخْصُوصًا بِإِثْبَاتِ مَا نَدَرَ مِنِ اتِّصَالِ السَّمَاعِ، وَصِحَّةِ اللِّقَاءِ بَيْنَ ابْنِ المسَيِّبِ وَالفَارُوقِ ﵁ فِي هَذَا الموْضِعِ بِعَيْنِهِ؛ إِذْ قَامَ الدَّلِيلُ المنْقُولُ عَلَى ثُبُوتِ سَمَاعِهِ مِنْهُ، مِمَّا يَجْعَلُهُ اسْتِثْنَاءً يَنْكَسِرُ عِنْدَهُ أَصْلُ الِانْقِطَاعِ العَامِّ.

وهو ما أخرجه ابن سعد واللفظ له في «الطبقات الكبرى»(٥/٩٠)، وابن معين كما في «التاريخ/رواية الدوري»(٣/٢١١) برقم (٩٧٨)، وأحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال/رواية عبد الله»(١/١٩٩) برقم (١٩٧)، و«سؤالات أبي داود له»(ص١٦٢)، والأزرقي في «أخبار مكة»(١/٢٧٨)، والبخاري معلقًا في «التاريخ الكبير»(١/٢٩٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى»(٥/١١٨)، وغيرهم؛ قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن طريف، عن حميد بن يعقوب، سمع سعيد بن المسيب قال: **سَمِعْتُ مِنَ عُمَرَ كَلِمَةً مَا بَقِيَ أَحَدٌ حَيٌّ سَمِعَهَا غَيْرِي.** كَانَ عُمَرُ حِينَ رَأَى الْكَعْبَةَ قَالَ: **اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ وَمِنْكَ السَّلامُ.**

وَقَدْ تَعَدَّدَتْ مَسَالِكُ هَذَا الخَبَرِ؛ حَيْثُ سَاقَهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ الحَاكِمُ فِي "المِسْتَدْرَكِ"(٣/٩٨)، بَيْدَ أَنَّهُ خِلْوٌ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالسَّمَاعِ؛ فعن يحيى بن سعيد، **أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: لما صدر** عمر بن الخطاب عن منى في آخر حجة أناخ بالبطحاء، ثم كوم كومة ببطحاء، ثم طرح عليها صنفة ردائه، ثم استلقى ومد يديه إلى السماء، فقال: «**اللَّهُمَّ كَبُرَ سِنِّي، وَضَعُفَتْ قُوَّتِي، وَانْتَشَرَتْ رَعِيَّتِي، فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُضَيِّعٍ وَلَا مُفَرِّطٍ**».

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؛ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَرِيفٍ هُوَ الحَنَفِيُّ المدِينِيُّ الشَّامِيُّ، تَرْجَمَ لَهُ البُخَارِيُّ، وَقَالَ: «روى عنه شعبة»[1]، وقال ابنُ أَبِي حَاتِمٍ: «روى عن حميد بن يعقوب، عن سعيد بن المسيب، روى عنه شعبة، وابن عيينة، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك»[2].

وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ طَعْنًا وَلَا تَوْثِيقًا، بَيْدَ أَنَّ ابْنَ حِبَّانَ أَدْرَجَهُ فِي "ثِقَاتِهِ"، وَقَالَ: «شيخ يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري، روى عنه عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي»[3].

---

(١) التاريخ الكبير ١/٢٩٤.

(٢) الجرح والتعديل ٢/٢٠٨.

(٣) الثقات ٦/٢١.

وقال ابن حجر: «مجهول تفرد عنه الأوزاعي، وقد وُثِّق»[1].

وَلَمَّا رَوَى عَنْهُ اثْنَانِ وَوَثَّقَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ المِصْرِيُّ[2] -شَيْخُ البُخَارِيِّ- كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ شَاهِينَ؛ اِنْتَفَتْ عَنْهُ جَهَالَةُ العَيْنِ وَالحَالِ جُمْلَةً.

أَمَّا شَيْخُهُ **حُمَيْدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يَسَارٍ المَدَنِيُّ**؛ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَرِيفٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ؛ كَمَا تَرْجَمَ لَهُ البُخَارِيُّ، وَقَالَ: «سمع سعيد بن المسيب، سمع منه إبراهيم بن طريف ... قال ابن إسحاق: وكان ثقة»[3].

وَتَفِيأَ ظِلَّهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَزَادَ: «ذكر أبي عن إسحاق بن منصور، قال: قلت ليحيى بن معين: حميد بن يعقوب؟ فلم يعرفه»[4].

قُلْتُ: بَيْدَ أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ قَدْ عَرَفَهُ فِي مَقَامٍ آخَرَ؛ حَيْثُ قَالَ: «روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري»[5]، وَأَدْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي "ثِقَاتِهِ"[1].

---

(١) تقريب التهذيب ص٩٠.

(٢) تاريخ أسماء الثقات ص٣٢.

(٣) التاريخ الكبير ٢/٣٥١.

وعقدَ لهُ البخاريُّ ترجمتينِ: (حميدُ بنُ يعقوبَ، ثم حميدُ بنُ يعقوبَ بنِ يسارٍ) ثم أشارَ إلى أنهما واحدٌ، فقالَ: "أراهُ الأولَ".

(٤) الجرح والتعديل ٣/٢٣١.

(٥) تاريخ ابن معين–رواية الدوري ٣/٢١١.

وَصَفْوَةُ التَّحْقِيقِ؛ أَنَّ ابْنَ المسَيِّبِ قَدْ وَعَى عَنْ عُمَرَ ﷺ هَذَا الأَثَرَ سَمَاعًا.

أَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ المنْذِرِيُّ عَقِبَ إِيرَادِهِ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى أَحَادِيثِ "المهَذَّبِ" بِقَوْلِهِ: «في سماع سعيد من عُمر نظر»(٢)؛ فَهُوَ حُكْمٌ مُسْتَقِيمٌ فِي العُمُومِ، لَكِنَّ هَذَا الأَثَرَ مَحْمُولٌ عَلَى الِاتِّصَالِ وَصِحَّةِ السَّمَاعِ.

وَلَمْ يُثْبِتْ لَهُ عَلِيُّ ابْنُ المدِينِيِّ سِوَاهُ؛ إِذْ قَالَ: «سعيد لم يَسْمع من عمر إلا حديثًا عند رؤية البيت»(٣).

قُلْتُ: بَلْ سَمِعَ مِنْهُ غَيْرَهُ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ العِيدِ فِي "الإِمَامِ": «وهذا الحديث شاهد لسماع سعيدٍ من عُمر»(٤)، وَهُوَ شَاهِدٌ جَيدٌ.

وَإِلَى إِثْبَاتِ سَمَاعِهِ هَذَا الأَثَرَ جَنَحَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ المرْوَانِيُّ، وَنَقَلَهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ كَاسِبٍ وَغَيرِ وَاحِدٍ؛ قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ: «ولد سعيد

(١) الثقات ٦/١٨٩.

(٢) البدر المنير ٦/٣٠٤.

(٣) مسند الفاروق لابن كثير ١/٥٥٢.

(٤) نصب الراية ٣/٣٧.

بن المسيب لسنتين مضتا من خلافة عمر، وسمع منه كلامه الذي قال حين نظر إلى الكعبة اللهم أنت السلام ومنك السلام ... كذلك قال لي ابن كاسب، وغير واحد»[1].

وَقَوْلُهُ هَذَا فِي حَيِّزِ السَّدَادِ؛ إِذِ اسْتَقَامَ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَقَالِهِ.

وَحَاصِلُ التَّحْرِيرِ؛ أَنَّ هَذَا الأَثَرَ يَنْهَضُ إِلَى رُتْبَةِ القَبُولِ، وَيَسْتَقِيمُ بِهِ الِاحْتِجَاجُ عَلَى صِحَّةِ السَّمَاعِ فِي هَذَا الموْضِعِ بِعَيْنِهِ؛ إِذِ اعْتَضَدَتْ رِوَايَتُهُ بِمَا نَقَلَهُ الأَئِمَّةُ وَأَقَرَّهُ النُّقَّادُ، مِمَّا يَرْفَعُهُ عَنْ حَيِّزِ الضَّعْفِ إِلَى مَقَامِ الِاعْتِبَارِ وَالِاعْتِمَادِ.

وَإِنْ كَانَ الثُّبُوتُ فِيهِ يَقِفُ عِنْدَ أَدْنَى مَرَاتِبِ الِاتِّصَالِ، إِلَّا أَنَّهُ يَبْقَى نَادِرَةً جَلِيَّةً تُثْبِتُ لُقْيَا ابْنِ المسَيِّبِ لِلْفَارُوقِ رضي الله عنه وَسَمَاعَهُ مِنْهُ، وَتُعَضِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ المحَقِّقُونَ فِي هَذَا الشَّأْنِ.

❁❁❁

---

(١) التمهيد لابن عبد البر ٢٣/٩٣.

الحديث الخامس

أَمَّا هَذَا الْمَقَامُ الخَامِسُ؛ فَقَدْ صَحَّ مَخْرَجُهُ وَإِنِ ضَاقَ مَسْلَكُهُ؛ إِذْ هُوَ العُمْدَةُ الَّتِي اتَّكَأَ عَلَيْهَا مَنْ حَصَرَ سَمَاعَ ابْنِ المسَيِّبِ مِنَ الفَارُوقِ ﵁ فِي مَوَاضِعَ يَسِيرَةٍ.

وَيُعَدُّ هَذَا الخَبَرُ مِنْ جُمْلَةِ مَحْفُوظَاتِهِ الَّتِي وَعَاهَا فِي مَبْدَإِ عُمْرِهِ؛ إِذْ يَحْمِلُ فِي طَيَّاتِهِ بَرَاهِينَ جَلِيَّةً عَلَى إِمْكَانِ السَّمَاعِ وَالمشَاهَدَةِ.

وَإِلَيْكَ سِيَاقُ طَرِيقِهِ، وَتَحْرِيرُ النَّظَرِ فِي رُوَاتِهِ، وَتَبْيَانُ مَا لَاحَ فِيهِ مِنْ قَرَائِنَ زَمَنِيَّةٍ وَمَنْهَجِيَّةٍ:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»(٦/٩٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٧/٧) برقم (٣٣٩٠٩)، وابن حنبل كما في «المنتخب من علل الخلال»(٣١٣/١)، والحسن بن علي الحلواني كما في «التمهيد» لابن عبد البر (٩٤/٢٣)، والبخاري في «التاريخ الأوسط»(٢١٦/١)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير»(١١٥/٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»(٣١٦/٢)، والفريابي في «الفوائد»(ل١٢/ب)، والبيهقي في «الخلافيات»(٥٧/٧) برقم (٤٩٤٢)، وفي «معرفة السنن والآثار»(١٤٤/١٢) برقم (١٦٢٣٥).

كلهم من طرقٍ (أبو داود الطيالسي، محمد بن جعفر غندر، حجاج بن محمد الأعور، عبد الصمد بن عبد الوارث التميمي)، عن شعبة بن الحجاج، قال: أخبرني إياس بن معاوية قال: قال لي سعيد بن المسيب: **مِمَّنْ أَنْتَ؟** قُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ مُزَيْنَةَ. فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ: **إِنِّي لأَذْكُرُ يَوْمَ نَعَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ عَلَى المنبر**.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ؛ وَإِيَاسٌ هُوَ ابْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ المزَنِيُّ – أَثْبَتَ البُخَارِيُّ سَمَاعَهُ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلِذَلِكَ مَوْضِعٌ آخَرُ– قَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ كَمَا فِي "المنْتَخَبِ": «لا أعلم روى إياس غيره».

قلت: بَلْ رَوَى غَيْرَهُ الكَثِيرَ، وَتَفْصِيلُ صِحَّةِ المرْوِيِّ مِنْ ضَعْفِهِ لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

كَذَلِكَ فَقَدْ أَوْرَدَ البُخَارِيُّ تَعْلِيقًا فِي "صَحِيحِهِ"(٣/٩٤) قَوْلاً لَهُ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ؛ قَالَ: «وقال الحكم، والحسن، وإياس بن معاوية: **تُمْضَى الإِجَارَةُ إِلَى أَجَلِهَا**».

وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ (١/١١) قَالَ: وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا عمر بن علي بن مقدم، عن سفيان بن حسين، قال: سألني إياس بن معاوية، فقال: إِنِّي أَرَاكَ قَدْ كَلِفْتَ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ، فَاقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةً، وَفَسِّرْ حَتَّى أَنْظُرَ فِيمَا عَلِمْتَ، قَالَ: فَفَعَلْتُ، فَقَالَ لِيَ:

احْفَظْ عَلَيَّ مَا أَقُولُ لَكَ: «**إِيَّاكَ وَالشَّنَاعَةَ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ قَلَّمَا حَمَلَهَا أَحَدٌ إِلَّا ذَلَّ فِي نَفْسِهِ، وَكُذِّبَ فِي حَدِيثِهِ**».

أَمَّا النُّعْمَانُ فَهُوَ الصَّحَابِيُّ الجَلِيلُ النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرِّنٍ أَبُو عَمْرٍو المزَنِيُّ ﵁ اسْتُشْهِدَ يَوْمَ وَقْعَةِ نَهَاوَنْدَ.

وَكَانَتْ نَهَاوَنْدُ فِي سَنَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنَ الهِجْرَةِ كَمَا قَرَّرَهُ الوَاقِدِيُّ؛ وَحَيْثُ إِنَّ سَعِيدًا وُلِدَ -كَمَا تَقَدَّمَ عَلَى الصَّحِيحِ- لِسَنَتَيْنِ خَلَتَا مِنْ خِلَافَةِ الفَارُوقِ، فَقَدْ كَانَ حِينَئِذٍ فِي السَّادِسَةِ مِنْ عُمْرِهِ، وَهِيَ سِنٌّ وَعْيٍ وَتَمْيِيزٍ تُمَكِّنُهُ مِنْ ضَبْطِ مَا رَأَى وَسَمِعَ.

وَلَمْ يُثْبِتِ ابْنُ حَزْمٍ لَهُ سَمَاعًا مِنْ عُمَرَ ﵁ سِوَى هَذَا الخَبَرِ؛ إِذْ قَالَ: «لم يسمع سعيد من عمر شيئًا إلا نعيه النعمان بن مقرن»(١).

وَسَبَقَهُ إِلَى هَذَا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ مَعَ قَصْرِ المقَامِ عَلَى الرُّؤْيَةِ دُونَ السَّمَاعِ؛ حَيْثُ قَالَ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: «سمعت أبي، وقيل له: يصح لسعيد بن المسيب سماع من عمر؟ قال: لا، إلا رؤيته على المنبر ينعي النعمان بن مقرن»(٢).

---

(١) المحلى بالآثار ١٩٦/٨.

(٢) المراسيل ص٧٣.

وَفِي هَذَا الحُكْمِ مَحَلُّ نَظَرٍ؛ إِذِ الدَّلِيلُ يَقْضِي بِتَحَقُّقِ الصُّورَةِ البَصَرِيَّةِ مَعَ الوَعْيِ المِسْمُوعِ جَمِيعًا، وَإِنْ كَانَ حَظُّهُ مِنَ السَّمَاعِ لَا يَتَجَاوَزُ مَوَاضِعَ مَحْدُودَةً.

وَخُلَاصَةُ التَّحْقِيقِ؛ أَنَّ هَذَا الأَثَرَ ثَابِتٌ، وَقَدِ اجْتَمَعَ فِيهِ لِسَعِيدٍ شَرَفُ الرُّؤْيَةِ وَحَقِيقَةُ السَّمَاعِ مَعًا؛ إِذِ القَرِينَةُ التَّارِيخِيَّةُ بِاسْتِشْهَادِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ تَقْطَعُ بِأَنَّ ابْنَ المسَيِّبِ كَانَ حِينَئِذٍ فِي السَّادِسَةِ مِنْ عُمْرِهِ، وَهِيَ سِنٌّ وَعْيٍ تُمَكِّنُهُ مِنْ ضَبْطِ هَذِهِ النَّادِرَةِ وَحِفْظِهَا.

وَبِنَاءً عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَا جَنَحَ إِلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ مِنْ حَصْرِ سَمَاعِهِ فِي هَذَا الخَبَرِ وَحْدَهُ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَاتِمٍ مِنْ قَصْرِ المقَامِ عَلَى الرُّؤْيَةِ دُونَ السَّمَاعِ، كِلَاهُمَا مَحْمُولٌ عَلَى النَّظَرِ الَّذِي يَنْقُضُهُ الِاسْتِقْرَاءُ؛ لِثُبُوتِ سَمَاعِهِ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى كَمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ السَّمَاعُ قَلِيلًا نَزِرًا لَا يَنْسَحِبُ حُكْمُهُ عَلَى عُمُومِ مَرْوِيَّاتِهِ؛ بَيْدَ أَنَّهُ يَكْفِي لِإِبْطَالِ الحَصْرِ المطْلَقِ، وَتَقْرِيرِ الِاتِّصَالِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ وَنَحوِهَا بِعَيْنِهَا.

الحديث السادس

وَيَأْتِي هَذَا الْمَخْرَجُ السَّادِسُ لِيَكْشِفَ النَّظَرُ فِيهِ عَنْ خَبَرٍ مَنْكُورِ المِتْنِ، مُتَهَالِكِ المَبْنَى؛ إِذْ تَدَاوَلَتْهُ جُمْلَةٌ مِنَ المِصَانِيفِ الَّتِي تُعْنَى بِغَرَائِبِ النُّقُولِ وَمَفَارِيدِ الرِّوَايَاتِ، وَقَدْ حُشِدَتْ فِي طَيَّاتِهِ أَلْفَاظٌ تَسْتَوْقِفُ النَّاقِدَ البَصِيرَ، وَتَسْتَدْعِي تَمْحِيصَ مَخْرَجِهِ بِبَصِيرَةٍ نَافِذَةٍ.

وَرَغْمَ مَا يَلُوحُ فِي ظَاهِرِهِ مِنْ تَصْرِيحٍ بِالسَّمَاعِ، إِلَّا أَنَّ غَوْرَ التَّحْقِيقِ يَقْضِي بِبُطْلَانِ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لِانْعِقَادِ العِلَلِ القَادِحَةِ عَلَى أَسَانِيدِهِ، وَتَسَلُّطِ الوَهْنِ الشَّدِيدِ عَلَى رُوَاتِهِ، مِمَّا أَنْزَلَهُ مَنْزِلَةً لَا يَنْهَضُ مَعَهَا لِلِاعْتِبَارِ، فَضْلًا عَنِ الِاحْتِجَاجِ.

فَهُوَ أُنْمُوذَجٌ لِمَا يَعْتَرِي مَرْوِيَّاتِ التَّابِعِينَ مِنْ خَلَلٍ يُصَيِّرُ الِاتِّصَالَ وَهْمًا، وَيَجْعَلُ السَّمَاعَ مَحْضَ ادِّعَاءٍ لَا يَصْمُدُ أَمَامَ مَوَازِينِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ الرَّاسِخَةِ، وَإِلَيْكَ جَلِيُّ الخَبَرِ فِي طُرُقِهِ وَعِلَلِهِ:

أخرجه الدارقطني في «الأفراد»(الجزء السادس) برقم (٣٠) قال: حدثنا محمد بن جعفر بن رُمَيْس، ثنا أبو علقمة الفروي، حدثنا يحيى بن عبد

الملك الهُدَيْري، عن أبيه، عن جَدِّه محرر[1] بن عبد الله، **عن سعيد بن المسيب قال: سَمِعْتُ عُمَرَ** بْنَ الخَطَّابِ وَامْرَأَةٌ تَسْأَلُهُ عَنِ الحَيْضِ، فَقَالَ لَهَا: أَيْ، وَيْحَكِ، أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «**أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ حِبِّي عليه السلام أَنَّ اللهَ عز وجل بَعَثَهُ إِلَى أُمِّنَا حَوَّاءَ حِينَ دَمِيَتْ، فَنَادَتْ رَبَّهَا: جَاءَنِي دَمٌ لَا أَعْرِفُهُ!! فَنَادَاهَا: لَأُدْمِيَنَّكِ وَذُرِّيَّتَكِ، وَلَأَجْعَلَنَّهُ كَفَّارَةً وَطَهُورًا**».

ومن طريقه أخرجه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» كما في «زهر الفردوس» لابن حجر (١/ق٨٩/ب) دون ذكر سؤال المرأة؛ قال:

---

(١) جاءَ في «تهذيبِ الأسماءِ واللغاتِ» للنوويِّ (٢/٣٤٠): (محيريزٌ)، وهو تحريفٌ، وقد اختُلفَ في اسمِهِ فقيلَ: محرزٌ بالزايِ، وقيلَ: محررٌ بالراءِ، وسيأتي تفصيلُ ذلكَ.

وممن اشتهرَ باسمِ محيريزٍ: محيريزُ بنُ جنادةَ بنِ وهبٍ الجمحيُّ، والدُ عبدِ اللَّهِ، ذكرَهُ ابنُ حجرٍ، وقالَ: "استدركَهُ الذهبيُّ في (التجريدِ)، وقالَ: أراهُ من مسلمةِ الفتحِ، فإنَّ ولدَهُ عبدَ اللَّهِ من كبارِ التابعينَ"(الإصابةُ في تمييزِ الصحابةِ ٦/٣٧)، وتفصيلُ ذلكَ لهُ موضعٌ آخرُ.

أخبرنا أبو منصور سعد بن علي، أخبرنا القاضي أبو الطيب الطبري، أخبرنا الدارقطني، عن محمد بن جعفر ... عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَخْبَرَنِي حِبِّي جِبْرِيلُ، أَنَّ اللهَ ﷻ بَعَثَهُ إِلَى أُمِّنَا حَوَّاءَ حِينَ دَمِيَتْ، فَنَادَتْ رَبَّهَا جَاءَ مِنِّي دَمٌ لَا أَعْرِفُهُ!! فَنَادَاهَا: لَأُدْمِيَنَّكِ وَذُرِّيَّتَكِ، وَلَأَجْعَلَنَّهُ كَفَّارَةً وَطَهُورًا**».

وقد ساقه ابن عساكر معلقًا في «تاريخ دمشق»(٦٩/١٠٨) عن سعيد بن المسيب، **قال: سمعت عمر** بن الخطاب وامرأة تسأله عن الحيض فقال لها: أي ويحك أشهد لسمعت رسول الله ﷺ وهو يقول ... الحديث.

ثم أردفَ الدارقطني عقب إخراجه: «هذا حديث غريب من حديث سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب، تفرد به محرر بن عبد الله الهديري عنه، وتفرد به أبو علقمة الفروي، بهذا الإسناد».

ونقله عنه بنحوه ابنُ طاهر في «أطراف الغرائب والأفراد»(١/١٠٧) برقم (٩٨).

وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جِدًّا، تَعْتَورُهُ عِلَلٌ أَرْبَعٌ:

الأُولَى: أَبُو عَلْقَمَةَ الفَرْوِيُّ، وَقَدِ اخْتَلَطَ أَمْرُهُ عَلَى البَعْضِ لِاشْتِرَاكِ النِّسْبَةِ وَالكُنْيَةِ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ: الكَبِيرِ، وَالصَّغِيرِ، وَالأَصْغَرِ.

أَمَّا الفَرْوِيُّ الكَبِيرُ: فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، أَبُو عَلْقَمَةَ الفَرْوِيُّ، مَوْلَى آلِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ.

أَدْرَكَ نَافِعًا، وَسَعِيدَ بْنَ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيَّ، وَالصَّلْتَ بْنَ زُبَيْدٍ، وَرَوَى عَنْهُمْ، وَعَنِ الأَعْرَجِ، وَيَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ.

وَقَدْ حَمَلَ عَنْهُ العِلْمَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ الحِزَامِيُّ وَأَهْلُ المَدِينَةِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الثَّامِنَةِ، وَافَتْهُ المَنِيَّةُ سَنَةَ تِسْعِينَ وَمِائَةٍ.

وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ سَعْدٍ[(١)]، وَابْنُ المَدِينِيِّ[(٢)]، وَابْنُ مَعِينٍ[(٣)]، وَابْنُ حِبَّانَ[(٤)]، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «ليس به بأس»[(٥)].

أَمَّا الفَرْوِيُّ الصَّغِيرُ: فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَارُونَ بْنِ مُوسَى الفَرْوِيُّ، أَبُو عَلْقَمَةَ؛ يَرْوِي عَنْ قُدَامَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الخَشْرَمِيِّ، وَالقَعْنَبِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، وَمُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي غَزِيَّةَ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الأَنْصَارِيِّ.

---

(١) الطبقات الكبرى ٥/٤٩٢.

(٢) الاستغناء في معرفة المشهورين لابن عبد البر ٢/٨٥٤.

(٣) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٣٢١، تاريخ ابن معين-رواية الدوري ٣/٢٢٧.

(٤) الثقات ٧/٦١.

(٥) الجرح والتعديل ٥/١٥٦.

وَقَدْ رَوَى عَنْهُ: ابْنُ صَاعِدٍ، وَابْنُ قُتَيْبَةَ العَسْقَلَانِيُّ، وَأَبُو قُرَيْشٍ مُحَمَّدُ بْنُ جُمُعَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الأَعْلَامِ، وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي أَهْلِ الطَّبَقَةِ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ.

قال ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: «قيل لي: إنه يُتكلم فيه»[1]، وَنَقَلَ ابْنُ حِبَّانَ عَنْ حَالِهِ، فَقَالَ: «يُخْطِئُ ويخالف»[2].

كَمَا اسْتَعْرَضَ لَهُ ابْنُ عَدِيٍّ جُمْلَةً مِنَ المِنَاكِيرِ وَالأَبَاطِيلِ، ثُمَّ أَرْدَفَ قَائِلًا: «ولم أر لعبد الله بن هارون الفروي أنكر من هذه الأحاديث التي ذكرتها»[3].

وَقَدْ تَرَسَّمَ خُطَاهُ أَبُو أَحْمَدَ الحَاكِمُ، فَقَالَ: «منكر الحديث»[4].

وَلَمْ يَقِفِ الأَمْرُ عِنْدَ هَذَا الحَدِّ؛ بَلْ أَطْرَحَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَتَرَكَهُ، وَجَزَمَ فِي كِتَابِهِ "غَرَائِبِ مَالِكٍ" بِأَنَّهُ: «متروك الحديث»[5]، وانْتَقَدَ عَلَيْهِ حَدِيثًا كَانَ ابْنُ حِبَّانَ[6] قَدْ أَوْرَدَهُ فِي تَرْجَمَةِ قُدَامَةَ بْنِ خَشْرَمٍ.

---

(١) الجرح والتعديل ١٩٤/٥.

(٢) الثقات ٣٦٧/٨.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٢٨/٥.

(٤) تذهيب تهذيب الكمال ٣٣٦/١٠، ميزان الاعتدال ٥٥٣/٤.

(٥) تهذيب التهذيب ١٧٣/١٢.

(٦) المجروحين ٢١٩/٢.

إِذْ كَشَفَ عَنْ مَكْمَنِ العِلَّةِ بِقَوْلِهِ: «بليته من عبد الله بن هارون بن موسى لا من قدامة»[1].

أَمَّا الفَرْوِيُّ الأَصْغَرُ: فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى الفَرْوِيُّ، أَبُو عَلْقَمَةَ الأَصَمُّ؛ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ المَنَوَّرَةِ؛ قال ابنُ حبَّانَ: «يروي عن ابن نافع، ومطرف بن عبد الله بن الأصم العجائب، ويقلب على الثقات الأخبار»[2]، وَمَشَى عَلَى مِنْوَالِهِ أَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ، فَقَالَ: «يروي عن عبد الله بن نافع، ومطرف، عن مالك أحاديث منكرة»[3].

وَأَوْرَدَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي سِيَاقِ نَقْدِهِ: «أبو علقمة الفروي الأصغر ... فيه نظر»[4].

وَقَدْ عَاضَدَ هَذَا المَنْزَعَ الحَاكِمُ، وَالنَّقَّاشُ فَقَالَا: «روى عن ابن نافع، ومطرف أحاديث مناكير»[5]، فِيمَا أَلْحَقَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ[6] بِرَكْبِ الضُّعَفَاءِ فِي كِتَابِهِ "غَرَائِبِ مَالِكٍ".

---

(١) تعليقات الدارقطني على المجروحين ص٢٢٢.

(٢) المجروحين ٢/٤٥.

(٣) الضعفاء ص١٠٠.

(٤) الاستغناء في معرفة المشهورين ٢/٨٥٥.

(٥) لسان الميزان ٣/٣٢٣.

(٦) المصدر السابق.

وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا المِقَامِ خَلْطٌ بَيْنَ الفَرْوِيِّ الصَّغِيرِ وَالأَصْغَرِ، انْطَلَى عَلَى عَلَمَيْنِ كَالذَّهَبِيِّ، وَالسَّخَاوِيِّ، فَسَارَ عَلَى دَرْبِهِمَا جُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ؛ حَيْثُ نَضَحَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الذَّهَبِيِّ: «عبد الله بن هارون بن موسى ... وقال ابن حبان: أبو علقمة الفروي الأصم عبد الله بن عيسى، كذا سماه»[1]، كَمَا تَرَدَّدَ صَدَاهُ عِنْدَ السَّخَاوِيِّ بِقَوْلِهِ: «عبد الله بن هارون ... وسمى ابن حبان والده عيسى كما تقدم هناك»[2].

بَيْدَ أَنَّ التَّحْقِيقَ يَقْضِي بِتَبَايُنِهِمَا كَمَا سَلَفَ بَيَانُهُ.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَدَارَ الحَدِيثِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى الفَرْوِيِّ الصَّغِيرِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَارُونَ)، وَهُوَ مِمَّنِ اشْتُهِرَ بِسَوْقِ الأَبَاطِيلِ وَالمَنَاكِيرِ، وَهَذَا الحَدِيثُ جُزْءٌ مِنْ تِلْكَ المَنَاكِيرِ الَّتِي أُنْكِرَتْ عَلَيْهِ.

الثَّانِيةُ: جَهَالَةُ حَالِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ المَلِكِ (أَبُو زَكَرِيَّا)؛ فَهَذَا الرَّاوِي قَدْ حَمَلَ العِلْمَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَرَوَى عَنْهُ كُلٌّ مِنَ الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ، وَأَبِي يَحْيَى الزُّهْرِيِّ.

وَقَدْ أَوْرَدَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ ضِمْنَ الطَّبَقَةِ التَّالِيَةِ لِنُظَرَاءِ الإِمَامِ مَالِكٍ وَأَكَابِرِ أَصْحَابِهِ؛ حَيْثُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «ومنهم يحي بن عبد

(١) تاريخ الإسلام ٦/٣٥٥.

(٢) التحفة اللطيفة ٢/١٠٠.

الملك الهديري: له عن مالك روايات، رواها عنه أبو يحيى الزهري القاضي»[1].

وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، نَقَلَ القَاضِي عِيَاضٌ عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ضَبْطَ اسْمِهِ وَنَسَبِهِ، فَقَالَ: «قال الدارقطني: هو يحيى بن عبد الملك بن هارون بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله بن محرز الهديري التميمي، قال غيره: هو مِن ولد ربيعة بن عبد الله الهديري، مشهور بصحبة مالك، والرواية عنه حديثًا ومسائل»[2].

الثَّالثةُ: انْقِطَاعُ الإِسْنَادِ؛ فَإِنَّ عَبْدَ المِلِكِ هُوَ ابْنُ هَارُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحْرِزٍ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ جَدِّهِ مُحْرِزٍ مَفَاوِزُ تَنْقَطِعُ دُونَهَا أَعْنَاقُ الإِبِلِ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ فِي مَوَازِينِ الرِّوَايَةِ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ أَوْ حَتَّى أَدْرَكَ زَمَانَهُ، فَالانْقِطَاعُ هُنَا ظَاهِرٌ جَلِيٌّ.

الرابعةُ: جَهَالَةُ عَبْدِ المِلِكِ، وَجَدِّهِ مُحْرِزٍ الهُدَيْرِيِّ؛ فَلَمْ أَعْرِفْهُمَا.

وَلَعَلَّ مُحْرِزًا هَذَا يَكُونُ المرَادُ بِهِ: مُحْرِزَ بْنَ هَارُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحْرِزِ بْنِ الهُدَيْرِ، التَّيْمِيَّ، القُرَشِيَّ، المدَنِيَّ.

---

(١) طبقات الفقهاء ص١٤٩.

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ١٥٨/٣.

رَوَى عَنِ الأَعْرَجِ، وَعُمَارَةَ بْنِ فَيْرُوزٍ وَغَيْرِهِمَا، وَعَنْهُ ابْنُ أَخِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ هَارُونَ الهُدَيْرِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، وَيَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو مُصْعَبٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ فِي مَوْضِعٍ فِيمَنْ اسْمُهُ مُحَرَّرٌ -بِرَاءَيْنِ- فَقَالَ: «محرر بن هارون ... عن الأعرج، روى عنه أحمد بن أبي بكر، منكر الحديث»[1].

بَيْدَ أَنَّهُ أَوْرَدَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ[2] فِيمَنْ اسْمُهُ مُحْرِزٌ -بِالزَّايِ- وَإِلَى هَذَا المَنْزَعِ ذَهَبَ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَغَيْرُهُمْ؛ حَيْثُ قَالَ النَّسَائِيُّ: «مديني منكر الحديث»[3].

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «يروي ثلاثة أحاديث مناكير، ليس هو بالقوي»[4].

---

(١) التاريخ الكبير ٨/٢٢.

(٢) الضعفاء الصغير ص١١٢، التاريخ الأوسط ٢/٨٨، الكامل لابن عدي ٨/١٩٤.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٨/١٩٤.

(٤) الجرح والتعديل ٨/٣٤٥.

كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وقَالَ: «كان ممن يروي عن الأعرج ما ليس من حديثه، وعن غيره ما ليس من حديث الأثبات، لا تحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به»(١).

وَلَكِنَّ مُحْرِزًا هَذَا لَا تُعْرَفُ لَهُ رِوَايَةٌ عَنِ ابْنِ المسَيَّبِ، وَالأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ أَنَّ صَاحِبَنَا مَجْهُولٌ.

وَالحَاصِلُ؛ أَنَّ الحَدِيثَ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَمُنْكَرُ المتْنِ، وَلَا يَثْبُتُ لَهُ أَصْلٌ.

وَهُوَ مِمَّا نَبَتْ عَنْهُ ذَائِقَةُ أَهْلِ الصَّنْعَةِ الرَّاسِخَةِ، وَأَطْبَقَتْ مَوَازِينُ النَّقْدِ عَلَى اطِّرَاحِهِ؛ إِذْ هُوَ أَثَرٌ تَهَاوَتْ أَرْكَانُهُ تَحْتَ وَطْأَةِ النَّكَارَةِ المتْنِيَّةِ، وَالوَهَنِ الإِسْنَادِيِّ المرَكَّبِ.

فَقَدْ جَمَعَ هَذَا السَّنَدُ بَيْنَ خَفَاءِ الحَالِ، وَانْبِتَاتِ حَبْلِ الِاتِّصَالِ، مَعَ سُقُوطِ رُوَاتِهِ فِي مَزَالِقِ الأَبَاطِيلِ، مِمَّا صَيَّرَهُ خَبَرًا لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي بَابِ الاحْتِجَاجِ، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ الأَحْكَامِ.

فَالرَّاوِي المدَارُ -عَبْدُ اللهِ بنُ هَارُونَ- لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُؤْمَنُ عَلَى نَقْلِ الآثَارِ، بَلْ سُلِّطَتْ عَلَيْهِ أَلْسِنَةُ الجَرْحِ حَتَّى عُدَّتْ رِوَايَاتُهُ بَلَايَا يَتَحَامَاهَا الحُفَّاظُ.

---

(١) المجروحين ٣/٢٠.

وَمِمَّا زَادَ الأَمْرَ دَغَلًا، تِلْكَ المفَاوِزُ الزَّمَنِيَّةُ الَّتِي حَالَتْ دُونَ لِقَاءِ رُوَاتِهِ، فَجَاءَ السَّنَدُ مُثْخَنًا بِجَهَالَةِ الأَعْيَانِ وَانْقِطَاعِ الأَزْمَانِ.

وَرَغْمَ مَا قَدْ يَلُوحُ فِي بَعْضِ مَسَالِكِهِ مِنْ ظَاهِرِ السَّمَاعِ، إِلَّا أَنَّ التَّحْقِيقَ الحَدِيثِيَّ قَدْ كَشَفَ عَنْ كَوْنِهِ سَمَاعًا صُورِيًّا لَا يَصْمُدُ أَمَامَ سُبُورِ الأَئِمَّةِ النُّقَّادِ.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الحُكْمَ بِبُطْلَانِ هَذَا الأَثَرِ وَعَدَمِ ثُبُوتِهِ هُوَ مُقْتَضَى الأَمَانَةِ العِلْمِيَّةِ، بَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ أَنَّ عُرَاهُ قَدِ انْفَصَمَتْ، وَأَنَّ مَتْنَهُ قَدْ شَذَّ عَنْ قَوَاعِدِ الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ، وَفِيمَا فُصِّلَ فِي طَيَّاتِ هَذَا البَحْثِ مِنَ العِلَلِ القَاطِعَةِ مَا يَقْطَعُ الشَّكَّ بِاليَقِينِ فِي هَذَا الشَّأْنِ.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا التَّأْصِيلِ، فَهَذِهِ هِيَ بَعْضُ الأَحَادِيثِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا مِمَّا فِيهِ تَصْرِيحٌ بِالسَّمَاعِ مِنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه.

وَقَدْ آثَرْتُ تَرْكَ مُنَاقَشَةِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ رَوَاهَا عَنْهُ؛ لِمَا يَعْتَرِيهَا مِنْ ظَاهِرِ الإِرْسَالِ وَالِانْقِطَاعِ، كَقَوْلِهِ: "أَنَّ عُمَرَ"، أَوْ "قَالَ عُمَرُ" وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَفِيمَا تَقَدَّمَ كِفَايَةٌ فِي إِثْبَاتِ أَصْلِ السَّمَاعِ.

الاختيار والترجيح

بَعْدَ بَسْطِ مَذَاهِبِ أَهْلِ العِلْمِ، فَالَّذِي اسْتَقَرَّ فِي هَذِهِ المسْأَلَةِ تَرْجِيحًا؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ المسَيَّبِ قَدْ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ﷺ وَرَآهُ، وَصَحَّتْ لَهُ رِوَايَةٌ عَنْهُ، وَمَا خَالَفَ ذَلِكَ فَغَيْرُ مُعْتَبَرٍ؛ فَقَدْ فَارَقَ عُمَرُ ﷺ الدُّنْيَا وَسَعِيدٌ ابْنُ ثَمَانِ سِنِينَ، أَوْ سِتٍّ عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ، جَرْيًا عَلَى مَوْلِدِهِ لِأَرْبَعِ سِنِينَ خَلَوْنَ مِنْ خِلَافَتِهِ.

وَالغَالِبُ فِيمَنْ كَانَ فِي مِثْلِ هَذَا السِّنِّ أَنَّهُ يَعِي مَا يَرَاهُ وَيَسْمَعُهُ، بَلْ وَيَحْفَظُهُ إِنْ كَانَ لَهُ مِنْ جَوْدَةِ الفَهْمِ مَا لِابْنِ المسَيَّبِ وَأَضْرَابِهِ.

بَيْدَ أَنَّ هَذَا الِاتِّصَالَ لَمْ يَكُنْ مُسْتَغْرِقًا لِكُلِّ مَرْوِيَّاتِهِ، وَإِنَّمَا نَالَهُ السَّمَاعُ فِي قَدْرٍ نَزْرٍ بِعَدَدِهِ، غَيرَ أَنَّهُ كَافٍ فِي إِثْبَاتِ أَنَّ أَصْلَ السَّمَاعِ مَوْجُودٌ.

وَمِنْ هُنَا يَتَجَلَّى لَنَا إِعْمَالُ "الرُّكْنِ الْأَوَّلِ" مِنْ أَرْكَانِ هَذَا الْعِلْمِ؛ وَهُوَ "**قَاعِدَةُ الِاسْتِقْرَاءِ التَّفْتِيشِيِّ**"؛ إِذْ لَمْ يَقْنَعِ النَّقْدُ الْمِجْهَرِيُّ بِإِطْلَاقِ النَّفْيِ لِصِغَرِ السِّنِّ، بَلْ فَتَّشَ وَغَاصَ عَنْ "**عُنْصُرِ الْمَسْحِ الزَّمَنِيِّ**" الَّذِي يَتَتَبَّعُ حَيَاةَ الرَّاوِي يَوْمًا بِيَوْمٍ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ "**آلِيَّةِ رَصْدِ الْمُجَايَلَةِ**" الدَّقِيقَةِ الَّتِي تَقِيسُ الْمَسَافَةَ بَيْنَ مَوْلِدِ التِّلْمِيذِ وَوَفَاةِ الشَّيْخِ بِمِيزَانِ الْهَنْدَسَةِ

التَّارِيخِيَّـةِ؛ مُحَقِّقًـا بِـذَلِكَ التَّلَازُمَ الْيَقِيـنِيَّ بَـيْنَ "الـدَّالِّ"(الْإِدْرَاكِ لُغَـةً) وَبَـيْنَ "الْمَدْلُولِ"(السَّمَاعِ وَاقِعًا).

مِمَّا نَقَلَ الْحُكْمَ مِنَ الِاسْتِحَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى التَّخْمِينِ، إِلَى الثُّبُوتِ الْوَاقِعِيِّ الْمُؤَسَّسِ عَلَى الْحِسَابِ وَالرَّصْدِ فِي النَّزْرِ الْيَسِيرِ.

وَعَلَى هَذَا المِحْمَلِ يُنَزَّلُ قَوْلُ الإِمَامِ أَحْمَدَ ﵀: «إذا لم يُقبل سعيد، عن عمر فمن يُقبل؟!».

إِذْ مُرَادُهُ العُمُومُ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الخُصُوصُ، لَا العُمُومُ الشُّمُولِيُّ.

وَقَدْ أَصَابَ ابْنُ رَجَبٍ الحَنْبَلِيُّ ﵀ عَيْنَ الصَّوَابِ بِقَوْلِهِ: «ومراده أنه سمع منه شيئًا يسيرًا، ولم يُرد أنه سمع منه كل ما روى عنه، فإنه كثير الرواية عنه، ولم يسمع ذلك كله منه قطعًا»[1]، وَهُوَ كَمَا قَالَ.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَا نُقِلَ عَنْ **عَلِيِّ ابْنِ المَدِينِيِّ** فِي مَوضِعٍ مِنْ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِيهَا تَصْرِيحُهُ بِالسَّمَاعِ مِنْ عُمَرَ ﵁ وَلَكِنْ لَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْئًا؛ وَذَلِـكَ كَقَوْلِـهِ: «وقـد روي عنـه غـير حـديث: سَمِعـتُ، ولم يصـح عندي»[2].

(١) شرح علل الترمذي ٥٥٢/١.

(٢) مسند الفاروق لابن كثير ٥٥٢/١.

فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ عَنْهُ مَحْمُولٌ عَلَى الأَسَانِيدِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا، وَوَرَدَ فِيهَا السَّمَاعُ وَلَمْ تَصِحَّ، وَهَذَا هُوَ الغَالِبُ؛ لِأَنَّ الأَحَادِيثَ الَّتِي صَحَّ فِيهَا السَّمَاعُ -فِيمَا أَعْلَمُ- مَعْدُودَةٌ.

وَهَذَا التَّحْرِيرُ يَسُوقُنَا لِتَفْعِيلِ "الرُّكْنِ الثَّانِي"؛ وَهُوَ **"قَاعِدَةُ مُحَاقَقَةِ التَّفَرُّدِ -أَوْ الْمُحَاقَقَةِ الْأَدَائِيَّةِ-"**؛ لِكَشْفِ الِانْفِصَامِ بَيْنَ "الدَّالِّ"(صِيغَةِ سَمِعْتُ) وَبَيْنَ "الْمَدْلُولِ"(الِاتِّصَالِ الْيَقِينِيِّ) فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ إِذْ رَدُّ ابْنِ الْمَدِينِيِّ لِتِلْكَ الْأَسَانِيدِ هُوَ إِعْمَالٌ لِـ **"آلِيَّةِ الْمُعَارَضَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ -أَوْ اخْتِبَارِ السَّمَاعِ-"** لِرَصْدِ وَهْمِ الِاتِّصَالِ، مِمَّا يُوجِبُ تَقْدِيمَ النَّقْدِ لِلْمَخْرَجِ عَلَى ظَاهِرِ الصِّيغَةِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ بِثُبُوتِ سَمَاعِ سَعِيدٍ مِنْ عُمَرَ ﷺ حَدِيثَ الدُّعَاءِ عِنْدَ رُؤْيَةِ البَيْتِ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا نَقَلَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: «وكان عليّ ابن المديني يصحح سماعه من عمر»(١)، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَتَنَبَّهْ لِذَلِكَ!

وَلِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الأَحَادِيثِ الَّتِي سَمِعَهَا، لَا بُدَّ مِنْ تَوَفُّرِ أَمْرَيْنِ لَا يُغْنِي وُجُودُ أَحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ:

الأَوَّلُ: صِحَّةُ الإِسْنَادِ إِلَى سَعِيدٍ.

---

(١) التمهيد ٢٣/٩٤.

الثَّانِي: أَنْ يَرْوِيَهُ سَعِيدٌ عَنْ عُمَرَ ﷺ عَلَى وَجْهِ السَّمَاعِ وَالاتِّصَالِ، لَا عَلَى وَجْهِ الإِرْسَالِ.

وَالأَخِيرُ صُورَتُهُ: أَنْ يَكُونَ سَعِيدٌ قَدْ سَمِعَ الحَدِيثَ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ عَنْ عُمَرَ ﷺ ثُمَّ يَرْوِيَهُ هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ مُبَاشَرَةً عَنْ عُمَرَ ﷺ وَذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الحَدِيثِ الَّذِي أَوْرَدَهُ البُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ.

وَيَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ ضَرُورَةُ الرُّجُوعِ إِلَى "الرُّكْنِ الثَّانِي"؛ لِتَفْعِيلِ **"آلِيَّةِ تَحْرِيرِ حَقِيقَةِ اللَّحْظَةِ" -الْمُنْدَرِجَةِ ضِمْنَ قَاعِدَةِ الْمُحَاقَقَةِ الْأَدَائِيَّةِ-**؛ وَذَلِكَ لِفَكِّ الِارْتِبَاطِ بَيْنَ "الدَّالِّ"(صِيغَةِ الرِّوَايَةِ) وَبَيْنَ "الْمَدْلُولِ" (حَقِيقَةِ السَّمَاعِ)؛ لِإِثْبَاتِ أَنَّ صِيغَةَ الْأَدَاءِ **(عَنْ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ)** تَحْمِلُ دَلَالَةَ "عُنْصُرِ الْبَلَاغِ وَالْقَضَاءِ" لَا دَلَالَةَ السَّمَاعِ الْفِعْلِيِّ؛ فَهُوَ يَحْكِي قَضَاءَ عُمَرَ ﷺ وَغَيْرِهِ لِلنَّاسِ لِيَعْمَلُوا بِهِ، لَا لِيُثْبِتَ لَهُمْ لَحْظَةَ سَمَاعِهِ.

وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَقَامِ الرِّوَايَةِ وَمَقَامِ الْحِكَايَةِ، وَهَذَا لُبُّ الْمَوْضُوعِيَّةِ فِي **عِلْمِ السَّمَاعِ** الَّتِي تَمْنَعُ خَلْطَ الْمَقَامَاتِ.

وَكَذَلِكَ غَالِبِيَّةُ الأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ عَلَى هَذَا النَّحْوِ: (عَنْ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ، أَوْ قَالَ عُمَرُ ... وَنَحْو ذَلِكَ)، أَمَّا الَّتِي وَرَدَ فِيهَا تَصْرِيحُهُ بِالسَّمَاعِ فَهِيَ قَلِيلَةٌ، وَالثَّابِتُ مِنْهَا أَقَلُّ.

وَمِـنْ ثَمَّ؛ فَـإِنَّ قَـوْلَ أَبِي حَـاتِمٍ الـرَّازِيِّ: «سـعيد بـن المسـيب، عـن عُمـر مرسل، يدخل في المسند على المجاز»(١).

فِيهِ تَفْصِيلٌ؛ لِأَنَّهُ أَحْيَانًا -وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا- يَكُونُ مَوْصُولًا، وَيَدْخُلُ فِي المسْنَدِ عَلَى الحَقِيقَةِ وَالجَزْمِ، لَا عَلَى وَجْهِ الظَّنِّ أَوِ التَّجَوُّزِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ عَجُزُ كَلَامِهِ.

وَبِالنِّسْبَةِ لِإِنْكَارِ البَعْضِ سَمَاعَهُ مِنْهُ مُطْلَقًا بِسَبَبِ عُمُرِهِ -**كَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ**- فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَحَمَّلَ وَسَمَعَ مِنْهُ

---

(١) المراسيل ص٧١.

وكـذلك عـزاه إليـه مغلطـايُ في (إكمـال تهـذيب الكمـالِ ٥/٣٥١)، وابـنُ حجـرٍ في (تهـذيب التهـذيبِ ٥/٣٢٤)، وأبـو زرعـةَ العراقـيُّ في (تحفـة التحصيلِ ص١٢٨)؛ وقد جرى لسانُ الرازيِّ بهذا التعبيرِ في مواضعَ شتى من كلامِهِ على الرواةِ.

ونَسبه العلائيُّ في (جامع التحصيلِ ص١٨٤) إلى يحيى بنِ سعيدٍ القطانِ.

والأشبهُ بالصوابِ أنه سبقُ قلمٍ، أو وهـمَ في ذلـكَ؛ اللهـم إلا أن يكونَ قـد ظفرَ بقولِ ابنِ القطانِ في مصدرٍ لم يتصلْ بنا بعدُ، وعلى كلِّ حالٍ فقـد تقدمَ تحريرُ ما في ذلكَ من نظرٍ.

بَعْضَ الأَحَادِيثِ فِي الصِّغَرِ، وَكَانَ ذَا تَمْيِيزٍ وَفَهْمٍ، ثُمَّ أَدَّاهَا وَرَوَاهَا لَمَّا كَبِرَ.

كَالَّذِي ثَبَتَ فِي حَقِّ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، الَّذِي تَحَمَّلَ وَوَعَى وَاقِعَةً حَدَثَتْ لَهُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الخَامِسَةِ مِنْ عُمُرِهِ لَا الثَّامِنَةِ.

وذلك كما أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦/١) برقم (٧٧) قال: حدثني محمد بن يوسف، قال: حدثنا أبو مسهر، قال: حدثني محمد بن حرب، حدثني الزبيدي، عن الزهري، عن محمود بن الربيع، قال: **«عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ».**

وَكَذَلِكَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الهَاشِمِيُّ رضي الله عنهما فَقَدْ ثَبَتَ سَمَاعُهُ مِنْ جَدِّهِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ، فَقَالا: «سمع النبي ﷺ»[1].

وَهِيَ أَحَادِيثُ قَلِيلَةٌ أَيْضًا، وَكَانَ عُمُرُهُ يَوْمَ وَفَاتِهِ ﷺ سَبْعَ سَنَوَاتٍ.

وَأَيْضًا أُمُّ المؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رضي الله عنها تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهِيَ فِي التَّاسِعَةِ مِنْ عُمُرِهَا، وَقَدْ رَوَتْ رضي الله عنها مَا حَفِظَتْهُ مِنْهُ ﷺ فِي ذَلِكَ السِّنِّ.

---

(١) التاريخ الكبير ٢/٢٨٦، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٧١٧.

وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ لَيْسُوا بِالقَلِيلِ مِمَّنْ سَمِعُوا وَحَفِظُوا فِي الصِّغَرِ، ثُمَّ رَوَوْا ذَلِكَ فِي الكِبَرِ؛ فَصِغَرُ السِّنِّ لَيْسَ دَائِمًا دَلِيلا قَاطِعًا لِعَدَمِ السَّمَاعِ.

وَالْحَاصِلُ؛ أَنَّ رِوَايَةَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ ﵁ لَا تُحْمَلُ عَلَى الاِتِّصَالِ أَوِ الْإِرْسَالِ الْمَحْضِ بِإِطْلَاقٍ؛ إِذْ ثَبَتَ سَمَاعُهُ لِبَعْضِ الْأَحَادِيثِ الْقَلِيلَةِ مِنْهُ مُبَاشَرَةً.

وَقَدْ لُقِّبَ بِـ (رَاوِيَةِ عُمَرَ) لِشِدَّةِ عِنَايَتِهِ بِمَا وَرَدَ عَنْه، وَحِفْظِهِ الْفَائِقِ لِأَقْضِيَتِهِ وَأَحْكَامِهِ فِي الرَّعِيَّةِ، حَتَّى غَدَا أَحْفَظَ النَّاسِ لَهَا.

وَلَا يُعَدُّ إِخْرَاجُ أَصْحَابِ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ لِحَدِيثِهِ عَنْه دَلِيلا عَلَى إِثْبَاتِ السَّمَاعِ الْمُبَاشِرِ لِكُلِّ تِلْكَ الْمَرْوِيَّاتِ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ؛ إِذْ ثَمَّةَ فَرْقٌ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالسَّمَاعِ، وَهُوَ مَا يَنْبَغِي التَّفَطُّنُ لَهُ.

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ جَلِيًّا أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَمْ تَكُنْ مُجَرَّدَ تَرْجِيحٍ لِعِدَّةِ أَحَادِيثَ، بَلْ كَانَتْ مَيْدَانًا لِتَحْقِيقِ **"أَرْكَانِ عِلْمِ السَّمَاعِ"**؛ إِذْ حَطَّمْنَا فِيهَا سَطْوَةَ الْأَحْكَامِ الْجَاهِزَةِ بِيَقِينِ التَّحْلِيلِ الْأُصُولِيِّ الَّذِي يَرْبِطُ اللَّفْظَ بِأَصْلِهِ، وَيَجْعَلُ مِنَ النَّقْدِ عَمَلِيَّةً هَنْدَسِيَّةً مُحْكَمَةً.

❁❁❁

(المسألة الثانية)

سماع عبد الله بن جراد، وقيل: ابن جواد من رسول الله ﷺ

تُعَدُّ مَسْأَلَةُ سَمَاعِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَرَادٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا خَفَاءٌ وَاشْتِبَاهٌ؛ نَظَرًا لِاتِّفَاقِ الِاسْمِ وَاخْتِلَافِ الْمُسَمَّى، مِمَّا أَدَّى إِلَى تَدَاخُلِ أَحْكَامِ الْمُحَدِّثِينَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الصُّحْبَةِ وَنَفْيِهَا.

وَالتَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ يَقْتَضِي فَكَّ الِاشْتِبَاكِ بَيْنَ شَخْصِيَّتَيْنِ كِلْتَاهُمَا تُدْعَى (عَبْدَ اللهِ بْنَ جَرَادٍ)، إِحْدَاهُمَا ثَبَتَ لَهَا شَرَفُ الصُّحْبَةِ، وَالْأُخْرَى دَارَتْ عَلَيْهَا عِلَلُ الرِّوَايَةِ وَتَوَهُّمُ الْإِثْبَاتِ، وَفِيمَا يَلِي بَيَانُ وُجُوهِ هَذَا الِالْتِبَاسِ وَتَفْصِيلُ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، مِنْ خِلَالِ الْمَبَاحِثِ الْآتِيَةِ:

نَسْتَعْرِضُ أَوَّلًا: أَقْـوَالَ مَـنْ قَـالَ بِثُبُـوتِ صُـحْبَتِهِ، ثُمَّ نُتْبِعُهُ بـأَقْوَالِ مَـنْ قَالَ بِعَدَمِ صُحْبَتِهِ مِنْ أَئِمَّةِ النَّقْدِ، وَنَخْتِمُ ذَلِكَ بِتَرْجِيحِ الْقَوْلِ الرَّاجِحِ بَعْدَ سَبْرِ الْأَدِلَّةِ وَفَكِّ الِاشْتِبَاكِ بَيْنَ الرَّاوِيَيْنِ.

الوجه الأول

تَقْرِيرُ مَذَاهِبِ القَائِلِين بِثُبُوتِ الصُّحْبَةِ

ذَهَبَ جَمْعٌ مِنْ أَئِمَّةِ الشَّأْنِ وَأَعْلَامِ هَذَا الْفَنِّ، مِمَّنْ عُنِيَ بِتَصْنِيفِ كُتُبِ الصَّحَابَةِ وَأَرْبَابِ الْمَعَاجِمِ وَالسِّيَرِ، إِلَى تَقْرِيرِ ثُبُوتِ شَرَفِ الصُّحْبَةِ لِـ (عَبْدِ اللهِ بْنِ جَرَادٍ)، نَاظِمِينَ إِيَّاهُ فِي سِلْكِ مَنْ حَظِيَ بِمُعَايَنَةِ التَّنْزِيلِ وَسَمَاعِ الْوَحْيِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَلِّمِينَ لَهُ بِمَقَامِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ.

وَقَدْ عَضَّدُوا ذَلِكَ بِسِيَاقِ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ وَالْآثَارِ الَّتِي سَاقُوهَا بِأَسَانِيدَ تَلْتَقِي طُرُقُهَا عِنْدَ رَفْعِ الْحَدِيثِ إِلَيْهِ بِمَا يَقْتَضِي الِاتِّصَالَ، وَهِيَ فِي جُمْلَتِهَا مِمَّا قَدْ يَلْتَبِسُ فِيهِ الرَّاوِي بِسَمِيِّهِ نَتِيجَةً لِاتِّحَادِ الِاسْمِ وَتَشَابُهِ الرَّسْمِ.

مِمَّا أَوْرَثَ -عِنْدَ إِطْلَاقِ النَّظَرِ- وَهَمًا بِاتِّحَادِ هَذَا الرَّاوِي مَعَ غَيْرِهِ؛ لِعَدَمِ تَمْحِيصِ النَّاقِدِ لِدَقَائِقِ نَسَبِهِ وَاخْتِلَافِ عِدَادِهِ، وَمُجْمَلُ مُسْتَنَدَاتِهِمْ فِي هَذَا الْوَجْهِ تَبْرُزُ فِي الْآتِي:

قال البخاري: «عبد الله بن جراد، له صحبة، قال لي أحمد بن الحارث: حدثنا أبو قتادة الشامي -ليس بالحراني، مات سنة أربع وستين ومائة- قال: حدثنا عبد الله بن جراد، قال: صحبني رجل من مؤتة، فأتى النبي عليه الصلاة والسلام، وأنا معه، فقال: يا رسول الله ... في إسناده نظر»[1].

وعلى مذهبِ البخاريِّ في إثباتِ أصلِ الصُّحبةِ نَسَجَ يَعقوبُ الفَسويُّ؛ حيثُ أَوْرَدَهُ في الصَّحابةِ مُسندًا حَدِيثَهُ بقولِه: «عبد الله بن جراد ... حدثنا عمرو بن حباب البصري، حدثنا يعلى بن الأشدق، حدثنا عبد الله بن جراد: أنه خرج في وقعة رسول الله ﷺ ... وجراد عامري خفاجي، وخفاجة من بني عقيل»[2].

وفي سِياقٍ مُتصلٍ، جَزمَ أبو القاسمِ البغويُّ بسماعِهِ ونُزولِه الجَزيرةَ؛ إِذْ قال: «عبد الله بن جراد العقيلي، نزل الجزيرة، وسمع مِن النبي ﷺ وروى عنه يعلى بن الأشدق وحده»[3].

---

(١) التاريخ الكبير (٣٥/٥).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢٥٧/١).

(٣) معجم الصحابة له (٢٤٣/٤).

وقد اسْتوفى ابنُ قانعٍ سِياقَ نَسَبِهِ بروايةِ يَعلى بنِ الأَشدقِ صَرْاحةً، حِين ذَكَره، فَقالَ: «عبد الله بن جراد بن معاوية بن خفاجة بن ربيعة بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، حدثنا أحمد بن عمرو القريعي ... نا يعلى بن الأشدق، عن عبد الله بن جراد قال: قال رسول الله ﷺ ...»[1].

وبنحوِ ذَلكَ سَاقَهُ أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ، مُحدِّدًا عِدَادَهُ في أهلِ الطائفِ، بقولِه: «عبد الله بن جراد الخفاجي، وخفاجة من بني عقيل، عداده في أهل الطائف، حديثه عند ابن أخيه يعلى بن الأشدق»[2].

وتتابعتْ كَلِماتُ أربابِ التَّراجمِ على حِكايةِ هذا المذهبِ؛ فأَوْرَدَهُ ابنُ حزمٍ مُستكثِرًا مِن رِوايتِه، وَذَكَرَ أنَّ له عشرينَ حديثًا[3].

فيما أكَّدَ ابنُ عبدِ البرِّ مَدارَ حَدِيثِه، فقال: «عبد الله بن جراد العقيلي، روى عنه يعلى بن الأشدق، وهو عمه، ولا يعرف بغير رواية يعلى بن الأشدق عنه»[4].

---

(١) معجم الصحابة لابن قانع (٢/٨٩).

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/١٦١٢).

(٣) أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد (ص٤١).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/٨٨٠).

وهو ما نَقَلَهُ أبو القاسم بن منده[1] عِندَ ذِكرِهِ لِعِدَادِهِ في أهلِ الطائفِ، وروايةِ يعلى عنه.

ليَخْتِمَ ابنُ ماكولا هذا النَّسَقَ بتَحقيقِ نَسَبِهِ وصُحْبَتِهِ حِين قَالَ: «عبد الله بن جراد بن المنتفق بن عامر بن عقيل العقيلي، له صحبة ورواية عن النبي ﷺ»[2].

وجاءَ الحافظُ ابنُ حجرٍ ليَلُمَّ شتاتَ هذهِ الأقوالِ ويُحرِّرَ مَحَلَّ النِّزاعِ فيها؛ حيثُ نَقَلَ عَنِ ابنِ ماكولا نَسَبَهُ، وفَصَلَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الرِّوَايةِ الَّتي دارتْ على يَعلى بنِ الأَشدقِ، فَقَالَ: «عبد اللَّه بن جراد بن المنتفق بن عامر بن عقيل العامري العقيلي، نسبه ابن ماكولا، وأما يعلى بن الأشدق، فقال: حدثني عمي عبد اللَّه بن جراد بن معاوية بن فرج بن خفاجة بن عمرو بن عقيل. قال البخاري وابن حبان وابن ماكولا: عبد اللَّه بن جراد له صحبة، وقال ابن منده: عداده في أهل الطائف، وذكره يعقوب بن سفيان وغيره في الصحابة، روى عنه يعلى بن الأشدق أحد الضعفاء، وأبو قتادة الشامي»[3].

(١) المستخرج من كتب الناس للتذكرة (٢/٢١٢).

(٢) الإكمال في رفع الارتياب (٢/١٧٤).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٣٤).

ثُمَّ حَصَرَ الحافظُ مَنْ ذَهَبَ إلى إِثْبَاتِ صُحْبَتِهِ مِنَ الأَئِمَّةِ، فَذَكَرَ بَعْدَ تَسْمِيَةِ البُخَارِيِّ، وابْنِ حِبَّانَ، وابْنِ مَاكُولَا، وابْنِ مَنْدَه، ويَعقُوبَ بنِ سُفْيَانَ أَنَّهُ: «ذكره في الصحابة أبو عيسى الترمذي، ويعقوب بن سفيان، والبرقي، والبلاذري، وابن سلام، والبزار، والأزدي، وأبو نعيم، وابن منده، وابن قانع، وابن زَبْرٍ، وأبو جعفر، وأبو القاسم الطبراني، وابن الجوزي، وغيرهم»[(١)].

لِيَنْتَهِيَ بَعْدَ هَذَا الِاسْتِقْرَاءِ إلى دَقِيقَةٍ مَنْهَجِيَّةٍ تَعْضُدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ نُقَّادُ الصَّنْعَةِ، وَهِيَ أَنَّ: «صنيع البخاري يقتضي التفرقة بين عبد الله بن جراد هذا فذكره في الصحابة، وبين عبد اللَّه بن جراد الذي روى عنه يعلى بن الأشدق»[(٢)].

فَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ؛ أَنَّ هَذَا الْفَرِيقَ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَدْ أَثْبَتُوا الصُّحْبَةَ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ جَرَادٍ، بِنَاءً عَلَى ظَوَاهِرِ الْأَسَانِيدِ الَّتِي وَقَفُوا عَلَيْهَا، وَاعْتِمَادًا عَلَى رِوَايَةِ يَعْلَى بْنِ الْأَشْدَقِ عَنْ عَمِّهِ؛ فَأَوْرَدُوهُ فِي جُمْلَةِ الصَّحَابَةِ، وَحَفَلَتْ مَصَنَّفَاتُهُمْ بِتَرْجَمَتِهِ وَنَسَبِهِ.

---

(١) لسان الميزان (٤/٤٤٨).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٣٥).

غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْإِثْبَاتَ لَمْ يَمْضِ دُونَ تَعَقُّبٍ مِنَ النُّقَّادِ، الَّذِينَ مَحَّصُوا تِلْكَ الرِّوَايَاتِ وَنَظَرُوا فِي أَحْوَالِ رُوَاتِهَا، وَهُوَ مَا سَنَقِفُ عَلَيْهِ فِي الْوَجْهِ التَّالِي.

۞۞۞

الوجه الثاني

تَحْرِيرُ مَذَاهِبِ النَّافِينَ لِلصُّحْبَةِ أَوْ المُعِلِّينَ لَهَا

وَهَذَا مَسْلَكُ جَهَابِذَةِ النَّقْدِ الرَّادِّينَ لِثُبُوتِ صُحْبَتِهِ وَالْمُعِلِّينَ لِرِوَايَتِهِ؛ إِذْ إِنَّهُ الْمَنْهَجُ الَّذِي اعْتَصَمَ بِهِ نُقَّادُ الصَّنْعَةِ مِمَّنْ لَمْ يَقِفُوا عِنْدَ ظَوَاهِرِ الْأَسَانِيدِ أَوْ يَتَمَسَّكُوا بِمُجَرَّدِ الرَّسْمِ، بَلْ نَفَذُوا إِلَى مَخَابِئِ الْعِلَلِ وَكَشَفُوا عَنْ زُيُوفِ الْمَرْوِيَّاتِ الَّتِي أُلْحِقَتْ بِالرَّاوِي.

وقَد انْبَرَى عُلَمَاءُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لِتَشْرِيحِ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ، مُؤَكِّدِينَ أَنَّ رِوَايَةَ (يَعْلَى بْنِ الْأَشْدَقِ) عَنْ عَمِّهِ لَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ بَاطِلًا مَصْنُوعًا، أَوْ وَهمًا مُرَكَّبًا عَلَى رَاوٍ لَا يُعْرَفُ فِي جُمْلَةِ الصَّحَابَةِ، بَعْدَمَا دَخلَهَا مِنَ التَّدْلِيسِ وَالْوَضْعِ مَا أَخْرَجَهَا عَنْ حَيِّزِ الِاعْتِبَارِ، وَاخْتَلَطَتْ فِيهَا حَقِيقَةُ السَّمَاعِ بِآفَةِ التَّلْقِينِ وَالِاخْتِلَاقِ.

وَإِلَيْكَ تَفْصِيلُ عِبَارَاتِهِمُ الْفَاصِلَةِ وَأَقْوَالِهِمُ الصَّارِمَةِ فِي تَجْهِيلِ الرَّاوِي وَهَدْمِ مَرْوِيَّاتِهِ:

ابْتَدَأَ الْإِمَامُ **الْبُخَارِيُّ** بِذِكْرِ مَدَارِ الرِّوَايَةِ فَقَالَ: «يعلى بن الأشدق عن عبد الله بن جراد، روى عنه محمد بن سفيان بن وردان الذهلي»[1].

ثُمَّ أَرْدَفَهُ بِحُكْمٍ صَارِمٍ عَلَى ذَاتِ الرَّاوِي بِمَا يُسْقِطُ الِاحْتِجَاجَ بِهِ، حَيْثُ عَزَا إِلَيْهِ **ابْنُ حَجَرٍ** -فِي نَقْلٍ انْفَرَدَ بِهِ- قَوْلَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «عبد اللّه بن جراد[2]، واه، ذاهب الحديث، ولم يثبت حديثه»[3].

قلت: وَهَذَا النَّقْلُ مِمَّا يَقْتَضِي التَّوَقُّفَ التَّامَّ، وَالرِّيبَةَ الْعِلْمِيَّةَ الْقَادِحَةَ؛ لِكَوْنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ لَمْ يُسْبَقْ إِلَيْهِ فِيمَا أَعْلَمُ، مَعَ خُلُوِّ مَظَانِّ كُتُبِ الْبُخَارِيِّ الْأَصْلِيَّةِ الْمُتَدَاوَلَةِ، كَـ "التَّارِيخِ" و"الضُّعَفَاءِ"، وَغَيْرِهِمَا، مِنْ هَذَا الْحُكْمِ الْقَاسِي.

---

(١) التاريخ الكبير (٨/٤١٩).

(٢) وهو المراد في قول ابن المديني: "لم يَرو عن ابن جراد غير يعلى"(لسان الميزان ٤/٤٤٨).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/٦٤).

فَالْأَصْلُ فِي أَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ هُوَ التَّوَاتُرُ أَوْ الشُّهْرَةُ بَيْنَ النَّقَلَةِ، وَالِانْفِرَادُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ يُورِثُ الظَّنَّ بِالْوَهْمِ أَوِ السَّقْطِ، مِمَّا يَجْعَلُ نِسْبَةَ الْقَوْلِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ مَحَلَّ نَظَرٍ دَقِيقٍ حَتَّى ثُبُوتِ خِلَافِ ذَلِكَ بِبُرْهَانٍ.

وَلَمْ يَقِفْ **أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ** عِنْدَ التَّضْعِيفِ اللَّفْظِيِّ، بَلْ شَرَحَ آفَةَ هَذَا السَّمَاعِ الْمُدَّعَى، كَاشِفًا عَنْ خَلَفِيَّةِ مَا جَرَى فِي الرَّقَّةِ بِقَوْلِهِ فِي "الأشدق": «هو عندي لا يصدق، ليس بشيء، قدم الرقة فقال: رأيت رجلا من أصحاب النبي ﷺ يقال له: عبد الله بن جراد فأعطوه على ذلك فوضع أربعين حديثًا، وعبد الله بن جراد لا يُعرف، وقرأ علينا كتاب "الدلالات" فانتهى إلى حديثه فترك قراءته»[(١)].

وَعَلَى هَذَا النَّسَقِ فِي التَّجْهِيلِ وَإِبْطَالِ الْإِسْنَادِ، مَضَى **أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ**، بقوله: «عبد الله بن جراد لا يُعرف، ولا يصح هذا الإسناد، ويعلى بن الأشدق ضعيف الحديث»[(٢)].

---

(١) الضعفاء له (٨٣٦/٣).

(٢) الجرح والتعديل (٢١/٥).

كَمَا حَكَى **ابنُ أَبِي حَاتِمٍ** صُورَةَ الرِّوَايَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طَرِيقِ يَعْلَى، فَقَالَ: «عبد الله بن جراد روى عن النبي ﷺ روى عنه يعلى بن الأشدق»[(١)].

لِيَأْتِيَ **ابْنُ حِبَّانَ** وَيُجْلِيَ حَقِيقَةَ هَذَا السَّمَاعِ، مُبَيِّنًا بِلُغَةٍ نَقْدِيَّةٍ مَكْمَنَ الدَّاءِ، فَقَالَ: «عبد الله بن جراد العقيلي، يقال: إن له صحبة، روى عنه يعلى بن الأشدق ... وليست صحبته عندي بصحيحة»[(٢)].

ثُمَّ فَصَّلَ قِصَّةَ السُّقُوطِ فِي التَّلْقِينِ بِقَوْلِهِ: «لقي عبد الله بن جراد، فلما كبر اجتمع عليه مَن لا دين له، فوضعوا له شبيهًا بمائتي حديث نسخة عن عبد الله بن جراد، عن النبي ﷺ وأعطوه إياها، فجعل يحدث بها وهو لا يَدري، وقد قال له بعض مشايخ أصحابنا: أي شيء سمعت من عبد الله بن جراد؟ قال: هذه النسخة، وجامع سفيان الثوري»[(٣)].

وَخَتَمَ **ابْنُ عَدِيٍّ** هَذَا التَّحْقِيقَ بِتَأْكِيدِ نَكَارَةِ الْمَرْوِيَّاتِ وَتَجْهِيلِ الرَّاوِي وَعَمِّهِ مَعًا، فَقَالَ: «يعلى ... يروي عن عمه عبد الله بن جراد، عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة مناكير، وهو وعمه غير معروفين ... حدثنا

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٢١).

(٢) الثقات له (٣/٢٤٤).

(٣) المجروحين (٢/٤٩٥).

حسين بن عبد الله ... حدثنا يعلى بن الأشدق ... حدثني عبد الله بن جراد بن معاوية بن فرج بن خفاجَة بن عمرو بن عقيل»[1].

وَتَابَعَ ابْنُ عَدِيٍّ تَقْصِيَّ مَرْوِيَّاتِهِ؛ لِيَسْتَدِلَّ بِقَرِينَةٍ مَنْهَجِيَّةٍ عَلَى نَفْيِ صُحْبَتِهِ، وَهِيَ رِوَايَتُهُ عَنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، مِمَّا يَنْزِلُ بِهِ عَنْ دَرَجَةِ الصُّحْبَةِ إِلَى مَقَامِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ؛ إِذْ قَالَ: «ويعلى هذا قد روى عنه غير مَن ذكرته، عن عمه عبد الله بن جراد، عن النبي ﷺ أحاديث ... وهذه الأحاديث عامتها مناكير غير محفوظة، وما أظن أن لعمه صحبة، وذلك أن عمه يروي عن جماعة من الصحابة، وقد ذكرت بعض ذلك، روايته عن أبي ذر، وعن أبي هريرة، وهذا مما يدل على أن لا صحبة له»[2].

وَعَلَى هَذَا الْمَنْزَعِ فِي التَّكَلُّمِ فِيهِ وَتَضْعِيفِ مَرْوِيَّاتِهِ، مَضَى أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ.

فَأَمَّا **الْعَسْكَرِيُّ** فَقَالَ: «عبد الله بن جراد العقيلي روى عن النبي ﷺ روى عنه يعلى بن الأشدق، تكلموا فيه»[3].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٠/٧٣١، ٧٣٢).

(٢) المصدر السابق (١٠/٧٣٤).

(٣) تصحيفات المحدثين (٢/ ٦٧٢-٦٧٣).

وَأَمَّا **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فَقَدْ أَوْرَدَهُ فِي "الضُّعَفَاءِ" مُسْتَنِدًا إِلَى تَجْهِيلِ أَبِي حَاتِمٍ لَهُ؛ قَالَ: «عبد الله بن جراد عن رسول الله ﷺ قال أبو حاتم الرازي: لا يُعرف ابن جراد، ولا يصح إسناده»(١).

بَيْنَمَا حَكَى ابْنُ عَسَاكِرَ، وَابْنُ الْأَثِيرِ الِاخْتِلَافَ فِي نَسَبِهِ وَالِاشْتِبَاهَ فِي صُحْبَتِهِ.

إِذْ نَسَبَهُ **ابْنُ عَسَاكِرَ** إِلَى (ابْنِ الْمُنْتَفِقِ) تَارَةً وَإِلَى (خَفَاجَةَ) تَارَةً أُخْرَى، مُشِيرًا إِلَى رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: «عبد الله بن جراد بن المنتفق بن عامر بن عقيل، ويقال: ابن جواد بن معاوية العقيلي، يقال: له صحبة روى عن النبي ﷺ أحاديث، وعن أبي هريرة، روى عنه: أبو قتادة الشامي، ويعلى بن الأشدق»(٢).

وَهُوَ مَا أَيَّدَهُ **ابْنُ الْأَثِيرِ** بِذِكْرِ قَوْلِ ابْنِ مَاكُولَا، وَأَبِي نُعَيْمٍ، فقال: «عبد الله بن جراد الخفاجي، وخفاجة هو ابن عمرو بن عقيل. قاله أبو نعيم، وقيل: عبد الله بن جراد بن المنتفق بن عامر بن عقيل العقيلي، له

---

(١) الضعفاء والمتروكون له (١١٧/٢).

(٢) تاريخ دمشق (٢٧/ ٢٤٠).

وأبو قتادة الشامي إنما يروي عن ابن جراد الصحابي كما سيأتي.

صحبة، ساق هذا النسب ابن ماكولا، عداده في أهل الطائف، حديثه عند ابن أخيه يعلى بن الأشدق»[1].

لِيَخْتِمَ الْإِمَامُ **الذَّهَبِيُّ** هَذَا السِّجَالَ النَّقْدِيَّ بِحُكْمٍ مَنْهَجِيٍّ حَاسِمٍ، جَعَلَ فِيهِ عِلَّةَ السُّقُوطِ مَدَارُهَا عَلَى الرَّاوِي عَنْهُ، فَقَالَ: «عبد الله بن جراد مجهول، ولا يصح حديثه؛ لأنه من رواية يعلى بن الأشدق عنه»[2].

ثُمَّ كَشَفَ فِي تَرْجَمَةِ "يَعْلَى" عَنْ دَعْوَى الِانْتِحَالِ بِقَوْلِهِ: «حدَّث عن عمه عبد الله بن جراد، ورقاد بن ربيعة، وكليب بن جري الأعراب، وزعم أن لهم صحبة»[3].

فَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ؛ أَنَّ الْقَوْلَ بِصُحْبَةِ (عَبْدِ اللهِ بْنِ جَرَادٍ) الْخَفَاجِيِّ لَا يَثْبُتُ أَمَامَ التَّمْحِيصِ؛ لِجَهَالَتِه، وَنَكَارَةِ مَرْوِيَّاتِهِ، وَبُطْلَانِ الطَّرِيقِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَا يَنْبَغِي التَّفَطُّنُ لَهُ قَبْلَ الْجَزْمِ بِالِاتِّحَادِ بَيْنَ الشَّخْصِيَّتَيْنِ.

---

(١) أسد الغابة (٣/٩٣).

(٢) المغني في الضعفاء (١/٣٣٤)، ميزان الاعتدال (٢/٤٠٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (٨/٢٧٢).

الترجيح والاختيار

وَبَعْدَ عَرْضِ وَجْهَتَي النَّظَرِ وَسَبْرِ الْأَقْوَالِ وَالْمَرْوِيَّاتِ؛ يَتَبَيَّنُ جَلِيًّا أَنَّ الصَّوَابَ الَّذِي لَا مِرْيَةَ فِيهِ هُوَ الْقَوْلُ بِالتَّفْرِقَةِ بَيْنَ رَاوِيَيْنِ اتَّفَقَا اسْمًا وَافْتَرَقَا رُتْبَةً وَحُكْمًا؛ إِذْ إِنَّ (عَبْدَ اللهِ بْنَ جَرَادٍ) رَجُلَانِ لَا وَاحِدٌ:

الْأَوَّلُ: عَبْدُ اللهِ بْنُ جَرَادِ بْنِ الْمُنْتَفِقِ الْعَامِرِيُّ الْعُقَيْلِيُّ، وَهَذَا صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ ثَبَتَ لَهُ شَرَفُ السَّمَاعِ، وَرِوَايَتُهُ صَحِيحَةٌ مَقْبُولَةٌ، وَعَنْهُ يَرْوِي أَبُو قَتَادَةَ الشَّامِيُّ.

وَالثَّانِي: عَبْدُ اللهِ بْنُ جَرَادِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْخَفَاجِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولُ العَينِ، لَا صُحْبَةَ لَهُ وَلَا كَرَامَةَ.

وَيَظْهَرُ هُنَا إِعْمَالُ الرُّكْنِ الثَّالِثِ مِنْ أَرْكَانِ هَذَا الْعِلْمِ؛ وَهُوَ **"قَاعِدَةُ التَّقَاصِّ الْبُلْدَانِيِّ" بِـ"عُنْصُرِ الْمُوَاطَنَةِ"**؛ إِذْ تَقْتَضِي **"خَرِيطَةُ الْمُجَاوَرَةِ"** التَّفْرِيقَ بَيْنَ "الْعَامِرِيِّ الْعُقَيْلِيِّ" الَّذِي وَقَعَ لَهُ "الِاتِّصَالُ الْوَاقِعِيُّ" فِي مَظَانِّ اللِّقَاءِ الْمَكَانِيِّ وَالزَّمَنِيِّ الْمَعْرُوفَةِ.

وَبَيْنَ "الْخَفَاجِيِّ" الْمَجْهُولِ الَّذِي لَمْ تُثْبِتْ لَهُ الْخَرَائِطُ الْجُغْرَافِيَّةُ أَوْ "تَارِيخُ الِانْتِقَالِ" أَيَّ "لَحْظَةِ جِوَارٍ فِعْلِيَّةٍ" بِالنَّبِيِّ ﷺ.

وَإِنَّمَا دَارَتْ رِوَايَتُهُ عَلَى يَعْلَى بْنِ الْأَشْدَقِ الَّذِي عُرِفَ بِالضَّعْفِ الشَّدِيدِ وَقَبُولِ التَّلْقِينِ؛ مِمَّا جَعَلَ مَرْوِيَّاتِهِ بَاطِلَةً مَتْرُوكَةً.

وَهَذَا يُحِيلُنَا إِلَى الرُّكْنِ الرَّابِعِ: **"قَاعِدَةِ نَقْدِ الْمَخْرَجِ"**؛ الَّتِي تَنْظُرُ فِي مَدَارِ الرِّوَايَةِ؛ فَحِينَ نَرَى ضَعْفَ يَعْلَى بْنِ الْأَشْدَقِ وَتَفَرُّدَهُ بِمَا لَا يُحْتَمَلُ، نَعْلَمُ أَنَّ مُحَاكَمَةَ "الْمُدَلِّسِ" أَوْ قَبُولَ "زِيَادَةِ الثِّقَةِ الْمُطْلَقَةِ" لَا يَجْرِيَانِ هُنَا، بَلِ الْعِبْرَةُ بِمُوَافَقَةِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَدَارِ الْخَبَرِ؛ مِمَّا يُؤَكِّدُ بُطْلَانَ تِلْكَ الْمَرْوِيَّاتِ.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي تَرْجَمَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَدْ وَهِمَ وَأَخْطَأَ مَحَجَّةَ الصَّوَابِ؛ إِذِ التَّحْقِيقُ يَقْتَضِي إِفْرَادَ كُلٍّ مِنْهُمَا بِمَا يَسْتَحِقُّ.

وَبِهَذَا تَتَّضِحُ الْمَحَجَّةُ وَتَزُولُ الشُّبْهَةُ فِي مَسْأَلَةِ سَمَاعِ ابْنِ جَرَادٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

مِمَّا يُعِيدُ لِلْإِسْنَادِ صُورَتَهُ الْحَقِيقِيَّةَ بِيَقِينِ نَقْدِ الْمَدَارِ الَّذِي لَا يَنْخَدِعُ بِمُجَرَّدِ زِيَادَاتِ الْمُجَوِّدِينَ.

(المسألة الثالثة)

سماع عبد الله بن صفوان بن أمية الجمحي من النبي ﷺ

تَتَنَاوَلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ حُكْمَ صُحْبَةِ التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ الْجُمَحِيِّ، الَّذِي وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إِدْرَاكِهِ لِزَمَنِ النُّبُوَّةِ وَسَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَحْدِيدِ سِنِّهِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَوَاطِنِ.

وَفِيمَا يَلِي نُفَصِّلُ أَقْوَالَ الْقَائِلِينَ بِثُبُوتِ صُحْبَتِهِ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ نَتْبَعُ ذَلِكَ بِمَنْ نَفَى عَنْهُ هَذَا الشَّرَفَ، وَنَخْتِمُهَا بِالتَّرْجِيحِ الْمَنْهَجِيِّ بَيْنَ الْأَقْوَالِ.

الوجه الأول

تَقْرِيرُ مَذَاهِبِ القَائِلِين بِثُبُوتِ الصُّحْبَةِ

ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُصَنِّفِينَ فِي الصَّحَابَةِ إِلَى إِثْبَاتِ شَرَفِ الصُّحْبَةِ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ صَفْوَانَ، مُعْتَبِرِينَ إِيَّاهُ فِي عِدَادِ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ أَقْوَالِهِمْ وَمُسْتَنَدَاتِهِمْ الْمُوجَزَةِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

ابْتَدَأَ **ابْنُ حِبَّانَ** ذِكْرَهُ فِي كِتَابِ "الثِّقَاتِ" بِحُكْمٍ قَاطِعٍ فَقَالَ: «له صحبة»[1].

وَهُوَ ذَلِكَ الْحُكْمُ الَّذِي ظَهَرَ جَلِيًّا مِنْ صَنِيعِ **أَبِي أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيِّ** حِينَ أَوْرَدَهُ فِي تَصَانِيفِهِ[2]، وَأَخْرَجَ لَهُ حَدِيثَيْنِ مُسْنَدَيْنِ تَعْضِيدًا لِقَوْلِهِ بِالصُّحْبَةِ؛ إِلَّا أَنَّ **ابْنَ حَجَرٍ** تَعَقَّبَهُ بِتَمْحِيصِ مَدَارِ تِلْكَ الْأَسَانِيدِ، فَقَالَ: «لكن إسناد كل منهما فيه نظر»[3].

---

(١) الثقات (٣/٢٣١).

(٢) الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (١/٣٥٧).

(٣) تهذيب التهذيب ٥/٢٦٦.

وَهُوَ كَمَا قَرَّرَهُ الْحَافِظُ؛ إِذِ الْحَدِيثَانِ مُسَلْسَلَانِ بِالْعِلَلِ الْقَادِحَةِ؛ فَمَدَارُ أَحَدِهِمَا عَلَى رَجُلٍ مُبْهَمٍ لَمْ يُسَمَّ.

وَالْآخَرُ فِي طَرِيقِهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْقُرَشِيُّ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِالضَّعْفِ، مِمَّا يُسْقِطُ الِاحْتِجَاجَ بِهِمَا فِي إِثْبَاتِ الصُّحْبَةِ.

وَعَلَى مَنْهَجِهِمَا فِي مُجَرَّدِ الْإِيرَادِ سَارَ **أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ** فَذَكَرَهُ فِي الصَّحَابَةِ[1]، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ ابْنَ شَاهِينَ قَدْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: «ذكره فيهم ابن شاهين»[2].

لِيَخْتِمَ **بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ** هَذَا الْمَسْلَكَ بِحُكْمِهِ الْمُوجَزِ الْقَاضِي بِأَنَّهُ: «صحابي»[3].

فَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ؛ أَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِثْبَاتِ صُحْبَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَفْوَانَ، اعْتَمَدَ عَلَى مُجَرَّدِ إِدْرَاكِهِ لِزَمَنِ النُّبُوَّةِ، وَمَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُ بَعْضِ الْمُؤَلِّفِينَ مِنْ إِيرَادِهِ فِي الْمَسَانِيدِ وَالْمَعَاجِمِ مَرْفُوعًا؛ فَأَثْبَتُوا لَهُ حُكْمَ الصُّحْبَةِ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ الْإِدْرَاكِ.

---

(١) الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (١/٣٥٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار (٦/٣٦١).

غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ فِي الْإِثْبَاتِ قَابَلَهُ تَحْقِيقٌ آخَرُ عِنْدَ نُقَّادِ هَذَا الْفَنِّ، الَّذِينَ مَيَّزُوا بَيْنَ "مُجَرَّدِ الرُّؤْيَةِ" وَ"حَقِيقَةِ السَّمَاعِ"، وَهُوَ مَا سَنَعْرِضُ لَهُ بِتَفْصِيلِهِ فِي الْوَجْهِ التَّالِي.

الوجه الثاني

تَحْرِيرُ مَذَاهِبِ النَّافِينَ لِلصُّحْبَةِ أَوْ المَعِلِّينَ لَهَا

وَيَتَمَثَّلُ ذَلِكَ فِي مَذْهَبِ جُمْهُورِ النُّقَّادِ وَأَرْبَابِ الطَّبَقَاتِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ ثُبُوتِ صُحْبَتِهِ وَإِلْحَاقِهِ بِكِبَارِ التَّابِعِينَ؛ إِذْ هُوَ الْمَسْلَكُ الَّذِي اعْتَصَمَ بِهِ جَهَابِذَةُ هَذَا الشَّأْنِ مِمَّنْ مَحَّصُوا حَقِيقَةَ الْإِدْرَاكِ، وَمَيَّزُوا بَيْنَ شَرَفِ الْمُعَاصَرَةِ وَحَقِيقَةِ السَّمَاعِ.

فَنَظَمُوا (ابْنَ صَفْوَانَ) بِسِلْكِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ التَّابِعِينَ، مُسْتَنِدِينَ فِي ذَلِكَ إِلَى عَدَمِ قِيَامِ الدَّلِيلِ الصَّحِيحِ عَلَى رُؤْيَتِهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

وَمُعْتَمِدِينَ عَلَى مَدَارِ رِوَايَاتِهِ الَّتِي جَاءَتْ مُسْتَفِيضَةً عَنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ كَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَحَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنهما مِمَّا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ مِمَّنْ طَالَ عُمُرُهُ بَعْدَ الْوَحْيِ وَتَلَقَّى عَنْ حَمَلَتِهِ.

وَقَدْ تَوَافَرَتْ نُصُوصُهُمْ عَلَى إِجْلَالِ مَكَانَتِهِ، وَتَقْرِيرِ سِيَادَتِهِ، وَتَوْثِيقِ مَرْوِيَّاتِهِ، مَعَ الْجَزْمِ بِتَابِعِيَّتِهِ الَّتِي لَا تَمَسُّ مِنْ قَدْرِهِ الْعِلْمِيِّ وَلَا جَلَالَتِهِ فِي أَهْلِ مَكَّةَ.

وَإِلَيْكَ بَيَانُ أَقْوَالِهِمُ الْفَاصِلَةِ الَّتِي أَسَّسَتْ لِهَذَا الْمَنْزَعِ النَّقْدِيِّ:

فَقَدِ اسْتَفْتَحَ **عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ** بِتَقْرِيرِ سِيَادَتِهِ بَيْنَ أَقْرَانِهِ حِينَ قَالَ: «سيد قريش بمكة»[1].

وَعَلَى هَذَا الْمَنْزَعِ فِي جَعْلِهِ مِنْ طَبَقَةِ مَنْ رَوَى عَنِ الصَّحَابَةِ، أَوْرَدَهُ **ابْنُ سَعْدٍ** فِي التَّابِعِينَ، مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ: «روى عن عمر بن الخطاب»[2].

وَيَتَّسِقُ مَعَ ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ صَالِحٌ عَنْ **يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ** فِي تَسْمِيَةِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ؛ «سمعت يحيى بن معين يقول في تسمية التابعين من أهل مكة عبد الله بن صفوان بن أمية الجمحي»[3].

كَمَا جَاءَ وَصْفُ **مُصْعَبٍ الزُّبَيْرِيِّ** لَهُ كَاشِفًا عَنْ جَلَالَةِ مَقَامِهِ بِقَوْلِهِ: «كان من أشراف قريش ... قتل هو، وابن الزبير معًا في يوم واحد، وهو متعلق بأستار الكعبة»[1].

---

(١) تاريخ دمشق (٢٩/٢١٤).

(٢) الطبقات الكبرى (٨/٢٦).

(٣) تاريخ دمشق (٢٩/٢٠٦).

وَقَدْ تَوَاطَأَ أَئِمَّةُ الطَّبَقَاتِ عَلَى هَذَا الْمَسْلَكِ؛ فَأَوْرَدَهُ **خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ** فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ التَّابِعِينَ، مُؤَرِّخًا لِوَفَاتِهِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ؛ قال: «قتل وهو متعلق بأستار الكعبة مع ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين»[٢].

وَمِثْلُهُ صَنِيعُ الْبُخَارِيِّ حَيْثُ أَثْبَتَهُ فِي التَّابِعِينَ[٣].

وَنَحْوَ ذَلِكَ قَرَّرَ **الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ** بِأَنَّهُ: «كان من أشراف قريش»[٤].

أَمَّا **أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ** فَقَدْ جَعَلَ مَدَارَ رِوَايَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَحَلَّ نَظَرٍ حِينَ قَالَ: «روى عن النبي ﷺ ليغزون هذا البيت جيش يخسف بهم بالبيداء»[٥].

وَالْمَحْفُوظُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ هُوَ الْإِرْسَالُ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلَّقًا فِي (التَّارِيخِ الْكَبِيرِ ٥/١١٩، ١٢٠) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ حَفْصَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا.

---

(١) نسب قريش (ص ٣٨٩-٣٩٠).

(٢) الطبقات له (ص٤١١).

(٣) التاريخ الكبير (٥/١١٨).

(٤) تهذيب الكمال (١٥/١٢٦).

(٥) الجرح والتعديل (٥/٨٤).

مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ ذِكْرَهُ لِلْحَدِيثِ مُبَاشَرَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ رِوَايَةِ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابَةِ لَا عَنِ الْمُبَلِّغِ ﷺ.

وَيَتَّسِقُ هَذَا التَّحْقِيقُ مَعَ إِعَادَةِ **ابْنِ حِبَّانَ** ذِكْرَهُ فِي طَبَقَةِ التَّابِعِينَ بِكِتَابِهِ "الثِّقَاتِ"[1] -بَعْدَ إِيرَادِهِ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ آنِفًا- وَإِقْرَارِهِ لِهَذَا الْمَسْلَكِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مَعَ نَعْتِهِ لَهُ بِأَوْصَافِ الصَّلَاحِ وَالْإِتْقَانِ قَائِلًا: «من عباد أهل مكة، وصالحيهم، وأفاضل التابعين ومتقنيهم»[2].

وَعَلَى هَذَا النَّسَقِ التَّارِيخِيِّ، مَضَى ابْنُ مَنْجُوَيْه، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ؛ فَأَمَّا **ابْنُ مَنْجُوَيْه** فَقَدْ جَزَمَ بِتَابِعِيَّتِهِ، مُشِيرًا إِلَى رِوَايَتِهِ عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها قَالَ: «قتل، وهو متعلق بأستار الكعبة، وكان مع ابن الزبير سنة ثلاث وتسعين، روى عن حفصة في الفتن»[3].

وَأَمَّا **ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ** فَقَدْ أَقَرَّ جَلَالَتَهُ وَذَكَرَ الِاخْتِلَافَ فِي رِوَايَتِهِ بَيْنَ الْإِرْسَالِ وَالْوَصْلِ، بِقَوْلِهِ: «أما عبد الله بن صفوان بن أمية فأحد الأشراف الجلة قتل مع ابن الزبير بمكة»[4].

---

(١) الثقات (٥/٣٣).

(٢) مشاهير علماء الأمصار (ص١٣٥).

(٣) رجال صحيح مسلم (١/٣٧٠).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني (١١/ ٢١٥).

وقال أيضًا: «روى عن النبي ﷺ أنه قال: ليغزون هذا البيت جيش يخسف بهم بالبيداء، منهم مَن جعله مرسلا، ومنهم مَن أدخله في المسند»[1]، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ تَبعًا لَهُ[2].

ثُمَّ تَتَابَعَتْ أَقْوَالُ الْمُحَقِّقِينَ فِي تَحْدِيدِ طَبَقَتِهِ بِنَاءً عَلَى زَمَنِ مَوْلِدِهِ؛ حَيْثُ نَصَّ الْجِعَابِيُّ[3]، وَأَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مَنْدَه[4] عَلَى أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَهُوَ مَا عَضَّدَهُ **ابْنُ عَسَاكِرَ** مَعَ بَيَانِ سَمَاعِهِ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، فقال: «سمع حفصة، وأم سلمة أم المؤمنين، وصفية بنت أبي عبيد، وأدرك عصر النبي ﷺ»[5].

وَعَلَى هَذَا الْمَنْزَعِ فِي تَقْرِيرِ تَابِعِيَّتِهِ مَعَ ثُبُوتِ إِدْرَاكِهِ، أَوْرَدَهُ **ابْنُ خَلْفُون**[6] فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ.

وَتَبِعَهُ **الْمِزِّيُّ** بِقَوْلِهِ: «أدرك زمان النبي ﷺ»[1].

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/٩٢٨-٩٢٩).

(٢) أسد الغابة (٣/٢٧٩).

(٣) تاريخ دمشق (٢٩/٢٠٨).

(٤) المستخرج من كتب الناس للتذكرة (١/٢٥).

(٥) تاريخ دمشق (٢٩/٢٠٢).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٧/٤١٠).

لِيَخْتِمَ الْإِمَامُ **الذَّهَبِيُّ** هَذَا الْوَجْهَ بِتَحْقِيقٍ جَامِعٍ، وَصَفَهُ فِيهِ بِأَنَّهُ: «رئيس مكة وابن رئيسها، ولد في حياة النبي ﷺ ولما حج معاوية قدم له ابن صفوان ألفي شاة»[٢].

مُؤَكِّدًا أَنَّهُ لَا صُحْبَةَ لَهُ، ومَوْلِدُهُ كَانَ أَيَّامَ النُّبُوَّةِ، فَقال: «من أشراف قريش، لا صحبة له، يقال: ولد أيام النبوة»[٣].

وقال أيضًا: «ولد في حياة النبي ﷺ ... وكان من سادات قريش وأشرافهم»[٤].

وَقَدْ حَصَرَ مَدَارَ رِوَايَتِهِ فِي الصَّحَابَةِ؛ إِذْ نَعَتَهُ بِأَنَّهُ: «أحد الأشراف عن أبيه، وعمر»[٥].

وَمَضَى عُلَمَاءُ هَذَا الشَّأْنِ فِي حِكَايَةِ الِاخْتِلَافِ فِي صُحْبَتِهِ مَعَ تَقْرِيرِ إِدْرَاكِهِ؛ حَيْثُ نَصَّ الْعَلَائِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ الْعِرَاقِيُّ[٦] عَلَى أَنَّهُ: «أدرك النبي ﷺ واختلف في صحبته»[١].

---

(١) تهذيب الكمال (١٥/١٢٥).

(٢) العبر في خبر من غبر (١/٦٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/١٥٠).

(٤) تاريخ الإسلام (٢/٨٤١).

(٥) الكاشف (١/٥٦٣).

(٦) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص١٧٨).

وَعَلَى ذَاتِ السَّنَنِ فِي تَقْرِيرِ مَوْلِدِهِ زَمَنَ النُّبُوَّةِ، جَاءَ قَوْلُ الصَّفَدِيِّ: «ولد في حياة النبي ﷺ»[2].

أَمَّا **ابْنُ كَثِيرٍ** فَقَدْ فَصَّلَ مَقَامَهُ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ، بِقَوْلِهِ: «أدرك حياة النبي ﷺ وروى عن عمر، وجماعة من الصحابة، وحدَّث عنه خلق من التابعين»[3].

وَيَعْضُدُ هَذَا التَّقْرِيرَ مَا نَعَتَهُ بِهِ تَقِيُّ الدِّينِ الْفَاسِيُّ مِنْ أَنَّهُ: «رئيس مكة، وابن رئيسها ... يروى عن أبيه، وعمر بن الخطاب»[4].

لِيَأْتِيَ **ابْنُ حَجَرٍ** وَيَحْسِمَ مَادَّةَ النِّزَاعِ بِتَحْقِيقٍ مَنْهَجِيٍّ دَقِيقٍ؛ إِذْ أَثْبَتَ مَوْلِدَهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فقال: «ولد على عهد النبي ﷺ ولأبيه صحبة مشهورة»[5].

بَيْدَ أَنَّهُ نَفَى رُؤْيَتَهُ وَسَمَاعَهُ بِمَا لَا يَدَعُ مجَالًا لِلشَّكِّ، حِينَ أَوْرَدَهُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي[6]، وَهُوَ قِسْمُ مَنْ لَمْ يَرَهُ ﷺ أَو سَمِعَ مِنْهُ لِصِغَرِهِ.

---

(١) جامع التحصيل (ص٢١٣).

(٢) الوافي بالوفيات (١٧/١١٣).

(٣) البداية والنهاية (١٢/٢٢٠).

(٤) العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين (٤/٣٦٥).

(٥) تقريب التهذيب (ص٣٠٨).

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة (٥/١٢).

وَأَكَّدَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مَدَارَ رِوَايَتِهِ بِقَوْلِهِ: «أدرك زمان النبي ﷺ وروى عن أبيه ...»[1].

وَبِنَحْوِ مَا قَرَّرَهُ الْحَافِظُ، جَاءَ حُكْمُ **بَدْرِ الدِّينِ الْعَيْنِيِّ** عَلَى مَرْوِيَّاتِهِ بِقَوْلِهِ:

«أدرك النبي عليه السلام وروى عنه مرسلا»[2].

لِيَخْتِمَ **الْخَزْرَجِيُّ** هَذَا النَّسَقَ بِتَحْدِيدِ رُتْبَتِهِ فِي الرِّوَايَةِ بِأَنَّهُ: «أحد الأشراف عن أبيه، وعمر»[3].

فَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ؛ أَنَّ تَوَافُقَ كَلِمَاتِ هَؤُلَاءِ النُّقَّادِ عَلَى إِدْرَاجِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَفْوَانَ فِي طَبَقَاتِ التَّابِعِينَ -رَغْمَ إِقْرَارِهِمْ بِمَوْلِدِهِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ- يَقُومُ شَاهِدًا عَدْلًا عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ "الْإِدْرَاكِ بِالْمَوْلِدِ" لَا يَسْتَلْزِمُ بِالضَّرُورَةِ ثُبُوتَ "الصُّحْبَةِ بِالسَّمَاعِ".

وَبِهَذَا التَّمْيِيزِ الدَّقِيقِ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَحْكَامَهُمْ، يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَقَامَ التَّابِعِيَّةِ لِلرَّاوِي هُوَ الْأَلْيَقُ بِحَالِهِ؛ لِانْتِفَاءِ الرُّؤْيَةِ الْمُعْتَبَرَةِ، وَلِكَوْنِ مَدَارِ رِوَايَتِهِ إِنَّمَا جَرَى عَلَى حَمَلَةِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

---

(١) تهذيب التهذيب (٥/٢٦٥).

(٢) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار (٦/١٧٨).

(٣) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص٢٠٢).

مِمَّا يَنْقُلُ الْمَسْأَلَةَ مِنْ حَيِّزِ الِاخْتِلَافِ الظَّاهِرِ إِلَى حَيِّزِ التَّحْقِيقِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ صَنِيعُ الْمُتَأَخِّرِينَ.

الترجيح والاختيار

بَعْدَ سَبْرِ هَـذِهِ النُّصُـوصِ، وَمُوازَنَـةِ طُـرُقِ النَّقْـلِ بَـيْنَ إِثْبَـاتِ الصُّـحْبَةِ وَنَفْيِهَـا؛ يَتَبَـيَّنُ جَلِيًّـا أَنَّ الصَّـوَابَ الَّـذِي تَعْضُـدُهُ الْأَدِلَّـةُ وَيَسْـتَقِيمُ بِـهِ التَّحْقِيقُ هُوَ عَدَمُ ثُبُوتِ صُحْبَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَفْوَانَ.

وَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ سَمَاعٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ صَحَّتِ الْأَخْبَارُ بِمَوْلِدِهِ فِي عَصْرِهِ وَحَيَاتِهِ ﷺ.

إِذْ يَتَجَلَّى هُنَا إِعْمَالُ الرُّكْنِ الْأَوَّلِ مِنْ أَرْكَانِ هَذَا الْعِلْمِ؛ وَهُوَ **"قَاعِدَةُ الِاسْتِقْرَاءِ التَّفْتِيشِيِّ"** بِمُقْتَضَى **"عُنْصُرِ الْمَسْحِ الزَّمَنِيِّ"** الَّذِي يَنْفِي أَوْهَامَ الِاتِّصَالِ بَعْدَ مَسْحٍ شَامِلٍ لِمَظَانِّ اللِّقَاءِ؛ إِذْ نَنْفُذُ عَبْرَ **"آلِيَّةِ رَصْدِ الْمُجَايلةِ"** لِنَفُكَّ الِارْتِبَاطَ بَيْنَ **"الْمُعَاصَرَةِ الْوُجُودِيَّةِ"** وَبَيْنَ **"الْمُحَاقَقَةِ الْعُمْرِيَّةِ"**، فَنَجِدُ أَنَّ الرَّاوِيَ وَإِنْ وُجِدَ فِي الزَّمَانِ النَّبَوِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي "طَبَقَةِ الطَّلَبِ" لِصِغَرِ سِنِّهِ، مِمَّا يَجْعَلُ سَمَاعَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **"سَمَاعًا غفْلًا"** يَنْقُصُهُ يَقِينُ التَّمْيِيزِ وَأَهْلِيَّةُ الْأَخْذِ، وَبِذَلِكَ يَهْدِمُ التَّارِيخُ الْحَصْرَ الْمُدَّعَى لِلصُّحْبَةِ.

وَمِنْ هُنَا يَقْتَضِي التَّحْقِيقُ الْمَنْهَجِيُّ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ "مُجَرَّدِ الْمُعَاصَرَةِ" وَبَيْنَ "حَقِيقَةِ الصُّحْبَةِ" الْقَائِمَةِ عَلَى الرُّؤْيَةِ وَالسَّمَاعِ؛ فَإِيرَادُ بَعْضِ الْمُصَنِّفِينَ لَهُ فِي عِدَادِ الصَّحَابَةِ إِنَّمَا كَانَ لِحُكْمِ الْإِدْرَاكِ الظَّاهِرِ.

بَيْنَمَا قَطَعَ جَهَابِذَةُ النَّقْدِ -وَعَلَى رَأْسِهِمُ الْبُخَارِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ- بِتَابِعِيَّتِهِ؛ لِانْتِفَاءِ الرُّؤْيَةِ الْمُعْتَبَرَةِ، وَلِكَوْنِ مَدَارِ رِوَايَتِهِ إِنَّمَا جَرَى عَلَى حَمَلَةِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ دُونَ الْمُبَلِّغِ ﷺ مُبَاشَرَةً.

وَيُصَدِّقُ هَذَا الرُّكْنُ الرَّابِعُ: **"قَاعِدَةُ نَقْدِ الْمَخْرَجِ"** بِتَحْقِيقِ **"عُنْصُرِ سَنَنِ الرِّوَايَةِ"**؛ إِذْ بِمُحَاكَمَةِ الرَّاوِي إِلَى "سِجِلِّهِ التَّارِيخِيِّ" عَبْرَ **"آلِيَّةِ رَصْدِ سَنَنِ السَّمَاعِ"**، يَنْكَشِفُ لَنَا مَدَى انْسِجَامِ رِوَايَتِهِ مَعَ نَمَطِهِ الْمُطَّرِدِ فِي الطَّلَبِ؛ فَالرَّاوِي الَّذِي اسْتَقَرَّ سَنَنُهُ عَلَى التَّلَقِّي عَنِ الْوَسَائِطِ لَا يُمْكِنُ قَبُولُ انْفِرَادِهِ بِالصَّرِيحِ مِنَ السَّمَاعِ عَنِ الْمَخْرَجِ الْأَوَّلِ ﷺ؛ لِأَنَّ **"حَقِيقَةَ السِّيرَةِ"** حَاكِمَةٌ عَلَى **"صُورَةِ الصِّيغَةِ"**، وَالْخُرُوجُ عَنِ الْمَعْهُودِ هُنَا قَرِينَةٌ مَجْهَرِيَّةٌ عَلَى وَهْمِ الِاتِّصَالِ الَّذِي يَحْصُلُ تَجْوِيدًا لِلْإِسْنَادِ أَوْ سَهْوًا مِنَ النَّاقِلِ.

فَالْحَاصِلُ؛ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ صَفْوَانَ يُعَدُّ مِنْ أَفَاضِلِ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَأَنَّ مَا يُرْوَى عَنْهُ مَرْفُوعًا إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُرْسَلِ الَّذِي سَقَطَ ذِكْرُ الْوَاسِطَةِ فِيهِ، وَبِهَذَا تَنْضَبِطُ الْأَحْكَامُ، وَيَزُولُ مَا قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنَ الِاضْطِرَابِ.

إِذْ إِنَّ الْفَقِيهَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ هُوَ مَنْ يَنْفُذُ إِلَى "**وَاقِعِيَّةِ الْأَدَاءِ**" وَيُقَدِّمُ "**الرِّوَايَةَ الْمَحْفُوظَةَ**" بِيَقِينِ الِاسْتِقْرَاءِ الْمَكَانِيِّ وَالزَّمَنِيِّ، مُتَحَرِّرًا مِنْ سَطْوَةِ الظَّاهِرِ اللَّفْظِيِّ إِلَى رِحَابِ الْمُحَاقَقَةِ الْوَاقِعِيَّةِ.

(المسألة الرابعة)

سماع محمد بن عبد الله بن سلام الخزرجي الأنصاري من النبي ﷺ

إِنَّ مَبَاحِثَ "السَّمَاعِ وَالِاتِّصَالِ" عِنْدَ طَبَقَةِ صِغَارِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم تُعَدُّ مِنَ المضَايِقِ الَّتِي تَمْتَحِنُ دِقَّةَ المَلَكَةِ النَّقْدِيَّةِ لَدَى حُفَّاظِ الأَثَرِ؛ إِذْ تَتَجَاذَبُ هَذِهِ الطَّبَقَةَ أَنْظَارٌ عِلْمِيَّةٌ مُتَفَاوِتَةٌ، تَتَرَدَّدُ بَيْنَ شَرَفِ الِانْتِسَابِ الزَّمَانِيِّ لِعَصْرِ النُّبُوَّةِ، وَبَيْنَ تَحْقِيقِ الضَّبْطِ الأَدَائِيِّ لِلَّفْظِ الشَّرِيفِ.

وَتَبْرُزُ حَالُ (مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ) كَنَمُوذَجٍ جَلِيٍّ لِهَذَا التَّبَايُنِ الَّذِي ضَاقَتْ بِهِ دَوَاوِينُ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَاحْتَفَلَتْ بِذِكْرِهِ كُتُبُ المرَاسِيلِ وَالعِلَلِ.

حَيْثُ اخْتَلَفَتِ المقَايِيسُ فِي تَقْدِيرِ رُتْبَتِهِ، وَتَنَازَعَتِ الأَحْكَامُ فِي حَقِيقَةِ أَدَائِهِ، مِمَّا جَعَلَ مِنْ قَضِيَّةِ سَمَاعِهِ مَيْدَانًا رَحْبًا لِتَدَافُعِ الأَقْوَالِ، وَمَحَلًّا

لِتَعَارُضِ الِاجْتِهَادَاتِ الَّتِي بَنَاهَا كُلُّ إِمَامٍ عَلَى مَا لَاحَ لَهُ مِنْ قَرَائِنَ وَأَحْوَالٍ.

وَلِمَا كَانَتِ المِسْأَلَةُ بِهَذَا القَدْرِ مِنَ الأَهَمِّيَّةِ، فَقَدْ جَاءَ هَذَا البَحْثُ لِيَسْبُرَ أَغْوَارَ هَذَا الِاخْتِلَافِ عَبْرَ مَحَاوِرَ أَرْبَعَةٍ جَامِعَةٍ؛ كُلُّ مِحْوَرٍ مِنْهَا يُمَثِّلُ مَدْرَسَةً نَقْدِيَّةً لَهَا وَزْنُهَا وَاعْتِبَارُهَا.

فَثَمَّةَ مَنِ اسْتَمْسَكَ بِحَبْلِ الظَّاهِرِ، فَأَثْبَتَ لِلرَّجُلِ فَضِيلَةَ الرُّؤْيَةِ وَصِحَّةَ الرِّوَايَةِ، مُلْحِقًا إِيَّاهُ بِقَافِلَةِ النَّقَلَةِ عَنِ المِشْكَاةِ النَّبَوِيَّةِ.

وَفِي القُبَالَةِ، نَجِدُ مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ الِاحْتِيَاطِ وَالتَّحَرُّزِ، فَتَوَقَّفَ فِي أَصْلِ ثُبُوتِ الرُّؤْيَةِ أَوْ رَمَى إِلَى نَفْيِهَا، مُعْتَبِرًا قَرَائِنَ خَفِيَّةً دَفَعَتْهُ لِتَجْرِيدِ الرَّجُلِ مِنْ لَقَبِ الصُّحْبَةِ بِيَقِينٍ.

وَلَمْ يَقِفِ النِّزَاعُ عِنْدَ هَذَا الحَدِّ، بَلْ تَجَاوَزَهُ إِلَى مَا هُوَ أَدَقُّ؛ حَيْثُ انْبَرَى فَرِيقٌ ثَالِثٌ لِإِثْبَاتِ أَعْلَى مَرَاتِبِ الِاتِّصَالِ وَهُوَ السَّمَاعُ، جَاعِلًا لِلرَّجُلِ حَظًّا مِنَ التَّلَقِّي الشَّفَهِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَيْنَمَا انْعَطَفَ مَسْلَكُ الوَجْهِ الرَّابِعِ نَحْوَ نَفْيِ السَّمَاعِ أَوْ تَعْلِيقِهِ عَلَى حِبَالِ الشَّكِّ وَالخِلَافِ، بِنَاءً عَلَى تَقْدِيرِ السِّنِّ وَمَسَافَاتِ الإِرْسَالِ.

وَهَذِهِ الأَوْجُهُ النَّظَرِيَّةُ جَمِيعُهَا سَتُعْرَضُ عَلَى مَحَكِّ التَّطْبِيقِ العَمَلِيِّ وَالجَرْدِ الإِسْنَادِيِّ فِي الوَجْهِ الخَامِسِ، لِنَرَى كَيْفَ صَوَّرَتْهَا دَوَاوِينُ السُّنَّةِ فِعْلًا، وَنَقِفَ عَلَى مَبْنَى العِلَّةِ الَّتِي حَارَتْ فِيهَا أَقْوَالُ النُّقَّادِ

إِنَّ هَذَا التَّرَاكُمَ المعْرِفِيَّ حَوْلَ هَذِهِ الوجُوهِ يَسْتَدْعِي مِنَّا نَظَرًا فَاحِصًا يَسْتَنْطِقُ النُّصُوصَ، وَيَزِنُ الحُجَجَ، وَيُفَكِّكُ مَنَاطَاتِ الِاحْتِجَاجِ لَدَى كُلِّ إِمَامٍ.

وَسَنَعْمَدُ فِي القَوَادِمِ مِنْ سُطُورٍ إِلَى بَسْطِ هَذِهِ الأَوْجُهِ بِتَفَاصِيلِهَا، وَسَرْدِ أَدِلَّةِ الفُحُولِ المؤَيِّدَةِ لَهَا، لَا لِمُجَرَّدِ الحِكَايَةِ، بَلْ لِلتَّمْهِيدِ لِتَحْقِيقٍ رَصِينٍ يَنْفِي عَنِ المسْأَلَةِ كُلَّ دَخَنٍ.

وَيَكْشِفُ عَنِ الوَجْهِ المرْضِيِّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي مِيزَانِ التَّقْعِيدِ وَالرِّوَايَةِ، بَعِيدًا عَنِ الِاضْطِرَابِ الَّذِي قَدْ يَحْجِبُ حَقِيقَةَ الحَالِ عَنْ طَالِبِ التَّحْقِيقِ.

إِذِ الغَرَضُ تَنْقِيحُ المنَاطِ، وَتَصْفِيَةُ الموْرِدِ، وَتَنْزِيلُ الرَّجُلِ مَنْزِلَتَهُ الَّتِي لَا تَعْدُوهُ فِي مِيزَانِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، حَتَّى يَقِفَ القَارِئُ عَلَى حُكْمٍ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِ فِيهِ بَصَرُهُ إِلَّا وَهُوَ مِلْءُ اليَقِينِ.

الوجه الأول

فِي إِثْبَاتِ الصُّحْبَةِ وَتَحْقِيقِ الرِّوَايَةِ

يُمَثِّلُ هَذَا الوَجْهُ مَذْهَبَ جَمَاعَةٍ مِنْ نُقَّادِ الحَدِيثِ وَأَئِمَّةِ التَّرَاجِمِ، الذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ قَدْ حَازَ شَرَفَ الصُّحْبَةِ النَّبَوِيَّةِ وَأَدْرَكَ مَقَامَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ ﷺ.

وَيَأْتِي فِي مُقَدِّمَةِ القَائِلِينَ بِذَلِكَ **الإِمَامُ البُخَارِيُّ**، حَيْثُ أَثْبَتَ اسْمَهُ فِي عِدَادِ الصَّحَابَةِ، مُعَلِّقًا بِأَنَّهُ: «يعد في أهل المدينة»[(١)].

وَعَلَى هَذَا المِنْوَالِ سَارَ **أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ**؛ إِذْ أَثْبَتَ صُحْبَتَهُ عَيْنًا، فَقَالَ: «له رؤية للنبي ﷺ»[(٢)].

وَتَبِعَهُ **ابْنُ أَبِي دَاوُدَ** بِالجَزْمِ أَنَّهُ: «روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثًا»[(٣)]، وَكَذَاكَ ذَكَرَهُ **ابْنُ قَانِعٍ** فِي كِتَابِ الصَّحَابَةِ[(١)].

---

(١) التاريخ الكبير (١/١٨).

(٢) الجرح والتعديل (٧/٢٩٧).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/٢٠).

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الِاتِّجَاهُ قَاصِرًا عَلَى مُتَقَدِّمِي الأَئِمَّةِ؛ فَقَدْ جَزَمَ **ابْنُ مَنْدَه** بِأَنَّهُ: «رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم»[2].

وَنَقَلَ **الجِعَابِيُّ** فِي كِتَابِ (مَنْ حَدَّثَ هُوَ وَأَبُوهُ عَنْ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللهِ ﷺ) أَنَّهُ: «روى عن النبي ﷺ»[3].

وَأَكَّدَ **أَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ** أَنَّ لَهُ مِن: «النبي ﷺ رؤية»[4].

وَكَانَ مِمَّنْ حَرَّرَ القَوْلَ فِي ذَلِكَ **ابْنُ عَبْدِ البَرِّ**، فَقَالَ بِوُجُودِ: «رؤية، ورواية محفوظة»[5].

وَنَحَا مَنْحَاهُ كُلٌّ مِنَ **ابْنِ الجَوْزِيِّ**[6]، وَ**ابْنِ الأَثِيرِ** الَّذِي وَصَفَ رِوَايَتَهُ بِـ: «رواية محفوظة»[7].

---

(١) معجم الصحابة (٣/٢٢).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/٢٠).

(٣) الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (٢/١٦٤).

(٤) معرفة الصحابة له (١/١٧٦).

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٣٧٤).

(٦) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص١٨٠).

(٧) أسد الغابة (٥/٩٦).

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ **شَمْسُ الدِّينِ الْحُسَيْنِيُّ**(١)، **وَابْنُ حَجَرٍ**(٢)، والَّذِي ذَكَرَهُ أَيْضًا فِي الصَّحَابَةِ(٣).

وَاخْتَتَمَ القَوْلَ فِي العُصُورِ المتَأَخِّرَةِ **السَّخَاوِيُّ** بِالجَزْمِ أَنَّهُ: «صحابي»(٤).

فَهَؤُلَاءِ جَمِيعًا يَرَوْنَ أَنَّ حَالَهُ لَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ كَحَالِ صِغَارِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ ثَبَتَ لَهُمْ كِلَا الأَمْرَيْنِ: **شَرَفُ الصُّحْبَةِ، وَفَضْلُ الرِّوَايَةِ.**

وَمَا هَذَا الِاتِّفَاقُ بَيْنَ هَذِهِ المدَارِسِ النَّقْدِيَّةِ المرْتَبِطَةِ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ الأَعْلَامِ إِلَّا بَيَانٌ لِأَصْلٍ مَتِينٍ قَامَ عَلَيْهِ هَذَا الوَجْهُ؛ إِذْ يَرَوْنَ أَنَّ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ فِي زَمَنِ النُّبُوَّةِ مَعَ مَظِنَّةِ التَّمْيِيزِ كَافِيَةٌ فِي نَيْلِ رُتْبَةِ الصُّحْبَةِ.

وَأَنَّ وُجُودَ خَبَرٍ مَنْقُولٍ عَنْهُ ﷺ -مَهْمَا دَقَّ- هُوَ الحُجَّةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى تَحَقُّقِ الرِّوَايَةِ.

فَالقَوْمُ هُنَا لَمْ يَقِفُوا عِنْدَ حُدُودِ التَّرْجَمَةِ التَّارِيخِيَّةِ، بَلْ جَعَلُوا مِنْ ثُبُوتِ "الرُّؤْيَةِ" بَابًا شَرْعِيًّا لِتَوْثِيقِ "المشَاهَدَةِ"، وَمِنْ وُجُودِ "الحَدِيثِ المحْفُوظِ" بَيِّنَةً نَاطِقَةً بِالِاتِّصَالِ.

---

(١) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد (ص٣٧٧).

(٢) تعجيل المنفعة (٢/١٨٦).

(٣) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٢/٧٠٣).

(٤) التحفة اللطيفة (٢/٥٢٨).

وَهَكَـذَا يَنْـتَظِمُ عَقْـدُ هَـذَا الفَرِيـقِ عَلَـى اعْتِبَـارِ الرَّجُـلِ وَاحِـدًا مِـنْ أَهْـلِ الِائْتِمَانِ الَّذِينَ كُتِبَ لَهُمْ شَرَفُ الشُّهُودِ وَأَمَانَةُ البَلَاغِ.

مِمَّا يَنْقُلُ حَدِيثَهُ مِنْ حَيِّزِ الإِرْسَالِ الظَّنِّيِّ إِلَى مَقَامِ الِاحْتِجَاجِ الصَّحِيحِ عِنْدَ مَنْ يَرَى رَأْيَهُمْ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَظَافُرِ هَذِهِ المَوَاقِفِ عَلَى إِثْبَاتِ مَكَانَةِ الرَّجُلِ فِي رِكَابِ الصُّحْبَةِ، فَإِنَّ تِلْكَ القَطْعِيَّةَ لَمْ تَكُنْ مَحَلَّ إِجْمَاعٍ مُطْبِقٍ بَيْنَ سَائِرِ النُّقَّادِ؛ إِذْ فَتَحَتْ طَبِيعَةُ الإِدْرَاكِ الزَّمَانِيِّ وَمَسَافَاتُ الرِّوَايَةِ بَابًا لِتَعَدُّدِ القِرَاءَاتِ الحَدِيثِيَّةِ.

وَأَفْسَحَتْ مَجَالا لِظُهُورِ تَقْدِيرَاتٍ نَقْدِيَّةٍ أُخْرَى نَظَرَتْ إِلَى حَالِهِ مِنْ زَاوِيَةِ الِاحْتِيَاطِ وَالتَّثَبُّتِ، مِمَّا أَوْجَدَ وَجْهًا آخَرَ يَقِفُ عَلَى الطَّرَفِ المُقَابِلِ مِنْ هَذَا الإِثْبَاتِ، وَيَسْتَحِقُّ التَّأَمُّلَ لِمَعْرِفَةِ مَنَاطَاتِ الِاخْتِلَافِ فِيهِ.

الوجه الثاني

مَنْ قَالَ بِعَدَمِ ثُبُوتِ الرُّؤْيَةِ أَوِ الخِلَافِ فِيهَا

إِذَا كَانَ جُمْهُورُ مَنْ سَبَقَ ذِكْرُهُمْ قَدْ رَكَنُوا إِلَى ظَاهِرِ الإِدْرَاكِ، فَإِنَّ هُنَاكَ مَدْرَسَةً نَقْدِيَّةً أُخْرَى قَامَ بِنَاؤُهَا عَلَى أَرْكَانِ التَّمْحِيصِ الدَّقِيقِ، وَسَلَكَتْ مَسْلَكَ التَّحَرُّزِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ دَعْوَى الصُّحْبَةِ إِلَّا إِذَا انْقَشَعَتْ عَنْهَا سُحُبُ الِارْتِيَابِ.

فَهَؤُلَاءِ النُّقَّادُ لَمْ يَكْتَفُوا بِمُجَرَّدِ "المعَاصَرَةِ الزَّمَانِيَّةِ" لِعَصْرِ النُّبُوَّةِ لِيَخْلَعُوا عَلَى الرَّجُلِ لَقَبَ الصَّحَابِيِّ.

بَلْ أَوْقَفُوا الحُكْمَ عَلَى ثُبُوتِ "المشَاهَدَةِ العَيْنِيَّةِ" الَّتِي يَنْبَنِي عَلَيْهَا الضَّبْطُ، وَرَأَوْا أَنَّ مَقَامَ الرَّجُلِ فِي مِيزَانِ الطَّبَقَاتِ لَا يَزَالُ يَرْتَهِنُ لِقَاعِدَةِ الِاحْتِيَاطِ الَّتِي تَجْعَلُ الأَصْلَ فِي صِغَارِ السِّنِّ هُوَ التَّأَخُّرَ عَنْ مَقَامِ الرُّؤْيَةِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ الظَّاهِرُ.

وَيَتَصَدَّرُ هَذَا المَوْقِفَ الرَّصِينَ **الإِمَامُ ابْنُ حِبَّانَ البُسْتِيُّ**، الَّذِي يُعَدُّ صَنِيعُهُ فِي هَذَا المَوْضِعِ دَرْسًا فِي النَّقْدِ المَنْهَجِيِّ؛ حَيْثُ نَزَّلَ الرَّجُلَ عَنْ

مَرْتَبَةِ الصَّحَابَةِ، وَأَلْحَقَهُ بِطَبَقَةِ **تَابِعِي التَّابِعِينَ** فِي كِتَابِهِ "الثِّقَاتِ"، وَهُوَ تَنْزِيلٌ لَهُ دَلَالَتُهُ فِي نَفْيِ الاتِّصَالِ.

ثُمَّ لَمْ يَقِفْ عِنْدَ هَذَا الحَدِّ، بَلْ أَوْرَدَ حِكَايَةَ صُحْبَتِهِ بِلُغَةٍ مَشُوبَةٍ بِالتَّضْعِيفِ وَالتَّمْرِيضِ، حِينَ قَالَ: «يُقَالُ: إِنَّ له صُحبة، عداده في أهل المدينة»[1].

فَهَذِهِ اللَّفْظَةُ: **(يُقَالُ)** عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ هِيَ مِشْرَطٌ يَقْطَعُ بِهِ قُوَّةَ الخَبَرِ، وَيَجْعَلُهُ فِي دَائِرَةِ الظَّنِّ لَا اليَقِينِ، مُكْتَفِيًا بِبَيَانِ مَوْطِنِهِ فِي أَهْلِ المدِينَةِ دُونَ القَطْعِ بِلِقَائِهِ لِصَاحِبِ الشَّرِيعَةِ ﷺ.

وَيَتَعَاضَدُ هَذَا المسْلَكُ مَعَ مَا نَقَلَهُ **أَبُو بَكْرٍ الجِعَابِيُّ**، الَّذِي رَصَدَ حَالَةَ التَّبَايُنِ فِي أَقْوَالِ السَّلَفِ، فَصَرَّحَ بِمَا يَحْسِمُ مَادَّةَ النِّزَاعِ بِقَوْلِهِ: «اختلفوا في رؤيته»[2].

وَهَذَا النَّقْلُ لِلْخِلَافِ مِن إِمَامٍ جِهْبِذٍ كَالجِعَابِيِّ يُهْدِمُ دَعْوَى الِاتِّفَاقِ عَلَى الرُّؤْيَةِ، وَيَجْعَلُ مَنْ طَعَنَ فِيهَا أَو تَرَدَّدَ فِيهَا صَاحِبَ حُجَّةٍ تَقُومُ عَلَى الِاضْطِرَابِ الَّذِي شَابَ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ.

---

(١) الثقات (٣/٣٦٤).

(٢) الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (٢/١٦٤).

إِنَّ هَذَا الوَجْهَ يَكْشِفُ عَنْ عُمْقِ النَّظَرِ لَدَى فَرِيقٍ مِنَ الحُفَّاظِ الَّذِينَ لَمْ يُرِيدُوا أَنْ يُثْبِتُوا "حُكْمَ العَيْنِ" بِمُجَرَّدِ "حُكْمِ الزَّمَانِ"، فَنَزَعُوا عَنِ الرَّجُلِ صِفَةَ الشُّهُودِ احْتِيَاطًا لِحِمَى الرِّوَايَةِ.

وَهَكَذَا يَتَشَكَّلُ أَمَامَنَا صِرَاعٌ عِلْمِيٌّ بَيْنَ إِثْبَاتٍ جَازِمٍ وَتَرَدُّدٍ حَاذِرٍ، مِمَّا يَنْقُلُ المِسْأَلَةَ تِلْقَائِيًّا مِنْ جَدَلِ "الرُّؤْيَةِ" إِلَى مَا هُوَ أَبْعَدُ؛ وَهُوَ تَحْقِيقُ **"السَّمَاعِ"**.

فَمَنْ شَكَّ فِي الرُّؤْيَةِ كَانَ لِلسَّمَاعِ أَنْفَى، وَمَنْ أَوْرَدَ الخِلَافَ فِيهَا جَعَلَ لِلْبَحْثِ فِي سَمَاعِهِ طَعْمًا آخَرَ، وَهُوَ مَا سَنَجِدُ تَفْصِيلَهُ فِي قَادِمِ الأَوْجُهِ.

الوجه الثالث

مَنْ قَالَ بِثُبُوتِ السَّمَاعِ المُبَاشِرِ

إِذَا كَانَتِ الأَوْجُهُ السَّابِقَةُ قَدْ دَارَتْ رَحَاهَا حَوْلَ قَنْطَرَةِ "الرُّؤْيَةِ" وَثُبُوتِ "الصُّحْبَةِ" عَيْنًا، فَإِنَّنَا نَلِجُ الآنَ إِلَى مَضِيقٍ أَعْمَقَ غَوْرًا، وَأَشَدَّ تَمْحِيصًا فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ؛ وَهُوَ مَقَامُ **"السَّمَاعِ المُبَاشِرِ"** الَّذِي يَنْقُلُ المرْءَ مِنْ شَرَفِ الشُّهُودِ إِلَى أَمَانَةِ التَّلَقِّي.

فَهَذَا الوَجْهُ يُمَثِّلُ أَقْصَى دَرَجَاتِ الِاتِّصَالِ، حَيْثُ لَمْ يَكْتَفِ أَصْحَابُهُ بِإِثْبَاتِ مُجَرَّدِ المعَاصَرَةِ أَوِ اللِّقَاءِ العَابِرِ، بَلْ أَرَادُوا قَطْعَ دَابِرِ الِاحْتِمَالِ بِإِثْبَاتِ "الْوَعْيِ الأَدَائِيِّ" لِلَّفْظِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

وَيَنْبَرِي لِتَصَدُّرِ هَذَا الِاتِّجَاهِ التَّوْثِيقِيِّ الجَازِمِ **الإِمَامُ الحَافِظُ ابْنُ مَنْدَه،** الَّذِي رَمَى بِسَهْمِ اليَقِينِ فِي كَبِدِ هَذِهِ المسْأَلَةِ، حِينَ جَمَعَ لِلرَّجُلِ بَيْنَ أَعْلَى الرُّتَبِ بِقَوْلِهِ الصَّرِيحِ: «رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسمع منه»(١).

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٢٠).

وَفِي هَـذَا التَّصْـرِيحِ الَّـذِي سَـاقَهُ ابْـنُ مَنْـدَه دَلَالَـةٌ بَيِّنَـةٌ عَلَـى أَنَّ ثُبُـوتَ "السَّمَاعِ" عِنْدَهُ كَانَ نَتِيجَةَ اسْتِقْرَاءٍ تَامٍّ لِمَخَارِجِ حَدِيثِ الرَّجُلِ، حَيْثُ رَأَى أَنَّ مَا نُقِلَ عَنْهُ لَا يُمْكِنُ تَكْيِيفُهُ تَمْرِيضًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ "المرْسَلِ"، بَلْ هُـوَ نَقْـلٌ حَيٌّ تَمَّـتْ فِيـهِ الممَارَسَـةُ الشَّـفَهِيَّةُ بَـيْنَ الـرَّاوِي وَصَـاحِبِ الشَّرِيعَة ﷺ.

إِنَّ هَـذَا الوَجْـهَ يَنْقُـلُ (مُحَمَّـدَ بْـنَ عَبْـدِ اللهِ بْـنِ سَـلَامٍ) مِـنْ حَيِّـزِ "صِـغَارِ الصَّحَابَةِ" الَّذِينَ يُكْتَفَى بِرُؤْيَتِهِمْ، إِلَى رُتْبَةِ "العُلَمَاءِ الرُّوَاةِ" الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِسَمَاعِهِمْ.

فَأَصْحَابُ هَـذَا الِاتِّجَاهِ يَـرَوْنَ أَنَّ عِلْـمَ الرَّجُلِ وَحَالَـهُ بَـيْنَ يَـدَيِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَا يُؤَهِّلَانِهِ لِتَحَمُّلِ الرِّوَايَةِ عَنْ وَعْيٍ، مِمَّا يَرْفَعُ عَنْ عَنْعَنَاتِهِ وَأَخْبَارِهِ شُبْهَةَ الِانْقِطَاعِ.

وَهَكَذَا يَنْتَصِبُ قَوْلُ ابْنِ مَنْدَه كَحُجَّةٍ دَامِغَةٍ لِمَنْ يَرُومُ إِثْبَاتَ "الِاتِّصَالِ العَالِي"؛ لِيَكُونَ هَذَا الوَجْهُ هُوَ ذُرْوَةَ التَّوْثِيقِ فِي مَسِيرَةِ هَذَا البَحْثِ، قَبْلَ أَنْ نَصْدِمَهُ بِأَوْجُهِ النَّفْيِ وَالِارْتِيَابِ فِي مَسْأَلَةِ السَّمَاعِ الَّتِي سَتَأْتِي تِبَاعًا.

الوجه الرابع

مَنْ قَالَ بِنَفْيِ السَّمَاعِ أَوْ حَكَى الخِلَافَ فِيهِ

بَعْدَ أَنْ طَوَّفْنَا فِي رِحَابِ مَنْ قَطَعُوا بِالِاتِّصَالِ، نَأْتِي الآنَ لِنَقِفَ عَلَى مَسْلَكِ أَهْلِ التَّحْقِيقِ وَالتَّنْقِيرِ، الذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَزِنُوا دَعْوَى "السَّمَاعِ" بِمِيزَانٍ لَا يَطِيشُ، فَلَمْ يُسَلِّمُوا لِلرَّجُلِ بِمَقَامِ "التَّلَقِّي الشَّفَهِيِّ" إِلَّا بَعْدَ عَرْضِ مَرْوِيَّاتِهِ عَلَى مَحَكِّ السَّبْرِ وَالِاعْتِبَارِ.

فَهَؤُلَاءِ النُّقَّادُ رَأَوْا أَنَّ هُنَاكَ مَسَافَةً فَرِيقَةً بَيْنَ "شَرَفِ الشُّهُودِ" الذِي لَا يُنْكَرُ لِلصَّحَابِيِّ، وَبَيْنَ "يَقِينِ التَّحَمُّلِ" الذِي هُوَ عِمَادُ الرِّوَايَةِ؛ إِذْ نَظَرُوا إِلَى حَالِ (مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ) مِنْ خِلَالِ رَحِمِ الحَدِيثِ وَمَخَارِجِ الطُّرُقِ، لَا مِنْ خِلَالِ عُمُومِ التَّرْجَمَةِ.

وَيَنْبَرِي لِتَأْصِيلِ هَذَا الِارْتِيَابِ المَنْهَجِيِّ الإِمَامُ الحَافِظُ **أَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ**، الذِي آثَرَ أَنْ يَنْقُلَ المَسْأَلَةَ مِنْ حَيِّزِ "اليَقِينِ الفَرْدِيِّ" إِلَى

دَائِـرَةِ "النِّـزَاعِ المَوْضُـوعِيِّ"، حِـينَ أَطْلَـقَ عِبَارَتَـهُ المسْـبُوكَةَ بِحِكْمَـةِ النَّاقِـدِ: «مختلفٌ في السماع منه»[1].

وَهَذِهِ الكَلِمَةُ مِنْهُ لَيْسَتْ مُجَرَّدَ حِكَايَةٍ لِقَوْلٍ، بَلْ هِيَ إِعْلَانٌ عَنْ وُجُودِ "عِلَّةٍ قَادِحَةٍ" حَجَبَتْ هَذَا الصَّحَابِيَّ عَنْ مَرْتَبَةِ السَّمَاعِ المطْلَقِ، وَجَعَلَتْ أَدَاءَهُ فِي مَحَلِّ مَسَاءَلَةٍ لَدَى جَهَابِذَةِ الفَنِّ.

ثُمَّ يَأْتِي الإِمَامُ الفَقِيهُ **ابْنُ عَبْدِ البَرِّ** لِيَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَوْطِنِ الدَّاءِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

فَلَمْ يَكْتَفِ بِمُجَرَّدِ نَقْلِ الخِلَافِ، بَلْ شَرَحَ مَنَاطَهُ بِتَتَبُّعِ خَبَرِهِ المشْهُورِ فِي "أَهْلِ قُبَاءَ" المنْثُورِ فِي دَوَاوِينِ التَّفْسِيرِ المسْنَدِ؛ حَيْثُ بَيَّنَ أَنَّ عِصْمَةَ هَذَا الخَبَرِ قَدْ نَالَهَا الِاضْطِرَابُ فِي أَصْلِ مَخْرَجِهَا؛ قَالَ: «روى ... عن النبي ﷺ في أهل قباء، حديثه مخرج في التفسير المسند ... ويختلف في إسناد حديثه هذا، ومنهم مَن يجعله مرسلا»[2].

وَفِي قَوْلِهِ: (**مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مُرْسَلًا**) دَلَالَةٌ قَاطِعَةٌ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ عِنْدَ طَائِفَـةٍ مِـنَ النُّقَّـادِ لَمْ يَبْلُـغْ رُتْبَـةَ السَّـمَاعِ الَّـتِي تَرْفَـعُ عَـنْ خَـبَرِهِ شُـبْهَةَ

(١) معرفة الصحابة له (١٧٦/١).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٣٧٤/٣).

الانْقِطَاعِ، بَلْ بَقِيَ حَدِيثُهُ يَدُورُ فِي فَلَكِ "المَرَاسِيلِ" الَّتِي تَفْتَقِرُ إِلَى شَرْطِ الاتِّصَالِ المتِينِ.

وَيَعْقِدُ لِجَامَ هَذِهِ الحُجَّةِ **الإِمَامُ ابْنُ الجَوْزِيِّ**، الذِي جَرَى عَلَى سَنَنِ مَنْ سَبَقَهُ فِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الحَقِيقَةِ المضْطَرِبَةِ، فَأَثْبَتَ فِي تَرْجَمَةِ الرَّجُلِ أَنَّ الأَمْرَ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ التَّسْلِيمِ، بَلْ: «اختُلفَ في سماعه من رسول الله ﷺ»[1].

وَهَكَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ الأَئِمَّةَ نَظَرُوا إِلَى (**السَّمَاعِ**) كَقِيمَةٍ عِلْمِيَّةٍ تَتَوَقَّفُ عَلَى صِحَّةِ النَّقْلِ، لَا عَلَى مُجَرَّدِ شَرَفِ العَصْرِ؛ فَكَانَ حُكْمُهُمْ بِالخِلَافِ وَالإِرْسَالِ هُوَ الثَّمَرَةُ المرَّةُ لِقِصَّةِ حَدِيثٍ لَمْ تَسْلَمْ طُرُقُهُ مِنَ التَّزَلْزُلِ.

إِنَّ هَذَا الوَجْهَ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ عَلَى مَنْ رَامَ تَسْوِيَةَ حَدِيثِهِ بِمَسَانِيدِ الأَكَابِرِ، وَيَجْعَلُنَا نَقِفُ وَجْهًا لِوَجْهٍ أَمَامَ حَقِيقَةٍ نَقْدِيَّةٍ كُبْرَى؛ وَهِيَ أَنَّ "مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ" وَإِنْ أَضَاءَ اسْمُهُ فِي عِدَادِ الصَّحَابَةِ، إِلَّا أَنَّ بَرْقَ رِوَايَتِهِ قَدْ خَبَا عِنْدَ التَّفْتِيشِ فِي يَقِينِ السَّمَاعِ.

وَمِنْ هُنَا يَنْفَتِحُ البَابُ عَلَى مِصْرَاعَيْهِ لِتَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، وَالفَصْلِ بَيْنَ هَذِهِ الأَمْوَاجِ المتَلَاطِمَةِ مِنَ الأَقْوَالِ، لِنَصِلَ فِي نِهَايَةِ المطَافِ إِلَى التَّرْجِيحِ المرْتَقَبِ الذِي تَنْجَلِي بِهِ الغُمَّةُ وَيَسْتَبِينُ فِيهِ القَوْلُ الصَّوَابُ. ۞۞۞

(١) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص١٨٠).

الوجه الخامس

بَيَانُ مَدَارِ الرِّوَايَةِ الَّتِي تُوهِمُ السَّمَاعَ وَمَحَلِّ العِلَّةِ فِيهَا

إِذَا مَا انْتَقَلْنَا إِلَى مَيْدَانِ التَّطْبِيقِ العَمَلِيِّ، وَيَمَّمْنَا وُجُوهَنَا شَطْرَ دَوَاوِينِ السُّنَّةِ وَأَجْزَائِهَا لِتَقَصِّي مَجْمُوعِ مَا أَسْنَدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ؛ فَإِنَّنَا نَقِفُ عَلَى الغَايَةِ الَّتِي يَنْشُدُهَا النَّاقِدُ البَصِيرُ، حَيْثُ يَتَجَلَّى الفَرْقُ بَيْنَ التَّقْعِيدِ النَّظَرِيِّ، وَبَيْنَ التَّفْتِيشِ فِي مَطَاوِي الرِّوَايَةِ.

وَلِكَيْ يَنْجَلِيَ عَنْ عَيْنِ المسْتَبْصِرِ مَنَاطُ هَذَا الِاخْتِلَافِ الَّذِي ضَجَّتْ بِهِ أَقْوَالُ النُّقَّادِ، وَيَسْتَبِينَ لِطَالِبِ التَّحْقِيقِ وَجْهُ الحَقِيقَةِ فِي هَذِهِ المعْرَكَةِ الإِسْنَادِيَّةِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ عَرْضِ الخَبَرِ الجَوْهَرِيِّ الَّذِي تَدُورُ عَلَيْهِ رَحَى هَذِهِ المسْأَلَةِ، وَيُعَدُّ بِمَثَابَةِ المخْبَرِ لِتِلْكَ الدَّعَاوَى.

وَهَذَا الخَبَرُ هُوَ حَدِيثُهُ المشْهُورُ فِي شَأْنِ "أَهْلِ قُبَاءَ" عِنْدَ نُزُولِ قَوْلِهِ ﷻ: ﴿**فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا**﴾.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، وأحمد بن حنبل واللفظ له في "المسند"، والطبراني في "المعجم الكبير"، وغيرهم، من طرقٍ عن شهر بن

حوشب، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ، **قَالَ: لَمَّا** قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَيْنَا -يَعْنِي قُبَاءً- قَالَ: "**إِنَّ اللهَ ﷻ قَدْ أَثْنَى عَلَيْكُمْ فِي الطُّهُورِ خَيْرًا، أَفَلَا تُخْبِرُونِي؟**" قَالَ: -يَعْنِي قَوْلَهُ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾[التوبة: ١٠٨] قَالَ:- فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نَجِدُهُ مَكْتُوبًا عَلَيْنَا فِي التَّوْرَاةِ: الِاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ.

وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، وَفِيهِ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: ضَعْفُ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ فِي كِتَابِي "النَّوَادِرِ".

كَذا اخْتُلفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِ هَذَا الحَدِيثِ كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ بِكِتَابِي الآخَرِ: "سِلْسِلَةِ الأَحَادِيثِ المشْهُورَةِ الضَّعِيفَةِ وَالموْضُوعَةِ"؛ مِمَّا يُوهِنُ ثَبَاتَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ.

الثَّانِيَةُ: الإِرْسَالُ؛ فَالرَّاجِحُ -كَمَا سَيَأْتِي- أَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ حَكَى السُّؤَالَ وَالجَوَابَ، مُصَوِّرًا لِقَاءَ الوَحْيِ بِأَهْلِ المدِينَةِ.

وهَذَا المتْنَ بِعَيْنِهِ هُوَ الذِي أَذْكَى نَارَ الخِلَافِ بَيْنَ مَدَارِسِ الحَدِيثِ؛ فَطَائِفَةٌ نَظَرَتْ إِلَى حِكَايَةِ مُحَمَّدٍ لِلْمَشْهَدِ بِلَفْظٍ يُشْعِرُ بِالمعَايَنَةِ، فَجَزَمَتْ

لَهُ بِصِحَّةِ الرُّؤْيَةِ وَصَرَاحَةِ السَّمَاعِ، جَاعِلَةً مِنْ حُضُورِهِ لِهَذِهِ القِصَّةِ صَكَّ بَرَاءَةٍ مِنْ كُلِّ انْقِطَاعٍ.

بَيْدَ أَنَّ المتَأَمِّلَ فِي مَخَارِجِ الطُّرُقِ وَمَسَالِكِ الأَسَانِيدِ، يَقِفُ عَلَى اضْطِرَابٍ يَسْرِي فِي أَوْصَالِ هَذَا الإِسْنَادِ، حَيْثُ تَرَدَّدَتِ الرِّوَايَةُ بَيْنَ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: رِوَايَةٌ "مُرْسَلَةٌ" تَقِفُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مباشرةً، وَهُوَ مَا أَوْرَثَ الشَّكَّ فِي قُدْرَتِهِ عَلَى التَّحَمُّلِ فِي تِلْكَ السِّنِّ بِمَعْزِلٍ عَنْ وَاسِطَةٍ.

وَثَانِيهُمَا: رِوَايَةٌ "مَوْصُولَةٌ" نَزَلَتْ بِالخَبَرِ دَرَجَةً، فَجَعَلَتْهُ مِنْ مَسْنَدِ أَبِيهِ (عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ ﵁)؛ مِمَّا يُوحِي بِأَنَّ مُحَمَّدًا رُبَّمَا وَعَى القِصَّةَ عَنْ أَبِيهِ لَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كِفَاحًا.

وَمِنْ هُنَا انْبَثَقَتْ تِلْكَ الأَوْجُهُ الأَرْبَعَةُ؛ فَالمثْبِتُونَ لِلصُّحْبَةِ اعْتَبَرُوا "حُضُورَ القِصَّةِ" قَرِينَةً لَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ.

بَيْنَمَا رَأَى أَهْلُ التَّعْلِيلِ أَنَّ هَذَا الِاضْطِرَابَ فِي "الوَصْلِ وَالإِرْسَالِ" مَعَ صِغَرِ السِّنِّ يَوْمَئِذٍ، يَنْقُضُ قُوَّةَ الِاحْتِجَاجِ بِسَمَاعِهِ المبَاشِرِ.

لِذَا، صَارَ هَذَا الحَدِيثُ هُوَ العَلَمُ الفَارِقُ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ؛ إِذْ بِنَاءً عَلَى تكييفِهِ تَتَحَدَّدُ رُتْبَةُ الرَّاوِي، وَيَنْبَنِي الحُكْمُ عَلَى سَائِرِ مَرْوِيَّاتِهِ، مِمَّا

اسْتَوْجَبَ هَـذَا النَّظَرَ الفَـاحِصَ لِتَحْرِيرِ الوَجْـهِ المرْضِـيِّ الَّـذِي يَجْمَـعُ بَـيْنَ صِحَّةِ الشُّهُودِ التَّارِيخِيِّ، وَبَيْنَ دِقَّةِ الِاتِّصَالِ المرْوِيِّ.

۞۞۞

الترجيح والاختيار

إِنَّ مَحْصُولَ القَوْلِ وَمُنْتَهَى التَّحْقِيقِ فِي هَذِهِ المِسْأَلَةِ الَّتِي طَالَمَا اخْتَلَفَتْ فِيهَا مَوَازِينُ النُّقَّادِ؛ أَنَّ التَّرَدُّدَ الَّذِي اعْتَرَى أَقْوَالَ الحُفَّاظِ فِي رُتْبَةِ (مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ) بَيْنَ طَبَقَتَيِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، لَمْ يَكُنْ نِتَاجَ جَهَالَةٍ بِعَيْنِ الرَّجُلِ أَوْ خَفَاءٍ فِي ذَاتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْزِلَةٌ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ صَنَعَهَا التَّقَارُبُ الزَّمَانِيُّ لِعَصْرِ البَلَاغِ.

فَالرَّجُلُ قَدْ حَازَ شَرَفَ "الصُّحْبَةِ وَالرُّؤْيَةِ" بِيَقِينٍ لَا يَدْفَعُهُ الِارْتِيَابُ، وَهُوَ المِقَامُ الَّذِي حَدَا بِأَسَاطِينِ هَذَا الشَّأْنِ -كَالبُخَارِيِّ، وَأَبِي حَاتِمٍ- أَنْ يُنْزِلُوهُ مَنْزِلَةَ الشُّهُودِ وَيُثْبِتُوا لَهُ حَقَّ الإِدْرَاكِ العَامِّ لِلْجَمَالِ النَّبَوِيِّ.

وَبِإِعْمَالِ الرُّكْنِ الأَوَّلِ: "**قَاعِدَةِ الِاسْتِقْرَاءِ التَّفْتِيشِيِّ**" بِمُقْتَضَى "**عُنْصُرِ الْمَسْحِ الزَّمَنِيِّ**"، نَجِدُ أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ نَالَ "**الْمُعَاصَرَةَ الْوُجُودِيَّةَ**" بِيَقِينِ التَّارِيخِ، لَكِنَّ هَذَا الرَّصْدَ يَكْشِفُ عَبْرَ "**آلِيَّةِ الْمُجَايَلَةِ**" عَنْ فَجْوَةٍ فِي "**الْمُحَاقَقَةِ الْعُمْرِيَّةِ**"؛ إِذْ تَبَيَّنَ أَنَّ صِغَرَ سِنِّهِ قَدْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدُّخُولِ فِي "طَبَقَةِ الطَّلَبِ" الْمُعْتَبَرَةِ حَالَ حَيَاةِ الْمُسْمِعِ ﷺ.

بَيْدَ أَنَّ حَقِيقَةَ "**السَّمَاعِ**" مَيْدَانٌ أَضْيَقُ مجَالًا، وَأَشَدُّ وَعُورَةً، وَأَكْثَرُ اشْتِرَاطًا فِي قَوَانِينِ الاتِّصَالِ.

وَقَدْ تَظَافَرَتِ القَرَائِنُ الموْضُوعِيَّةُ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ -رَغْمَ صِحَّةِ مَقَامِهِ فِي الرُّؤْيَةِ- قَدْ قَصُرَتْ بِهِ أَهْلِيَّتُهُ السِّنِّيَّةُ عَنْ تَلَقِّي الوَحْيِ الشَّفَهِيِّ وَتَحَمُّلِ اللَّفْظِ مُبَاشَرَةً مِنْ فَمِ المصْطَفَى ﷺ.

وَهُنَا يَبْرُزُ الرُّكْنُ الثَّانِي: "**قَاعِدَةُ الْمُحَاقَقَةِ الأَدَائِيَّةِ**" بِـ"**عُنْصُرِ تَمْيِيزِ الْعَرْضِ مِنَ السَّمَاعِ**"؛ حَيْثُ نُقَدِّمُ "**حَقِيقَةَ اللَّحْظَةِ**" عَلَى "**صُورَةِ الصِّيغَةِ**"، لِنُحَرِّرَ مَدَى ضَبْطِ الرَّاوِي لِلْمَنْطِقِ الشَّرْعِيِّ، فَإِنَّ "**السَّمَاعَ الْغَفْلَ**" الَّذِي يَدَّعِيهِ مَنْ شَهِدَ الْمَجْلِسَ وَلَمْ يُجَايِلْهُ مَنْهَجِيًّا؛ لِصِغَرِ سِنٍّ، هُوَ الَّذِي يُفَسِّرُ قُصُورَ الرِّوَايَةِ عَنْ رُتْبَةِ السَّمَاعِ الْمَقْصُودِ.

وَمَا هَذِهِ "الرِّوَايَةُ المحْفُوظَةُ" فِي حَقِّ أَهْلِ قُبَاءَ إِلَّا بَيْضَةُ القَبَّانِ الَّتِي تَقْطَعُ بِمُعَايَنَتِهِ لِلْمَشْهَدِ التَّارِيخِيِّ، دُونَ أَنْ تَنْهَضَ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى سَمَاعِهِ لِلْمَنْطِقِ الشَّرْعِيِّ، فَالرَّجُلُ حَضَرَ الوَاقِعَةَ صَبِيًّا وَوَعَاهَا، لَكِنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْ بِالرِّوَايَةِ عَنْ وَعْيِ التَّحَمُّلِ المقْصُودِ.

وَهَذَا يَتَّسِقُ مَعَ الرُّكْنِ الرَّابِعِ: "**قَاعِدَةِ نَقْدِ الْمَخْرَجِ**" بِمُحَاكَمَةِ "**آلِيَةِ سَنَنِ السَّمَاعِ**"؛ إِذْ إِنَّ "**السِّجِلَّ التَّارِيخِيَّ**" لِلرَّاوِي يَنْطِقُ بِأَنَّ مَخْرَجَ حَدِيثِهِ يَنْسَجِمُ مَعَ "**مَرَاسِيلِ كِبَارِ التَّابِعِينَ**"، وَأَنَّ أَيَّ ادِّعَاءٍ لِلاتِّصَالِ

الشَّفَهِيِّ الْمُبَاشِرِ هُوَ خُرُوجٌ عَنِ "**الْنَّمَطِ الْمُطَّرِدِ**" فِي طَبَقَتِهِ، مِمَّا يُوجِبُ تَقْدِيمَ "**الرِّوَايَةِ الْمَحْفُوظَةِ**" تِلْكَ عَلَى أَوْهَامِ السَّمَاعِ الْمَصْنُوعِ.

وَعَلَى هَذَا السَّنَنِ النَّقْدِيِّ يَتَقَرَّرُ الصَّوَابُ الَّذِي لَا مَحِيدَ عَنْهُ؛ وَهُوَ أَنَّ مَرَاسِيلَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَجُوزُ -بِحَالٍ مِنَ الأَحْوَالِ- أَنْ تُجْرَى فِي مِضْمَارِ مَرَاسِيلِ عِلْيَةِ الصَّحَابَةِ وَمُكْثِرِيهِمْ مِمَّنْ ثَبَتَ سَمَاعُهُمْ فِي الجُمْلَةِ -كَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهم-؛ لِأَنَّ الخَلْطَ بَيْنَ "الإِدْرَاكِ الزَّمَانِيِّ" القَائِمِ عَلَى المعَاصَرَةِ، وَبَيْنَ "الاتِّصَالِ السَّمَاعِيِّ" القَائِمِ عَلَى التَّلَقِّي، يُعَدُّ خَلَلًا جَوْهَرِيًّا فِي مِيزَانِ نَقْدِ الرِّجَالِ وَطَبَقَاتِهِمْ.

فَالرَّأْيُ الفَصْلُ الجَامِعُ لِشَتَاتِ الأَقْوَالِ، وَالمؤَلِّفُ بَيْنَ مُتَفَرِّقِ الاجْتِهَادَاتِ، هُوَ تَنْزِيلُ مَرْوِيَّاتِهِ مَنْزِلَةَ "مَرَاسِيلِ كِبَارِ التَّابِعِينَ" فِي حَيْثِيَّةِ القُوَّةِ وَحُكْمِ الاحْتِجَاجِ؛ لِيَكُونَ مَوْقِعُهُ فِي سُلَّمِ الرِّجَالِ بَرْزَخًا فَرِيدًا، يَجْمَعُ بَيْنَ فَضِيلَةِ الانْتِسَابِ لِعَصْرِ الصُّحْبَةِ، وَبَيْنَ قُصُورِ الرِّوَايَةِ عَنْ رُتْبَةِ السَّمَاعِ بِيَقِينِ "**الْمُحَاقَقَةِ الْوَاقِعِيَّةِ**" الَّتِي لَا تَنْخَدِعُ بِقُوَّةِ اللَّفْظِ الْمُنْفَرِدِ إِذَا صَدَمَ حَقِيقَةَ اللَّحْظَةِ التَّارِيخِيَّةِ.

وَمَعَ ثُبُوتِ هَذَا الإِرْسَالِ الظَّاهِرِ، فَإِنَّ حَدِيثَهُ لَا يَنْزِلُ عَنْ مَقَامِ القَبُولِ وَالاعْتِبَارِ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ خَبَرِهِ يَنْتَهِي إِلَى بَيْتٍ هُوَ لِلصِّدْقِ عِمَادٌ، وَلِلنُّبُوَّةِ

جِوَارٌ، حَيْثُ تَرْجِعُ فِي نِهَايَةِ المطَافِ إِلَى أَبِيهِ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ (عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ ﷺ) عِصْمَةُ الخَبَرِ، وَمَلَاذُ الرِّوَايَةِ، وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

فَحَاصِلُ التَّحْقِيقِ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ؛ أَنَّهُ صَحَابِيُّ الدَّرَجَةِ تَشْرِيفًا، تَابِعِيُّ الرِّوَايَةِ حُكْمًا؛ يُقَرُّ لَهُ بِيَقِينٍ فَضْلُ الصُّحْبَةِ، وَيُجْرَى عَلَى خَبَرِهِ حُكْمُ الإِرْسَالِ؛ فَهُوَ -فِي الميزَانِ الدَّقِيقِ- لَمْ يَثْبُتْ لَهُ سَمَاعٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

(المسألة الخامسة)

سماع عبد الله البهي من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

تُطِلُّ مَسْأَلَةُ سَمَاعِ عَبْدِ اللهِ الْبَهِيِّ مِنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها كَوَاحِدَةٍ مِنْ أَدَقِّ الْمَبَاحِثِ الَّتِي اخْتَبَرَتْ مَنَاهِجَ النُّقَّادِ فِي تَحْرِيرِ مَدَارِ الرِّوَايَةِ؛ إِذْ تَقَاذَفَتْهَا ظَوَاهِرُ الِاتِّصَالِ الَّتِي عَضَّدَتْهَا صِيَغُ السَّمَاعِ الْمُبَاشِرِ، وَدَعَاوَى الِانْقِطَاعِ الَّتِي أَعَلَّتِ الرِّوَايَةَ بِالْوَسَائِطِ الْخَفِيَّةِ.

وَالْغَوْصُ فِي تَقَالِيبِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَقِفُ عِنْدَ رَصْفِ الْأَقْوَالِ، بَلْ يَنْفُذُ إِلَى جَوْهَرِ الْخِلَافِ بَيْنَ مَنْ مَحَّصَ عِلَلَ الْأَسَانِيدِ وَمَنْ تَمَسَّكَ بِقَرَائِنِ الْمُجَالَسَةِ وَالرُّؤْيَةِ.

لِذَا عُنِينَا بِتَشْرِيحِ مَسَالِكِ الْأَئِمَّةِ فِيهَا عَبْرَ عَنَاصِرَ تَكُونُ نِبْرَاسًا لِتَحْقِيقِ الْحَقِّ وَكَشْفِ مَوَاقِعِ الْوَهَمِ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

نَسْتَعْرِضُ فِي [الْوَجْهِ الْأَوَّلِ]: أَقْوَالَ مَنْ تَمَسَّكَ بِثُبُوتِ السَّمَاعِ مُسْتَنِدًا إِلَى ظَوَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَتَصْحِيحَاتِ الْأَكَابِرِ.

ثُمَّ نُثَنِّي بـ [الْوَجْهِ الثَّانِي]: لِبَيَانِ مَنْزَعِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ الثُّبُوتِ، مِمَّنْ قَدَّرُوا الِانْقِطَاعَ وَأَلْبَسُوا الرِّوَايَةَ ثَوْبَ الْإِرْسَالِ.

وَنُفْرِدُ بَعْدَ ذَلِكَ [الْوَجْهَ الثَّالِثَ]: لِجَمْعِ وَتَحْلِيلِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي انْفَرَدَتْ بِالتَّصْرِيحِ بِالسَّمَاعِ وَالتَّحْدِيثِ، لِلْوُقُوفِ عَلَى مَدَى قُوَّتِهَا وَسَلَامَتِهَا مِنَ الدَّخَلِ.

لِنَصِلَ فِي الْخِتَامِ إِلَى [التَّرْجِيحِ وَالِاخْتِيَارِ]: الَّذِي يَنْهَضُ عَلَى سَبْرِ الْأَوْجُهِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَفَكِّ الِاشْتِبَاكِ بَيْنَ الْوَسَائِطِ الْمَوْهُومَةِ وَالرِّوَايَاتِ الْمَحْفُوظَةِ؛ لِيَسْتَبِينَ الصَّوَابُ فِي سَمَاءِ الْبَهِيِّ وَتَنْجَلِيَ غَيَاهِبُ الِاشْتِبَاهِ.

الوجه الأول

تَقْرِيرُ مَذَاهِبِ القَائِلِينَ بِثُبُوتِ السَّمَاعِ

ذَهَبَ جَمْعٌ مِنْ جَهَابِذَةِ النَّقْدِ وَأَصْحَابِ الصِّحَاحِ وَالسُّنَنِ إِلَى تَقْرِيرِ اتِّصَالِ الرِّوَايَةِ وَثُبُوتِ السَّمَاعِ لِعَبْدِ اللهِ الْبَهِيِّ مِنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها مُسْتَنِدِينَ فِي ذَلِكَ إِلَى قَرَائِنِ الْمُشَاهَدَةِ وَتَصْرِيحَاتِ التَّحْدِيثِ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ أَقْوَالِهِمْ:

تَصَدَّرَ الْإِمَامُ **الْبُخَارِيُّ** لِإِثْبَاتِ هَذَا السَّمَاعِ حَيْثُ نَصَّ جَزْمًا عَلَى أَنَّ الْبَهِيَّ: «سمع ابن عمر، وابن الزبير، وعائشة رضي الله عنهم»[1].

وَعَضَّدَ الْبُخَارِيُّ قَوْلَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِتَأْكِيدِ هَذَا الِاتِّصَالِ فَقَالَ: «عبد الله البهي سمع من عائشة»[2].

وَلَمْ يَقِفِ الْبُخَارِيُّ عِنْدَ مُجَرَّدِ التَّقْرِيرِ، بَلْ سَاقَ مِنَ الشَّوَاهِدِ مَا يَقْتَضِي الرُّؤْيَةَ وَالْمُعَايَنَةَ، حَيْثُ قَالَ: «حدثني عبد الأعلى، قال: ثنا أبو عوانة،

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٥/٥٦).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص٣٨٧).

عن السدي، عن عبد الله البهي: رأيت عائشة تأكل الجراد، تابعه عبيد الله، عن إسرائيل، عن السدى نحوه»[1].

وَعَلَى هَذَا الْمَسْلَكِ فِي قَبُولِ رِوَايَتِهِ عَنْهَا مَضَى التِّرْمِذِيُّ[2]، وَابْنُ خُزَيْمَةَ[3]، وَالْحَاكِمُ[4]؛ إِذْ صَحَّحُوا لَهُ مَا جَاءَ بِالْعَنْعَنَةِ وَنَحْوِهَا، مِمَّا يُفِيدُ ثُبُوتَ أَصْلِ السَّمَاعِ عِنْدَهُمْ.

أَمَّا **ابْنُ حِبَّانَ** فَقَدْ جَاءَ بِزِيَادَةِ تَحْقِيقٍ حِينَ صَحَّحَ حَدِيثَهُ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِالتَّحْدِيثِ، مُقَرِّرًا قُرْبَهُ مِنْ مَجَالِسِ الرِّوَايَةِ بِقَوْلِهِ: «كان يجالس عائشة كثيرًا»[5].

وَيَظْهَرُ مِنْ صَنِيعِ الْإِمَامِ **مُسْلِمٍ** قَبُولُ هَذَا الِاتِّصَالِ فِي الْجُمْلَةِ؛ إِذْ خَرَّجَ لَهُ فِي صَحِيحِهِ[6]، وَأَلْحَقَ رِوَايَتَهُ عَنْهَا فِي الشَّوَاهِدِ بِالْعَنْعَنَةِ.

---

(١) التاريخ الكبير (٢/١٣٥).

(٢) سنن الترمذي (٣/١٤٣) حديث رقم (٧٨٣)، وقال: (حديث حسن صحيح).

(٣) صحيح ابن خزيمة (٣/٢٧٠) حديث رقم (٢٠٤٩، ٢٠٥٠).

(٤) المستدرك (٣/٢٣٨) حديث رقم (٤٩٥٣).

(٥) الثقات (٥/٤٨).

(٦) صحيح مسلم (٤/١٩٦٥) برقم (٢٥٣٦/٢١٦) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ... عن زائدة، عن السدي، **عن عبد الله البهي**، **عن عائشة**، قالت:

وَلَكِنْ يَنْبَغِي التَّنَبُّهُ إِلَى أَنَّ هَذَا الِاتِّبَاعَ لَيْسَ دَلِيلًا قَطْعِيَّ الدَّلَالَةِ عَلَى قَوْلِ **مُسْلِمٍ** بِثُبُوتِ السَّمَاعِ الْمُبَاشِرِ أَوْ نَفْيِهِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ فِي سِيَاقِ الِاعْتِبَارِ بِمَا تَقْتَضِيهِ صِنَاعَةُ الصَّحِيحِ.

وَقَدِ اسْتَدْرَكَ **الدَّارَقُطْنِيُّ** عَلَى مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَأَعَلَّ الرِّوَايَةَ بِالِانْقِطَاعِ بِقَوْلِهِ: «والبهي إنما روى عن عروة، عن عائشة»(١).

بَيْدَ أَنَّ هَذَا الِاسْتِدْرَاكَ لَا يَسْلَمُ لَهُ نَقْدًا؛ لِأَنَّهُ أَلْزَمَ مُسْلِمًا بِمَا لَا يَلْزَمُهُ فِيمَا يَحْتَمِلُ الِاتِّصَالَ وَثَبَتَتْ لَهُ شَوَاهِدُ السَّمَاعِ.

وَهُوَ مَا انْتَبَهَ إِلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاضٌ فَتَعَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: «قد صححوا روايته عن عائشة، وفاطمة بنت قيس، وقد ذكر البخارى روايته عن عائشة»(٢).

فَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ؛ أَنَّ جُمْهُورًا مِنْ أَسَاطِينِ هَذَا الْفَنِّ وَأَرْبَابِ الصِّحَاحِ قَدْ أَطْبَقُوا عَلَى الِاحْتِجَاجِ بِرِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ الْبَهِيِّ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها.

سَأَلَ رجلٌ النَّبِي ﷺ: أَي النَّاس خير؟ قَالَ: «**الْقرن الَّذِي أَنا فِيهِ، ثمَّ الثَّانِي، ثمَّ الثَّالِث**».

وليس له في "الصحيح" عن عائشة رضي الله عنها إلا هذا الحديث.

(١) الإلزامات والتتبع (ص٣٧٥).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/٥٧٥).

نَاظِرِينَ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ الشَّوَاهِدِ الْعِيَانِيَّةِ وَالتَّصْرِيحَاتِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي قَضَتْ عِنْدَهُمْ بِثُبُوتِ أَصْلِ السَّمَاعِ وَتَحَقُّقِ الِاتِّصَالِ.

إِذْ لَمْ يَرَوْا فِي عَنْعَنَتِهِ مَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ نَقْلِهِ بَعْدَمَا ثَبَتَتْ مُجَالَسَتُهُ لَهَا، وَسَلِمَ حَالُهُ مِنِ انْتِحَالِ التَّدْلِيسِ.

غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْإِطْبَاقَ الَّذِي رَسَمَهُ الْبُخَارِيُّ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ، لَمْ يَكُنْ لِيَمُرَّ دُونَ تَمْحِيصٍ دَقِيقٍ مِنْ نُقَّادٍ آخَرِينَ غَاصُوا فِي مَخَابِئِ الْأَسَانِيدِ.

وَتَتَبَّعُوا مَسَالِكَ الطُّرُقِ، لِيَقِفُوا عَلَى وَسَائِطَ خَفِيَّةٍ رَأَوْا أَنَّهَا الْأَصْلُ فِي رِوَايَةِ الْبَهِيِّ، مِمَّا نَقَلَ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَقَامِ التَّسْلِيمِ بِالظَّاهِرِ إِلَى مَقَامِ التَّعْلِيلِ بِالْبَاطِنِ.

وَهُوَ التَّحَقُّقُ النَّقْدِيُّ الَّذِي سَنَبْسُطُ الْقَوْلَ فِيهِ، وَنَسْتَقْرِئُ حُجَجَ الْقَائِلِينَ بِهِ فِي مَطَاوِي الْوَجْهِ التَّالِي.

❁❁❁

الوجه الثاني

تَحْرِيرُ مَذَاهِبِ النَّافِينَ لِلسَّمَاعِ أَوْ الْمُعِلِّينَ لَهُ

فِي مُقَابِلِ مَنْ تَمَسَّكَ بِظَوَاهِرِ الرِّوَايَةِ، انْبَرَى جَمْعٌ مِنْ نُقَّادِ الصَّنْعَةِ وَأَسَاطِينِ عِلْمِ الْعِلَلِ إِلَى نَفْيِ ثُبُوتِ السَّمَاعِ لِعَبْدِ اللهِ الْبَهِيِّ مِنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

مُتَبَنِّيْنَ مَسْلَكًا نَقْدِيًّا صَارِمًا لَا يَقْنَعُ بِمُجَرَّدِ الْمُعَاصَرَةِ أَوِ الِاحْتِمَالِ، بَلْ يَنْفُذُ إِلَى عُمْقِ الْأَسَانِيدِ لِيَكْشَفَ عَنْ "الْوَاسِطَةِ الْخَفِيَّةِ" الَّتِي حُذِفَتْ مَرَّةً وَأُثْبِتَتْ مَرَّاتٍ.

وَقَدْ قَادَ هَذَا الِاتِّجَاهَ مَنْ دَقَّ نَظَرُهُمْ فِي مَخَارِجِ الْحَدِيثِ وَمَدَارَاتِ الطُّرُقِ، حَيْثُ أَعَلُّوا كُلَّ صِيغَةٍ ظَاهِرُهَا الِاتِّصَالُ بِكَوْنِهَا وَهْمًا مِنَ الرَّاوِي، أَوْ جَرْيًا عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ الْمَحْفُوظِ.

مُؤَكِّدِينَ أَنَّ رِوَايَةَ الْبَهِيِّ عَنْ عَائِشَةَ ﵂ إِنَّمَا هِيَ رِوَايَةٌ مُرْسَلَةٌ سَقَطَ فِيهَا الذِّكْرُ لِعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَوْ لِغَيْرِهِ مِنَ الْوَسَائِطِ.

وَتَبْرُزُ قُوَّةُ هَذَا الْمَنْزَعِ فِيمَا نُقِلَ عَنْ أَرْكَانِ مَدْرَسَةِ الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، حَيْثُ جَاءَتْ أَقْوَالُهُمْ فَيْصَلًا فِي تَجْرِيحِ دَعْوَى السَّمَاعِ وَتَحْقِيقِ الِانْقِطَاعِ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

تَصَدَّرَ لِهَذَا الْمَنْزَعِ الْإِمَامَانِ **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ**، وَهُوَ مَا اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ(١) مِنْ صَنِيعِهِمَا؛ إِذْ سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ سَمَاعِهِ مِنْ عَائِشَةَ، فَأَفْصَحَ عَنِ ارْتِيَابِهِ بِقَوْلِهِ: «ما أرى في هذا شيئًا إنما يروي عن عروة»(٢).

وَلَمْ يَقِفِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عِنْدَ النَّفْيِ الْمُجْمَلِ، بَلْ شَرَحَ مَوْقِفَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ النَّقْدِيَّ حِينَ أَنْكَرَ صِيغَةَ التَّحْدِيثِ فِي رِوَايَةِ (زَائِدَةَ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنِ الْبَهِيِّ) فِي حَدِيثِ الْخُمْرَةِ، فَقَالَ: «كان عبد الرحمن قد سمعه من زائدة فكان يدع فيه حدثتني عائشة، وينكره»(٣).

أَيْ يُنْكِرُ دَعْوَى هَذَا التَّصْرِيحِ نِسْبَةً لِلْبَهِيِّ؛ لِمُنَافَاتِهَا لِلْمَحْفُوظِ عِنْدَهُ.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٥٩٣).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١١٥).

(٣) المصدر السابق.

وَفِي مَقَامِ الْمُوَازَنَةِ والْمُحَاكَمَةِ بَيْنَ الْمَنَاهِجِ، عَقَّبَ الْعَلَائِيُّ عَلَى هَذَا الرَّدِّ بِمُلَاحَظَةٍ مَنْهَجِيَّةٍ أَشَارَ فِيهَا إِلَى صَنِيعِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ بِقَوْلِهِ: «أخرج مسلم لعبد الله البهي عن عائشة رضي الله عنها حديثًا، وكأن ذلك على قاعدته»[1].

وَلِتَأْكِيدِ هَذَا النَّفْيِ بَعْدَ سَبْرِ الْأَقْوَالِ، وَقَطْعِ دَابِرِ الِاشْتِبَاهِ بَعْدَ هَذَا الِاسْتِقْرَاءِ، سَأَلَ أَبُو دَاوُدَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ: أَسَمِعَ الْبَهِيُّ مِنْ عَائِشَةَ؟ فَأَجَابَهُ بِحَسْمٍ قَاطِعٍ يُسْقِطُ دَعْوَى مَنْ خَالَفَهُ: «لا، وقد قال قوم ذاك، وما أدري فيه شيئًا، البهي إنما يحدث عن عروة»[2].

وخُلاصةُ مَا تَقَدَّمَ؛ أَنَّ مَسْلَكَ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ النُّقَّادِ فِي نَفْيِ السَّمَاعِ لَمْ يَكُنْ مُجَرَّدَ حُكْمٍ عَابِرٍ، بَلْ هُوَ ثَمَرَةُ اسْتِقْرَاءٍ دَقِيقٍ لِطُرُقِ الرِّوَايَةِ وَتَتَبُّعٍ حَثِيثٍ لِمَخَارِجِ الْحَدِيثِ.

إِذْ اسْتَيْقَنَ هَؤُلَاءِ الْجَهَابِذَةُ أَنَّ الْأَصْلَ الْمَحْفُوظَ فِي رِوَايَةِ الْبَهِيِّ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها إِنَّمَا هُوَ الِانْقِطَاعُ، وَأَنَّ مَا طَرَأَ عَلَى بَعْضِ الْأَسَانِيدِ مِنْ تَصْرِيحٍ بِالتَّحْدِيثِ لَيْسَ إِلَّا وَهَمًا سَرَى إِلَى بَعْضِ النَّقَلَةِ، أَوْ تَلْقِينًا لَمْ يَمْضِ عَلَى مِعْيَارِ التَّمْحِيصِ.

---

(١) جامع التحصيل (ص٢١٨).

(٢) مسائل أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص٤٥٤).

وَبِذَلِكَ تَتَجَلَّى صَرَامَةُ مَدْرَسَةِ الْعِلَلِ الَّتِي قَدَّمَتْ "شَوَاهِدَ الِانْقِطَاعِ" عَلَى "ظَوَاهِرِ الِاتِّصَالِ"، نَاظِرَةً إِلَى أَنَّ الْبَهِيَّ مَهْمَا بَلَغَ مِنْ كَثْرَةِ الْمُجَالَسَةِ، فَإِنَّ حَقِيقَةَ رِوَايَتِهِ عَنْهَا قَدْ تَمَسَّكَتْ بِعُرْوَةِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَاسِطَةً لَا يُسْتَغْنَى عَنْهَا؛ مِمَّا يَجْعَلُ كُلَّ دَعْوَى لِلسَّمَاعِ الْمُبَاشِرِ مَحَلَّ رِيبَةٍ عِلْمِيَّةٍ تَقْتَضِي التَّوَقُّفَ وَالرَّدَّ.

وَهَذَا التَّعَارُضُ الصَّارِخُ بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ هُوَ مَا سَيَدْفَعُنَا لِتَشْرِيحِ "الْأَحَادِيثِ الْمُصَرِّحَةِ بِالسَّمَاعِ" فِي مَطَاوِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ، لِنَقِفَ عَلَى مَوَاقِعِ الْخَلَلِ فِيهَا بِعَيْنِ النَّاقِدِ الْبَصِيرِ.

الوجه الثالث

جَرْدُ المَرْوِيَّاتِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ أَوِ التحديثِ

إِذَا كَانَ الِاخْتِلَافُ فِي الْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ قَدْ دَارَ بَيْنَ كُلِّيَّاتِ الْمَنَاهِجِ وَتَقْرِيرِ الْقَوَاعِدِ، فَإِنَّ الْقَوْلَ الْفَصْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَسْتَوْجِبُ الِانْتِقَالَ مِنْ مَقَامِ "التَّنْظِيرِ" إِلَى مَيَادِينِ "التَّطْبِيقِ"؛ لِذَا نَشْرَعُ هُنَا فِي بَسْطِ مَرْحَلَةِ "السَّبْرِ النَّقْدِيِّ" لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي ظَهَرَتْ فِيهَا صِيغُ "السَّمَاعِ" وَ "التَّحْدِيثِ" صَرَاحَةً.

وَالْغَرَضُ هُوَ وَضْعُ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ عَلَى مِحَكِّ النَّقْدِ لِتَبَيُّنِ مَدَى ثَبَاتِهَا أَمَامَ مَعَايِيرِ التَّعْلِيلِ، وَكَشْفِ مَا قَدْ يَتَسَرَّبُ إِلَيْهَا مِنْ "وَهَمِ الرَّفْعِ" أَوِ "اضْطِرَابِ النَّقَلَةِ" الَّذِينَ قَدْ يَلْبَسُ عَلَيْهِمُ الْمَوْصُولُ بِالْمُرْسَلِ.

إِنَّنَا فِي هَذَا الْوَجْهِ لَا نَقِفُ عِنْدَ رَنِينِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُوهِمُ الِاتِّصَالَ، بَلْ نَنْفُذُ إِلَى مَخَابِئِ الْأَسَانِيدِ لِنَسْبُرَ أَغْوَارَهَا وَنُمَحِّصَ رِجَالَهَا.

مُسْتَعِينِينَ بَعْدَ اللهِ ﷻ بِبَصِيرَةِ النُّقَّادِ الَّذِينَ لَمْ يَنْخَدِعُوا بِظَاهِرِ "حَدَّثَنَا"، بَلْ قَابَلُوهَا بِمَا يَحْفَظُ لِلْعِلْمِ رَصَانَتَهُ وَلِلْإِسْنَادِ صِحَّتَهُ؛ لِيَسْتَبِينَ لِلْبَاحِثِ هَلْ كَانَ هَذَا التَّصْرِيحُ مَحْفُوظًا عَنِ الْبَهِيِّ حَقًّا، أَمْ أَنَّهُ مِنْ عَوَارِضِ الْإِسْنَادِ الَّتِي يَنْبَغِي الِاحْتِرَازُ مِنْهَا، وَذَلِكَ عَبْرَ التَّحْلِيلِ الْآتِي.

الحديث الأول

أخرجه ابن سعد واللفظ له في «الطبقات الكبرى»(٤٠٣/١) برقم (١٣٧٩)، وأحمد في مسنده (٢٩٠/٤٢، ٢٩١) برقم (٢٥٤٦٠، ٢٥٤٦١)، والدارمي في سننه (٧٠٥/١) برقم (١١٠٥)، وابن حبان في صحيحه (١٩٠/٤) برقم (١٣٥٦) وغيرهم، من طرقٍ عن زائدة، عن إسماعيل السدي، عن عبد الله البهي **قال: حدثتني عائشة** ﵂ أَنَّ رَسولَ الله ﷺ كانَ في المسجد فَقالَ لِلجاريَةِ: «**ناوِليني الخُمرَةَ**»، فَقالَت: إِنَّها حائِضٌ فَقالَ: «**إِنَّ حَيضَتَها لَيسَت في يَدِها**»، فَقالَت عائِشَةُ ﵂: "أَرادَ أَن نَبسُطَها فَيُصَلّي عَلَيها".

وَبِالرَّغْمِ مِنْ قُوَّةِ هَذَا التَّصْرِيحِ فِي مَظَاهِرِهِ، فَقَدْ نَفَذَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ إِلَى عِلَّتِهِ الْقَادِحَةِ، فَأَعَلَّهُ بِالِاضْطِرَابِ الْبَيِّنِ فِي طَرِيقِ الْبَهِيِّ، حَيْثُ كَشَفَ عَنْ تَرَدُّدِ الرَّاوِي بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، بِقَوْلِهِ: «البهي يدخل بينه وبين عائشة؛ عروة، وربما قال: حدثني عائشة، ونفس البهي لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث»(١).

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤٨/٢).

وَلَمْ يَقْتَصِرْ أَبُو حَاتِمٍ عَلَى هَدْمِ هَذَا الِاتِّصَالِ، بَلْ قَدَّمَ لِلْبَاحِثِ "الْمَحْفُوظَ" فِي الْمَسْأَلَةِ بِمِيزَانِ الْمُوَازَنَةِ؛ حَيْثُ رَجَّحَ طَرِيقَ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، جَاعِلًا إِيَّاهُ الْأَصْلَ الَّذِي يَنْبَغِي التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ، فقال: «حديث ثابت، عن القاسم، عن عائشة؛ أحب إلي»[1].

وهو عينُ ما أخرجه مسلم في صحيحه (٢٤٤/١) برقم (٢٩٨/١١) قال: وحدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، - قال: يحيى، أخبرنا وقال الآخران - حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ لِي رَسُولُ ﷺ: «**نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ**»، قَالَتْ فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «**إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فِي يَدِكِ**».

وَيَنْبَغِي التَّحْرِيرُ هُنَا؛ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْبَهِيِّ الرَّاجِحُ فِي حَالِهِ أَنَّهُ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ مَا لَمْ يُخْطِئْ أَوْ يَأْتِ بِمَا يُسْتَنْكَرُ عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي كِتَابِي (النَّوَادِرُ).

بَيْدَ أَنَّ رِوَايَتَهُ هُنَا جَاءَتْ مَعْلُولَةً بِالِاضْطِرَابِ الَّذِي دَفَعَ بِهِ إِلَى دَعْوَى التَّصْرِيحِ بِمَا خَالَفَ الْمَحْفُوظَ عَنْ غَيْرِهِ.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤٨/٢).

وَقَـدْ جَـاءَ هَـذَا الْحَـدِيثُ فِي مَبْـدَأِ الْأَمْـرِ كَـأَقْوَى مُسْـتَنَدٍ لِمَـنْ جَـزَمَ بِالِاتِّصَـالِ؛ لِمَـا اشْـتَمَلَ عَلَيْـهِ مِـنْ صَـرِيحِ لَفْـظِ التَّحْـدِيثِ "**حَـدَّثَتْنِي عَائِشَـةُ**"، وَهِـيَ صِـيغَةٌ تَنْفِـي فِي الظَّـاهِرِ مَظِنَّـةَ الْإِرْسَـالِ وَتَقْطَـعُ دَابِـرَ الِاحْتِمَالِ.

غَيْرَ أَنَّ صَنِيعَ أَهْلِ الْحِذْقِ فِي هَذَا الشَّأْنِ لَا يَقِفُ عِنْدَ ظَوَاهِرِ الْأَسَانِيدِ مَهْمَا بَلَغَتْ مِنَ الرَّصَانَةِ، بَلْ يَعْمِدُونَ إِلَى سَبْرِ الْمَرْوِيَّاتِ وَمُقَابَلَتِهَا بِمَا هُوَ أَحْفَظُ وَأَتْقَنُ.

لِيَتَبَيَّنَ هَلْ كَانَ هَذَا التَّصْرِيحُ مَحْفُوظًا عَنْ بَقِيَّةِ الرُّوَاةِ، أَمْ أَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفَاتِ بَعْضِ النَّقَلَةِ مِمَّنْ غَابَ عَنْهُمْ مَدَارُ الْخَبَرِ الْأَصِيلِ.

وَمِـنْ هُنَـا نَفَـذَ أَبُـو حَـاتِمٍ الـرَّازِيُّ إِلَى عِلَّتِـهِ الْقَادِحَـةِ، فَلَـمْ يَغْتَـرَّ بِـرَنِينِ التَّصْرِيحِ، بَلْ أَعَلَّهُ بِالِاضْطِرَابِ الْبَيِّنِ فِي طَرِيقِ الْبَهِيِّ، حَيْثُ كَشَفَ – كَمَا سَبَقَ– عَنْ تَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ.

الحديث الثاني

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٧٠) برقم (٢٠٥١) قال: حدثنا محمد بن عثمان العجلي، حدثنا عبيد الله، عن شيبان، عن السدي، عن عبد الله البهي **قال: سمعت عائشة** تقول: «**مَا قَضَيْتُ شَيْئًا مِمَّا يَكُونُ عَلَيَّ مِنْ رَمَضَانَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**».

وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ؛ فَالْسُّدِّيُّ هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدِّيُّ الْكَبِيرُ؛ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَرُمِيَ بِالتَّشَيُّعِ.

وَعُبَيْدُ اللهِ هُوَ ابْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي الْمُخْتَارِ؛ ثِقَةٌ، وَتَقَدَّمَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيهِمَا بِكِتَابِي (النَّوَادِرُ).

وَشَيْبَانُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيُّ النَّحْوِيُّ؛ ثِقَةٌ وَاحْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ، وَمَا نُقِلَ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ مِن أَنَّهُ "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ[١]"؛ فَقَوْلٌ مَرْجُوحٌ، وَالْمُعْتَمَدُ ثِقَتُهُ.

أَمَّا شَيْخُ ابْنِ خُزَيْمَةَ؛ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ الْعِجْلِيُّ؛ فَقد احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَرَوَى عَنْهُ فِي "الصَّحِيحِ".

(١) الجرح والتعديل (٤/٣٥٦).

وَحَاصِلُ هَذَا التَّطْبِيقِ النَّقْدِيِّ أَنَّ مَرْوِيَّاتِ الْبَهِيِّ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَى صَرِيحِ السَّمَاعِ لَمْ تَكُنْ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ السَّلَامَةُ وَالِاعْتِبَارُ؛ إِذْ كَشَفَ التَّقَصِّي عَنْ تَبَايُنٍ جَلِيٍّ فِي رُتْبَتِهَا.

فَفِي **الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ**، كَانَ الِاضْطِرَابُ حَاضِرًا بِمَا جَعَلَ التَّصْرِيحَ فِيهِ مَحَلَّ رِيبَةٍ، وَنَقَلَهُ مِنْ مَقَامِ الِاتِّصَالِ إِلَى مَيَادِينِ التَّعْلِيلِ الَّتِي تَمَسَّكَ بِهَا أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ.

بَيْنَمَا نَهَضَ **الْحَدِيثُ الثَّانِي** بِإِسْنَادِهِ الْحَسَنِ لِيُثْبِتَ حَقِيقَةَ السَّمَاعِ الْوَاقِعِيِّ؛ إِذْ جَاءَ سَالِمًا مِنَ الْعِلَلِ الْقَادِحَةِ، عَاضِدًا لِمَذْهَبِ مَنْ جَزَمَ بِثُبُوتِ اللِّقَاءِ.

وَبِهَذَا الِازْدِوَاجِ بَيْنَ "رِوَايَةٍ مَعْلُولَةٍ" تُؤَيِّدُ قَوْلَ النَّافِينَ، وَ"رِوَايَةٍ مَحْفُوظَةٍ" تَنْصُرُ مَسْلَكَ الْمُثْبِتِينَ، تَتَكَامَلُ أَمَامَنَا مَعَالِمُ النِّزَاعِ؛ حَيْثُ لَا يَنْبَغِي إِهْدَارُ التَّصْرِيحِ الْمُسْتَقِيمِ بِسَبَبِ الْوَهَمِ فِي غَيْرِهِ، وَلَا قَبُولُ الْمُضْطَرِبِ لِمُجَرَّدِ رَنِينِ أَلْفَاظِهِ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ الْعَمَلِيُّ هُوَ الَّذِي سَيُفْضِي بِنَا إِلَى "التَّرْجِيحِ الْقَاطِعِ"؛ لِنَضَعَ كُلَّ رِوَايَةٍ فِي نِصَابِهَا الصَّحِيحِ، وَنَحْسِمَ مَادَّةَ الْخِلَافِ بِمَا يَتَّفِقُ مَعَ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْقَرَائِنِ.

الترجيح والاختيار

بَعْدَ الِاسْتِقْصَاءِ لِمَسَالِكِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَمُحَاكَمَةِ مَدَارَاتِ الْإِسْنَادِ بَيْنَ ظَوَاهِرِ الِاتِّصَالِ وَدَعَاوَى الِانْقِطَاعِ؛ يَتَبَيَّنُ أَنَّ عَبْدَ اللهِ الْبَهِيَّ قَدْ أَدَّى رِوَايَتَهُ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَلَى أَوْجُهٍ مُتَفَاوِتَةٍ تَبَعًا لِمَقَامِ الرِّوَايَةِ وَحَالِ النَّقَلَةِ.

فَتَارَةً يَرْوِي عَنْهَا مُبَاشَرَةً بِصِيغِ التَّحْدِيثِ وَالسَّمَاعِ أَوِ الْعَنْعَنَةِ الْمُوهِمَةِ لِلِّقَاءِ، وَتَارَةً يُدْخِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَاسِطَةً لِأَغْرَاضٍ تَعَلُّقِيَّةٍ، فَيَرْوِي عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْهَا، أَوْ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْهَا.

بَيْدَ أَنَّ عَرْضَ هَذِهِ الِاخْتِلَافَاتِ عَلَى مَعَايِيرِ النَّقْدِ يَقْتَضِي التَّقْرِيرَ بِأَنَّ الرَّاجِحَ الَّذِي يَعْضُدُهُ الدَّلِيلُ، وَيَسْتَقِيمُ بِهِ التَّحْقِيقُ الْمَنْهَجِيُّ -وِفْقَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ وَصَفْوَةٌ مِنْ جَهَابِذَةِ النَّقْدِ -هُوَ ثُبُوتُ سَمَاعِهِ مِنْهَا بِلَا رَيْبٍ.

إِذْ يَتَجَلَّى هُنَا إِعْمَالُ الرُّكْنِ الثَّانِي: قَاعِدَةُ **"الْمُحَاقَقَةِ الْأَدَائِيَّةِ"** عَبْرَ عُنْصُرِ **"نَقْدِ التَّدْلِيسِ"**؛ إِذْ نَفَذَ التَّحْقِيقُ بِآلِيَّةِ **"اخْتِبَارِ إِيهَامِ السَّمَاعِ"** لِيَكْشِفَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ الْبَهِيَّ بَرِيءٌ مِنْ مَعَرَّةِ التَّدْلِيسِ، مِمَّا يُوجِبُ حَمْلَ

عَنْعَنَتِهِ عَنْهَا عَلَى الِاتِّصَالِ وَالسَّمَاعِ، لَا عَلَى التَّعْلِيلِ بِالْإِرْسَالِ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي حَالِهِ الِاسْتِقَامَةُ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى نَقِيضِ ذَلِكَ.

وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ مَدَارُ النَّظَرِ النَّقْدِيِّ مَصْرُوفًا إِلَى مَنْ دُونَهُ مِنَ الرُّوَاةِ مِمَّنْ قَدْ يَعْرِضُ لَهُمُ الْوَهَمُ فِي نَقْلِ تِلْكَ الْوَسَائِطِ.

وَمِنْ بَيِّنَاتِ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ وَكِيعٍ الرُّؤَاسِيِّ لِخَبَرِ: «**نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ**».

حَيْثُ سَلَكَ بِالْإِسْنَادِ مَسْلَكًا غَيْرَ مَحْفُوظٍ حِينَ رَوَى -كَمَا فِي (الْعِلَلِ لِلدَّارَقُطْنِيِّ ١٤/٣٦٥)- مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ **الْبَهِيِّ**، **عَنْ يَسَارِ بْنِ نُمَيْرٍ**، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

وَهُوَ مَوْضِعُ وَهَمٍ جَلِيٍّ لِلرُّؤَاسِيِّ بِإِقْحَامِ (**يَسَارٍ**) فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ **مِمَّا** يُؤَكِّدُ أَنَّ بَعْضَ صُوَرِ الِانْقِطَاعِ الظَّاهِرِ أَوِ الْوَسَائِطِ الدَّخِيلَةِ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الرُّوَاةِ عَنْهُ.

وَيَظْهَرُ فِيمَا سَبقَ إِعْمَالُ الرُّكْنِ الرَّابِعِ: قَاعِدَةُ "**نَقْدِ الْمَخْرَجِ**" بِمُقْتَضَى عُنْصُرِ "**مَدَارِ الْإِسْنَادِ**"؛ حَيْثُ كَشَفَتْ آلِيَّةُ "**فَحْصِ الْمَدَارِ**" عَنْ وَهَمٍ جَلِيٍّ لِروايةِ الرُّؤَاسِيِّ بِإِقْحَامِ (**يَسَارٍ**) فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ فَالْمَنْهَجُ هُنَا لَمْ يَنْخَدِعْ بِظَاهِرِ الِانْقِطَاعِ، بَلْ حَاكَمَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ إِلَى مَقَامِ الرَّاوِي وَرُتْبَتِهِ

فِي الضَّبْطِ، مِمَّا أَثْبَتَ أَنَّ بَعْضَ صُوَرِ الْوَسَائِطِ الدَّخِيلَةِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ "**عَوَارِضِ النَّقْلِ**" لَدَى الرُّوَاةِ عَنْهُ، وَلَيْسَتْ عِلَّةً رَاجِعَةً إِلَى أَصْلِ سَمَاعِهِ.

فَالْمُعتَمدُ؛ أَنَّ سَمَاعَ عَبْدِ اللهِ الْبَهِيِّ مِنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ ﵂ ثَابِتٌ مُسْتَقِرٌّ، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهَا الِاتِّصَالُ، مَا لَمْ يَثْبُتْ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ أَنَّ الْبَهِيَّ نَفْسَهُ قَدْ أَخْطَأَ فِي حَدِيثٍ بِعَيْنِهِ أَوْ وَهِمَ فِيهِ، وَبِهَذَا يَرْتَفِعُ الِاضْطِرَابُ وَيَنْجَلِي غُبَارُ الِاشْتِبَاهِ.

(المسألة السادسة)

سماع غزوان الغفاري أبي مالك الكوفي من عمار بن ياسر رضي الله عنه

إِنَّ مِنْ أَسْمَى مَا تَرْمِي إِلَيْهِ صَنَاعَةُ النَّقْدِ الحَدِيثِيِّ، وَأَجَلِّ مَا تُعْنَى بِهِ، وَأَدَقِّ مَا تَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ هِمَمُ النُّظَّارِ وَيَتَبَصَّرُ فِيهِ الجَهَابِذَةُ العَارِفُونَ بِعِلَلِ الأَسَانِيدِ؛ هُوَ تَمْحِيصُ شُرُوطِ الاِتِّصَالِ، وَتَحْقِيقُ مَنَاطِ اللُّقِيِّ بَيْنَ رُوَاةِ الآثَارِ، وَتَحْقِيقُ شُرُوطِ الاِتِّصَالِ الْمُفْضِي إِلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ﷺ.

إِذْ عَلَيْهِ مَدَارُ القَبُولِ وَالرَّدِّ، وَبِهِ تَنْضَبِطُ مَسَالِكُ الاِحْتِجَاجِ بِمَا نُقِلَ عَنِ المَعْصُومِ أَوْ صَحَابَتِهِ الأَكْرَمِينَ.

وَمِمَّا دَقَّ مَسْلَكُهُ، وَتَجَاذَبَتْهُ أَنْظَارُ النُّقَّادِ فِي هَذَا البَابِ، وَتَبَايَنَتْ فِيهِ مَنَازِعُهُمُ العِلْمِيَّةُ وَمَسَاعِيهِمْ فِي التَّحَرِّي وَالتَّثَبُّتِ؛ مَسْأَلَةُ "سَمَاعِ" غَزْوَانَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ الغِفَارِيِّ الكُوفِيِّ، مِنَ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ الَّذِي شَهِدَ بَدْرًا وَمَشَاهِدَ العِزِّ وَالتَّمْكِينِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه.

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَقِفُ عِنْدَ حُدُودِ الرِّوَايَةِ الصِّرْفَةِ، بَلْ تَنْبَنِي عَلَيْهَا أَحْكَامٌ فِقْهِيَّةٌ جَلِيلَةٌ، وَمَسَائِلُ فِي مَنَاسِكِ التَّيَمُّمِ وَغَيْرِهَا مِنَ المبَاحِثِ المسْتَفِيضَةِ.

وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ المسْأَلَةُ مَحَطَّ الِاجْتِهَادِ النَّقْدِيِّ، فَقَدِ انْشَعَبَتْ فِيهَا مَسَالِكُ الحُفَّاظِ وَافْتَرَقَتْ طَرَائِقُهُمْ.

بَيْنَ فَرِيقٍ جَنَحَ إِلَى إِثْبَاتِ أَصْلِ السَّمَاعِ اعْتِدَادًا بِظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَتَقْدِيمًا لِحُجِّيَّةِ الثِّقَةِ.

وَبَيْنَ مُتَوَقِّفٍ أَوْ نَافٍ يَرَى بِمِقْدَاحِ النَّقْدِ الثَّاقِبِ أَنَّ دُونَ الِاتِّصَالِ الْمَنْشُودِ مَفَاوِزَ مِنْ عِلَلِ الِاضْطِرَابِ، وَمَظَانَّ لِدُخُولِ الوَسَائِطِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، مِمَّا يُوجِبُ التَّثَبُّتَ التَّامَّ.

وَبَيَانًا لِمَا تَقَرَّرَ وَاسْتَقَرَّ عِنْدَ أَئِمَّةِ الشَّأْنِ وَفُحُولِ هَذَا الفَنِّ، وَاسْتِجْلَاءً لِخَفِيِّ هَذِهِ العِلَّةِ؛ نَسْبُرُ أَغْوَارَ المسْأَلَةِ وَنَجْتَلِي حَقَائِقَ الأَمْرِ مِنْ خِلَالِ الوُجُوهِ التَّالِيَةِ:

الأَوَّلُ: تَقْرِيرُ أَقْوَالِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى ثُبُوتِ السَّمَاعِ (وَفِيهِ عَرْضُ نُصُوصِ ابنِ مَعِينٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَتَفْصِيلُ أَبِي حَاتِمٍ).

الثَّانِي: تَحْرِيرُ أَقْوَالِ النَّافِينَ لِلسَّمَاعِ أَوْ المعِلِّينَ لَهُ (وَفِيهِ بَيَانُ رَأْيِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَالعِرَاقِيِّ وَتَرْجِيحُ رِوَايَةِ الوَاسِطَةِ).

الثَّالِثُ: جَرْدُ الأَحَادِيثِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ كَقَرَائِنَ لِلتَّرْجِيحِ (لَا سِيَّمَا الأَثَرُ الَّذِي رَوَاهُ شُعْبَةُ).

ثُمَّ يَلِي ذَلِكَ خَاتِمَةٌ جَامِعَةٌ، نَعْمِدُ فِيهَا إِلَى مُوَازَنَةِ تِلْكَ الأَنْظَارِ وَتَمْحِيصِ المَسَالِكِ؛ بَغْيَةَ تَقْرِيرِ مَا يَنْهَضُ بِهِ الدَّلِيلُ، ويَقْضِي بِهِ التَّحْقِيقُ فِي حَالِ هَذَا الإِسْنَادِ؛ أَمُسْتَقِيمٌ هُوَ عَلَى جَادَّةِ الِاتِّصَالِ، أَمْ أَنَّ لِلِانْقِطَاعِ فِيهِ مَسَاغًا؟

۞۞۞

الوجه الأول

تَقْرِيرُ مَذَاهِبِ القَائِلِينَ بِثُبُوتِ السَّمَاعِ

ونَسْتَفْتِحُ هَذَا المَقَامَ بِالْوُقُوفِ عَلَى جَلِيِّ المَقَالَاتِ الَّتِي صَدَرَتْ عَنْ جَهَابِذَةِ النَّقْدِ مِمَّنْ سَارُوا فِي رِكَابِ الإِثْبَاتِ، وَقَضَوْا بِصِحَّةِ لُقِيِّ أَبِي مَالِكٍ الغِفَارِيِّ لِعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه.

إِذْ تَرَجَّحَ لَدَيْهِمْ مَنَاطُ الِاتِّصَالِ بِمَا قَامَ عِنْدَهُمْ مِنْ شَوَاهِدِ الرِّوَايَةِ وَقَرَائِنِ الدِّرَايَةِ، فَلَمْ يَقِفُوا عِنْدَ ظَاهِرِ العَنْعَنَةِ، بَلْ نَفَذُوا إِلَى عُمْقِ التَّحَرِّي الَّذِي كَانَ يَتَوَخَّاهُ كِبَارُ الحُفَّاظِ فِي نَقْلِهِمْ، مُعْتَضِدِينَ فِي ذَلِكَ بِأَصْلِ السَّلَامَةِ فِي الرَّاوِي وَفَسِيحِ الظَّرْفِ الزَّمَنِيِّ لِلُقِيِّهِ، وَإِلَيْكَ تَفْصِيلُ مَا نُصَّ عَنْهُمْ فِي هَذَا الشَّأْنِ:

فَقَدْ جَاءَ عَنْ إِمَامِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ **يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ** مَا يُفِيدُ الِاعْتِدَادَ بِرِوَايَةِ شُعْبَةَ فِي إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ؛ إِذْ نَقَلَ عَنْهُ عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ أَنَّهُ قَالَ: سمعت

يحيى، يقول في حديث أبي مالك، قال: **رأيت عمارًا**، قال أبو الفضل: قلت تراه رآه؟ قال: «هكذا قال شعبة»[1].

وَإِذَا كَانَ ابْنُ مَعِينٍ قَدْ جَنَحَ إِلَى إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ، فَإِنَّ الإِمَامَ **أَبَا زُرْعَةَ الرَّازِيَّ** قَدْ رَقَّى الحُكْمَ إِلَى مَرْتَبَةِ "السَّمَاعِ" الصَّرِيحِ، مُقَرِّرًا هَذَا الِاتِّصَالَ بِيَقِينٍ لَا يَعْتَرِيهِ تَرَدُّدٌ، فَقَالَ: «سمع عمار بن ياسر»[2].

بَيْدَ أَنَّ الإِمَامَ **أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ** سَلَكَ مَسْلَكًا تَحْلِيلِيًّا يَرُومُ فِيهِ التَّفْرِيقَ بَيْنَ مَا شَافَهَ بِهِ أَبُو مَالِكٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَبَيْنَ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ بِالوَاسِطَةِ، حَيْثُ رَأَى احْتِمَالَ السَّمَاعِ قَائِلا: «يحتمل أن يكون سمع أبو مالك مِن عمار كلامًا غير مرفوع، ويسمع مرفوعًا من عبد الرحمن بن أبزى، عن عمار، عن النبي ﷺ القصة»[3].

وَلَمَّا اسْتَنْطَقَهُ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ كُنْهِ هَذَا السَّمَاعِ، أَفْضَى إِلَيْهِ بِمَا يَنْدَفِعُ بِهِ الإِشْكَالُ، مُسْتَنِدًا إِلَى هَيْبَةِ شُعْبَةَ بْنِ الحَجَّاجِ فِي انْتِقَاءِ مَرْوِيَّاتِهِ وَعَدَمِ رِوَايَتِهِ عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ؛ إِذْ سَأَلَهُ ابْنُهُ: فأبو مالك سمع مِن عمار شيئًا؟ فأجابه بقوله: «ما أدري ما أقول لك! قد روى شعبة، عن

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٣/٥٠٧).

(٢) بيان خطأ البخاري في تاريخه (ص١٦٤).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/٤٥٠-٤٥١).

حصين، عن أبي مالك، سمعت عمار، ولو لم يعلم شعبة أنه سمع من عمار، ما كان شعبة يرويه، وسلمة أحفظ من حصين»(١).

وَقَدْ أَقَامَ أَبُو حَاتِمٍ بُرْهَانًا تَارِيخِيًّا يَدْفَعُ بِهِ دَعْوَى الِاسْتِحَالَةِ، حِينَ قَارَنَ بَيْنَ سَمَاعِ أَبِي مَالِكٍ مِنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَيْنَ لُقِيِّهِ لِعَمَّارٍ، مُبَيِّنًا اتِّسَاعَ الوَقْتِ لِذَلِكَ؛ إِذْ حُكِيَ أَنَّهُ قِيلَ له: ما تُنكر أن يكون سمع من عمار، وقد سمع من ابن عباس؟ قال: «بين موت ابن عباس وبين موت عمار قريب من عشرين سنة»(٢).

وَلَمْ يَمْضِ هَذَا التَّقْرِيرُ عِنْدَ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مَرُورًا عَابِرًا، بَلْ ثَبَّتَهُ الحَافِظُ **ابْنُ رَجَبٍ الحَنْبَلِيُّ** مُوَثِّقًا قَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ بِقَوْلِهِ: «قال أبو حاتم: يحتمل أنه سمع منه»(٣).

فَتِلْكَ خُلَاصَةُ مَا تَرَدَّدَ فِي مَحَارِيبِ النَّقْدِ مِنْ مَقَالَاتِ الأَئِمَّةِ الَّذِينَ انْتَصَرُوا لِلِاتِّصَالِ، وَأَقَامُوا صَرْحَ الإِثْبَاتِ عَلَى دَعَائِمِ الرِّوَايَةِ وَشَوَاهِدِ الحَالِ؛ إِذ ائْتَلَفَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَى جَعْلِ السَّمَاعِ مُمْكِنًا بَلْ وَاقِعًا؛ اعْتِدَادًا بِتَحَرِّي الثِّقَاتِ وَفَسَاحَةِ الزَّمَانِ.

---

(١) علل الحديث (٤٥١/١).

(٢) المصدر السابق (٤٥١/١).

(٣) فتح الباري له (٢٤٩/٢).

وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَكُونُ هَذَا المِنْزَعُ قَدْ أَبَانَ عَنْ حُجَّتِهِ، مُفْضِيًا بِنَا إِلَى مَقَامِ الِاسْتِعْرَاضِ لِلْوَجْهِ المِقَابِلِ، لِنَقِفَ عَلَى مَا أَوْرَدَهُ النَّافُونَ مِنْ مَآخِذَ وَعِلَلٍ.

۞۞۞

*** تَنْبِيهٌ فِي تَحْرِيرِ مَا نُسِبَ لِلْبُخَارِيِّ مِنَ الوَهَمِ:**

جَاءَ فِي المطْبُوعِ مِنْ كِتَابِ "بَيَانِ خَطَأِ البُخَارِيِّ"(ص١٦٤): «أَبُو مَالِكٍ الغِفَارِيُّ: سَمِعَ عِمَارَةَ، رَوَى عَنْهُ حُصَيْنٌ، وَسَلَمَةُ، وَإِنَّمَا سَمِعَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ».

وَهَذَا الِاسْتِدْرَاكُ فِيهِ نَظَرٌ؛ وَلَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَيْبٍ فِي نُسْخَةِ "التَّارِيخِ" الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ؛ إِذِ المثْبَتُ فِي مَطْبُوعِ "التَّارِيخِ الكَبِيرِ"(١٠٨/٧ تَرْجَمَة رَقَم ٤٨٣) هُوَ قَوْلُهُ: «غَزْوَانُ، يُقَالُ: هُوَ أَبُو مَالِكٍ الغِفَارِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ أَبْزَى».

فَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ لِـ (عِمَارَةَ) أَوْ (عَمَّارٍ)، كَمَا لَمْ يُصَرِّحِ البُخَارِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ بِسَمَاعِهِ مِنْ أَحَدٍ.

وَمِنْ ثَمَّ؛ فَإِنَّ عَدَّ هَذَا الموْضِعِ ضِمْنَ أَوْهَامِهِ لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِلْزَامِهِ بِمَا لَمْ يَلْتَزِمْهُ فِي كِتَابِهِ.

وَقُصَارَى مَا فِي الأَمْرِ أَنْ يُجْعَلَ إِثْبَاتُ سَمَاعِهِ مِنْ عَمَّارٍ مِنْ قَبِيلِ الزِّيَادَاتِ المسْتَدْرَكَةِ عَلَى "التَّارِيخِ" فَحَسْبُ، لَا أَنَّهُ خَطَأٌ وَقَعَ فِيهِ البُخَارِيُّ.

الوجه الثاني

تَحْرِيرُ مَذَاهِبِ النَّافِينَ لِلسَّمَاعِ أَوْ المَعِلِّينَ لَهُ

وَبَعْدَ أَنْ أَجْلَيْنَا مَقَالَاتِ الأَئِمَّةِ الَّذِينَ مَالُوا إِلَى إِثْبَاتِ أَصْلِ السَّمَاعِ، وَاسْتَوْفَيْنَا مَا نَصُّوهُ فِي وِجْهَةِ الِاتِّصَالِ؛ نَشْرَعُ الآنَ فِي تَقَلُّبِ النَّظَرِ ضِمْنَ المَنْزَعِ المقَابِلِ.

وَهُوَ مَنْزَعُ جَهَابِذَةِ هَذَا الشَّأْنِ وَنُقَّادِهِ الأَثْبَاتِ مِمَّنْ أَعَلُّوا دَعْوَى الِاتِّصَالِ المطْلَقِ، وَرَأَوْا بِمِقْدَاحِ فَهْمِهِمْ أَنَّ دُونَ جَادَّةِ الرِّوَايَةِ عَقَبَاتٍ كَؤُودًا، وَمَفَاوِزَ مِنْ دُخُولِ الوَسَائِطِ الَّتِي تَقْدَحُ فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ مَشَافَهَةً.

إِذْ قَادَهُمُ التَّحْقِيقُ الدَّقِيقُ، وَسَبْرُ طُرُقِ الحَدِيثِ المخْتَلِفَةِ، إِلَى تَرْجِيحِ كِفَّةِ مَنْ رَوَى بِإِثْبَاتِ الحَائِلِ بَيْنَ أَبِي مَالِكٍ وَعَمَّارٍ، مُسْتَدِلِّينَ بِاضْطِرَابِ أَوْجُهِ الرِّوَايَةِ الَّذِي يُصَيِّرُ هَذَا الخَبَرَ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْصِيلِ مِنْ قَبِيلِ المنْقَطِعِ المعْلُولِ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ مَذَاهِبِهِمْ وَدَقَائِقِ تَعْلِيلِهِمْ:

فَقَدْ جَاءَ عَنْ **الدَّارَقُطْنِيِّ** مَا يَقْضِي بِالِارْتِيَابِ فِي هَذَا السَّمَاعِ، مُعَوِّلا عَلَى رِوَايَةِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ الثَّبْتِ، فَقَالَ: «أبو مالك في سماعه من عمار نظر، فإن سلمة بن كهيل قال فيه: عن أبي مالك، عن ابن أبزى، عن عمار؛ قاله الثوري عنه»[(١)].

وَعَلَى هَذَا المِسَاقِ النَّقْدِيِّ، جَاءَ **أَبُو زُرْعَةَ العِرَاقِيُّ** لِيَسْتَنْبِطَ مِنْ مَكْنُونِ كَلَامِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ تَرْجِيحًا لِهَذَا الإِعْلَالِ، مُبَيِّنًا أَنَّ تَقْدِيمَ رِوَايَةِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ يَقْتَضِي إِثْبَاتَ الحَائِلِ بَيْنَ الرَّاوِيَيْنِ، مُعْتَبِرًا رِوَايَةَ سَلَمَةَ أَرْجَحَ مِنْ رِوَايَةِ حُصَيْنٍ، فَقَالَ: «أشار أبو حاتم بقوله: "وسلمة أحفظ من حصين" إلى ترجيح رواية سلمة بن كهيل، عن أبي مالك، عن عبد الرحمن بن أبزى، عن عمار، فأثبت بين أبي مالك، وعمار واسطة»[(٢)].

فَهَذِهِ مَحَاصِيلُ أَنْظَارِ مَنْ رَأَى الإِعْلَالَ، وَجَمْعُ مَقَالَاتِهِمْ فِي اسْتِيحَاشِ السَّمَاعِ وَتَقْدِيمِ رِوَايَةِ الوَاسِطَةِ؛ حَيْثُ نَسَجُوا مِنْ خِلَالِ اضْطِرَابِ أَوْجُهِ الرِّوَايَةِ بُرْهَانًا يَقْضِي بِمَنْعِ الِاتِّصَالِ مَشَافَهَةً.

---

(١) سنن الدارقطني (١/٣٣٨).

(٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص٣٧٣).

وَاعْتَبَـرُوا التَّصْـرِيحَ بِالسَّـمَاعِ وَهْمًا أَوْ نُقْصَـانًا فِي الضَّبْطِ لَمَّـا تَعَـارَضَ مَـعَ رِوَايَةِ مَنْ هُوَ أَحْفَظُ وَأَثْبَتُ.

وَباسْتِيفَاءِ هَذَا المَنْزَعِ النَّـافِي، نَكُونُ قَدْ وَقَفْنَا عَلَى طَرَفَيِ النِّـزَاعِ فِي أَقْـوَالِ النُّقَّـادِ، مِمَّـا يَسْتَوْجِبُ الِانْتِقَـالَ إِلَى جَـرْدِ المَرْوِيَّاتِ الصَّـرِيحَةِ لِمُحَاكَمَتِهَـا، وَهُوَ مَا سَيَتَجَلَّى فِي الوَجْهِ التَّالِي.

الوجه الثالث

جَرْدُ المَرْوِيَّاتِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ

إِذَا مَا انْتَقَلْنَا مِن حَيِّزِ المِقَالَاتِ النَّقْدِيَّةِ إِلَى مَيْدَانِ التَّطْبِيقِ الحَدِيثِيِّ، وَقُمْنَا بِسَبْرِ بُطُونِ المسَانِيدِ وَالأَجْزَاءِ لِتَقَصِّي مَظَانِّ التَّصْرِيحِ بِالتَّحْدِيثِ؛ لَمْ نَجِدْ -فِيمَا اسْتَبَانَ لَنَا بَعْدَ طُولِ التَّنْقِيرِ- سِوَى مَوْضِعٍ فَرِيدٍ جَاءَ فِيهِ النَّصُّ عَلَى سَمَاعِ أَبِي مَالِكٍ مِنْ عَمَّارٍ مَشَافَهَةً، وَهُوَ أَثَرٌ مَوْقُوفٌ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ، حَازَ رُتْبَةَ الصِّحَّةِ مِنْ حَيْثُ الِاسْتِقَامَةُ وَالسَّنَدُ.

فقد أورده أبو داود السجستاني معلقًا في سننه (٨٩/١) عقب حديث رقم (٣٢٦) قال: ورواه شعبة، عن حصين، **عن أبي مالك قال: سمعت** عمارًا يخطب بمثله إلا أنه قال: «لم ينفخ».

ووصله الدارقطني في سننه (٣٣٩/١) برقم (٧٠٢) قال: نا الحسن بن محمد، ثنا شبابة، **نا شعبة**، عن حصين، قال: سمعت **أبا مالك**، **يقول: سمعت عمار** بن ياسر يخطب بالكوفة، وذكر التيمم: «**فضرب بيده الأرض فمسح وجهه ويديه**».

وأخرجه ابن حزم معلقًا في «المحلى»(١/٣٧٥) قال: وروينا عن أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، ثنا شعبة، ثنا حصين بن عبد الرحمن، عن أبي مالك الأشجعي، قال: سمعت عمار بن ياسر يقول: «**التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ**».

وقال أيضًا في «المحلى»(١/٣٧٥-٣٧٦): وروينا عن محمد بن أبي عدي، حدثنا شعبة، عن حصين بن عبد الرحمن، عن أبي مالك، أنه سمع عمار بن ياسر، يقول في خطبته: «**التَّيَمُّمُ هَكَذَا**» وضرب ضربة للوجه والكفين.

وأخرجه الطحاوي من وجهٍ آخر في «شرح معاني الآثار»(١/١١٢) برقم (٦٧١) قال: حدثنا أبو بكرة، قال: ثنا أبو داود، قال: ثنا **زائدة**، **وشعبة**، عن حصين، عن أبي مالك، **عن عمار**، أنه قال: (إلى المفصل). ولم يرفعه.

دون ذكرٍ للقرينة اللفظية الصريحة في السماع.

فَهَذَا مَا تَيَسَّرَ وُقُوفُ النَّظَرِ عَلَيْهِ مِنْ مَوَاضِعِ التَّصْرِيحِ، وَهِيَ فِي جُمْلَتِهَا تَدُورُ حَوْلَ فَلَكِ أَثَرٍ وَاحِدٍ تَعَدَّدَتْ مَسَانِيدُهُ وَاتَّحَدَ مَخْرَجُهُ؛ مِمَّا يَمْنَحُ البَاحِثَ قَرِينَةً قَوِيَّةً عَلَى أَصْلِ اللُّقِيِّ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهَا مَنْ نَازَعَ بِدَعْوَى الِاضْطِرَابِ أَوْ دُخُولِ الوَسَائِطِ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ.

وَبِفَرَاغِنَا مِنْ عَرْضِ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ التَّطْبِيقِيَّةِ، نَكُونُ قَدِ اسْتَكْمَلْنَا أَرْكَانَ المِسْأَلَةِ مَنْقُولًا وَمَعْقُولًا، مِمَّا يُفْضِي بِنَا إِلَى مَقَامِ التَّرْجِيحِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ هَذِهِ الأَنْظَارِ المتَعَارِضَةِ.

الترجيح والاختيار

إِنَّ الغَوْصَ فِي لُجَجِ هَذَا الخِلَافِ، وَمُوَازَنَةَ مَذَاهِبِ النُّقَّادِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، يُفْضِي بِنَا -بَعْدَ تَمْحِيصِ المِسَالِكِ وَسَبْرِ المَرَاوِي- إِلَى نَتِيجَةٍ جَلِيَّةٍ تَقْضِي بـ **"ثُبُوتِ أَصْلِ السَّمَاعِ"** بَيْنَ أَبِي مَالِكٍ الغِفَارِيِّ وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه.

وَذَلِكَ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ الصَّرِيحِ عَلَى حُصُولِهِ فِي مَوَاضِعَ صَحِيحَةٍ، كَمَا ثَبَتَ فِي الأَثَرِ المَوْقُوفِ المحْفُوظِ الَّذِي رَوَاهُ شُعْبَةُ بْنُ الحَجَّاجِ فِي صِفَةِ التَّيَمُّمِ.

وَيَسْتَنِدُ هَذَا الِاخْتِيَارُ إِلَى عُمْدَةٍ لَا مَحِيدَ عَنْهَا؛ فَأَبُو مَالِكٍ ثِقَةٌ عَدْلٌ بَرِيءٌ مِنْ مَعَرَّةِ التَّدْلِيسِ.

وَشُعْبَةُ إِمَامٌ مُتَشَدِّدٌ لَا يَرْوِي عَنْ شُيُوخِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِلَّا مَا سَمِعُوهُ؛ فَاجْتِمَاعُ هَذِهِ القَرَائِنِ مَعَ شِدَّةِ تَعَنُّتِ شُعْبَةَ فِي السَّمَاعِ يَرْفَعُ الِارْتِيَابَ عَنْ أَصْلِ اللُّقِيِّ.

إِذْ يَتَجَلَّى هُنَا إِعْمَالُ الرُّكْنِ الثَّانِي: قَاعِدَةُ **"الْمُحَاقَقَةِ الْأَدَائِيَّةِ"** عَبْرَ عُنْصُرِ **"نَقْدِ التَّدْلِيسِ"**، حَيْثُ نَفَذَ التَّحْقِيقُ بِآلِيَّةِ **"اخْتِبَارِ إِيهَامِ السَّمَاعِ"** لِيَكْشِفَ صَفَاءَ الرَّاوِيَيْنِ مِنَ التَّدْلِيسِ، فَلَمْ يُعْرَفْ عَنْ أَبِي

مَالِـكٍ أَنَّـهُ يُسْـقِطُ الْوَاسِـطَةَ إِيهَامًـا، كَمَـا لَمْ يُعْـرَفْ عَـنْ شُـعْبَةَ عَلَـى الْمَشْهُورِ كَمَا سَبقَ أَنَّهُ يَرْوِي عَنْ شُيُوخِهِ مُعَنْعَنًا إِلَّا مَا سَمِعُوهُ بِحَقِيقَةِ اللَّحْظَةِ وَفْقَ سِيَاقِ الْمَجْلِسِ؛ مِمَّا يُوجِبُ حَمْلَ عَنْعَنَتِهِمَا عَلَى الِاتِّصَالِ الْمَقْصُودِ وَفْقَ "**السِّيَاقِ التَّارِيخِيِّ وَالنَّفْسِيِّ**" لِلْمَجْلِسِ الْحَدِيثِيِّ، وَيُؤَكِّدَ أَنَّ "**الصَّـدَى الصَّـادِقَ**" لِلرِّوَايَـةِ هُنَـا يَعْكِـسُ حَقِيقَـةَ الِاتِّصَـالِ وَجَـوْهَرَهُ لِأَمَانَةِ النَّقَلَةِ.

وَيَجْعَلُ النَّظَرَ مُنْحَصِرًا بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَمْحِيصِ حَالِ مَنْ دُونَهُ مِنَ الرُّوَاةِ لِإِثْبَاتِ سَلَامَةِ الوُصُولِ فِي آحَادِ المَوَاضِعِ.

أَمَّا مَا أَثَارَهُ جَهَابِذَةُ الفَنِّ –كَالدَّارَقُطْنِيِّ، وَصَنِيعِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ– مِنِ ارْتِيَابٍ بِنَاءً عَلَى ذِكْرِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ لِلْوَاسِطَةِ؛ فَإِنَّ المَقَامَ عِنْدَ التَّحْقِيقِ لَا يَنْهَضُ لِمُعَارَضَةِ اليَقِينِ بِالشَّكِّ.

إِذْ يَتَطَلَّـبُ الأَمْـرُ هُنَـا إِعْمَـالَ الـرُّكْنِ الرَّابِـعِ: قَاعِـدَةُ "**نَقْـدِ الْمَخْـرَجِ**" بِمُقْتَضَى عُنْصُرِ "**مَـدَارِ الْإِسْـنَادِ**"؛ فَـالْمَنْهَجُ يَقْتَضِـي أَلَّا يَنْخَـدِعَ النَّاقِـدُ بِقُـوَّةِ اللَّفْـظِ الْمُنْفَـرِدِ إِذَا انْفَـرَدَ عَـنْ سِيَاقِ الثِّقَـاتِ، فَـالرَّبْطُ بَـيْنَ "**جَـادَّةِ الْمَعْرُوفِ**" وَبَيْنَ "**الْخَوَاصِّ**" هُوَ عَيْنُ مَا يَفْعَلُهُ الْأَئِمَّةُ الجَهَابِذَةُ.

لِأَنَّ هَذِهِ الوَاسِطَةَ إِنَّمَا جَاءَتْ فِي طَرِيقٍ اضْطَرَبَ فِيهِ سَلَمَةُ -مَعَ ثِقَتِهِ- اضْطِرَابًا فَاحِشًا فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، وَتَقَاذَفَتْهَا أَوْجُهُ الِاخْتِلَافِ الَّتِي تُوهِنُ الحُجَّةَ، وَتَمْنَعُ مِنَ الِاحْتِجَاجِ بِهَا لِنَفْيِ مَا ثَبَتَ بِاليَقِينِ.

وَبَيَانُ تَفَاصِيلِ هَذَا التَّهَالُكِ فِي الرِّوَايَةِ مَوْضِعُهُ كِتَابِي "سِلْسِلَةُ الأَحَادِيثِ المَشْهُورَةِ".

(المسألة السابعة)

سماع الحسن بن أبي الحسن البصري من عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه

إِنَّ مَبْحَثَ الِاتِّصَالِ بَيْنَ إِمَامِ أَهْلِ البَصْرَةِ وَسَيِّدِ التَّابِعِينَ فِي زَمَانِهِ الحَسَنِ بْنِ أَبِي الحَسَنِ، وَبَيْنَ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُعَدُّ مِنْ أَدَقِّ المَسَائِلِ الَّتِي تَرَامَتْ إِلَيْهَا أَنْظَارُ النُّقَّادِ، وَتَبَايَنَتْ فِيهَا مَنَازِعُهُمُ النَّقْدِيَّةُ.

وَذَلِكَ لِمَا عُرِفَ عَنِ الحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ سَعَةِ الرِّوَايَةِ مَعَ وُقُوعِ الإِرْسَالِ وَالتَّدْلِيسِ فِي حَدِيثِهِ، مِمَّا جَعَلَ الوُقُوفَ عَلَى حَقِيقَةِ سَمَاعِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ آحَادًا مَحَلَّ تَمْحِيصٍ دَقِيقٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ: تَقْرِيرُ حَالِ سَمَاعِهِ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ الثَّقَفِيِّ؛ حَيْثُ نَظَرَ الجَهَابِذَةُ فِي طَيَّاتِ هَذِهِ العِلَاقَةِ الإِسْنَادِيَّةِ بِمِقْدَاحِ الفَهْمِ الثَّاقِبِ، فَلَمْ يَقِفُوا عِنْدَ مُجَرَّدِ حِكَايَةِ الرِّوَايَةِ.

بَلْ سَبَرُوا ظُرُوفَ الِالْتِقَاءِ وَقَرَائِنَ المشَافَهَةِ، خُصُوصًا وَأَنَّ الحَسَنَ قَدْ نَصَّ فِي بَعْضِ مَقَالَاتِهِ عَلَى دُخُولِهِ عَلَيْهِ فِي "بَيْتِ الحَدِيثِ".

مِمَّا أَوْرَثَ خِلَافًا عِلْمِيًّا مُسْتَفِيضًا بَيْنَ مُثْبِتٍ لِلُّقِيِّ اعْتِدَادًا بِهَذِهِ الشَّوَاهِدِ الصَّرِيحَةِ، وَبَيْنَ نَافٍ لَهُ يَرَى أَنَّ دُونَ جَادَّةِ الِاتِّصَالِ عَقَبَاتٍ مِنْ سُوءِ الضَّبْطِ فِي العَزْوِ أَوْ إِرْسَالِ مَا لَمْ يُسْمَعْ.

وَبَغْيَةَ تَنْقِيحِ هَذَا المَوْضِعِ، وَاسْتِجْلَاءً لِخَفِيِّ أَمْرِهِ، نَعْمِدُ إِلَى تَفْكِيكِ مَظَانِّ النِّزَاعِ، وَتَقْلِيبِ الأَدِلَّةِ عَلَى وُجُوهِهَا المَنْقُولَةِ.

لِيَسْتَبِينَ لَنَا وَجْهُ الحَقِّ؛ أَمُسْتَقِيمٌ هُوَ عَلَى مَحْمَلِ السَّمَاعِ المُقَرَّرِ، أَمْ أَنَّ لِلِانْقِطَاعِ فِيهِ مَسَاغًا يُوجِبُ التَّوَقُّفَ؟ وَإِلَيْكَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مِنْ خِلَالِ الْوَجْهَيْنِ التَّالِيَيْنِ.

الوجه الأول

تَقْرِيرُ مَذَاهِبِ القَائِلِينَ بِثُبُوتِ اللُّقِيِّ وَالسَّمَاعِ

نَسْتَفْتِحُ هَذَا المَقَامَ بِتَسْلِيطِ الضَّوْءِ عَلَى المَقَالَاتِ الَّتِي نَصَّتْ عَلَى اللُّقِيِّ، مُسْتَرْشِدِينَ بِمَا صَحَّ عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ نَفْسِهِ.

إِذْ تَعَدَّدتْ عَنْهُ الرِّوَايَاتُ الَّتِي تُؤَذِّنُ بِمُخَالَطَتِهِ لِعُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ، حَيْثُ حَكَى هَيْبَةَ المَجْلِسِ بِقَوْلِهِ: «كنا ندخل على عثمان بن أبي العاص، وكان له بيت»[1].

وَزَادَ ذَلِكَ إِيضَاحًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ: «كنا ندخل على عثمان بن أبي العاص، وقد أخلى بيتًا للحديث»[2].

وَهِيَ قَرِينَةٌ لَا تَكَادُ تَنْصَرِفُ إِلَّا إِلَى السَّمَاعِ وَتَحْصِيلِ العِلْمِ، خُصُوصًا مَعَ ثَنَائِهِ العَاطِرِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «ما رأيت أفضل منه»[3].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/١١١).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٦/٢١٢).

(٣) تاريخ الإسلام (٢/٥٢٣).

وَيَتَعَاضَدُ هَذَا بِمَا نَقَلَهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ مِنْ تَقْرِيرِ هَذِهِ الرُّؤْيَةِ، وَمَا رَوَاهُ حَزْمُ بْنُ أَبِي حَزْمٍ القُطَعِيُّ فِي حَادِثَةِ اسْتِنْطَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ لِلْحَسَنِ.

إِذْ جَاءَ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ مَخْرَجَ حَدِيثِهِ هُوَ عُثْمَانُ، فَقَابَلَهُ ابْنُ بُرَيْدَةَ بِالتَّوْثِيقِ لِلشَّيْخِ، مِمَّا يُقَوِّي مَنَاطَ الِاتِّصَالِ لَدَى نُقَّادِ ذَاكَ العَصْرِ؛ قال حزم بن أبي حزم القطعي: «سمعت الحسن يقول، وحدَّث بحديث فقال له عبد الله بن بريدة: مَن أخبرك بهذا يا أبا سعيد؟ فقال: عثمان بن أبي العاص[1]، قال: ثقة والله»[2].

وقال سفيان بن عيينة: «كان الحسن يقول ما رأينا أفضل منه» يعني عثمان بن أبي العاص[3].

أَمَّا جَهَابِذَةُ هَذَا الفَنِّ، فَقَدْ جَاءَ عَنْ **ابْنِ مَعِينٍ** وَ**عَلِيٍّ ابْنِ المَدِينِيِّ** مَا يَقْضِي بِثُبُوتِ السَّمَاعِ جَزْمًا، بَلْ قَرَنَ ابْنُ المَدِينِيِّ سَمَاعَهُ مِنْهُ بِسَمَاعِهِ مِنَ الخَلِيفَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه.

---

(١) جاء في موضع آخر من الكتاب أنه سمعه مِن ابنته، قال: «فقال: بنت عثمان بن أبي العاص»(العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله ٢/٣٣٤).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٣/١٢٦).

(٣) المصدر السابق (٢/٦٠).

قال ابن معين: «يقال: إنه رأى عثمان بن أبي العاص»(١)، وقيل له: الحسن ممن سمع مِن أصحاب النبي ﷺ؟ قال: «من أنس ... وعثمان بن أبي العاص»(٢).

وقال علي ابن المديني: «سمع الحسن من عثمان بن عفان وهو غلام يخطب، ومن عثمان بن أبي العاص»(٣).

وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ **البَزَّارُ** أَيْضًا فِي مَسْنَدِهِ بِقَوْلِهِ الصَّرِيحِ: «سمع منه»(٤).

فَهَذِهِ مَحَاصِيلُ مَا استُمسِكَ بِهِ مِنْ صَرِيحِ النُّقُولِ وَجَلِيِّ الآثَارِ الَّتِي عَضَدَتْ قَوْلَ مَنْ جَنَحَ إِلَى الاِتِّصَالِ، مُعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى قَرَائِنِ المكَانِ، وَشَوَاهِدِ الحَالِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا الحَسَنُ نَفْسُهُ، وَأَيَّدَهَا جَهَابِذَةُ الإِسْنَادِ كَابْنِ مَعِينٍ، وابْنِ المدِينِيِّ.

وَبِتَمَامِ تَقْرِيرِ هَذَا المنْزَعِ المثْبِتِ، وَاسْتِيفَاءِ حُجَجِهِ الَّتِي تَقْضِي بِأَصْلِ اللِّقَاءِ؛ يَتَحَتَّمُ عَلَيْنَا تَقْلِيبُ صَفْحَةِ النَّقْدِ لِمُعَايَنَةِ مَا أَوْرَدَهُ الآخَرُونَ مِنْ

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٤/٢٦٠).

(٢) تاريخ ابن معين/رواية ابن محرز (١/١٣٠).

(٣) العلل لابن المديني (ص٥١).

(٤) نصب الراية للزيلعي (١/٩٠).

مَآخِذَ؛ إِذْ لَمْ يَرْتَضِ جَمَاعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ هَذَا الِاتِّصَالَ، وَرَأَوْا فِيهِ مَطْعَنًا مِنْ جِهَةِ الإِرْسَالِ المسْتَفِيضِ، وَهُوَ مَا سَنَسْبُرُ غَوْرَهُ فِي المقَامِ التَّالِي.

الوجه الثاني
تَحْرِيرُ مَذَاهِبِ النَّافِينَ لِلسَّمَاعِ أَوِ المُعِلِّينَ لَهُ

وَفِي المَنْزَعِ المقَابِلِ، نَجِدُ جَمْهَرَةً مِنَ الحُفَّاظِ قَدْ سَلَكُوا مَسْلَكَ الإِعْلَالِ، مُتَوَسِّلِينَ بِغَلَبَةِ الإِرْسَالِ عَلَى حَدِيثِ الحَسَنِ.

فَقَدْ نَفَى الإِمَامُ **الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ** السَّمَاعَ نَفْيًا مُطْلَقًا، وقال: «الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص»(١).

وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِمَّنْ حَكَوْا "القِيلَ" المِمَرَّضَ كَالمِزِّيِّ، **وَالمُنْذِرِيِّ**؛ إِذْ قال: «قيل: إن الحسن البصري لم يسمع من عثمان بن أبي العاص»(٢).

وقال **المزي**: «قيل: لم يسمع منه»(١).

---

(١) المستدرك على الصحيحين (١/٢٨٣).

(٢) مختصر سنن أبي داود (٢/٣٣٨).

بَيْدَ أَنَّ **ابْنَ عَبْدِ البَرِّ** حَكَى الخِلَافَ مَعَ إِقْرَارِهِ بِكَثْرَةِ مَرْوِيَّاتِ الحَسَنِ عَنْهُ، فقال: «الحسن أروى الناس عنه، وقد قيل: إنه لم يسمع عنه»(٢).

وَانْتَهَى الحَافِظُ **ابْنُ حَجَرٍ** إِلَى التَّنْصِيصِ عَلَى "الِانْقِطَاعِ" لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مِنْ خَفِيِّ تَدْلِيسِ الحَسَنِ الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ الِاعْتِدَادِ بِمُجَرَّدِ العَنْعَنَةِ؛ قال: «الحسن عن عثمان بن أبي العاص منقطع»(٣).

فَتِلْكَ مَآلَاتُ مَا انْتَحَلَهُ النُّفَاةُ مِنْ طَرَائِقِ الإِعْلَالِ، وَحَاصِلُ مَا اعْتَمَدُوهُ فِي اسْتِيحَاشِ الِاتِّصَالِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا اسْتَقَرَّ مِنْ ظَاهِرِ إِرْسَالِ الحَسَنِ وَغَلَبَةِ تَدْلِيسِهِ.

وَبِفَرَاغِنَا مِنْ عَرْضِ هَذَيْنِ المِنْزَعَيْنِ المتَقَابِلَيْنِ، وَاسْتِيعَابِ حُجَجِ الإِثْبَاتِ وَمَآخِذِ النَّفْيِ، نَكُونُ قَدْ أَشْرَفْنَا عَلَى مَقَامِ الفَصْلِ.

إِذْ تَتَزَاحَمُ هَذِهِ القَرَائِنُ فِي مِيزَانِ التَّحْقِيقِ لِيَنْجَلِيَ لَنَا وَجْهُ الحَقِّ، وَيَسْتَبِينَ القَوْلُ الفَصْلُ فِيمَا يَنْهَضُ بِهِ الدَّلِيلُ فِي حَالِ هَذَا الإِسْنَادِ، وَهُوَ مَا نُفَصِّلُهُ فِي الترجيحِ.

---

(١) تهذيب الكمال (٦/٩٨).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٠٣٥).

(٣) التمهيد له (١٦/٦٧)، النفح الشذي (٣/٩٢).

الترجيح والاختيار

إِنَّ الغَوْصَ فِي تَهَاذِيبِ هَذِهِ المِسْأَلَةِ، وَالمُنَاصَفَةَ بَيْنَ مَا استُمسِكَ بِهِ مِنْ إِثْبَاتٍ وَمَا عُرِضَ مِنْ إِعْلَالٍ، يُفْضِي بِنَا إِلَى نَتِيجَةٍ جَلِيَّةٍ لَا مَحِيدَ عَنْهَا؛ وَهِيَ تَقْرِيرُ ثُبُوتِ أَصْلِ السَّمَاعِ، وَتَحَقُّقِ المِشَافَهَةِ بَيْنَ الحَسَنِ بْنِ أَبِي الحَسَنِ البَصْرِيِّ وَبَيْنَ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ ﵁.

وَيَسْتَنِدُ هَذَا الاِخْتِيَارُ إِلَى عُمْدَةٍ مَتِينَةٍ مِنَ القَرَائِنِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ الدَّفْعَ؛ حَيْثُ نَصَّ الحَسَنُ -وَهُوَ أَعْرَفُ بِنَفْسِهِ- عَلَى مُدَاخَلَتِهِ لَهُ فِي بَيْتٍ خُصِّصَ لِبَثِّ الحَدِيثِ.

وَهِيَ قَرِينَةٌ مَكَانِيَّةٌ قَاطِعَةٌ لِلنِّزَاعِ، عَضَدَهَا جَهَابِذَةُ النَّقْدِ كَـ "ابْنِ مَعِينٍ" وَ"عَلِيِّ ابْنِ المَدِينِيِّ" مِمَّنْ شَهِدُوا لَهُ بِاللُّقِيِّ.

إِذْ يَتَجَلَّى هُنَا إِعْمَالُ الرُّكْنِ الثَّالِثِ: قَاعِدَةُ **"التَّقَاصِّ الْبُلْدَانِيِّ"** بِمُقْتَضَى عُنْصُرِ **"الْمُوَاطَنَةِ"**؛ حَيْثُ قَامَتْ آلِيَّةُ **"خَرِيطَةِ الْمُجَاوَرَةِ"** بِالرَّصْدِ الجُغْرَافِيِّ الدَّقِيقِ لِمَقَامِ الرَّاوِي فِي بَلَدِ الشَّيْخِ؛ لِإِثْبَاتِ أَنَّ تِلْكَ **"الْمُدَاخَلَةَ فِي بَيْتٍ"** كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ **"لَحْظَةِ الْجِوَارِ الْفِعْلِيَّةِ"** الَّتِي تَقِي الْمَنْهَجَ مَعَرَّةَ الِانْخِدَاعِ بِعُمُومِ النِّسْبَةِ إِلَى الْبَلَدِ؛ فَالتَّحْقِيقُ هُنَا لَا يَقِفُ عِنْدَ اسْمِ

"**الْبَصْرَةِ**" كَوِعَاءٍ عَامٍّ، بَلْ يَنْفُذُ إِلَى "**الْمَحَلَّةِ وَالدَّارِ**" لِيُثْبِتَ الِاتِّصَالَ الْوَاقِعِيَّ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْمُسَاكَنَةِ، مِمَّا يَقْطَعُ بِيَقِينِ الِاسْتِقْرَاءِ الْمَكَانِيِّ بِثُبُوتِ اللُّقِيِّ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الْمَخْصُوصِ.

فَالرَّيْبُ فِي أَصْلِ الِاجْتِمَاعِ بَعْدَ هَذِهِ النُّصُوصِ المَنْقُولَةِ مَصِيرٌ إِلَى مَرْجُوحِ القَوْلِ؛ إِذِ اليَقِينُ فِي حُصُولِ اللُّقَاءِ لَا يَنْهَدِمُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَى الِارْتِيَابِ.

بَيْدَ أَنَّ هَذَا التَّقْرِيرَ لَا يَعْنِي بِالضَّرُورَةِ قَبُولَ كُلِّ مَرْوِيَّاتِهِ عَنْهُ مَتَى مَا أَوْرَدَهَا بِلَفْظٍ مُحْتَمِلٍ؛ وَهُنَا **مَكْمَنُ الدِّقَّةِ** فِي هَذَا التَّرْجِيحِ.

فَالحَسَنُ -وَإِنْ ثَبَتَ لُقِيُّهُ- إِلَّا أَنَّ مَعَرَّةَ "التَّدْلِيسِ" قَدْ شَابَتْ بَعْضَ حَدِيثِهِ، وَهُوَ مِمَّنْ يُرْسِلُ عَمَّنْ سَمِعَ مِنْهُمْ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُمْ مَشَافَهَةً.

وَعَلَيْهِ؛ فَالقَوْلُ الجَامِعُ الَّذِي يَسْتَقِيمُ بِهِ النَّقْدُ هُوَ أَنَّ الإِسْنَادَ بَيْنَهُمَا "مُتَّصِلٌ فِي أَصْلِهِ"، لَكِنَّهُ "مَوْقُوفٌ فِي آحَادِهِ" عَلَى شَرْطِ التَّصْرِيحِ بِالسَّمَاعِ كـ ("سَمِعْتُ" أَوْ "حَدَّثَنَا").

إِذْ يَتَأَكَّدُ هُنَا إِعْمَالُ الرُّكْنِ الثَّانِي: قَاعِدَةُ "**الْمُحَاقَقَةِ الْأَدَائِيَّةِ**" عَبْرَ عُنْصُرِ "**نَقْدِ التَّدْلِيسِ**"؛ حَيْثُ نَفَذَ التَّحْقِيقُ بِتَضَافُرِ آلِيَّتَيْنِ:

آلِيَّةِ "**اخْتِبَارِ إِيهَامِ السَّمَاعِ**" لِرَصْدِ التَّقَابُلِ بَيْنَ صِيَغِ الرِّوَايَةِ لِكَشْفِ مَا اسْتَتَرَ مِنَ التَّدْلِيسِ فِي مَظَانِّ الِاحْتِمَالِ.

وَآلِيَّةِ "**مُحَاكَمَةِ الْمُدَلِّسِ**" لِعَدَمِ الِاكْتِفَاءِ بِالظَّاهِرِ اللَّفْظِيِّ لِتَصْرِيحِهِ، بَلْ إِخْضَاعِ رِوَايَتِهِ لِتَفْتِيشٍ مِجْهَرِيٍّ يَنْظُرُ فِي طَبَقَةِ تَدْلِيسِهِ وَرُتْبَتِهِ لَدَى النُّقَّادِ؛ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ سَلَامَةِ التَّصْرِيحِ مِنْ "**تَحْرِيفِ الرُّوَاةِ عَنْهُ**" الَّذِينَ قَدْ يُجَوِّدُونَ الْإِسْنَادَ بِتَحْوِيلِ "عَنْ" إِلَى "حَدَّثَنَا" لِيَبْدُوَ بِأَحْسَنِ صُورَةٍ.

وَبِهَذَا التَّضَافُرِ يَتَحَرَّرُ السَّمَاعُ مِنْ شَوَائِبِ "**التَّجْوِيدِ الْمَصْنُوعِ**"، لِيَسْتَقِرَّ الْحُكْمُ عَلَى الِاتِّصَالِ بِيَقِينِ الْمِحَكِّ الَّذِي يُقَدِّمُ "**حَقِيقَةَ اللَّحْظَةِ**" عَلَى "**صُورَةِ الصِّيغَةِ الْمَوْهُومَةِ**".

وَيَبْقَى الِاحْتِيَاطُ قَائِمًا فِي آحَادِ مَرْوِيَّاتِهِ؛ فَإِذَا مَا جَاءَ بِالعَنْعَنَةِ المحْضَةِ بَقِيَ مَحَلَّ اسْتِيحَاشٍ وَإِعْلَالٍ بِخَشْيَةِ السَّقْطِ؛ جَمْعًا بَيْنَ إِثْبَاتِ مَنْ جَزَمَ بِاللُّقِيِّ، وَاحْتِيَاطِ مَنْ أَعَلَّ بِالِانْقِطَاعِ.

فَبِهَذَا التَّحْرِيرِ تَنْجَلِي غَيَاهِبُ المسْأَلَةِ، وَيُوضَعُ كُلُّ مَنْزَعٍ فِي مَوْضِعِهِ الصَّحِيحِ.

۞۞۞

(المسألة الثامنة)

سماع عروة بن الزبير بن العوام من فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب رضي الله عنهما

إِنَّ لِلبَحْثِ فِي حَلَقَاتِ الِاتِّصَالِ بَيْنَ فُقَهَاءِ المدِينَةِ وَبَيْنَ الرَّعِيلِ الأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ مَزِيَّةً خَاصَّةً، تَسْتَدْعِي مِنَ النَّاقِدِ إِعْمَالَ مِقْدَاحِ الفَهْمِ لِتَمْيِيزِ اليَقِينِ مِنَ الاحْتِمَالِ.

وَمِمَّا تَعَارَضَتْ فِيهِ مَسَالِكُ الحُفَّاظِ، وَتَجَاذَبَتْهُ أَنْظَارُ الجَهَابِذَةِ فِي هَذَا المِضْمَارِ؛ مَسْأَلَةُ سَمَاعِ فَقِيهِ المدِينَةِ وَعَالِمِهَا عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ، مِنِ الصَّحَابِيَّةِ القُرَشِيَّةِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ رضي الله عنها (ابْنَةِ عَمِّ أَبِيهِ الزُّبَيْرِ؛ حَيْثُ يَجْتَمِعَانِ فِي أَسَدِ بْنِ عَبْدِ العُزَّى).

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَدَارُهَا عَلَى خَبَرٍ فَرِيدٍ، وَيَتِيمٍ إِسْنَادِيٍّ تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بِالقَبُولِ فِي أَحْكَامِ الِاسْتِحَاضَةِ، بَيْدَ أَنَّ صَنَاعَةَ العِلَلِ تَغُوصُ فِيمَا وَرَاءَ ظَاهِرِ الأَسَانِيدِ لِتَسْبُرَ كُنْهَ المخَارِجِ وَخَفِيَّ الوَسَائِطِ.

وَلَمَّا كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَدْ نَشَأَ فِي بَيْتِ النُّبُوَّةِ، وَنَهَلَ مِنْ عِلْمِ خَالَتِهِ أُمِّ المؤْمِنِينَ عَائِشَةَ ﵂ فَقَدِ انْشَعَبَتْ طَرَائِقُ النُّقَّادِ فِي تَصْوِيرِ حَقِيقَةِ أَخْذِهِ لِهَذَا الحَدِيثِ؛ فَهَلْ تَلَقَّفَ هَذَا المتْنَ عَنْ فَاطِمَةَ كِفَاحًا بِمُقْتَضَى الإِدْرَاكِ والمعَاصَرَةِ وَقُرْبِ النَّسَبِ؟

أَمْ أَنَّ دُونَ جَادَّةِ الِاتِّصَالِ عَقَبَاتٍ كَؤُودًا مَنَعَتْ مِنَ الملَاقَاةِ مَشَافَهَةً، فَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ الخَبَرُ إِلَّا بِمِشْكَاةِ الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ ﵂ الَّتِي كَانَتْ هِيَ الوَاسِطَةَ فِي نَقْلِ الحُكْمِ وَحِكَايَةِ القِصَّةِ؟

إِنَّ هَذَا التَّجَاذُبَ العِلْمِيَّ لَمْ يَقِفْ عِنْدَ حُدُودِ الرِّوَايَةِ الصِّرْفَةِ، بَلْ تَجَاوَزَهُ إِلَى مُحَاكَمَةِ القَوَاعِدِ الأُصُولِيَّةِ فِي الِاتِّصَالِ؛ حَيْثُ تَقَابَلَتْ فِيهِ دَعَائِمُ الإِثْبَاتِ المبْنِيَّةِ عَلَى إِمْكَانِ اللُّقِيِّ، مَعَ مَعَاوِلِ الِارْتِيَابِ المبْنِيَّةِ عَلَى سَبْرِ المرَاوِي وَتَتَبُّعِ مَخَارِجِ السُّنَنِ.

وَاسْتِجْلَاءً لِخَفِيِّ هَذَا المقَامِ، وَبَحْثًا عَنْ جَلِيِّ الأَمْرِ فِيهِ؛ نَعْمِدُ إِلَى سَبْرِ أَغْوَارِ هَذِهِ المسْأَلَةِ مِنْ خِلَالِ الوُجُوهِ التَّالِيَةِ، لِيَنْجَلِيَ بَعْدَهَا مَا يَنْهَضُ بِهِ الدَّلِيلُ، وَيَقْضِي بِهِ التَّحْقِيقُ فِي وَاقِعِ هَذَا السَّنَدِ.

الوجه الأول

تَقْرِيرُ مَذَاهِبِ القَائِلِينَ بِثُبُوتِ السَّمَاعِ

نَسْتَفْتِحُ هَـذَا المَنْـزَعَ بِالتَّقَصِّي عَـنْ مَقَـالَاتِ مَـنْ شَـرَحَ اللَّـهُ ﷻ صَـدْرَهُ لِإِثْبَاتِ اللَّقَاءِ، وَجَعَلَ جَادَّةَ الِاتِّصَالِ بَيْنَ عُرْوَةَ وَفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ ﵂ قَائِمَةً بِمُقْتَضَى الظَّرْفِ الزَّمَنِيِّ وَالقَرَائِنِ الإِسْنَادِيَّةِ.

وَأَوَّلُ مَنْ نَصَّ عَلَى هَذَا المَطْلَبِ بِعِبَارَةٍ تَنْضَحُ بِالثِّقَةِ الإِمَامُ **ابْنُ حَزْمٍ الأَنْدَلُسِيُّ**؛ إِذْ لَمْ يَكْتَفِ بِمُجَرَّدِ حِكَايَةِ الرِّوَايَةِ، بَلْ عَضَدَهَا بِقَرِينَةِ الِاجْتِمَاعِ حِينَ قَالَ: «عروة رواه[1] عن فاطمة، وعائشة معًا، وأدركهما معًا»[2].

وَعَلَى هَذَا المَسَارِ التَّأْصِيلِيِّ الَّذِي يَرُومُ اسْتِصْحَابَ الأَصْلِ، نَظَرَ الإِمَامُ **ابْنُ دَقِيقِ العِيدِ** مِنْ خِلَالِ القَاعِدَةِ الَّتِي ارْتَضَاهَا الإِمَامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ.

---

(١) أي حديث الاستحاضة.

(٢) المحلى بالآثار (١/٣٨٨).

فَرَأَى أَنَّ مُجَرَّدَ "إِمْكَانِ التَّلَاقِي" مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ التَّدْلِيسِ كَافٍ لِلْحُكْمِ بِالتَّحْدِيثِ المِشَافَهِيِّ مَا لَمْ يَثْبُتِ العَارِضُ، حَيْثُ أَفَادَ بِقَوْلِهِ: «إذا ثبت إمكان لقاء عروة لفاطمة ،كفى ذلك في حمل الحديث على الاتصال على ما قرره مسلم في مقدمة كتابه، إلا أن يقوم دليل على خلافه، وتكون رواية المنذر مرجحة[1]»[2].

وَلَمْ يَقِفِ الإِعْجَابُ بِهَذَا الإِسْنَادِ عِنْدَ هَذَا الحَدِّ، بَلْ تَلَقَّفَهُ **ابْنُ القَيِّمِ** بِالقَبُولِ، مُصَدِّرًا حُكْمَهُ بِصِحَّةِ المَخْرَجِ وَثُبُوتِ الِاتِّصَالِ ضِمْنًا عِنْدَ تَعْرِيضِهِ لِرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ، حَيْثُ جَزَمَ بِقَوْلِهِ: «رواه أبو داود بإسناد صحيح»[3].

فَهَذِهِ مَحَاصِيلُ مَا استَمْسَكَ بِهِ مَنْ جَنَحَ إِلَى الِاتِّصَالِ، مُعْتَدِّينَ بِفَسَاحَةِ الظَّرْفِ الزَّمَنِيِّ لِلُّقِيِّ، وَمُسْتَرْشِدِينَ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ النُّقَّادُ مِنْ صِحَّةِ مَخَارِجِ هَذِهِ الطُّرُقِ.

حَيْثُ ائْتَلَفَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَى أَنَّ قُرْبَ النَّسَبِ مَعَ أَهْلِيَّةِ الرِّوَايَةِ يَرْفَعَانِ خَبَرَ عُرْوَةَ إِلَى مَرْتَبَةِ السَّمَاعِ المِشَافَهِيِّ.

---

(١) أي: لإثبات السماع.

(٢) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (٣/١٩٠).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/٥٧٣).

وَبِتَمَامِ عَرْضِ هَـذِهِ التَّقْرِيرَاتِ المثْبِتَةِ، يَتَحَتَّمُ عَلَيْنَا تَقْلِيبُ صَفْحَةِ النَّقْدِ لِمُعَايَنَـةِ المنْـزَعِ المقَابِـلِ؛ إِذْ لَمْ يَـرْتَضِ جَمْهَـرَةٌ مِـنَ الحُفَّـاظِ هَـذَا الِاتِّصَـالَ، وَرَأَوْا فِيهِ مَطْعَنًا يَسْتَوْجِبُ التَّوَقُّفَ أَوِ الإِعْلَالَ، وَهُوَ مَا سَنَسْبُرُ غَوْرَهُ فِي المقَامِ التَّالِي.

تنبيه: في تعقب عوى الحاكم تصحيح حديث عروة عن فاطمة على شرط مسلم.

- **يُسْتَحْضَرُ هُنَا قَولُ ابْنِ دَقِيقِ العِيدِ**: "كفى ذلك في حمل الحديث على الاتصال على ما قرره مسلم في مقدمة كتابه".

إِذْ بِنَاءً عَلَى هَذَا المسلَكِ؛ صحَّح الحاكمُ[1] حديثَهُ عَنْهَا بالعَنعنةِ جَارِيًا عَلَى شَرطِ مُسْلِمٍ؛ قال: أخبرناه أبو الفضل محمد بن إبراهيم المزكي، حدثنا الحسين بن محمد بن زياد، حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي، حدثنا محمد بن عمرو، حدثني ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن فاطمة بنت أبي حبيش، أنها كانت تستحاض، فقال لها النبي ﷺ: **إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ، فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ، فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلاَةِ، وَإِذَا كَانَ الآخَرُ، فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي، فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ.**

بَيْدَ أَنَّ هَذا التَّصْحِيحَ مَحَلُّ نَظَرٍ؛ إِذْ لَمْ يُخَرِّجْ مُسْلِمٌ لِعُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا شَيْئًا مِنَ الرِّوَايَةِ المبَاشِرَةِ -لَا فِي الأُصُولِ وَلَا فِي الشَّوَاهِدِ وَالمتَابعَاتِ- وَإِنَّمَا انْعَقَدَ صَنِيعُهُ عَلَى إِيرَادِ خَبَرِهِ عَنْ خَالَتِهِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عَنْهَا.

---

(١) المستدرك على الصحيحين (١/ ٢٨١).

كَمَا أَنَّ دُونَ إِثْبَاتِ الإِسْنَادِ الَّذِي سَاقَهُ الحَاكِمُ إِلَى عُرْوَةَ مَطَاعِنَ فِي الثُّبُوتِ تَسْلُبُهُ صِفَةَ الِاحْتِجَاجِ.

الوجه الثاني

تَحْرِيرُ مَذَاهِبِ النَّافِينَ لِلسَّمَاعِ أَوِ المُعِلِّينَ لَهُ

إِذَا مَا يَمَّمْنَا وُجُوهَنَا شَطْرَ المَنْزَعِ المُقَابِلِ، نَجِدُ جَمْهَرَةً مِنْ جَهَابِذَةِ هَذَا الشَّأْنِ قَدْ أَعَلُّوا دَعْوَى الِاتِّصَالِ، وَرَأَوْا بِمِقْدَاحِ فَهْمِهِمْ أَنَّ دُونَ جَادَّةِ الرِّوَايَةِ مَفَاوِزَ تَقْتَضِي إِثْبَاتَ الوَاسِطَةِ المَحْذُوفَةِ؛ لِعَدَمِ قِيَامِ الحُجَّةِ عَلَى الصِّدْقِ المُشَافَهِيِّ فِي هَذَا المَقَامِ.

فَقَدْ جَاءَ عَنْ الإِمَامِ **ابْنِ عَبْدِ البَرِّ**(١) مَا يَقْضِي بِتَوْهِينِ السَّمَاعِ المُبَاشِرِ، حَيْثُ أَوْمَأَ إِلَى أَنَّ الجَادَّةَ المَحْفُوظَةَ فِي هَذَا الخَبَرِ إِنَّمَا هِيَ رِوَايَةُ عُرْوَةَ عَنْ خَالَتِهِ عَائِشَةَ عَنْ فَاطِمَةَ، مُرَجِّحًا كِفَّةَ مَنْ أَثْبَتَ ذِكْرَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الإِسْنَادِ عَلَى مَنْ أَسْقَطَهَا.

---

(١) التمهيد له (١٦/٦٧)، النفح الشذي في شرح جامع الترمذي (٣/٩٢).

وَهِيَ الوِجْهَةُ الَّتِي ارْتَضَاهَا الإِمَامُ **البَيْهَقِيُّ**[1] وَسَارَ فِي رِكَابِهَا.

وَعَلَى هَذَا المِسَاقِ النَّقْدِيِّ الدَّقِيقِ، انْتَصَبَ **ابْنُ القَطَّانِ الفَاسِيُّ** لِيَفُضَّ النِّزَاعَ بِسَبْرٍ اسْتِقْرَائِيٍّ، حَيْثُ تَعَقَّبَ زَعْمَ ابْنِ حَزْمٍ بِإِدْرَاكِ عُرْوَةَ لِفَاطِمَةَ مُبَيِّنًا أَنَّ مُجَرَّدَ الِاحْتِمَالِ لَا يَنْهَضُ دَلِيلا مَا لَمْ تَعْضُدْهُ المرَاوِي، فَقَالَ: «وزعم أبو محمد بن حزم، أن عروة أدرك فاطمة بنت أبي حبيش، ولم يستبعد أن يسمعه من خالته عائشة، ومن ابنة عمه فاطمة، وهذا عندي غير صحيح، ويجب أن يزاد في البحث عنه ... ولا يعرف لها حديث غير هذا، ولم يتبين منه أن عروة أخذه عنها»[2].

وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ القَطَّانِ مِنْ كَوْنِهَا "ابْنَةَ عَمِّهِ" فِيهِ تَسَامُحٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا "ابْنَةُ عَمِّ أَبِيهِ الزُّبَيْرِ"؛ كَمَا حَرَّرَهُ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ[3].

وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ التَّحْقِيقُ فِي النَّسَبِ؛ إِذْ تَجْتَمِعُ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشِ بْنِ المطَّلِبِ مَعَ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ فِي جَدِّهِمَا (أَسَدِ بْنِ عَبْدِ العُزَّى)، وَخُوَيْلِدٌ وَالمطَّلِبُ أَخَوَانِ.

---

(١) السنن الكبرى (٢/٤٥٨).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٢/٤٦٠).

(٣) النَفْحِ الشَّذِيِّ (٣/٩٢).

وَرَغْمَ أَنَّ **الذَّهَبِيَّ** تَعَقَّبَ ابْنَ القَطَّانِ بِقَوْلِهِ: «ما أبدي ابن القطان في رده على ابن حزم طائلا»[1].

إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ؛ إِذِ الواقِعُ أَنَّ ابْنَ القَطَّانِ قَدْ أَجَادَ فِي نَقْدِهِ وَأَصَابَ مَحَلَّ العِلَّةِ بِبَيَانِ نُدْرَةِ رِوَايَتِهِ عَنْهَا، مِمَّا يُقَوِّي رَيْبَ النُّقَّادِ.

وَقَدْ لَخَّصَ **ابْنُ رَجَبٍ الحَنْبَلِيُّ** هَذَا التَّجَاذُبَ العِلْمِيَّ بِقَوْلِهِ المحْفُوفِ بِالِاحْتِيَاطِ: «اختُلف في سماع عروة من فاطمة»[2].

وَهَذَا مُنْتَهَى مَا آلَتْ إِلَيْهِ أَنْظَارُ المعِلِّينَ، وَقُصَارَى مَا اعْتَمَدَهُ النُّقَّادُ فِي دَفْعِ دَعْوَى الِاتِّصَالِ؛ إِذْ قَادَهُمُ التَّحْقِيقُ إِلَى أَنَّ مُجَرَّدَ قُرْبِ النَّسَبِ وَفَسَاحَةِ العُمُرِ لَا يُوجِبَانِ لُزُومَ السَّمَاعِ، سِيَّمَا مَعَ قِيَامِ مَظِنَّةِ الوَاسِطَةِ فِي هَذَا الخَبَرِ الفَرِيدِ.

وَبِفَرَاغِنَا مِنْ تَقْلِيبِ هَذِهِ المذَاهِبِ المتَبَايِنَةِ، وَاسْتِيفَاءِ حُجَجِ الطَّرَفَيْنِ؛ نَشْرَعُ الآنَ فِي اسْتِنْطَاقِ المسَانِيدِ، وَتَتَبُّعِ مَخَارِجِ الطُّرُقِ لِمُعَايَنَةِ مَا وَقَعَ فِيهَا مِنْ تَصْرِيحٍ أَوْ إِبْهَامٍ؛ بَغْيَةَ الوُقُوفِ عَلَى الحَقِيقَةِ الرِّوَائِيَّةِ الَّتِي يَنْهَضُ بِهَا الدَّلِيلُ، وَهُوَ مَا سَيَتَجَلَّى بَيَانُهُ فِي الوَجْهِ التَّالِي.

---

(١) الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم (ص٢٨).

(٢) فتح الباري له (٢/٥٧).

الوجه الثالث

جَرْدُ المَرْوِيَّاتِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ

إِذَا مَا انْتَقَلْنَا إِلَى مَيْدَانِ التَّطْبِيقِ العَمَلِيِّ، وَيَمَّمْنَا وُجُوهَنَا شَطْرَ دَوَاوِينِ السُّنَّةِ وَأَجْزَائِهَا لِتَقَصِّي مَجْمُوعِ مَا أَسْنَدَهُ عُرْوَةُ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ؛ لَمْ نَقِفْ -بَعْدَ طُولِ التَّنْقِيرِ وَاسْتِيفَاءِ النَّظَرِ- عَلَى خَبَرٍ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا سِوَى هَذَا اليَتِيمِ الإِسْنَادِيِّ فِي بَابِ الِاسْتِحَاضَةِ، وَهُوَ مُنْتَهَى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُنَا فِي مَرْوِيَّاتِهِ عَنْهَا.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الإِمَامُ مُسْلِمٌ في صحيحه (١/٢٦٢) برقم (٣٣٣/٦٢) قال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، قالا: حدثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن **أبيه**، عن **عائشة** قالت: جَاءَتْ **فَاطِمَةُ** بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ. أَفَأَدَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «**لَا. إِنَّمَا ذَلِكِ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي**».

كما ساقه مسلم أيضًا في "الصحيح"(١/٢٦٣) برقم (٣٣٤/٦٣) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، ح، وحدثنا محمد بن رمح، أخبرنا الليث، عن ابن شهاب، **عن عروة، عن عائشة**، أنها قالت: اسْتَفْتَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَقَالَ: «**إِنَّمَا ذَلِكِ عِرْقٌ فَاغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي**» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

وفي هاتين الروايتين دَلالة بيِّنة على أن عروة روى الحديث عن عائشةَ تارة عن فاطمة بنت جحش رضي الله عنهما.

وتارة عن أم حبيبة بنت جحش -واسمها: حمنة بنت جحش، أخت زينب-.

وقد رواه جماعة من أصحاب الزهري، عنه، عن عروة هكذا.

بيد أن خلافًا وقع من آخرين؛ إذْ اختُلف فيه عن الزهري اختلافًا شديدًا:

فمرة يرويه عن عُروة، عن عائشة.

ومرة يرويه عن عَمرة، عن عائشة.

ومرة عن عُروة وعَمرة معًا، عن عائشة.

ومرة يرويه عن عروة، عن فاطمة بنت أبي حبيش.

ومرة عن عروة، عن عائشة، عن أم حبيبة.

وخالفهم سهيلُ بنُ أبي صالح عن الزهري في الإسناد والمتن جميعًا، **مما** زاد هذا الاضطراب تعقيدًا.

وذلك كما أخرجه أبو داود في سننه (١/٧٣) برقم (٢٨١)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»(٢/٤٥٧) برقم (١٥٩٣) قال: حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا جرير، عن **سهيل** -يعني ابن أبي صالح- عن الزهري، **عن عروة بن الزبير، حدثتني فاطمة** بنت أبي حبيش، أنها أمرت أسماء **أو أسماء حدثتني أنها أمرتها فاطمة بنت أبي حبيش،** أَنْ تَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ **فَأَمَرَهَا أَنْ تَقْعُدَ الْأَيَّامَ الَّتِي كَانَتْ تَقْعُدُ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ**.

وبناء على هذا الموضع، زعم ابنُ دقيق العيد أن الشك **مصدره** عروة نفسه لا مَن روى عنه، **مما** يقتضي عنده إدراكه لهما وسماعه منهما؛ قال: «فهذا كما ترى قد حكى فيه لفظ عروة، وتردده في سماعه للحديث من فاطمة أو من أسماء، وهو مقتضى لما ذكرناه من وجوب إمكان لقائهما معًا، وأن التردد في تعيين المحدث منهما له»[١].

(١) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (٣/١٩١).

غير أن هذا التعليل لا يستقيم نقدًا؛ فقد اختُلف في هذا الخبر على **سُهيل** نفسه:

فممن رواه عنه جرير بنُ عبد الحميد كما تقدم.

ورواه خالد بن عبد الله الواسطي عنه كما عند أبي داود في سننه (٧٩/١) برقم (٢٩٦) قال: حدثنا وهب بن بقية، أخبرنا **خالد**، عن **سهيل** -يعني ابن أبي صالح- عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أسماء بنت عميس، قالت: **قلت: يا رسول الله، إن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت ... الحديث.**

فجعله من مسند أسماء بنت عميس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وعلى هذا المنوال جاءت رواية **علي بن عاصم** كما عند الدارقطني في سننه (٤٠١/١) برقم (٨٤٠) قال: حدثنا محمد بن مخلد ... ثنا **علي** بن عاصم، عن **سهيل** بن أبي صالح، أخبرني **الزهري**، عن عروة بن الزبير، عن أسماء بنت عميس، قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ لَمْ تُصَلِّ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «**سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، فَذَكَرَ كَلِمَةً بَعْدَهَا أَيَّامُ أَقْرَائِهَا** ...».

كذلك فقد رواه أبو داود في سننه (٧٢/١) برقم (٢٨٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى»(٤٥٨/٢) برقم (١٥٩٤) من طريق بُكير بن عبد

الله، عن **المنذر بن المغيرة**، عن عروة بن الزبير، أن فاطمة بنت أبي حبيش حدثته أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَشَكَتْ إِلَيْهِ الدَّمَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَانْظُرِي إِذَا أَتَى قَرْؤُكِ فَلَا تُصَلِّي، فَإِذَا مَرَّ قَرْؤُكِ فَتَطَهَّرِي، ثُمَّ صَلِّي مَا بَيْنَ الْقَرْءِ إِلَى الْقَرْءِ**».

قال ابن القيم: «رواه أبو داود بإسناد صحيح»[1].

قلت: كلا بل ضعيفٌ جدًّا؛ لجهالة عين المنذر، فلم يرو عنه فيما أعلم إلا بكير بن عبد الله بن الأشج.

وقال أبو حاتم الرازي: «مجهول، ليس هو بمشهور»[2]، وذكره ابن حبان في ثقاته[3] على مذهبه في توثيق المجاهيل مع تفصيلٍ.

وبناء على هذا التهافت الإسنادي، أعل البيهقيُّ روايتي سهيل والمنذر معًا.

مبينًا أن اضطرابهما ينقض قرينة سماع عروة من فاطمة بنت أبي حبيش؛ قال: «ورواية سهيل فيها نظر وفي إسناد حديثه، ثم في الرواية الثانية عنه

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/٥٧٣).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٢٤٢).

(٣) الثقات (٧/٤٨٠).

دلالة على أنه لم يحفظها كما ينبغي ... وفي هذا ما دلَّ على أنه لم يحفظه، وهو سماع عروة من فاطمة بنت أبي حبيش»[1].

وهو كما قال، فرواية هشام بن عروة في "الصحيح" -كما سلف بيانها- هي **العمدة والجادّة المحفوظة**؛ إذ تدل على أن مخرج الخبر عند عروة إنما هو عن خالته عائشة رضي الله عنها وقد سمعه منها لا من صاحبة القصة، ورواية هشام هي **الأرجح إسنادًا والأمتن متنًا**، **مما** يدفع ما سواها من الأوجه المعلولة.

وخُلاصَةُ مَا يَنْجَلِي عَنْهُ غُبَارُ التَّنْقِيرِ، وتَسْفِرُ عَنْهُ وُجُوهُ النَّظَرِ في هَذَا المَيْدَانِ الإِسْنَادِيِّ؛ أنَّ دَعْوَى تَصْرِيحِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بِالسَّمَاعِ مِنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ رضي الله عنها لَيْسَتْ إِلَّا ظِلًّا مِنْ خَيَالٍ حَاكَهُ الاضْطِرَابُ، وأَوْهَمَتْ بِهِ مَسَالِكُ الرُّوَاةِ المعلولةِ.

فَقَدْ رَأَيْنَا كَيْفَ تَهَافَتَتْ تِلْكَ الرِّوَايَاتُ الَّتِي ظَاهِرُهَا الاتِّصَالُ تَحْتَ مِشْرَطِ النَّقْدِ الحَدِيثِيِّ؛ فَمَا بَيْنَ اضْطِرَابِ "سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ" الَّذِي تَرَدَّدَ بِهِ المَتْنُ بَيْنَ مَسَانِيدِ الصَّحَابِيَّاتِ حَتَّى اضْمَحَلَّ ضَبْطُهُ.

---

(١) السنن الكبرى (٢/٤٥٨).

وبَيْنَ جهَالَةِ "المنْذرِ بْنِ المغِيرَةِ" الَّذِي انْقَطَعَتْ بِدُونِهِ عُرَى الاحْتِجَاجِ، وَإِنْ زَكَّاهُ مَنْ تَسَامَحَ فِي التَّوْثِيقِ.

إنَّ تِلْكَ الأَوْجُهَ الَّتِي اتَّكَأَ عَلَيْهَا الإمَامُ ابْنُ دَقِيقِ العِيدِ ﵀ لإِثْبَاتِ اللِّقَاءِ؛ قَدْ أَعَلَّهَا فُحُولُ هَذَا الشَّأْنِ كَالبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ.

كَاشِفِينَ عَنْ أَنَّ تِلْكَ "العَنْعَنَاتِ" الموهِمَةَ أو "التَّصْرِيحَاتِ" الشَّاذَّةَ لَا تَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ "الجَادَّةِ المحْفُوظَةِ" وَالطَّرِيقِ المنْصُورَةِ؛ وَهِيَ رِوَايَةُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائشةَ، المخَرَّجَةُ فِي "الصَّحِيحِ".

وَعَلَيْهِ؛ فَيَنْبَغِي أنْ يُعْقَدَ التَّحْقِيقُ عَلَى أَنَّ "مَخْرَجَ الحَدِيثِ" عِنْدَ عُرْوَةَ إِنَّمَا هُوَ مِشْكَاةُ خَالَتِهِ أُمِّ المؤْمِنِينَ عائشةَ ﵂.

وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ مَرْوِيَّاتٍ تَزْعُمُ لَهُ سَمَاعًا مباشِرًا مِنْ فَاطِمَةَ ﵂ فَهِيَ مَرْوِيَّاتٌ مَعْلُولَةٌ بَيْنَ خَلَلٍ فِي الضَّبْطِ أَوْ مَغْمَزٍ فِي العَدَالَةِ.

لِيَبْقَى هَذَا الإسْنَادُ عَنْ فَاطِمَةَ ﵂ "يَتِيمًا" فِي صُورَتِهِ، مَقْطُوعًا فِي حَقِيقَتِهِ؛ وَيَظَلَّ الصَّوَابُ المحْضُ أَنَّ عُرْوَةَ لمْ يَسْمَعْ هَذَا الخَبَرَ مِنْ صَاحِبَةِ القِصَّةِ، بَلْ وَعَاهُ عَنْ خَالَتِهِ ﵂ الَّتِي كَانَتْ أَصْلَ رِوَايَتِهِ فِي هَذَا البَابِ، وَقِبْلَتَهُ الَّتِي إِلَيْهَا يَمَّمَ فِي نَقْلِ أَحْكَامِ الاستِحَاضَةِ.

❁❁❁

الترجيح والاختيار

إِنَّ المنَاصَفَةَ بَيْنَ هَذِهِ الأَنْظَارِ، وَتَقْلِيبَ وُجُوهِ النَّقْدِ فِي هَذَا الإِسْنَادِ، يُفْضِي بِنَا إِلَى خُلَاصَةٍ تَقْضِي بـ"عَدَمِ ثُبُوتِ سَمَاعِ عُرْوَةَ مِنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ رضي الله عنها"؛ وَأَنَّ الرِّوَايَةَ بَيْنَهُمَا مَحْمُولَةٌ عَلَى الِانْقِطَاعِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، مَعَ ثُبُوتِ الوَاسِطَةِ (وَهِيَ الصِّدِّيقَةُ عَائِشَةُ رضي الله عنها).

وَيَسْتَنِدُ هَذَا الِاخْتِيَارُ إِلَى عُمْدَةٍ نَقْدِيَّةٍ مَتِينَةٍ؛ وَهِيَ أَنَّ مُجَرَّدَ "الإِدْرَاكِ الزَّمَنِيِّ" أَوْ "المعَاصَرَةِ" -وَإِنْ ثَبَتَتْ- لَا تَنْهَضُ وَحْدَهَا دَلِيلا كَافِيًا عَلَى حُصُولِ السَّمَاعِ مَشَافَهَةً، سِيَّمَا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ رِوَايَةٌ عَنِ المرْوِيِّ عَنْهُ سِوَى حَدِيثٍ ضَعِيفٍ يَتِيمٍ فِيمَا أَعلمُ.

إِذْ يَتَجَلَّى هُنَا إِعْمَالُ الرُّكْنِ الْأَوَّلِ: قَاعِدَةُ **"الِاسْتِقْرَاءِ التَّفْتِيشِيِّ"** بِمُقْتَضَى عُنْصُرِ **"الْمَسْحِ الزَّمَنِيِّ"**؛ حَيْثُ نَفَذَ التَّحْقِيقُ بِآلِيَّةِ **"رَصْدِ الْمُجَايلةِ"** لِيَكْشِفَ أَنَّهُ رَغْمَ عَدَمِ الْقَطْعِ بِتَارِيخِ وَفَاةِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ رضي الله عنها إِلَّا أَنَّ الْمَسْحَ لَمْ يُظْهِرْ دَلِيلا يَقِينِيًّا عَلَى حُصُولِ **"الْمُحَاقَقَةِ الْعُمْرِيَّةِ"** الْمُعْتَبَرَةِ لِلْأَخْذِ.

فَعُرْوَةُ الَّذِي (وُلِدَ سَنَةَ ٢٣هـ أَوْ نَحْوِهَا) رُبَّمَا يَكُونُ قَدْ أَدْرَكَهَا بِالْمُعَاصَرَةِ الْوُجُودِيَّةِ، لَكِنَّ هَذَا الِاحْتِمَالَ النَّظَرِيَّ يَبْقَى مَحْصُورًا غَالِبًا فِي حَالِ صِبَاهُ الْبَاكِرِ الَّذِي لَا تَنْهَضُ بِهِ أَهْلِيَّةُ السَّمَاعِ الْمَشْهُودِ.

مِمَّا يَقْطَعُ بِانْتِفَاءِ "**الْمُجَايَلَةِ الْمَنْهَجِيَّةِ**" لِتَأَخُّرِ دُخُولِهِ فِي "**طَبَقَةِ الطَّلَبِ**" عَنْ لَحْظَةِ نُضْجِهَا الرِّوَائِيِّ، فَيَصِيرُ الِاعْتِمَادُ عَلَى مُجَرَّدِ إِدْرَاكِهِ لَهَا -مَعَ جَهَالَةِ لَحْظَةِ رَحِيلِهَا- "**سَمَاعًا غُفْلًا**" لَا يَقْوَى أَمَامَ حَقِيقَةِ الْوَاسِطَةِ الْمَوْجُودَةِ عَائِشَةَ رضي الله عنها إِذِ الْقَاعِدَةُ عِنْدَ جَهَابِذَةِ هَذَا الفَنِّ أَنَّ الإِدْرَاكَ لَا يَسْتَلْزِمُ الِاتِّصَالَ.

وَدُونَكَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ نَفْسَهُ، فَقَدْ أَدْرَكَ بِالمعَاصَرَةِ جَمْهَرَةً مِنَ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدِ قَضَى التَّحْقِيقُ النَّقْدِيُّ عَلَى أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْهُمْ "مُرْسَلَةٌ" لَمْ يَقَعْ فِيهَا سَمَاعٌ.

وَعَلَيْهِ؛ فَمَا أَبْدَاهُ البَيْهَقِيُّ، وَابْنُ عَبْدِ البَرِّ، وَابْنُ القَطَّانِ الفَاسِيُّ هُوَ الأَوْفَقُ لِصَنَاعَةِ العِلَلِ؛ لِأَنَّ الحَدِيثَ عِنْدَ سَبْرِ مَخَارِجِهِ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مَنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ عَنْ خَالَتِهِ عَائِشَةَ رضي الله عنها وَسُقُوطُهَا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى السَّمَاعِ المبَاشِرِ، بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ "الِاخْتِصَارِ" أَوِ الوَهَمِ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ الحُفَّاظُ.

وَلَوْ قُدِّرَ وُجُودُ خَبَرٍ آخَرَ لَهُ عَنْ فَاطِمَةَ ﵂ فِي مَصَادِرِ السُّنَّةِ -غَيْرِ حَدِيثِ الِاسْتِحَاضَةِ- وَثَبَتَ بِيَقِينٍ سَمَاعُهُ مِنْهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ إِثْبَاتًا لِأَصْلِ السَّمَاعِ لَا لِمُطْلَقِهِ؛ لِأَنَّ **"الشَّارِدَةَ الْوَاحِدَةَ"** إِذَا صَحَّتْ كَانَتْ أَقْوَى مِنَ الْحَصْرِ الْمُجَرَّدِ بِالِانْقِطَاعِ، وَهُوَ عَيْنُ إِعْمَالِ الرُّكْنِ الْأَوَّلِ مَرَّةً أُخْرَى، عَبْرَ آلِيَّةِ **"تَقَفِّي الشَّوَارِدِ"** الَّتِي تَهْدِمُ دَعْوَى الِانْقِطَاعِ الْمُسْتَقِرَّةِ تَقْلِيدًا.

وَمِنْ ثَمَّ؛ فَإِنَّ تَرْجِيحَ ابْنِ حَزْمٍ لِلسَّمَاعِ بِنَاءً عَلَى الإِدْرَاكِ؛ فِيهِ تَسَامُحٌ لَا يَقْوَى أَمَامَ مِقْدَاحِ النَّقْدِ الَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَ الظَّرْفِ الزَّمَنِيِّ لِلُقِيِّ وَبَيْنَ حَقِيقَةِ الأَخْذِ وَالتَّحْدِيثِ.

فَبِهَذَا التَّحْرِيرِ يَرْتَفِعُ الإِشْكَالُ، وَيَسْتَقِيمُ الحُكْمُ، ووَجْهُ الاسْتِدْلَالِ، وَيَنْجَلِي وَجْهُ الصَّوَابِ فِي المَسْأَلَةِ.

❖❖❖

(المسألة التاسعة)

سماع عطاء بن أبي رباح من ابن عمر رضي الله عنهما بين الإثبات والنفي

إِنَّ التَّبَصُّرَ فِي عِلَلِ الأَسَانِيدِ، وَالتَّنْقِيبَ عَنْ دَقَائِقِ أَحْوَالِ الرِّجَالِ، وَالتَّفْتِيشَ فِي مَظَانِّ الاِتِّصَالِ، وَالسَّبْرَ لِأَحْوَالِ الرُّوَاةِ فِي التَّحَمُّلِ وَالأَدَاءِ، هُوَ مَنَاطُ الفَصْلِ بَيْنَ صَحِيحِ السُّنَّةِ وَسَقِيمِهَا.

وَهُوَ المِضْمَارُ الَّذِي تَتَسَابَقُ فِيهِ قَرَائِحُ النُّقَّادِ لِكَشْفِ مَا اسْتَبْهَمَ مِنْ حَقَائِقِ النَّقْلِ، وَيُعَدُّ مِنْ أَدَقِّ مَسَالِكِ المحَدِّثِينَ مَسْلَكًا، وَأَعْظَمِهَا أَثَرًا فِي تَمْيِيزِ مَلَامِحِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

إِذْ عَلَيْهِ يُبْنَى قَبُولُ الخَبَرِ أَوْ رَدُّهُ، وَبِهِ تُحْفَظُ الشَّرِيعَةُ مِنْ دَخِيلِ الأَوْهَامِ وَمُنتَحَلَاتِ الرِّجَالِ، وَعَلَى أَرْكَانِهِ قَامَتْ صَرْحُ الدِّيَانَةِ وَحِيَاضُ الأَمَانَةِ.

كَمَا أَنَّ بِهِ يُعْرَفُ مَا اتَّصَلَ مَرْفُوعُهُ بِمِشْكَاةِ النُّبُوَّةِ مِمَّا انْقَطَعَ دُونَهَا فَتَحَوَّلَ إِلَى حَيِّزِ الانْقِطَاعِ وَالإِعْلَالِ.

وَهِيَ الصَّنْعَةُ الَّتِي لَا تَقْبَلُ التَّسَامُحَ فِي التَّوْثِيقِ، بَلْ تَقُومُ عَلَى سُوءِ الظَّنِّ بِالِاحْتِمَالِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلُ الِاتِّصَالِ.

وَإِنَّ مَسْأَلَةَ (**سَمَاعِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄**) لَيْسَتْ مُجَرَّدَ نِزَاعٍ عَابِرٍ فِي تَرْجَمَةِ رَاوٍ، أَوْ مُجَرَّدِ إِثْبَاتِ اللِّقَاءِ فِي بُقْعَةٍ مِنَ الأَرْضِ، بَلْ هِيَ قَضِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ كُبْرَى، تَضْرِبُ بِجُذُورِهَا فِي عُمْقِ الخِلَافِ بَيْنَ مَدْرَسَةِ "الظَّوَاهِرِ الإِسْنَادِيَّةِ" الَّتِي تَكْتَفِي بِمُطْلَقِ المعَاصَرَةِ وَإِمْكَانِ اللِّقَاءِ.

وَبَيْنَ مَدْرَسَةِ "النُّقَّادِ الأَثْبَاتِ" الَّذِينَ لَا يَرْضَوْنَ دُونَ ثُبُوتِ المشَافَهَةِ وَيَقِينِ السَّمَاعِ بَدِيلًا، وَلَا سِيَّمَا فِي حَقِّ مَنْ عُرِفُوا بِرِوَايَةِ عَمَّنْ لَقُوهُمْ أَوْ عَاصَرُوهُمْ بِدُونِ سَمَاعٍ صَرِيحٍ.

مِمَّا يَجْعَلُ نَقْدَ هَذِهِ المسْأَلَةِ مِفْتَاحًا لِفَهْمِ كَيْفِيَّةِ تَعَامُلِ الحُفَّاظِ مَعَ "الإِرْسَالِ الخَفِيِّ" وَدَقَائِقِ "التَّدْلِيسِ".

وَتِلْكَ المنْزِلَةُ الَّتِي يَتَرَدَّدُ فِيهَا الرَّاوِي بَيْنَ شَرَفِ المصَاحَبَةِ وَبَيْنَ حَقِيقَةِ التَّلَقِّي، حَيْثُ يَخْفَى الِانْقِطَاعُ تَحْتَ سِتَارِ اللِّقَاءِ الممكِنِ، وَلَا يَهْتِكُ هَذَا السِّتَارَ إِلَّا نَقْدُ الجَهَابِذَةِ الحُذَّاقِ.

وَهِيَ تَمْتَدُّ جُذُورُهَا لِتَضْرِبَ فِي مَحَارِيبِ "عِلْمِ العِلَلِ"، وَتَمَسُّ جَوْهَرَ المنْهَجِ الَّذِي خَطَّهُ الشَّيْخَانِ فِي "صَحِيحَيْهِمَا"، وَتَكْشِفُ عَنِ الفَجْوَةِ السَّحِيقَةِ

بَيْنَ "المعَاصَرَةِ الظَّاهِرَةِ" وَبَيْنَ "السَّمَاعِ الحَقِيقِيِّ" الَّذِي تَنْشَرِحُ لَهُ صُدُورُ الجَهَابِذَةِ.

إِنَّ لُبَّ هَذِهِ المِسْأَلَةِ يَقُومُ عَلَى تَجْلِيَةِ الفَرْقِ بَيْنَ رُؤْيَةِ العَيْنِ وَسَمَاعِ الأُذُنِ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ طَافَ بِالبَيْتِ مَعَ كِبَارِ الصَّحَابَةِ قَدْ تَلَقَّى عَنْهُمْ مَرْفُوعَ الحَدِيثِ، وَلَا كُلُّ مَنْ نَظَرَ إِلَى إِمَامٍ فِي مَوْسِمِ الحَجِّ قَدْ وَعَى عَنْهُ مَنَاسِكَ المِلَّةِ بِالمشَافَهَةِ.

إِذِ الرُّؤْيَةُ مَقَامُ مُشَاهَدَةٍ، وَالسَّمَاعُ مَقَامُ مُعَايَنَةٍ وَتَحَمُّلٍ، فَالرُّؤْيَةُ قَدْ تَكُونُ عَرَضًا لَا رِوَايَةَ فِيهِ، وَالسَّمَاعُ جَوْهَرٌ لَا تَقُومُ الحُجَّةُ إِلَّا بِهِ.

وَمِنْ هُنَا يَتَبَدَّى لِطَالِبِ العِلْمِ أَنَّ دِيوَانَ النَّبْلِ الحَدِيثِيِّ يَشْتَرِطُ التَّصْرِيحَ بَعْدَ ظُهُورِ القَرَائِنِ المرِيبَةِ، وَأَنَّ "العَنْعَنَةَ" فِي مَقَامِ الِاحْتِمَالِ تَحْتَاجُ إِلَى جِهَادٍ فِي الِاسْتِقْرَاءِ لِتَبْلُغَ رُتْبَةَ الِاتِّصَالِ الَّتِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا وَهْمٌ وَلَا خَلَلٌ؛ إِذِ الِاحْتِيَاطُ لِلسُّنَّةِ يَقْتَضِي التَّثَبُّتَ فِي مَقَامِ الغَفْلَةِ.

وَتَكْتَسِبُ هَذِهِ المِسْأَلَةُ أَهَمِّيَّتَهَا مِنْ كَوْنِهَا مِحَكًّا نَقْدِيًّا يُخْتَبَرُ فِيهِ صَنِيعُ الأَئِمَّةِ الكِبَارِ، وَيُسْتَبِينُ فِيهِ المِسْلَكُ الَّذِي ارْتَضَاهُ أَهْلُ الحِذْقِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الأَسَانِيدِ الَّتِي ظَاهِرُهَا "الصِّحَّةُ الصُّورِيَّةُ" فِي طَبَقَةِ المخَضْرَمِينَ وَكِبَارِ التَّابِعِينَ.

فَـالعِبْرَةُ فِي هَـذَا الفَـنِّ لَيْسَـتْ بِتَحْسِـينِ الظَّـاهِرِ، بَـلْ بِتَقْـدِيسِ البَـاطِنِ وَسَـلَامَةِ المخْـبَرِ، فَـلَا يَغُرَّنَّـكَ جَـوْدَةُ الرِّجَـالِ إِذَا اضْـطَرَبَتْ حَلَقَـاتُ الاتِّصَالِ.

فَبَيْنَمَـا نَجِـدُ أَنَّ بَعْضَ الحُفَّـاظِ قَدْ جَنَحُـوا إِلَى إِثْبَـاتِ السَّـمَاعِ اسْتِئْنَاسًـا بِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ الأَصْلِيَّةِ، أَوْ بِوُقُوعِ التَّصْرِيحِ فِي مَظَانِّ الأَفْرَادِ وَالزَّوَائِدِ.

نَجِدُ فِي المقَابِلِ جَبْهَـةً عَرِيضَـةً مِنْ نُقَّـادِ العِلَلِ وَأَئِمَّـةِ الجَرْحِ وَالتَّعْـدِيلِ قَدْ أَشْبَعُوا القَوْلَ فِي نَفْيِ السَّمَاعِ، مُعْتَمِدِينَ عَلَى الِاسْتِقْرَاءِ التَّامِ لِمَرْوِيَّاتِ الرَّاوِي.

وَمُفَرِّقِينَ بِدِقَّةٍ بَالِغَةٍ بَيْنَ "مَقَامِ المشَاهَدَةِ" الَّذِي يُوجِبُ فَضْلَ الصُّحْبَةِ أَوِ التَّابِعِيَّةِ، وَبَيْنَ "حَقِيقَةِ الرِّوَايَةِ المتَّصِلَةِ" الَّتِي تُوجِبُ قَبُولَ الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَهِيَ دِقَّةٌ تَقُومُ عَلَى سَبْرِ مَا تَمَيَّزَ بِهِ هَؤُلَاءِ الأَعْلَامُ مِنْ قُوَّةِ الملَكَةِ وَنُفُوذِ البَصِيرَةِ الَّتِي تَرَى المعَانِيَ خَلْفَ المبَانِي.

إِنَّ هَـذَا التَّحْرِيـرَ يَـرُومُ نَفْـضَ الغُبَـارِ عَـنْ تِلْـكَ المعَاقِـدِ، وَتَشْـرِيحَ الأَدِلَّـةِ بِمِبْضَـعِ النَّقْـدِ الرَّصِـينِ، لَا عَبْـرَ التَّسْـلِيمِ المحْـضِ لِلأَقْـوَالِ المرْسَـلَةِ الَّـتِي تَتَلَقَّفُهَا الأَلْسُنُ دُونَ تَمْحِيصٍ جِيلا بَعْدَ جِيلٍ.

بَلْ مِنْ خِلَالِ الحَفْرِ فِي مَطَاوِي الأَجْزَاءِ الحَدِيثِيَّةِ المهْجُورَةِ، وَمُسَاءَلَةِ صَنِيعِ الشَّيْخَيْنِ مَسَاءَلَةً مَنْهَجِيَّةً تَقُومُ عَلَى "سَبْرِ التَّرْكِ" كَمَا تَقُومُ عَلَى "سَبْرِ الذِّكْرِ".

فَلَيْسَ إِعْرَاضُ صَاحِبِ "الصَّحِيحِ" عَنْ رِوَايَةِ رَاوٍ عَنْ شَيْخِهِ مَعَ شُهْرَتِهَا إِلَّا لِعِلَّةٍ قَدَحَتْ عِنْدَهُ فِي سُوَيْدَاءِ السَّنَدِ، أَوْ لِقَرِينَةٍ دَلَّتْ عَلَى انْقِطَاعٍ خَفِيٍّ لَا يَدْرِكُهُ إِلَّا الحُذَّاقُ مِمَّنْ شَمُّوا رَائِحَةَ الحَدِيثِ وَعَرَفُوا نَكْرَتَهُ.

وَهَذَا المِسْلَكُ هُوَ الَّذِي يَعْصِمُ البَاحِثَ مِنَ الِاغْتِرَارِ بِزُخْرُفِ الأَسَانِيدِ الَّتِي قَدْ تَبْدُو لِغَيْرِ المتَخَصِّصِ سَالِمَةً مِنَ الكُدُورَةِ، بَيْنَمَا تَنْطَوِي عَلَى عِلَلٍ لَا يَدْرِكُهَا إِلَّا مَنْ أَدَامَ النَّظَرَ فِي هَذَا الفَنِّ وَرُزِقَ فِيهِ الفَهْمَ وَالسَّدَادَ، وَخَالَطَتْ حَذَاقَتُهُ لَحْمَهُ وَدَمَهُ، فَيَنْظُرُ بِنُورِ العِلْمِ لَا بِمُجَرَّدِ ظَاهِرِ الرَّسْمِ، وَيَزِنُ الرِّوَايَةَ بِمِيزَانِ الذَّهَبِ الَّذِي لَا يُخْطِئُ فِيهِ إِلَّا مَحْرُومٌ.

وَإِنَّمَا كَانَ الِاسْتِقْصَاءُ فِي هَذِهِ المِسْأَلَةِ وَاجِبًا دِيَانِيًّا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مَطْلَبًا عِلْمِيًّا؛ لِأَنَّ التَّسَامُحَ فِي إِثْبَاتِ السَّمَاعِ عِنْدَ قِيَامِ الِاحْتِمَالِ قَدْ يَفْتَحُ بَابًا لِتَصْحِيحِ مَا لَا يَصِحُّ، وَرَفْعِ مَا لَا يَرْتَقِي إِلَى دَرَجَةِ الثُّبُوتِ، وَهُوَ عَيْنُ مَا حذَّرَ مِنْهُ سَلَفُ الأُمَّةِ حِينَ قَالُوا: "إِنَّ هَذَا العِلْمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ".

فَالنَّاقِدُ البَصِيرُ لَا يَقِفُ عِنْدَ زُخْرُفِ السَّنَدِ، بَلْ يَنْفُذُ إِلَى جَوْهَرِهِ بِقَلْبٍ حَاضِرٍ وَعَيْنٍ فَاحِصَةٍ، لَا يَثْنِيهِ عَنِ الحَقِّ جَلَالَةُ مُصَنِّفٍ وَلَا شُهْرَةُ مُحَقِّقٍ وَلَا مُجَامَلَةٌ لِأَحَدٍ؛ إِذِ الحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَسُنَّةُ المصْطَفَى ﷺ أَجَلُّ مِنْ أَنْ تُدَنَّسَ بِقَبُولِ الوَهْمِ عَرَضًا.

وَلِإِحْكَامِ هَذَا البِنَاءِ العِلْمِيِّ، وَرَصْفِ لَبِنَاتِهِ عَلَى هُدًى مِنَ البَصِيرَةِ النَّقْدِيَّةِ، فَقَدْ جَاءَ هَذَا البَحْثُ مُنْتَظِمًا فِي ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ جَامِعَةٍ، تَسْتَنْطِقُ الأَدِلَّةَ وتَحْسِمُ النِّزَاعَ، وَتُرْسِي قَوَاعِدَ الفَهْمِ لِهَذِهِ المعْضِلَةِ الشَّرِيفَةِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: تَقْرِيرُ مَذَاهِبِ القَائِلِينَ بِثُبُوتِ السَّمَاعِ؛ وَهُوَ مَقَامُ عَرْضِ الآرَاءِ الَّتِي انْتَصَرَتْ لِلاتِّصَالِ، مَعَ سَبْرِ أُصُولِهِمُ النَّظَرِيَّةِ الَّتِي بَنَوْا عَلَيْهَا هَذَا التَّقْرِيرَ.

وَتَحْلِيلِ القَرَائِنِ التَّارِيخِيَّةِ وَالرِّوَائِيَّةِ الَّتِي عَضَّدُوا بِهَا مَذْهَبَهُمْ، مِمَّا سَاقَهُ الحُفَّاظُ مِمَّنْ غَلَّبُوا جَانِبَ الثِّقَةِ وَالِاحْتِمَالِ وَالمعَاصَرَةِ الممكِنَةِ عَلَى جَانِبِ التَّوَقُّفِ وَالِاعْتِلَالِ، مَعَ بَيَانِ مَنَاحِي اسْتِدْلَالِهِمْ مِنْ صَنِيعِ بَعْضِ الأَئِمَّةِ وَتَأْصِيلِ مَذَاهِبِهِمْ فِي حَمْلِ العَنْعَنَةِ عَلَى الِاتِّصَالِ عِنْدَ إِمْكَانِ اللِّقَاءِ.

الوَجْهُ الثَّانِي: تَقْرِيرُ مَذْهَبِ القَائِلِينَ بِنَفْيِ السَّمَاعِ؛ وَهُوَ المسْلَكُ الأَوْعَرُ وَالأَدَقُّ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ أَكَابِرُ عُلَمَاءِ العِلَلِ وَأَهْلُ النَّظَرِ الثَّاقِبِ.

إِذْ نَقُومُ هُنَا بِتَأْصِيلِ مَنْزَعِهِمْ فِي نَفْيِ السَّمَاعِ، وَالِاسْتِدْلَالِ بِمَوَاقِفِ أَهْلِ الحِجَازِ وَالعِرَاقِ مِنْ مَرْوِيَّاتِ عَطَاءٍ هَذِهِ، وَكَيْفَ أَنَّ "التَّرْكَ" فِي هَذَا المَقَامِ لَا يَقِلُّ شَأْنًا عَنِ النَّصِّ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ بَالِغَةٌ تَنْقُضُ دَعَاوَى الِاتِّصَالِ المجَرَّدَةِ، وَتُظْهِرُ مَدَى تَمَسُّكِ هَؤُلَاءِ النُّقَّادِ بِشَرْطِ السَّمَاعِ الصَّرِيحِ فِي مَقَامِ الرِّيبَةِ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: نَقْدُ الأَحَادِيثِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا القَائِلُونَ بِإِثْبَاتِ السَّمَاعِ؛ وَهُوَ لُبُّ العَمَلِ التَّطْبِيقِيِّ وَمَيْدَانُ المحَاجَجَةِ المبْنِيَّةِ عَلَى الدَّلِيلِ القَاطِعِ، حَيْثُ نُخْضِعُ المرْوِيَّاتِ الَّتِي جَاءَتْ بِلَفْظِ التَّصْرِيحِ الصَّرِيحِ -كَالتَّحْدِيثِ وَالإِخْبَارِ وَسَمِعْتُ- لِلْمِيزَانِ النَّقْدِيِّ الأَدَقِّ.

بَيَانًا لِمَا قَدْ يَقَعُ فِيهَا مِنَ الشُّذُوذِ المسْتَنْكَرِ، أَوْ خَفِيِّ الأَعْلَالِ الَّتِي تَتَسَلَّلُ عَبْرَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا رُتْبَةَ الضَّبْطِ التَّامِّ وَالِاتِّقَانِ، مِمَّا يَنْقُضُ هَذِهِ الحُجَجَ عِنْدَ التَّمْحِيصِ، لِتَجْلِيَةِ الحَقِيقَةِ النَّاصِعَةِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ الشَّكَّ.

لِيَعْقُبَهَا التَّرْجِيحُ المنْصُورُ بِالبُرْهَانِ، وَالخَاتِمَةُ الَّتِي يَنْجَلِي بِهَا غُبَارُ التَّرَدُّدِ؛ فَإِلَى بَيَانِ هَذِهِ الأَوْجُهِ مَفْصُولَةً بِالأَدِلَّةِ، مَوْصُولَةً بِالتَّحْصِيلِ، بَالِغِينَ بِهَا مَقَامَ التَّحْقِيقِ.

الوجه الأول

تَقْرِيرُ مَذَاهِبِ القَائِلِينَ بِثُبُوتِ السَّمَاعِ

يَنْعَقِدُ هَذَا المقَامُ عَلَى اسْتِعْرَاضِ مَنْ جَنَحَ مِنَ الأَئِمَّةِ الحُفَّاظِ وَنُظَّارِ هَذَا الشَّأْنِ إِلَى القَوْلِ بِاتِّصَالِ الرِّوَايَةِ بَيْنَ عَطَاءٍ وَابْنِ عُمَرَ ﵄ مُعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَصْلِ المعَاصَرَةِ الممكِنَةِ، أَوْ مُسْتَأْنِسِينَ بِمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الأَجْزَاءِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالتَّحْدِيثِ.

وَهُوَ مَسْلَكٌ رَامَ أَصْحَابُهُ تَغْلِيبَ حُسْنِ الظَّنِّ بِالظَّاهِرِ الإِسْنَادِيِّ، بَيْدَ أَنَّ عَرْضَ هَذِهِ المقَالَاتِ عَلَى مِحَكِّ النَّقْدِ العَمَلِيِّ يَكْشِفُ عَنْ تَبَايُنٍ بَيْنَ التَّقْعِيدِ النَّظَرِيِّ، وَالتَّطْبِيقِ المرْتَضَى عِنْدَ سَدَنَةِ "الصَّحِيحِ".

مِمَّا يَسْتَوْجِبُ فَحْصَ هَذِهِ الدَّعَاوَى بِمِيزَانِ الحَقِيقَةِ لَا بِمُجَرَّدِ الِاحْتِمَالِ؛ وَإِلَيْكَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ:

انعقدَ رأيُ أبي نعيم الفضل بن دُكين، ومسلم بن الحجاج، وتبعهما أبو نعيم الأصبهاني[(١)]، والنووي[(٢)] على إثبات السماع؛ حيث نصَّ أبو نعيم **الفضل بن دكين** على أنَّه: «سمع أبا هريرة ... وابن عُمر رضي الله عنهم»[(٣)].

وشايعه **مسلمٌ** بقوله: «أبو محمد عطاء بن أبي رباح، سمع ابن عباس ... وابن عُمر»[(٤)].

وبالرغم مِن حكايةِ **البخاريِّ** لمذهب أبي نعيم الفضل إلا أنه أعرض عنه عمليًّا؛ جريًا على مسلكِ يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل وغيرهما؛ فلم يُخرج له في "الصحيح" عن ابن عُمر رضي الله عنهما شيئًا قط.

أما **علي ابنُ المديني** فقد اختلفت الرواية عنه، فتارة يثبت السماع؛ قال: «سمع مِن عبد الله بن الزبير، وابن عُمر»[(٥)].

---

(١) حلية الأولياء ٣/٣١٥، قال: "وسمع من: ابن عباس، وابن عُمر، وابن الزبير".

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٣٣، قال: "سمع العبادلة الأربعة: ابن عُمر، وابن عباس، وابن الزبير، وابن أبي العاص".

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٦/٤٦٤، ووهم البعض ونَسب هذا القول للبخاري.

(٤) الكنى والأسماء ٢/٧١٩.

(٥) العلل ومعرفة الرجال لابن المديني ص١١٢.

وتارة -وهو المشهور عنه- ينفيه كما سيأتي، حيث حصر حال عطاء معه في "مطلق الرؤية".

وقد نحا محققو (سنن ابن ماجه-طبعة الرسالة) نحو إثبات السماع؛ تشبثًا بتصريحات وقعت في "المستدرك" و"الأوسط"، فقالوا: «صرح بسماعه منه في هذا الحديث عند الحاكم، والطبراني بإسناد حسن، وصرح بسماعه منه أيضًا في غير هذا الحديث عند الطبراني (١٣٥٧٨) و(١٣٦٠٥) و(١٣٦١٥)، إلا أن أسانيد الطبراني ضعيفة، وقد تُوبع بإسناد حسن في الشواهد والمتابعات كما سيأتي»[١].

وهذا ليس بشيء؛ إذ الأسانيد التي عولوا عليها -وإن حوت في طياتها صريح السماع- لا تنهض للاحتجاج؛ لكونها من رواية الضعفاء والمجاهيل، ولم يصح منها شيءٌ عند التحقيق كما سيأتي بيانه وبرهانه عند نقد أحاديث مستندهم.

وعلى هذا المنوال صحح الشيخ الألباني ﷺ إسنادًا من رواية عطاء عن ابن عُمر؛ فأبعد النجعة.

---

(١) حاشية سنن ابن ماجه-طبعة الرسالة ٣٢٧/٥، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون.

وذلك في حديث علي بن الحكم، عنه: **أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَمْدَحُ رَجُلًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ يَحْثُو التُّرَابَ نَحْوَ وَجْهِهِ بِأَصَابِعِهِ** ... الحديث[1].

قال الألباني: «إسناده صحيح على شرط البخاري في صحيحه»[2].

وهذا مأخذٌ لا يستقيم؛ إِذْ لم يخرج البخاريُّ مِن رواية عطاء، عن ابن عُمر رضي الله عنهما شيئًا قط، لا في الأصول، ولا في الشواهد والمتابعات.

رعايةً منه لنقد جهابذة العلم كابن حنبل، وابن معين وغيرهما لسماعه منه.

كما أن مسلمًا -على الرغم مِن تقريره للسماع- قد انتحى مسلك البخاري فلم يخرج له عنه في "الصحيح" شيئًا.

وإنما انحصر حديثُه عنه في "السنن الأربعة"، و"صحيحَي" ابن خزيمة وابن حبان، و"المستدرك" للحاكم، وغيرهم.

---

(١) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «الأدب»(ص١٤٦)، وفي «المصنف»(٥/٢٩٨)، والبخاري في «الأدب المفرد»(ص١٢٤) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن الحكم، عن عطاء بن أبي رباح: أن رجلا ... بِأَصَابِعِهِ، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الْمَدَّاحِينَ فَاحْثُوا فِي أَفْوَاهِهِمُ التُّرَابَ**».

(٢) السلسلة الصحيحة ٢/٥٨١.

ومما يوهن هذا التصحيح أيضًا؛ أن عطاء في روايته المذكورة قد تجرَّد عن صريح السماع أو الإخبار، فلم يقل: (سمعتُ) أو (حدثنا) أو (أخبرني)، إلى غير ذلك مِن صيغ تدل على السماع لا مجرد الرواية، بل جاءت روايته معنعنة؛ وهو ما لا ينهض حجة لانفكاك الجهة بينهما كما هو مستقرٌ في اصطلاح المحدِّثين.

لا سيما وقد ورد عن الإمام أحمد ما يقطع بتدليسه؛ إِذْ قال في روايته عن أم المؤمنين عائشة ﵂ كما نقله عنه الأثرم: «ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها، إلا أن يقول: سمعت»[1].

وإليه أشار أبو عبد الرحمن النسائي، فذكر له حديثًا رواه من طريق ابن جريج، **عنه**، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة ... الحديث، ثم قال: «عطاء لم يسمعه من عنبسة»[2].

ومِن ثَمَّ؛ فإن إثبات الاتصال بينهما مرهون بتوفر أمرين:

الأول: صحة الإسناد إلى عطاء نفسه.

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/٢٠٣.

(٢) سنن النسائي(المجتبى) ٣/٢٦١ برقم ١٧٩٨، وهو حديث: (**مَنْ صَلَّى فِي يوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرةَ رَكْعَةً** ...).

الثاني: يقين تصريحه بالسماع، والتحديث ونحوهما مِن أدوات التحمل التي تدل على السماع.

فَحَاصِلُ القَوْلِ فِي هَذَا المقَامِ؛ أَنَّ مَذَاهِبَ مَنْ جَنَحَ إِلَى إِثْبَاتِ السَّمَاعِ -رَغْمَ جَلَالَةِ قَائِلِيهَا- قَدْ بَنَتْ صَرْحَهَا عَلَى ظَوَاهِرَ لَا تَصْمُدُ أَمَامَ سَبْرِ الحُفَّاظِ، وَتَعَلَّقَتْ بِقَرَائِنَ لَا تَبْلُغُ مَبْلَغَ القَطْعِ فِي مَوَاضِعِ النِّزَاعِ.

إِذِ العِبْرَةُ فِي صِنَاعَةِ "العِلَلِ" لَيْسَتْ بِمُجَرَّدِ "الإِمْكَانِ" النَّظَرِيِّ الَّذِي رَامَهُ بَعْضُهُمْ، بَلْ بِثُبُوتِ "الوَاقِعِ" التَّارِيخِيِّ الَّذِي يَشْتَرِطُهُ جَهَابِذَةُ النَّقْدِ فِي مَقَامِ الِاحْتِمَالِ.

لَقَدْ تَبَيَّنَ بِالفَحْصِ أَنَّ التَّصْحِيحَاتِ الَّتِي أَوْرَدَهَا بَعْضُ المتَأَخِّرِينَ، وَالاعْتِمَادَاتِ الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا بَعْضُ المعَاصِرِينَ، قَدْ عَرِيَتْ عَنْ دَقِيقِ التَّمْحِيصِ؛ لِوُقُوعِهَا فِي مَظَانِّ الأَفْرَادِ، وَاعْتِمَادِهَا عَلَى أَسَانِيدَ لَا تَنْهَضُ بِهَا حُجَّةٌ، وَلَا يَسْتَقِيمُ بِهَا دَلِيلٌ.

وَإِنَّ تَرْكَ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لِلرِّوَايَةِ عَمَلِيًّا -رَغْمَ حِكَايَةِ الخِلَافِ- لَهُوَ البُرْهَانُ السَّاطِعُ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ الإِثْبَاتِ لَيْسَ إِلَّا صُورَةً إِسْنَادِيَّةً لَا حَقِيقَةَ لَهَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ.

وَمِنْ ثَمَّ؛ فَقَدِ اسْتَبَانَ لَنَا أَنَّ قُطْبَيِ الرَّحَى فِي نَقْدِ هَذَا الوَجْهِ يَدُورَانِ عَلَى فَقْدِ السَّنَدِ الصَّحِيحِ المرْضِيِّ، وَخُلُوِّ الرِّوَايَاتِ مِنَ التَّصْرِيحِ الصَّرِيحِ الَّذِي يَقْطَعُ دَابِرَ التَّدْلِيسِ وَالإِرْسَالِ.

وَهَذَا كُلُّهُ يُوجِبُ عَلَى البَاحِثِ الحَصِيفِ التَّحَوُّلَ عَنْ مَسْلَكِ التَّسَامُحِ فِي الظَّوَاهِرِ، إِلَى رِحَابِ المنْزَعِ الأَمْكَنِ وَالمسْلَكِ الأَرْصَنِ، وَهُوَ مَا سَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ مُفَصَّلا عِنْدَ نَفْيِ السَّمَاعِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

۞۞۞

الوجه الثاني

تَحْرِيرُ مَذَاهِبِ النَّافِين لِلسَّمَاعِ

هَذَا هُوَ مَقَامُ البُرْهَانِ السَّاطِعِ، وَمَحَلُّ النَّظَرِ الثَّاقِبِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ جُمْهُورِ النُّقَّادِ وَفُحُولِ العِلَلِ؛ إِذِ العِبْرَةُ فِي هَذَا الفَنِّ لَيْسَتْ بِالغَرَائِبِ وَالشَّوَاذِّ الَّتِي يَتَشَبَّثُ بِهَا أَهْلُ الظَّوَاهِرِ.

بَلْ بِقَوَاعِدِ الأَئِمَّةِ الأَعْلَامِ الَّتِي هِيَ بِمَنْزِلَةِ القَوَانِينِ لِهَذَا العِلْمِ الشَّرِيفِ، وَالمِعْيَارِ الأَوْحَدِ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ دَعَاوَى الِاتِّصَالِ الصُّورِيَّةِ، وَتُمَحَّصُ بِهِ خَفَايَا الرِّوَايَةِ الَّتِي حَارَتْ فِيهَا الأَفْهَامُ.

وَيَقُومُ هَذَا الوَجْهُ عَلَى تَأْصِيلِ الفَرْقِ الدَّقِيقِ بَيْنَ مُجَرَّدِ "الرُّؤْيَةِ" الَّتِي تُفِيدُ الِاقْتِصَارَ عَلَى شَرَفِ التَّابِعِيَّةِ، وَبَيْنَ "السَّمَاعِ" الَّذِي يَقْتَضِي شَرْطَ الِاتِّصَالِ وَقَبُولَ الحُجَّةِ.

فَلَيْسَ كُلُّ لِقَاءٍ رِوَايَةً، وَلَا كُلُّ مُعَاصَرَةٍ مُشَافَهَةً، وَلَا يَسْتَوِي عِنْدَ النُّقَّادِ مَنْ نَظَرَ بِعَيْنِهِ مِمَّنْ وَعَى بِأُذُنِهِ؛ إِذِ الِاحْتِيَاطُ لِلسُّنَّةِ يَقْتَضِي التَّمْيِيزَ بَيْنَ

حُضُورِ المشَاهِدِ وَبَيْنَ نَقْلِ المقَاصِدِ، وَالفَصْلَ بَيْنَ مُجَرَّدِ الِاجْتِمَاعِ فِي زَمَانٍ وَبَيْنَ حَقِيقَةِ الِانْتِفَاعِ بِالبَيَانِ.

وَمِنْ هُنَا؛ فَقَدْ تَعَاضَدَتْ مَقَالَاتُ أَئِمَّةِ الشَّأْنِ، وَانْعَقَدَ رَأْيُ النُّقَّادِ وَسَدَنَةِ الأَثَرِ عَلَى أَنَّ عَطَاءً رَأَى ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما وَعَاصَرَهُ فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ وَغَيْرِهَا.

بَيْدَ أَنَّ صَحِيفَةَ سَمَاعِهِ مِنْهُ بَقِيَتْ خَالِيَةً مِنْ أَيِّ أَثَرٍ صَحِيحٍ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي مَقَامِ الِاحْتِجَاجِ، أَوْ يُرْكَنُ إِلَيْهِ فِي مَحَارِيبِ التَّصْحِيحِ؛ حَيْثُ جَهَرَ إِمَامُ الميزَانِ وَحُجَّةُ الأَثْبَاتِ **يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ** بِقَوْلِهِ الَّذِي حَسَمَ المادَّةَ وَقَطَعَ دَابِرَ التَّرَدُّدِ، مُفْرِدًا السَّمَاعَ عَنِ الحُضُورِ: «لم يسمع من ابن عمر إنما رآه رؤية»[1].

وعلى هذا المِسْبَار الأَرْصَن والمنزع المحقق الذي لا يحيد عن الجادة، جرى قول جبل الحفظ ونبراس العلل **علي ابن المديني** في روايةٍ عنه، حيث حصر —كما تقدم- حال عطاء معه في مقام المشاهدة المجردة عن التلقي والتحديث، ملحقًا إياه بمنزلة مَن عاين الشخوص وغاب عنه

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٢٤٤/٩.

منطوق الرؤوس، فقال: «رأى أبا سعيد الخدري يطوف بالبيت، ورأى عبد الله بن عُمر[1] ولم يسمع منهما»[2].

وإلى هذا المنزع العلمي الذي هدم أركان التوهم بقوة الاستقراء، وجعل مدار القبول على صريح النقل، أشار **أحمد بن حنبل** بقوله المنير الذي لا مساغ معه للتأويل: «عطاء قد رأى ابن عمر، ولم يسمع منه»[3].

وممن نصَّ على هذا المأخذ المتين، وحكاه عن طائفة من أئمة الفن **يحيى بن معين**؛ قال: «قالوا ... لم يسمع من ابن عُمر شيئًا ... ولا يصح[1] له سماع»[2].

---

(١) وجاء في موضع آخر بخلاف هذا السياق كما في (المراسيل لابن أبي حاتم- طبعة مؤسسة الرسالة/ص١٥٥)، ونقله عنه مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال-طبعة الفاروق الحديثة ٢٤٥/٩) قال: «ورأى عبد الله بن عَمرو، ولم يسمع منه».

بفتح العين، وكلاهما من حيث النقل صواب، ولا تعارض بينهما، أما مِن حيث ثبوت أو نفي سماعه من عبد الله بن عمرو بن العاص، فله موضع آخر.

(٢) جامع التحصيل ص٢٣٧، تحفة التحصيل ص٢٢٨، تهذيب التهذيب ٢٠٣/٧.

(٣) مسائل حرب الكرماني لأحمد ١٣١٤/٣، المراسيل لابن أبي حاتم ص١٥٤.

وهذا المسلك النقدي الحصيف، والمنزع المنهجي الشريف، هو الذي يعضده ظاهر تقرير **أبي حاتم الرازي**[3] وصنيعه الدقيق في تمييز المراسيل.

بل إنه قد جاوز مقام التلميح إلى ذروة التصريح التي لا تبقى معها شبهة لمتأول ولا مطمع لمستدل، فأنكر في موضع آخر سماعه منه إنكارًا جازمًا؛ قال: «فكيف سمع عطاء مِن ابن عُمر، وهو قد سمع من سعد بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن قيس بن عمرو، عن النبي ﷺ!»[4].

فَبِهَذِهِ النُّصُوصِ الجَلِيَّةِ، وَالمَقَالَاتِ المَأْثُورَةِ عَنْ جَهَابِذَةِ هَذَا الشَّأْنِ، يَتَأَكَّدُ أَنَّ القَوْلَ بِنَفْيِ السَّمَاعِ لَيْسَ مُجَرَّدَ اخْتِيَارٍ مَذْهَبِيٍّ، بَلْ هُوَ ضَرُورَةٌ مَنْهَجِيَّةٌ أَمْلَاهَا الِاسْتِقْرَاءُ التَّامُّ لِصَنِيعِ عَطَاءٍ رحمه الله وَتَحْقِيقُ مَقَامِهِ فِي الرِّوَايَةِ عَمَّنْ عَاصَرَهُمْ.

---

(١) جاء في طبعة أخرى: "يُصحَّح"، وكلاهما صواب وله وجه.

(٢) تاريخ ابن معين-رواية ابن محرز ١/١٢٦.

(٣) الجرح والتعديل لابنه ٦/٣٣٠.

(٤) العلل لابن أبي حاتم ٢/٢٠٢.

وَقَدِ اسْتَبَانَ أَنَّ عُمْدَةَ النُّقَّادِ فِي إِعْلَالِ هَذَا السَّمَاعِ قَامَتْ عَلَى التَّمْيِيزِ الدَّقِيقِ بَيْنَ "رُؤْيَةِ العَيْنِ" وَ"سَمَاعِ الأُذُنِ"؛ وَهُوَ المِسْلَكُ الَّذِي يُفَسِّرُ إِعْرَاضَ صَاحِبَي "الصَّحِيحَيْنِ" عَنْ تَخْرِيجِ تِلْكَ المَرْوِيَّاتِ.

بَيْدَ أَنَّ تَمَامَ التَّحْقِيقِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ يَقْتَضِي عَدَمَ الوُقُوفِ عِنْدَ حِكَايَةِ الأَقْوَالِ المُرْسَلَةِ فِي النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُحَاكَمَةِ الأَدِلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ الَّتِي تَشَبَّثَ بِهَا القَائِلُونَ بِالسَّمَاعِ.

فَإِذَا كَانَ مَدَارُ النَّفْيِ عِنْدَ الجُمْهُورِ يَقُومُ عَلَى "الأَصْلِ" وَ"الِاسْتِقْرَاءِ"، فَإِنَّ مَدَارَ الإِثْبَاتِ عِنْدَ غَيْرِهِمْ قَامَ عَلَى "رِوَايَاتٍ مَخْصُوصَةٍ" صُرِّحَ فِيهَا بِالسَّمَاعِ.

وَمِنْ ثَمَّ؛ كَانَ لِزَامًا عَلَيْنَا أَنْ نُخْضِعَ تِلْكَ الأَحَادِيثَ وَالمَرْوِيَّاتِ لِمِبْضَعِ النَّقْدِ الحَدِيثِيِّ؛ لِنَسْتَبِينَ مَدَى سَلَامَتِهَا مِنَ العِلَلِ القَادِحَةِ، وَهُوَ مَا سَنَبْسُطُ القَوْلَ فِيهِ؛ عِنْدَ تَمْحِيصِ تِلْكَ المَرْوِيَّاتِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا المُثْبِتُونَ.

الوجه الثالث

نَقْدُ الأَحَادِيثِ الَّتِي اسْتَنَدَ إِلَيْهَا الْقَائِلُونَ بِإِثْبَاتِ السَّمَاعِ

إِنَّ الْوُقُوفَ الْمُتَأَنِّيَ عَلَى مَسَانِيْدِ هَذَا الْوَجْهِ، وَتَقْلِيْبَ النَّظَرِ فِي مَنَازِعِ الِاسْتِدْلَالِ بِهَا، يَعْرِضُ لِلْبَاحِثِ صُورَةً إِسْنَادِيَّةً تَلُوحُ فِي بَادِئِ الرَّأْيِ مُتَمَاسِكَةَ الْبِنَاءِ، مُسْتَقِيمَةَ الْأَحْوَالِ.

حَيْثُ تَتَرَاءَى سِلْسِلَةُ بَعضِ الرُّوَاةِ فِيهَا نَقِيَّةً مِنْ شَوَائِبِ الْجَرْحِ الْمُفَسَّرِ، بَعِيدَةً عَنْ مَطَاعِنِ الضَّبْطِ الظَّاهِرَةِ؛ مِمَّا يَبْعَثُ فِي النَّفْسِ طُمَأْنِيْنَةً عَاجِلَةً، وَيُغْرِي بِالْمُسَارَعَةِ إِلَى اعْتِمَادِهَا فَيْصَلًا فِي قَطْعِ حِبَالِ النِّزَاعِ، وَمُسْتَمْسَكًا قَوِيًّا لِتَقْرِيْرِ الِاتِّصَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْعَزِيْزَةِ الَّتِي طَالَ فِيهَا التَّجَاذُبُ بَيْنَ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ.

بَيْدَ أَنَّ رُسُوخَ الْقَدَمِ فِي مَدَارِجِ "عِلْمِ الْعِلَلِ"، وَالتَّفَطُّنَ لِدَقَائِقِ سَنَنِ الْأَقْدَمِيْنَ فِي مَسَالِكِ نَقْدِ الْمَرْوِيَّاتِ، يُوجِبُ عَلَى النَّاقِدِ أَنْ لَا يَقْنَعَ بِالْقُشُورِ الظَّاهِرَةِ، أَوْ يَرْتَهِنَ لِلسَّلَامَةِ الصُّورِيَّةِ لِلْأَسَانِيْدِ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ إِسْنَادٍ اسْتَقَامَ رِجَالُهُ اسْتَقَامَ اتِّصَالُهُ.

وَكَمْ مِنْ طَرِيْقٍ بَدَا جَيِّدًا فِي بَادِئِ النَّظَرِ وَهُوَ مَنْطَوٍ عَلَى غَوَائِلَ خَفِيَّةٍ، وَكَمْ مِنْ سَنَدٍ اسْتَقَامَ رِجَالُهُ بَيْنَمَا تَعَثَّرَ اتِّصَالُهُ بِدَقِيْقِ الْوَهْمِ، أَوْ الِانْقِطَاعِ الْمَسْتُورِ، أَوْ بَعْضِ مَا نَفَرَتْ مِنْهُ نُفُوسُ الْحُذَّاقِ الَّذِيْنَ صَقَلَتْ مَلَكَاتِهِمْ طُولُ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةُ السَّبْرِ لِلْمُتُونِ وَالطُّرُقِ.

فَالشَّأْنُ فِي تَصْحِيْحِ مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْأَصِيْلَةِ لَا يَقِفُ عِنْدَ مُجَرَّدِ "تَوْثِيْقِ الرِّجَالِ" -عَلَى جَلَالَةِ قَدْرِهِ- بَلْ يَتَعَدَّاهُ إِلَى التَّفْتِيْشِ فِي "صِحَّةِ الْمَخْرَجِ" وَسَلَامَةِ الرِّوَايَةِ مِنْ آفَاتِ الشُّذُوذِ وَالنَّكَارَةِ؛ وَهُوَ مَا يَفْتَحُ آفَاقًا مِنَ التَّسَاؤُلَاتِ الْمَنْهَجِيَّةِ الْعَمِيْقَةِ حَوْلَ مَدَى صَلَاحِيَّتِهَا لِلنُّهُوضِ بِحُجَّةِ السَّمَاعِ.

وَيَسْتَحِثُّ الْهِمَمَ لِتَجْرِيْدِ النَّظَرِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيْثِ، وَإِخْضَاعِهَا لِمِيزَانِ التَّحْقِيقِ الصَّارِمِ؛ كَيْ يَتَبَيَّنَ مَا حَفَّ بِهَا مِنْ قَرَائِنَ تَمْنَعُ مِنَ الرُّكُونِ إِلَى ظَاهِرِهَا، وَتَدْعُو لِلتَّرَيُّثِ قَبْلَ إِطْلَاقِ مَقَالَةِ الْإِثْبَاتِ عِنْدَ مُحَاقَقَةِ الِاسْتِدْلَالِ وَفَحْصِ مَكَامِنِ النَّظَرِ.

وَإِنَّنَا إِذَا سَلَكْنَا سَبِيلَ السَّبْرِ لِتِلْكَ الْمَرْوِيَّاتِ، وَأَعْمَلْنَا فِيهَا قَوَاعِدَ الصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ؛ سَيَتَكَشَّفُ لَنَا مِنَ الْعِلَلِ الْخَفِيَّةِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ مَا يُوجِبُ مُرَاجَعَةَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا، بِنَاءً عَلَى بَصِيرَةٍ لَا عَلَى مَحْضِ تَقْلِيدٍ.

الحديث الأول

يأتي في طليعة المرويات التي أُوهم اتصالها بذكر السماع؛ واغتر بها من وقف عند ظاهر الإسناد، ولم يتفطن لما في مخرجها من النكارة؛ ما أخرجه أبو أمية الطرسوسي في "مسند عبد الله بن عُمر"(ص٢٦) برقم (٢١) من طريق محمد بن يزيد بن سنان، قال: حدثنا يزيد، قال: **قال عطاء: أخبرني عبد الله بن عمر** ... به.

ورواه الطبراني واللفظ له في "المعجم الكبير"(١٢/٤٥٥) برقم (١٣٦١٥) من طريق عبد الله بن سعد بن يحيى، قال: ثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن سنان الرهاوي، حدثني أبي، عن أبيه، **عن عطاء بن أبي رباح، قال: سمعت عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "**النَّمِيمَةُ وَالشَّتِيمَةُ وَالْحَمِيَّةُ فِي النَّارِ، وَلَا يَجْتَمِعْنَ فِي صَدْرِ مُؤْمِنٍ**".

وأخرجه ابنُ عدي في "الكامل"(١٠/٦٩٦) برقم (١٨٧٥١) من طريق داود بن أحمد البارزي بمصر، قال: حدثنا محمد بن يزيد بن سنان، حدثني أبي، **عن عطاء، عن ابن عمر** ... الحديث.

ثم قال ابن عدي عقبه: "وهذا الحديث عن عطاء غير محفوظ، يرويه يزيد بن سنان عنه".

ونقله ابن القيسراني، وزاد: "يزيد؛ متروك الحديث"(ذخيرة الحفاظ ٥/٢٥٤٥).

وقال الهيثمي: "رواه الطبراني من رواية محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه، وكلاهما ضعيف، وقد وثقا"(مجمع الزوائد ٨/١٧٢).

ورمز السيوطي للحديث بالضعف في (الجامع الصغير ٩٣٢٤).

والأمر كما قرروا؛ **فالإسناد منكرٌ عن عطاءٍ**، فمداره على محمد، عن أبيه ... به.

ومحمد هو ابن يزيد بن سنان بن يزيد الرهاوي أبو عبد الله؛ ضعيف الحديث، وروى مناكير عن أبيه وغيره.

وأبوه يزيد بن سنان بن يزيد الرهاوي أبو فَرْوَة التميمي الجَزَري مولى بني تميم؛ ضعيف الحديث، وله مناكير عن الزهري وغيره.

وهما ممن اختُلف في حالهما؛ ومبلغ القول في تحرير حالهما مستقصى في كتابي (النوادر).

وَحَاصِلُ التَّحْرِيرِ؛ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَعْلُولٌ بِالنَّكَارَةِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا وَرَدَ فِي طَيَّاتِهِ مِنْ صَرِيحِ السَّمَاعِ وَالإِخْبَارِ؛ إِذْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى وَهْمِ رَاوِيهِ، وَإِقْحَامِهِ لِلاتِّصَالِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ فَبَطَلَ الاحْتِجَاجُ بِهِ.

الحديث الثاني

ومِن جملة ما تعلق به المثبتون؛ خبرٌ تَلَحَّفَ بأوثق صيغ الأداء، وتَدرَّع بصريح السماع في مواطن ثلاثة، لكنه تهاوى عند السبر لوهن مخرجه؛ وقد أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"(١٢/ ٤٤٠) برقم (١٣٦٠٥) قال: حدثنا أبو شعيب الحراني، ثنا يحيى بن عبد الله البابلتي، ثنا أيوب بن نهيك الحلبي، قال: **سمعت عطاء بن أبي رباح، يقول: سمعت عبد الله بن عمر ﵄ يقول: سمعت** نبي الله ﷺ يقول: "**لَا تَسُبُّوا أَمْوَاتَكُمْ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ سَبُّهُمْ**".

ويُعد هذا الحديث على المشهور مِن أفراد الطبراني، **وإسناده ضعيفٌ؛ فيه علتان:**

الأولى: ضعف يحيى بن عبد الله أبي سَعِيد الحراني البابلتي، وكان زوج أم أبي شعيب الحراني، وقد روى له البخاري في "الصحيح" تعليقًا.

ولا يغتر بقول الذهبي في موضعٍ: «واه»[1]؛ فالرجل ممن يُكتب حديثه في الشواهد والمتابعات.

(١) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٣٩).

الثانية: ضعف أيوب بن نهيك مع ما له من مناكير.

وقد ذكره ابن حبان في "ثقاته" مع الإشارة إلى أنه يخطئ ويُعتبر بحديثه من غير رواية أبي قتادة الحراني عنه، وحسَّن ابنُ حجر إسنادَ حديثٍ له في "فتح الباري".

بينما ذهب أبو زرعة الرازي إلى أنه: "منكر الحديث"، وجنح إليه أبو الفتح الأزدي، وقال: "متروك الحديث"، وهو ما جرى عليه شمس الدين الذهبي فزعم أنهم تركوه.

أما أبو حاتم الرازي فرأى أنه "ضعيفُ الحديث".

والراجح في حاله أنه ضعيفٌ، يُكتب حديثه في الشواهد ونحوها مع التحرز من مناكيره، ولمزيد من التفصيل يُراجع كتابي (إكمال النَّوادر في الرواة المختلف فيهم).

وَمَحْصُولُ التَّحْقِيقِ؛ وُقُوعُ هَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَيِّزِ الْوَهْنِ، فَلَا يَرْقَى لِدَرَجَةِ الْقَبُولِ وَإِنْ تَقَدَّسَ بِذِكْرِ السَّمَاعِ؛ لِانْفِرَادِ الضُّعَفَاءِ بِهِ، وَإِغْرَابِهِمْ فِيمَا لَا يُحْتَمَلُ مِنْهُمْ، مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ هَذِهِ التَّصْرِيحَاتِ لَا حَقِيقَةَ لَهَا عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ؛ فَانْكَشَفَ بِذَلِكَ عَوَارُ التَّمَسُّكِ بِظَاهِرِهِ.

الحديث الثالث

ويعضد ما سلف؛ خبر آخر هو أخو الذي قبله في المخرج، اتفقا في الآفة، وتشابها في إقحام صريح السماع في مواطن ثلاثة؛ مما يؤكد أن الراوي اعتاد سوق أحاديثه بهذا النسق المتصل.

وهي قرينة إعلال قوية عند النُّقاد؛ لكونها صارت ديدنًا لهذا المخرج الضعيف؛ قال الطبراني في "المعجم الكبير"(١٢/٤٤٣) برقم (١٣٦١٠): حدثنا أبو شعيب الحراني، ثنا يحيى بن عبد الله البابلتي، ثنا أيوب بن نهيك، قال: **سمعت عطاء بن أبي رباح، يقول: سمعت ابن عُمر** رضي الله عنهما يقول: **سمعت** النبي ﷺ يقول: **"يَوْمَ أُدْخِلَ رَجُلٌ فِي قَبْرِهِ، فَأَتَاهُ مَلَكَانَ فَقَالَا لَهُ: إِنَّا ضَارِبُوكَ ضَرْبَةً، فَقَالَ لَهُمَا: عَلَامَ تَضْرِبَانِي؟ فَضَرَبَاهُ ضَرْبَةً امْتَلَأَ قَبْرُهُ مِنْهَا نَارًا، فَتَرَكَاهُ حَتَّى أَفَاقَ وَذَهَبَ عَنْهُ الرُّعْبُ، فَقَالَ لَهُمَا: عَلَامَ ضَرَبْتُمَانِي؟ فَقَالَا: إِنَّكَ صَلَّيْتَ صَلَاةً، وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ طُهُورٍ، وَمَرَرْتَ بِرَجُلٍ مَظْلُومٍ وَلَمْ تَنْصُرْهُ"**.

وهذا إسنادٌ ضعيف؛ لضعف يحي البابلتي، وأيوب بن نهيك كما سبق؛ وبالبابلتي أشار الهيثمي إلى ضعف الإسناد، فقال: "رواه الطبراني وفيه يحي بن عبد الله البابلتي؛ وهو ضعيف"(مجمع الزوائد ٥٢٨/٧).

وَمُنْتَهَى النَّظَرِ؛ تَوَافُقُ هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ سَابِقِهِ فِي عَيْنِ السَّنَدِ، مَعَ تَكْرَارِ دَعْوَى السَّمَاعِ فِيهِمَا؛ مُعَزِّزٌ لِلنَّكَارَةِ الَّتِي أَصَّلْنَا لَهَا، وَقَاطِعٌ بِأَنَّ هَذِهِ التَّصْرِيحَاتِ لَيْسَتْ إِلَّا وَهْمًا أَوْ تَزَيُّدًا مِنْ قِبَلِ الرُّوَاةِ الضُّعَفَاءِ، لَا يَثْبُتُ مَعَهَا أَصْلُ الِاتِّصَالِ عِنْدَ الْمُحَاقَقَةِ.

الحديث الرابع

وَمِمَّا يَلْحَقُ بِسَابِقِ الْمَرْوِيَّاتِ فِي بَابِ التَّخْيِيلِ بِالِاتِّصَالِ، وَإِيهَامِ السَّمَاعِ بِمَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ الْقَوْلِ؛ هَذَا الْخَبَرُ الَّذِي جَاءَ بِصِيغَةِ الْمُحَاوَرَةِ وَالْمُسَاءَلَةِ الْمُشَافَهَةِ بَيْنَ عَطَاءٍ، وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما لِيُوهِمَ النَّاظِرَ فِيهِ أَنَّهُ بَيْنَ يَدَيْ حَدِيثٍ لَا مَطْمَعَ فِيهِ لِمُعَلِّلٍ.

غَيْرَ أَنَّ السَّبْرَ الْمِجْهَرِيَّ لِرِجَالِهِ يُفْصِحُ عَنْ سُقُوطِ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لِمَا اعْتَرَى مَخْرَجَهُ مِنَ التَّلَفِ وَالْوَهْنِ.

والخبر أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" واللفظ له (٤٢٩/١٢) برقم (١٣٥٧٨)، و"الأوسط"(١٣٠/٤) برقم (٣٧٩٠)، و"الصغير"(٣٢٣/١) برقم (٥٣٥)، وابن الحمامي في "جزء الاعتكاف"(ق١١/ب)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٩٨/٣١) من طريق أبي معمر صالح بن حرب مولى بني هاشم، قال: ثنا إسماعيل بن يحيى التيمي، عن مسعر ين كدام، **عن عطاء بن أبي رباح، قال: قلت لابن عمر**: أَشَهِدْتَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: فَمَا كَانَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «**قَمِيصٌ مِنْ قُطْنٍ وَجُبَّةٌ مَحْشُوَّةٌ، وَرِدَاءٌ**

وَسَيْفٌ، وَرَأَيْتُ النُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ الْمُزَنِيَّ قَائِمًا عَلَى رَأْسِهِ قَدْ رَفَعَ أَغْصَانَ الشَّجَرَةِ عَنْ رَأْسِهِ، وَالنَّاسُ يُبَايِعُونَهُ».

وقول الطبراني عقب روايته في (الأوسط): "لم يرو هذا الحديث عن مسعر إلا إسماعيل بن يحيى التيمي، تفرد به صالح بن حرب"؛ **هو كذلك، والإسناد باطلٌ؛ فيه علتان:**

الأولى: صالح بن محمد، قد روى عنه جمعٌ، وقال الذهبي: "هو صدوق"(تاريخ الإسلام ١١٥٠/٥)، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: "يُعتبر حديثه إذا روى عن الثقات"(٣١٨/٨).

وهذا الخبر مِن روايته عن الضعفاء؛ فلا يُعتبر به.

الثانية: إسماعيل بن يحيى بن عبد الله التيمي؛ وهو آفة هذا الإسناد؛ إذ رُمي بالكذب والوضع.

وبه أومأ الهيثمي إلى ضعف الإسناد، فقال: "رواه الطبراني في (الأوسط) وفيه إسماعيل بن يحيى بن عبد الله التيمي؛ وهو ضعيف"(مجمع الزوائد ٢١٣/٦).

قلت: بل متروكٌ تالف، يروي البواطيل عن الثقات.

وَمُنْتَهَى التَّحْرِيرِ فِي هَذَا الموْضِعِ؛ تَبَيُّنُ فَسَادِ هَذَا المسْلَكِ الإِسْنَادِيِّ الَّذِي اسْتَمْرَأَهُ رُوَاةُ البَوَاطِيلِ؛ لِتَرْوِيجِ مَتْرُوكَاتِهِمْ بِصِيَغٍ تَقْطَعُ بِالِاتِّصَالِ كَذِبًا.

وَمَا هَذِهِ المحَاوَرَةُ المصْنُوعَةُ إِلَّا أُنْمُوذَجٌ لِمَا حَذَّرَ مِنْهُ النُّقَّادُ مِنْ إِقْحَامِ السَّمَاعِ فِي مَخَارِجِ الوهْنِ، فَلَا عِبْرَةَ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ ظَاهِرٍ لَا يَقُومُ عَلَى سَاقٍ صَحِيحَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الِاسْتِقْرَاءِ؛ مِمَّا يُوجِبُ رَدَّهُ وَعَدَمَ الِالْتِفَاتِ إِلَيْهِ.

الحديث الخامس

يَـأْتِي فِي سِـيَاقِ الْمَرْوِيَّـاتِ الَّـتِي اتَّخَـذَهَا الْمُثْبِتُـونَ جُنَّـةً لِتَـرْمِيمِ دَعْـوَى السَّمَاعِ، وَمُسْتَمْسَكًا لِإِثْبَاتِ اللِّقَاءِ وَالْمُشَافَهَةِ؛ هَذَا الْخَبَرُ الَّذِي أَلْبَسَهُ رُوَاتُهُ حُلَّةَ الْحُضُورِ وَالْمُشَاهَدَةِ، وَصَاغُوا ظَاهِرَهُ بِصِيغَةِ الْمُعَايَنَةِ الْمَكَانِيَّةِ الَّتِي تَسْبِقُ الرِّوَايَةَ الْقَوْلِيَّةَ؛ لِيُوهِمُوا النَّاظِرَ بِتَمَكُّنِ الِاتِّصَالِ وَانْدِفَاعِ شَائِبَةِ الِانْقِطَاعِ.

غَيْـرَ أَنَّ هَـذَا الظَّاهِرَ الَّذِي رَاقَ لِبَعْضِ الْمُتَـأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ، وَأَغْرَى مَـنْ لَمْ يُمْعِـنِ النَّظَـرَ فِي سَـبْرِ مَخَـارِجِ الرِّوَايَـةِ وَفِقْـهِ الْعِلَـلِ؛ يَتَهَـاوَى عِنْـدَ الْمُحَاقَقَةِ الَّتِي تَكْشِفُ عَنِ اسْتِحْكَامِ الْعِلَّةِ فِي الْمَخْرَجِ، وَتَضَافُرِ الْوَهْنِ فِي سَائِرِ الطُّرُقِ عَلَى وَجْهٍ لَا يَنْهَضُ مَعَهُ الْخَبَرُ لِلِاحْتِجَاجِ؛ فَكَثْرَةُ الْوُجُوهِ هُنَا لَيْسَتْ إِلَّا تَكْثِيرًا لِلْعِلَلِ، وَتَرَاكُمًا لِلضَّعْفِ الَّذِي لَا يَجْبُرُهُ عاضِدٌ.

وَبَيَانُ مَخْرَجِهِ يَنْجَلِي بِكَشْفِ عَوَارِ الْخَبَرِ الَّذِي جَعَلُوهُ عُمْدَةً فِي إِثْبَاتِ السَّمَاعِ؛ إذ رواه البزار في مسنده (٣١٥/١٢) برقم (٦١٧٥)، والطبراني في «الأوسط»(٦١/٥) برقم (٤٦٧١)، والحاكم في «المستدرك»(٥٨٢/٤)، من طريق أبي الجماهر محمد بن عثمان

الدمشقي، قال: نا الهيثم بن حميد، قال: حدثني حفص بن غيلان، عن عطاء بن أبي رباح، **قال: كنتُ عند** عبد الله بن عمر ... به.

وفي رواية البزار: **قال: كُنَّا مَعَ ابْنِ عُمَرَ** بِمِنًى، فَجَاءَهُ فَتًى مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ... يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: **أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**، قَالَ: فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْيَسُ؟ قَالَ: **أَكْثَرُهُمْ لِلْمَوْتِ ذِكْرًا، وَأَحْسَنُهُمْ لَهُ اسْتِعْدَادًا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ بِهِمْ** -أَوْ قَالَ: **بِهِ- أُولَئِكَ الأَكْيَاسُ** ... الحديث.

قال الحاكم عقبه: "هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرجاه".

وقد ذهب الشيخ أبو إسحاق الحويني –حفظه الله- إلى تقوية هذا المأخذ، بل بالغ وصحح الحديثَ، فقال: «وهذا حديثٌ صحيح، رجاله كلهم ثقات ... ومثل هذا السند -عندي- كاف في إثبات السماع»[1].

قلت: وفيه تفصيلٌ ونظرٌ دقيق؛ لأن هذا الإسناد وإن بدا في ظاهر الأمر متماسكًا، إلا أنَّه لا يمكن الاحتجاج به على إثبات السماع

---

(١) تسلية الكظيم بتخريج أحاديث القرآن العظيم (١٦٣/٢) حديث رقم (٥٩).

وتحقيق الاتصال المنشود مِن هذا الوجه، وذلك لِقَرَائِن وأسباب نقدية عدة، منها:

أولا: طبيعة مخرج الرواية:

إنَّ مجيء هذا الحديث في كتب الغرائب يُعدُّ قرينة بينة على الرِّيبة؛ فالطبراني لم يؤلف كتابه "المعجم الأوسط" إلا مِن أجل أن يودع فيه عجائب شيوخه وغرائب مروياتهم، فهو نظير كتاب "الأفراد" للدارقطني. ومِن قبله البزار؛ فكتابه "المسند المعلل" يُعد من أهم مصادر معرفة الأحاديث المعلولة، فهي السمة الغالبة على صنيعه.

أما الحاكم فلا يخفى ما في كتابه من الأفراد والمناكير.

فهذه الدواوين يكثر فيها الأفراد، ومن المستقر في مناهج المحدِّثين أن الأسانيد المودعة فيها **تتباين في ميزان النقد** عن الأسانيد الموجودة في «الصحيحين» أو أحدهما.

ثانيا: مدار الإسناد:

فمداره من هذا الوجه عند جميعهم على الهيثم بن حميد، عن حفص بن غيلان ... به.

و**حفص بن غيلان** لم يكن بالمرضي عند بعض جهابذة الحديث؛ فقد نص أبو حاتم الرازي على ضعف حاله؛ قال: «يُكتب حديثه، ولا يحتج به»[1].

وقال في موضعٍ آخر عندما سُئل عن عبد الله بن العلاء بن زبر: «هو أحب إلي من أبي معيد حفص بن غيلان»[2].

وشايعه في تزهيد أمره أبو داود السجستاني، وقال: «كان يَرى القدر، ليس بذاك»[3]، وتبعه ابنه عبدُ الله، وقال: «ضعيف»[4].

وإليه ذهب إسحاق بن يسار النصيبي، فقال: «ضعيف الحديث»[5]، وقال ابن حزم: «مجهول»[6].

كذلك **الهيثم بن حميد** فهو ممن يُؤْثَرُ تضعيفه عن الآحاد؛ قال أبو مسهر الدمشقي: «كان ضعيفًا قدريًّا»[7]، وقال: «حدثنا الهيثم بن

---

(١) الجرح والتعديل لابنه ١٨٦/٣.

(٢) المصدر السابق ١٢٩/٥.

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٤٤).

(٤) الكامل لابن عدي ٢٩٦/٣.

(٥) تاريخ دمشق ٤٣٩/١٤.

(٦) المحلى بالآثار (٣٧/٧).

(٧) تهذيب الكمال ٣٧٢/٣٠.

حميد، وكان صاحب كتب، ولم يكن من الأثبات، ولا مِن أهل الحفظ، وقد كنت أمسكت عن الحديث عنه استضعفه[1]»[2].

وقال أيضًا: «حدثنا هيثم بن حميد وكان ضعيفًا»[3].

ومِن ثَم يُعلم أنَّ قول الدكتور بشار عواد، والشيخ شعيب الأرنؤوط: «انفرد أبو مسهر بتضعيفه، ولعل ذلك بسبب قوله بالقدر، ولا يُعتد بمثل هذا التضعيف»[4].

فيه نظرٌ؛ إذ لم يكن تضعيفُ أبي مسهر للهيثمِ مُنحصرًا في مذهبه القَدريّ فقط، بل شَفَعَهُ بذكر سوء حفظه.

بيد أن حفص بن غيلان، والهيثم بن حميد مِن الرواة الذين تجاذبتهم أقوالُ النُّقاد وقرائحُهم بالتوثيق والتضعيف.

---

(١) والجادة: "اسْتِضْعَافًا" أو "لِاسْتِضْعَافِهِ"؛ لتستقيم الجملة، ولكن المثبت له وجه.

(٢) قبول الأخبار ومعرفة الرجال ٢/٣٤١، تاريخ دمشق ٧٤/١٠٨، تهذيب الكمال ٣٠/٣٧٢.

(٣) تهذيب الكمال ٣٠/٣٧٣.

(٤) تحرير تقريب التهذيب ٤/٥١.

والراجحُ أنَّ حفصًا صدوقٌ حسن الحديث، عابد، ورمي بالقَدَر، أما الهيثم فصدوقٌ حسن الحديث، ورمي بالقَدَر وله ما يُنكر، وتفصيل ذلك محرر بتمامه في كتابي: (النوادر)، فليراجعه مَن شاء.

وإذ استقر الوصفُ فيهما على رتبة مَن يحتج بحديثه -وهو ما خلصت إليه في موضعه- فإنَّ خبرهما المذكور غايته ثبوت الإسناد إلى عطاء، ولكن يبقى عاريًا عن الدَّلالة على سماعه من ابن عُمر رضي الله عنهما ولا ينهض للاحتجاج به في مقام النزاع، كما سيأتي بيانه.

ثالثًا: القصور في وجه الدَّلالة على السماع:

فعطاءٌ وإن ثبت أصل لقائه، إلا أنه لم يصرح -في الخبر السابق- بالسماع أو التحديث، وإنما أورد الخبر بلفظ محتمل؛ **فقال: "كنت عند عبد الله بن عمر"**.

وفي رواية: **"كنا مع ابنِ عمر بمنى"**.

وهذا المنزعُ في الرواية ظني الدَّلالة؛ إذ يتطرق إليه احتمال السماع منه مباشرة، كما يحتمل السماع بواسطة؛ ولا سيما مع ما استقر عند بعض الحفاظ مِن أنَّ عطاء كان يُدلس.

وحاصلُ التحرير في هذا المقام؛ أن حديثَ عطاء عن ابن عُمر -الذي اتخذه البعض مستمسكًا لإثبات السماع- حديثٌ معلولٌ بظلمةِ

الانقطاع، لا ينهض للاحتجاج، ولا يثبت مخرجه عند سبر الطرق ودقيق التمحيص والنظر، وتحقيقُ ذلك فيما يلي.

عن ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**». قَالَ: فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْيَسُ؟ قَالَ: «**أَكْثَرُهُمْ لِلْمَوْتِ ذِكْرًا، وَأَحْسَنُهُمْ لِمَا بَعْدَهُ اسْتِعْدَادًا، أُولَئِكَ الْأَكْيَاسُ**».

وقد روي الحديثُ عن ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **مِن ثلاثة طرق**: عطاء بن أبي مسلم الخراساني، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد بن جبر، واختُلف عنهم.

فرواه عن عطاء بن أبي مسلم: عثمان ابنه.

ورواه عن ابن أبي رباح: فروة بن قيس الحجازي، ونافع بن مالك أبو سهيل بن أبي أنس، ومعاوية بن عبد الرحمن، وحفص بن غيلان، والعلاء بن عتبة، ويزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك، وعمارة بن أبي يحيى، ومَن لا يُتهم عند ابن إسحاق.

ورواه عن مجاهد: المعلى الكندي.

وفي الباب: عن علي بن أبي طالب، وأنس بن مالك، وعمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مسندًا.

وعن أبي جعفر عبد الله بن المسور مرسلا، وعن سعد بن مسعود، ولكن لا ينجبر بمجموعها الضعف.

وسيتم تحرير هذه المرويات وبيان عللها من خلال ثلاثة مرتكزات منهجية:

أولها: بسط طرق الحديث عن ابن عُمر ﵄ وسبر منازع الاختلاف فيها.

وثانيها: الشواهد المرفوعة وميزان النقد في مخرجاتها.

وثالثها: إيراد الشواهد المرسلة، وجدوى الاعتضاد بها في تقوية الخبر.

أولا: بسط طرق الحديث عن ابن عُمر وسبر منازع الاختلاف فيها.

يُمثِّلُ مخرجُ الخبرِ عن عبد الله بن عُمرَ رضي الله عنهما الركيزةَ الأولى في هذا الاستقصاء؛ إذ باستقراءِ مظانِّهِ يتبيَّنُ أنَّ مدارَهُ استقرَّ على ثلاثةِ طرق، تفرَّعتْ عنها أسانيدُ شتَّى، وقامتْ حولَها منازعُ الاختلافِ التي تحتاجُ إلى تحريرٍ مجهريٍّ لبيانِ حقيقةِ الاتصالِ فيها، وبيانُ ذلك فيما يلي:

الطريق الأول:

عطاء بن أبي مسلم الخراساني، عن ابن عُمر رضي الله عنهما.

أخرجه الروياني في مسنده (٢/٤١٥) برقم (١٤٢٣) من طريق ابن وهب، قال: حدثني عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عُمر، قال: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَاشِرَ عَشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**». قَالَ: فَأَيُّهُمْ أَكْيَسُ؟ قَالَ: «**أَكْثَرُهم ذِكْرًا لِلْمَوْتِ، وَأَحْسَنُهُمْ لَهُ اسْتِعْدَادًا؛ فَأُولَئِكَ الْأَكْيَاسُ**» ... الحديث مطولا.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: ضعف عثمان بن عطاء الخراساني، وتفصيل منزع تضعيفه وتحرير حاله مُستوفى في كتابي "النوادر".

الثانية: انقطاع الإسناد بين عطاء بن أبي مسلم الخراساني، وابن عُمر؛ قال ابن معين: «لا أعلمه لقي أحدًا من أصحاب النبي ﷺ»[(١)]، وذهب ابنُ حنبل إلى إثباتِ الرؤيةِ ونفي السماعِ؛ إذ رأى ابنَ عمرَ ولم يصحَّ لهُ منهُ سماعٌ[(٢)].

وقال الطبراني: «لم يسمع مِن أحد من الصحابة إلا من أنسٍ»[(٣)]، وإليه ذهب ابن حزم[(٤)].

وعلى تقدُّمِ طبقةِ عطاء بن أبي رباح على عطاء الخراساني وكونهِ من شيوخِه، فإنَّ من بديعِ الاتفاقِ وطريفِ الروايةِ صنيعَهُ في روايتِه عن الخراساني.

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٣٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تنقيح كتاب الضعفاء لمغلطاي (٣/٢١٧).

(٤) المحلى بالآثار (٩/٢٣١).

الطريق الثاني:

عطاء بن أبي رباح، عن ابن عُمر رضي الله عنهما.

وقد روي عن عطاء من ثمانية أوجه:

الوجه الأول:

فروة بن قيس، عن عطاء.

أخرجه ابن ماجه في سننه واللفظ له (١٤٢٣/٢) برقم (٤٢٥٩)، وابن أبي الدنيا مختصرًا في «التواضع والخمول»(ص٢٠٩) برقم (١٦٥)، وابن عساكر مطولا في «تاريخ دمشق»(٢٦١/٣٥)، كلهم مِن طرقٍ عن نافع بن عبد الله، **عن فروة بن قيس، عن عطاء بن أبي رباح**، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما أنه قال: «كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**». قَالَ: فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْيَسُ؟ قَالَ: «**أَكْثَرُهُمْ لِلْمَوْتِ ذِكْرًا، وَأَحْسَنُهُمْ لِمَا بَعْدَهُ اسْتِعْدَادًا، أُولَئِكَ الْأَكْيَاسُ**».

وهذا إسناد ضعيف جدًّا، وفيه ثلاث علل:

الأولى: فروة بن قيس الحجازي؛ فهو مجهول العين، روى عن: عطاء بن أبي رباح، وروى عنه: نافع بن عبد الله، ولم يُذكر فيه جرحٌ ولا تعديل، ولم يرو عنه فيما أعلم إلا نافع بن عبد الله.

الثانية: نافع بن عبد الله؛ مجهول العين أيضًا، ويقال اسمه: نافع بن كثير شيخ لأبي ضمرة أنس بن عياض، روى عن فروة بن قيس، وروى عنه ابن عياض؛ قال ابن حجر: «قرأت بخط الذهبي: نافع هذا لا يُعرف، وخبره باطل»(١)، وتبعه البوصيري(٢).

وما قرَّراهُ هو عينُ التحقيقِ؛ إذ حَكَما ببطلانِ مخرجهِ، وجعلا نكارتَهُ دليلا على مجهوليةِ راويهِ.

الثالثة: الانقطاع؛ إذ لم يثبت لعطاء بن أبي رباح سماع من ابن عمر رضي الله عنهما في هذا الحديث، على ما استقرَّ عليه النظر.

ومن ثَم يعلم أن قول المنذري: «ورواه ابن ماجه مختصرًا بإسناد جيد»(٣)؛ لا يستقيم.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/٤٠٦).

(٢) مصباح الزجاجة في الزوائد (٤/٢٤٩).

(٣) الترغيب والترهيب (٤/١١٩).

الوجه الثاني:

أبو سهيل نافع بن مالك، عن عطاء.

أخرجه ابن حبان في «المجروحين»(٢/٦٧)، وابن عدي في «الكامل»(٤/٤٧٢)، والدارقطني في «الغرائب» كما في «لسان الميزان»(٤/١٠٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان»(١٠/٣٦١، ١٣/١٣١) برقم (٧٦٢٧، ١٠٠٦٦)، وفي «الزهد الكبير»(ص١٩٠) برقم (٤٥٦)، وابن عبد البر في «الاستذكار»(٥/٩٤)، وابن نقطة الحنبلي في «إكمال الإكمال»(٤/٦٧٢)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعات مرو»(ق٣٤/ب) كلهم مِن طرقٍ عن عُبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير، عن أبيه، عن مالك بن أنس، عن عمه أبي سهيل بن مالك، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عمر ... الحديث.

قال ابن عدي: «وهذا لا أعرفه يرويه عن مالكٍ إلا ابن عفير عنه، ولا عن ابن عفير إلا ابنه».

وتبعه الدارقطني، فقال: «تفرد به عبيد الله بن سعيد، عن أبيه، عن مالك».

قلت: هو كما قالا، **وهذا إسنادٌ منكر**؛ آفته عبيد الله بن سعيد، وقد تفرد عن أبيه، عن مالك بهذا المتن -مع جلالة أصحاب مالك وكثرتهم-.

وعُبيد الله ممن لا يحتج بحديثه إذا انفرد، وقد ضعفه ابنُ حبان، وأخرج حديثه مِن طريق الحسين بن إسحاق الأصبهاني، وقال: «يروي عن أبيه، عن الثقات الأشياء المقلوبات، لا يشبه حديثه حديث الثقات»[1].

وأنَكر عليه حديثه هذا، فقال: «ليس مِن حديث مالك، ولا من حديث أبي سهيل، ولا من حديث ابن عمر»[2]، ثم ذهب إلى أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد.

كذلك أنكر الحديثَ مِن هذا الوجه ابنُ عدي، وقال: «ولعل البلاء من عبيد الله».

وتبعهم الذهبيُّ، فقال: «وروى عنه الحسين، عن أبيه، عن مالك، بإسناد "الصحيحين" حديثًا منكرًا جدًّا»[3].

---

(١) المجروحين (٢/٦٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ الإسلام (٦/٥٧٣)، والحُسين هو ابن إسحاق الأصبهاني.

وهو كما قالوا، وهذا القول من الذهبي يكشف عن عوار مسلك مَن اغتر بالظاهر، فهنا السند في ظاهره: "سعيد بن كثير بن عفير، عن مالك، عن عمه أبي سهيل نافع بن مالك).

وهو إسنادٌ رجاله ما بين ثقة وصدوق، ومع ذلك هو "منكرٌ جدًّا"؛ بسبب الآفة المستترة (عُبيد الله بن سعيد بن كثير).

والأشبه بالصواب في الحديث أنه من طريق إبراهيم بن يحيى الأسلمي؛ المتروك، عن أبي سهيل.

وذلك كما أخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»(ق١١٥/ب) عن إبراهيم الأسلمي، عن أبي سهيل بن أبي أنس، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا قال: يا نبي الله، أي المؤمنين أكيس؟ قال: «**أكثرهم ذكرًا للموت، وأحسنهم له استعدادًا** ...».

وزاد: « **فإذا دخل النور في القلب انفسح واستوسع**». قالوا: فما آية ذلك يا نبي الله؟ قال: «**الإنابة إلى دار الخلود، والتجافي عن دار الغرور، والاستعداد للموت قبل نزول الموت**».

وهذا إسناد تالفٌ؛ آفته إبراهيم بن محمد بن يحيى، ويقال: ابن أبي يحيى المدني؛ وهو متروك الحديث، رُمي بالرفض والقَدر.

فإن قيل: إبراهيم شيخ الشافعي، وقد روى عنه ووثقه، وذلك كما نقله ابن حيويه؛ قال: «سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: كان إبراهيم بن أبي يحيى قدريًّا. قلت للربيع: فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر إبراهيم مِن بُعْد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث»[1].

قلت: هذا التوثيق مدفوعٌ بوجوه؛ منها أنَّ مروياته تدل على سوء ضبطه، وضعفه الشديد.

كما أنه توثيقٌ لا يجري على منازع وأصول المحدِّثين، ومعارضٌ بتضعيف الجماهير الذي جاء مفسرًا، وهو مقدم على التعديل الجملي في مثل هذا المقام.

ومِن المعلوم أن مالكًا هو الحجة على أهل المدينة، وقد كذَّبه.

كذلك قال بشر بن المفضل: «سألت فقهاء المدينة عنه، فكلهم قالوا: هو كذَّاب»[2].

بَيْدَ أَنَّ القول بكذبه لا يثبتُ عند التحقيق؛ فقد كان عدلا في نفسه، غيرَ أنه واهٍ في ضبطه؛ فالبلاءُ مِن قِبَلِ حفظِهِ لا مِن دِيانته.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٥٧).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/١٠٤).

وقد علل ابنُ حبان رواية الشافعي عنه، فقال: «أما الشافعي فإنه كان يجالسه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره، فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج إلى الأخبار، ولم تكن معه كتبه، فأكثر ما أودع الكتب مِن حفظه فمن أجله ما روى عنه، وربما كنى عنه، ولا يسميه في كتبه»(١).

وهذا هو الأشبه بالصواب في سبب روايته عنه، كما أنَّ الراجح في حال إبراهيم أنه متروك الحديث، وليس بكذَّاب -كما سبق- وانظر تفصيل ترجمته في كتابي "النوادر".

وأبو سهيلٍ تقدم، وهو نافع بن مالك بن أبي عامر، عم الإمام مالك؛ وكان مِن الثقات.

(١) المجروحين (١/١٠٧).

الوجه الثالث:

معاوية بن عبد الرحمن، عن عطاء.

أخرجه ابنُ أبي الدنيا مختصرًا -بدون ذكر موضع الشاهد- في «التواضع والخمول»(ص٢٠٧) برقم (١٦٤)، وفي «مداراة الناس»(ص٧١) برقم (٧٧) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن معاوية بن عبد الرحمن، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عُمر، قال: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**».

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أربع علل:

الأولى: أحمد بن محمد بن أيوب صاحب مغازي إبراهيم بن سعد؛ وهو ضعيف الحديث.

الثانية: عنعنة محمد بن إسحاق؛ وكان ممن يكثر التدليس عن الضعفاء والمجهولين.

الثالثة: معاوية بن عبد الرحمن؛ مجهول العين، ولم يرو عنه فيما أعلم إلا محمد بن إسحاق بن يسار.

وقد سبق استيفاء القول في تراجمهم، وتحرير منازع حالهم في كتابي "النوادر".

الرابعة: انقطاع الإسناد بين عطاء، وابن عمر رضي الله عنهما.

الوجه الرابع:

حفص بن غيلان، عن عطاء.

أخرجه البزار واللفظ له في مسنده (٣١٥/١٢) برقم (٦١٧٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط»(٦١/٥) برقم (٤٦٧١)، وفي «مسند الشاميين»(٣٩٢/٢) برقم (١٥٥٩)، والحاكم في «المستدرك»(٥٨٢/٤) من طريق محمد بن عثمان الدمشقي، عن الهيثم بن حُمَيد، عن حفص بن غيلان، عَن عطاء بن أبي رباح قال: كُنَّا مع ابن عُمَر بمنى فجاءه فتى من أهل البصرة ... فقال: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»، قَالَ: فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْيَسُ؟ قَالَ: «**أَكْثَرُهُمْ لِلْمَوْتِ ذِكْرًا، وَأَحْسَنُهُمْ لَهُ اسْتِعْدَادًا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ بِهِمْ**»، أَوْ قَالَ: «**بِهِ، أُولَئِكَ الأَكْيَاسُ**» ... الحديث.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قلت: كلا، بل ضعيفٌ معلولٌ بالانقطاع بين عطاء وابن عمر رضي الله عنهما على الراجح والصحيح؛ فعطاءٌ مدلسٌ، ولم يصرح بالسماع ونحوه.

الوجه الخامس:

العلاء بن عتبة، عن عطاء.

أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء»(٣١٣/١)، والبيهقي في «شعب الإيمان»(٣٥١/٧) برقم (١٠٥٤٩)، والخطيب في «تلخيص المتشابه في الرسم»(١٥٨/١) من طريق إسماعيل بن عياش، عن العلاء بن عتبة اليحصبي، عن عطاء، عن ابن عمر ... الحديث.

وهذا الوجه معلولٌ أيضًا بالانقطاع.

الوجه السادس:

يزيد، عن عطاء.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء»(٨/٣٣٣)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن»(٣/٦٩١) من طريق سليمان بن عبد الرحمن، عن خالد بن يزيد، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر قال: كنت عاشر عشرة في مسجد ... الحديث.

وأخرجه مِن هذا الطريق -ولكن بدون ذكر موضع الشاهد- أبو نعيم أيضًا في «معرفة الصحابة»(١/١٢١) برقم (٤٨٢).

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: ضعف خالد، وهو ابن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك.

الثانية: انقطاع الإسناد.

الوجه السابع:

عمارة، عن عطاء.

أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء»(١٠٧٦/٣) برقم (١٨٨٩) من طريق القاسم بن يزيد، عن صدقة بن عبد الله، عن عمارة بن أبي يحيى، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر قال ... فذكره.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: ضعف صدقة بن عبد الله السمين.

الثانية: شيخه عمارة بن أبي يحيي؛ مجهول العين، لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل، ولم يَرو عنه فيما أعلم إلا صدقة.

الثالثة: انقطاع الإسناد.

الوجه الثامن:

مَن لا يُتهم، عن عطاء.

أخرجه محمد بن إسحاق في سيرته كما في «السيرة» لابن هشام (٦٣١/٢) قال: وحدثني مَن لا أتهم، عن عطاء بن أبي رباح، قال: سمعت رجلا مِن أهل البصرة يسأل عبد الله بن عُمر بن الخطاب عن إرسال العمامة مِن خلف الرجل إذا اعتم قال: فقال: عبد الله ... الحديث.

وفيه: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ- أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «**أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»، قَالَ: فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْيَسُ؟ قَالَ: «**أَكْثَرُهُمْ ذِكْرًا لِلْمَوْتِ، وَأَحْسَنُهُمْ اسْتِعْدَادًا لَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ بِهِ، أُولَئِكَ الْأَكْيَاسُ**».

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: إبهام شيخ ابن إسحاق.

الثانية: الانقطاع بين عطاء وابن عُمر؛ إذْ ورد في سياق هذا المتن: (سمعت رجلا من أهل البصرة يسأل عبد الله بن عمر).

وهذا يُبرهن على أن عطاءً كان "شاهدًا" للواقعة لا "سامعًا" للحديث مرفوعًا مِن ابن عُمر رضي الله عنهما وهو ما يعزز "القصور في وجه الدَّلالة على السماع" الذي تم التأصيل له.

الطريق الثالث:

مجاهد بن جبر، عن ابن عُمر.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» واللفظ له (رقم ٣)، ومن طريقه الخليفة الناصر في «روح العارفين من كلام سيد المرسلين»(ص٣٤).

كذلك رواه الطبراني في «المعجم الكبير»(٤١٧/١٢) برقم (١٣٥٣٦)، و«الأوسط»(٣٠٨/٦) برقم (٦٤٨٨)، و«الصغير»(١٨٩/٢) برقم (١٠٠٨)، كلهم من طرقٍ عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك بن مغول، عن معلى، **عن مجاهد، عن ابن عمر** قال: أتيت النبي ﷺ عاشر عشرة فجاءه رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله من أكيس الناس، وأكرم الناس؟ قال: «**أَكْثَرُهُمْ ذِكْرًا لِلْمَوْتِ، وَأَشَدُّهُمْ اسْتِعْدَادًا لَهُ؛ أُولَئِكَ هُمُ الْأَكْيَاسُ، ذَهَبُوا بِشَرَفِ الدُّنْيَا وَكَرَامَةِ الْآخِرَةِ**».

قال الطبراني عقبه: " لم يرو هذا الحديث عن مالك بن مغول إلا يحيى بن سعيد الأموي".

قلت: وعزاه المنذري في «الترغيب والترهيب»(٤٤٠/٤) لابن أبي الدنيا في "ذكر الموت"، وقال: «رواه ... والطبراني في "الصغير" بإسناد حسن».

وقلَّده الهيثمي، واكتفي بعزوه للمعجم الصغير مع وجوده في "الكبير"، و"الأوسط"، فقال: «رواه الطبراني في "الصغير" وإسناده حسن»(المجمع ١٠/٥٥٦).

قلت: كلا، بل هو ضعيفٌ؛ لجهالة حال المعلى الكندي، وهو غير أبي ليلى الكندي؛ فالأخير ثقة مِن كبار التابعين، وقد اختُلف في اسمه، فقيل: سلمة بن معاوية، وقيل: بالعكس، وقيل: المعلى.

أما هذا فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»(٧/٣٩٤)، وقال: «معلى الكندي، عن محمد بن عبد الرحمن، روى عنه: الأعمش، يعد في الكوفيين، منقطع»، وتبعه أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٨/٣٣٠) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلا.

وقول الأعمش: "حدثني معلى الكندي"، وأثنى عليه(المعرفة والتاريخ للفسوي ٣/٢٢٤)؛ لا ينهض للتوثيق المعتبر.

ولم يوثقه إلا ابن حبان بذكره في «الثقات»(٧/٤٩٢) جريًا على قاعدته في توثيق المجاهيل مع تفصيلٍ، وهو ما لا يُعتدُّ به عند التحقيق، خاصة وأنه لم يزد شيئًا على ما ذكره البخاري.

* **وفي الباب عن علي، وأنس، وعمران بن حصين ﷺ وغيرهم.**

ثانيًا: الشواهد المرفوعة وميزان النقد في مخرجاتها.

يستكملُ التحقيقُ غايتَهُ بسبرِ ما تابعَهُ بهِ غيرُهُ منَ الصحابةِ ﷺ مسندًا؛ لمحاكمةِ هذهِ الأصولِ الثلاثةِ إلى قواعدِ النقدِ، وبيانِ مدَى نصيبِها منَ الاعتبارِ؛ وهاكَ بيانُ مخرجِها:

أولا: حديث علي بن أبي طالب ﷺ.

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في «بغية الباحث» للهيثمي (٢/٩٩٨) برقم (١١١٧) قال: حدثنا يحيى بن هاشم، ثنا أبو خالد عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه رفعه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَيُّ النَّاسِ أَكْيَسُ؟**»، قال: قلت الله ورسوله أعلم. قال: «**إِنَّ أَكْيَسَ النَّاسِ أَكْثَرُهُمْ لِلْمَوْتِ ذِكْرًا وَأَحْسَنُهُمْ لَهُ اسْتِعْدَادًا**».

وهذا إسناد تالفٌ؛ آفته عَمرو، وهو متروك الحديث، ورمي بالكذب.

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة»(٧/٤٤٥): «رواه الحارث، وعمرو ضعيف».

قلت: كلا بل **كذَّبوه**؛ وهو عمرو بن خالد القرشي، أبو خالد الكوفي ثم الواسطي، روى له من الستة ابنُ ماجه فقط.

وقد قال أحمد بن حنبل[1]، وابن راهويه[2]، ويحيى بن معين[3]، وأبو زرعة الرازي[4]، وغيرهم: «كذَّاب»، و«يضع الحديث»، وتركه آخرون.

وقال أبو بكر الأثرم: «قال أحمد: كذَّاب، يروي عن زيد بن علي، عن آبائه أحاديث موضوعة، يكذب»[5].

وهو غير عَمرو بن خالد بن فروخ التميمي الحنظلي الحراني، نزيل مصر؛ فالأخير ثقة مِن رجال البخاري في "الصحيح".

---

(١) الكامل لابن عدي ٦/٢١٨.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٢٣٠.

(٣) تاريخ ابن معين-رواية الدوري ٣/٣١٥.

(٤) الجرح والتعديل ٦/٢٣٠.

(٥) تهذيب الكمال ٢١/٦٠٥.

ثانيًا: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

ذكره رزين كما في «الترغيب والترهيب» للمنذري (٤/١١٩) عن أنس رضي الله عنه قال: «سُئل رسولُ الله ﷺ: أَيُّ المؤمنين أفضل؟ قال: «**أَحْسَنُهُم خُلُقًا**»، قيل: فأيُّ المؤمنين أَكْيَسُ؟ قال: «**أكثرهم للموت ذِكْرًا، وأَحْسَنُهُم له استعدادًا قبل أن ينزل به، أولئك هم الأكياس**».

ولم أقف على إسناده من حديث أنس رضي الله عنه وقال المنذري عقبه: «ذكره رزين في كتابه بلفظ البيهقي من حديث أنس، ولم أره».

قلت: إن كان المقصود بهذا العزو كتاب رزين العبدري السرقسطي (ت٥٣٥هـ): (تجريد الصحاح الستة) -وهو كتاب يتضمن متون الكتب الستة مع حذف الأسانيد، وتقييد بعض المسائل مع تفصيلٍ- فالظاهر إِنْ صح نقل المنذري عنه أنَّه وهمٌ؛ لأنه لم يُخرج أحدٌ مِن أصحاب الكتب الستة هذا المتن مِن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وإنما روي عند بعضهم -وهو ابن ماجه- بإسناد ضعيف جدًّا مِن حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقد تقدم.

ثالثًا: حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه.

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في «بغية الباحث» للهيثمي (٢/٩٩٨) برقم (١١١٦) قال: حدثنا الخليل بن زكريا، ثنا حبيب بن الشهيد، ثنا الحسن بن أبي الحسن، عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «**أيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْيَسُ؟**» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**أَكْيَسُ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرُهُمْ ذِكْرًا لِلْمَوْتِ وَأَحْسَنُهُمْ لَهُ اسْتِعْدَادًا**».

وهذا إسناد تالفٌ؛ آفته الخليل، وبه أشار البوصيري إلى ضعف الإسناد، فقال: "رواه الحارث عن الخليل بن زكريا، وهو ضعيف"(إتحاف الخيرة ٧/٤٤٥).

قلت: كلا بل ضعيف جدًّا، ورُمي بالكذب؛ وهو الخليل بن زكريا الشيباني أو العبدي البصري، وقد سلف ترجمته في كتابي "النوادر".

وفيه علة أخرى؛ وهي عنعنة الحسن البصري مع تدليسه، ولم يصرح بالسماع ونحوه.

ثالثًا: الشواهد المرسلة وجدوى الاعتضاد بها في تقوية الخبر.

ويختمُ الاستقصاءُ بالوقوفِ علىٰ ما جاءَ في البابِ مرسلًا؛ لتقديرِ قيمتِهِ النقديةِ، ومعرفةِ مدى أثرِهِ في جبرِ العلةِ؛ وهاكَ سبرُ مخرجِهَا:

أولا: حديث عبد الله بن المسور مرسلا.

أخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»(ق١١٥/ب) قال: حدثنا عبد الجبار، قال: حدثنا سفيان، عن خالد بن أبي كريمة، عن أبي جعفر عبد الله بن المسور، عن رسول الله ﷺ نحوه.

وزاد فيه: ثم قرأ: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾[الزمر: ٢٢].

وعبد الجبار هو ابن العلاء العطار، وسفيان هو ابن عُيينة الهلالي.

وبنحوه أيضًا، ولكن رواه **مسندًا** أبو الشيخ الأصبهاني واللفظ له في «طبقات المحدثين بأصبهان»(٤٥٢/١)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٣٦٠/١) من طريق أحمد بن محمود بن صبيح، قال: ثنا عامر بن أسيد بن واضح، عن سفيان بن عيينة، عن خالد بن أبي كريمة –وكان من أهل سنبلان– **عن عبد الله بن المسور، عن أبيه، قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ**: «**إِذَا دَخَلَ النُّورُ الْقَلْبَ انْفَسَحَ لَهُ وَانْشَرَحَ**»، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلْ لِذَلِكَ مِنْ عَلَامَةٍ تُعْرَفُ بِهِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ. الْإِنَابَةُ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ،**

وَالتَّجَافِي عَنْ دَارِ الْغُرُورِ، وَالِاسْتِعْدَادُ لِلْمَوْتِ قَبْلَ نُزُولِ الْمَوْتِ، وَتُعْرَضُوا لِلْعَرْضِ الْأَكْبَرِ، ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾[الحاقة: ١٨]».

قلت: هذا إسناد موضوع؛ آفته عبد الله بن المسور القرشي المدائني؛ وهو كذَّاب.

وجاء في مخطوط "نوادر الأصول": «ابن أبي المسور»، وهو تصحيفٌ.

وقد كذَّبه علي ابن المديني، فقال: «يضع الحديث على رسول الله ﷺ ولا يضع إلَّا ما فيه أدب أو زهد، فيقال له فى ذلك، فيقول: إن فيه أجرًا»(١).

وقال أحمد بن حنبل لابنه عبد الله: «اضرب على حديثه، أحاديثه موضوعة»(٢).

ونقل يحيى بنُ معين عن رقبة، أنه قال: «عبد الله بن المسور ... وضع أحاديث عن رسول الله ﷺ فاحتملها الناس»(٣).

---

(١) قبول الأخبار ومعرفة الرجال ٣١/١.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٩/٥.

(٣) تاريخ ابن معين/رواية الدوري ٣٧٨/٤.

وتبعهم ابن حبان، فقال: «يروي الموضوعات عن الأثبات، ويرسل من الأخبار ما ليس لها أصول على قلة روايته، لا يحتج بخبره وإن وافق الثقات»[1]، وتركه آخرون[2].

وهو كما قالوا؛ وقد اضطرب في الحديث فرواه مرسلا مرة، ووصله مرة أخرى مع اختلافٍ في المتن.

(١) المجروحين ٢/٢٤.

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص٦٢، العلل للدارقطني ٥/١٨٩، تاريخ بغداد ١٠/١٧٠.

ثانيًا: حديث سعد بن مسعود.

أخرجه ابن المبارك كما في «الزهد والرقائق»(ص٩٢)، ومن طريقه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات»(٢/٨٢٠) برقم (١١٣٣) عن يحيى بن أيوب الغافقي، عن عبيد الله بن زَحْر، عن سعد بن مسعود أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**أَحْسَنُكُمْ خُلُقًا**»، قِيلَ: أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْيَسُ؟ قَالَ: «**أَكْثَرُهُمْ لِلْمَوْتِ ذِكْرًا، وَأَحْسَنُهُمْ لَهَا اسْتِعْدَادًا**».

وهذا إسناد ضعيف؛ لحال عُبيد الله بن زحر الضمري؛ إذْ في ضعفه كفايةٌ لردِّ الخبر، مع ما له مناكير.

ويحيى الغافقي مختلفٌ فيه، والراجح أنه صدوق حسن الحديث، وله مناكير وأفراد.

وابن زحر كالغافقي في وقوع الاختلاف في حاله، غير أن الراجح فيه الضعف كما تقدم، وتفصيل ترجمتهما مبسوط في "النوادر".

أما سعد بن مسعود؛ فثَمَّ نزاع طويل فيه، وما وقع مِن وهم وخلط بين أهل العلم في ترجمته يخرج عن شرط هذا "المدخل"، وقد بسطت القول في تحرير حاله بكتابي "إكمال النوادر".

والحاصلُ؛ فإنَّ حديثَ **"أولئك الأكياس"** ضعيفٌ لا يثبتُ مرفوعًا عن النبي ﷺ.

وقـدِ اغـترَّ بعـضُ الفضـلاءِ مـنْ علمـاءِ أهـلِ السـنةِ والجماعـةِ المعاصـرينَ بتصحيحِ الحاكمِ لإسنادِ أحدِ طرقهِ.

ومنهمُ الشيخُ أبو إسحاقَ الحوينيُّ -كما سَبقَ- فقدْ صحَّحَ الحديثَ، وأثبتَ منْ خلالهِ سماعَ عطاءٍ منِ ابنِ عمرَ ﭬ وقولُهُ فِي ذلكَ لاَ يصحُّ؛ لماَ سلفَ بيانُهُ منْ قرائنِ الإعلالِ.

كماَ نحاَ هذاَ المنزعَ الشيخُ محمدُ عمرو بنُ عبدِ اللطيفِ ﬠ إذْ صنَّفَ رسالةً فِي تصحيحهِ، بعنوانِ: (القسطاسُ فِي تصحيحِ حديثِ الأكياسِ) استنادًا لماَ سبقَ وغيرِهِ، وقدْ جانبهُ الصوابُ فِي ذلكَ.

لكنـهُ تراجـعَ شـفويًّا -فيمَـا نُقـلَ- عـنْ تصـحيحهِ للحـديثِ، وأبـدىَ استياءَهُ منْ تصنيفهِ لهذهِ الرسالةِ، وذكرَ أنهَا منْ مؤلفاتهِ التيِ لمْ يرضَ عنهَا.

وقدْ أكدَ هَذَا التراجعَ رفيقُ دربهِ الشيخُ أبو إسحاقَ الحوينِيُّ نفسُهُ فِي محاضرتهِ -(ذكرياتِي مَعَ الشيخِ الألبانِيِّ)- حيثُ حكَى عنهُ هَذَا الرجوعَ، ونقـلَ علَـى لسـانهِ قولَـهُ: إنَّـهُ كـانَ متسـاهلا قَـدِيمًا يسـيرُ وفـقَ مـنهجِ المتأخرينَ، أمَّا بعدَ تراجعهِ فقدْ آثرَ المسيرَ فِي مسلكِ المتقدمينَ؛ مِمَّا يعززُ صدقَ مَا نقلَ، ويقطعُ بأنَّ التصحيحَ لَمْ يستقرَّ عندَهُ.

ويضافُ إليهمْ فِي التقويةِ الشيخُ الألبانيُّ ﷺ حيثُ حسَّنهُ فِي (السلسلة الصحيحة)(٣/٣٧٢) برقم (١٣٨٤)، بناءً علىَ ظاهرِ بعضِ الأسانيدِ.

وهذاَ غيرُ صوابٍ؛ لأنَّ الأسانيدَ التيِ ذكرهَا لاَ يرقىَ بهَا الحديثُ لدرجةِ القَبولِ.

ويُغنِي عنْ هذاَ الحديثِ ونحوِه، عمومُ الأدلةِ الواردةِ فِي القرآنِ الكريمِ، والسنةِ النبويةِ الصحيحةِ التيِ تحثُّ علىَ تزكيةِ النفسِ منْ خلالِ الإقبالِ علىَ فعلِ الطاعاتِ، وتركِ كلِّ ماَ حرمَ اللهُ ﷻ منَ الفواحشِ ماَ ظهرَ منهاَ وماَ بطنَ، وغيرهاَ.

وذكرِ الموتِ، وما يحدثُ بعدهُ من حسابٍ وسؤالٍ من الملكينِ، والاستعدادِ لذلكَ اليومِ من خلالِ التزودِ بالتقوى، والعملِ الصالحِ؛ لأنَّ هذا هو طوقُ الفلاحِ والنجاةِ.

قال تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٨) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (٩) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾[الشمس: ٧ - ١٠].

وعن أنس بن مالك ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «**العَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتُوُلِّيَ وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ،**

فَأَقْعَدَاهُ، فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا، وَأَمَّا الكَافِرُ -أَوِ المُنَافِقُ- فَيَقُولُ: لاَ أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لاَ دَرَيْتَ وَلاَ تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ**»[1].

كذلكَ فإنَّ مجاهدةَ الإنسانِ لشهواتِهِ سبيلٌ مهمٌّ لإدراكِ رضاَ اللهِ ﷻ والفوزِ بالجنةِ؛ قالَ تعالىَ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[العنكبوت: ٦٩].

وهذا ليس قاصرًا على نفسِ المرءِ، بل هو متعدٍّ ليشملَ كل ما تحت رعاية الإنسان؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[التحريم: ٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ

---

(١) أخرجه البخاري (٢/٩٠) برقم (١٣٣٨)، ومسلم (٤/٢٢٠٠) برقم (٢٨٧٠/٧٠).

الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾[الزمر: ١٥].

فَالْأَدِلَّةُ الثَّابِتَةُ الْوَارِدَةُ فِي التَّرْغِيبِ وَالْحَثِّ عَلَى التَّفَكُّرِ فِي الْمَوْتِ، وَالِاسْتِعْدَادِ لِلِقَاءِ اللَّهِ ﷻ كَثِيرَةٌ يَضِيقُ الْمَقَامُ بِحَصْرِهَا، وَفِيهَا غُنْيَةٌ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَنَحْوِهَا، وَقَدْ سَلَفَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي رِسَالَتِي "**الْقِيَاسُ فِي نَقْدِ حَدِيثِيِّ الْأَكْيَاسِ**".

وإِذْ نَبْلُغُ الغَايَةَ فِي مَحْضِ هَذَا النَّظَرِ، فَإِنَّ مَا تَجَلَّى فِي طَوَايَا هَذَا الوَجه مِنْ مُحَاقَقَةٍ عَيْنِيَّةٍ وَمَوَازِينَ نَقْدِيَّةٍ، لَيُرَسِّخُ مَعْلَمًا بَيِّنًا يَقْطَعُ دَابِرَ الِاغْتِرَارِ بِظَوَاهِرِ الأَسَانِيدِ الَّتِي اتَّكَأَتْ عَلَيْهَا مُمَارَسَاتُ التَّصْحِيحِ وَالتَّحْسِينِ المعَاصِرَةِ؛ لِإِثْبَاتِ سَمَاعِ عَطَاءٍ مِنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.

لَقَدْ كَشَفَ السَّبْرُ المنْهَجِيُّ لِمَخَارِجِ تِلْكَ المرْوِيَّاتِ أَنَّهَا مَا اسْتَقَرَّتْ إِلَّا فِي الدَّوَاوِينِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَى إِيدَاعِ الغَرَائِبِ وَإِفْرَادِ العَجَائِبِ، مِمَّا يَجْعَلُ الرُّكُونَ إِلَيْهَا فِي تَأْصِيلِ الِاتِّصَالِ ضَرْبًا مِنَ المجَازَفَةِ الَّتِي لَا تَقْوَى أَمَامَ صَرَامَةِ النَّقْدِ؛ لَا سِيَّمَا وَأَنَّ إِعْرَاضَ جَهَابِذَةِ الشَّأْنِ وَصَيَارِفَةِ الأَثَرِ عَنْهَا يُعَدُّ إِيمَاءً جَلِيًّا لِيَقِينِ الِانْقِطَاعِ عِنْدَهُم.

إِنَّ هَذَا التَّقْرِيرَ الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ البَحْثُ لَيْسَ مُجَرَّدَ رَدٍّ لِجُزْئِيَّةٍ حَدِيثِيَّةٍ، بَلْ هُوَ اسْتِعَادَةٌ لِمَنْهَجِ الحِيَاطَةِ الَّذِي شَيَّدَهُ الأَوَّلُونَ؛ صِيَانَةً لِمَقَامِ النُّبُوَّةِ مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَصِحَّ اتِّصَالُهُ.

وَإِنَّ البَاحِثَ البَصِيرَ لَيَجِدُ فِي تَضَافُرِ نُصُوصِ المتَقَدِّمِينَ عَلَى نَفْيِ هَذَا السَّمَاعِ كِفَايَةً تَمَّتْ بِهَا الحُجَّةُ؛ لِمَنْ رَامَ التَّحْقِيقَ فِي عِلْمِهِ، وَالسَّلَامَةَ فِي دِينِهِ.

فَلْيَكُنِ المفْزَعُ دَوْمًا هُوَ "اسْتِنْطَاقَ صَمْتِ الإِسْنادِ" وَفِقْهَ "مَخَارِجِ الرِّوَايَةِ" لَا جُمُودَ القَوَاعِدِ الكُلِّيَّةِ؛ فَبِهَذَا التَّفْكِيكِ النَّقْدِيِّ يَظَلُّ صَرْحُ السُّنَّةِ مَنِيعًا عَنْ كُلِّ دَخِيلٍ، وَيَبْقَى مَنْبَعُ الوَحْيِ صَافِيًا مِنْ كَدَرِ الأَوْهَامِ.

الترجيح والاختيار

إِنَّ الْمُحَاقَقَـةَ النَّقْدِيَّـةَ لِمَسَـالِكِ هَـذِهِ الْأَسَـانِيدِ، وَالتَّغَلْغُـلَ فِي مَخَـارِجِ مَرْوِيَّاتِهَا؛ لَتُفْضِي بِالْبَاحِثِ الْمُنْصِفِ إِلَى يَقِينٍ جَازِمٍ بِأَنَّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ مِنْ أَحَادِيثَ ظَاهِرُهَا الْوَصْلُ لِإِثْبَاتِ سَمَاعِ عَطَاءٍ مِنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما لَيْسَ إِلَّا اغْتِرَارًا بِمَسْحَةٍ ظَاهِرِيَّةٍ لَا تَصْمُدُ أَمَامَ سَبْرِ الْجَهَابِذَةِ.

وَإِنَّنَا بَعْدَ طُولِ تَطْوَافٍ فِي دَوَاوِينِ العِلَلِ، وَتَتَبُّعِ مَظَانِّ الغَرَائِبِ، نَقْطَعُ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ مِنْ تِلْكَ الأَسَانِيدِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ شَيْءٌ.

وَلَا يُمْكِنُ لِنَاقِدٍ بَصِيرٍ أَنْ يَرْكَنَ إِلَى هَشَاشَةِ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ لِيُؤَصِّلَ بِهَا قَاعِدَةَ الِاتِّصَالِ؛ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الِاجْتِرَاءِ عَلَى مَقَامِ النُّبُوَّةِ بِإِثْبَاتِ مَنَاطِ الأَحْكَامِ لِأَحَادِيثَ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا الصَّادِقُ المَصْدُوقُ ﷺ.

إِذْ يَتَجَلَّى هُنَا إِعْمَالُ الرُّكْنِ الثَّالِثِ: قَاعِدَةُ **"التَّقَاصِّ الْبُلْدَانِيِّ"** بِمُقْتَضَى عُنْصُرِ **"السَّمَاعِ الْعَرَضِيِّ"**؛ حَيْثُ نَفَذَ التَّحْقِيقُ بِآلِيَّةِ **"تَدْقِيقِ الرِّحْلَةِ الْعَابِرَةِ"** لِيُثْبِتَ أَنَّ مُجَرَّدَ **"الْمُعَاصَرَةِ الْوُجُودِيَّةِ"** وَرُؤْيَةِ الْعَيْنِ فِي الْمَوَاسِمِ الْجَامِعَةِ كَالحَجِ لَا تَنْهَضُ وَحْدَهَا دَلِيلا عَلَى حُصُولِ **"الْمُحَاقَقَةِ الْأَدَائِيَّةِ"** الْمُنْضَبِطَةِ.

فَالسَّـمَاعُ قَـدْ يَمْتَنِـعُ رَغْـمَ "**لَحْظَـةِ الْجِـوَارِ**" الِاتِّفَاقِيَّـةِ؛ لِأَنَّ "**الْعِـدَادَ الْبُلْـدَانِيَّ**" الْجَامِـدَ لَا يَكْفِـي لِإِثْبَـاتِ الِاتِّصَـالِ مَـا لَمْ تَعْضُـدْهُ حَقِيقَـةُ التَّلَقِّي الشَّفَهِيِّ.

وَكَيْفَ يُصَارُ إِلَى إِثْبَاتِ السَّمَاعِ بِأَفْرَادٍ مَعْلُولَةٍ، وَأَمَامَنَا الجِبَالُ الرَّوَاسِي مِنَ الحُفَّاظِ وَالنُّقَّادِ، كَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْـنِ مَعِـينٍ، وَأَبِي زُرْعَـةَ الـرَّازِيِّ؛ وَهُـمْ عُيُـونُ هَـذَا الشَّـأْنِ، وَأَعْلَـمُ النَّـاسِ بِمَسَـالِكِ الأَسَـانِيدِ وَأَحْـوالِ الرِّحْلَـةِ، وَقَـدْ نَصُّـوا نَصًّـا صَـرِيحًا عَلَـى نَفْـيِ السَّمَاعِ وَتَقْرِيرِ الِانْقِطَاعِ؟!

وَيَعْضُدُ هَذَا الْمَنْزَعَ إِعْمَالُ الرُّكْنِ الرَّابِعِ: قَاعِدَةُ "**نَقْدِ الْمَخْرَجِ**" بِمُقْتَضَى عُنْصُرِ "**سَنَنِ الرِّوَايَـةِ**"؛ إِذْ نُحَـاكِمُ الرَّاوِيَ بِآلِيَّـةِ "**رَصْـدِ سَـنَنِ السَّـمَاعِ**" لِتَبَيُّنِ "**الْنَّمَطِ الْمُطَّرِدِ**" فِي أَدَائِهِ؛ فَإِعْرَاضُ الشَّيْخَيْنِ عَنْ إِخْرَاجِ حَدِيثِهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄ لَا فِي الأُصُولِ وَلَا فِي الشَّوَاهِدِ مَعَ شِدَّةِ حَاجَةِ المَقَامِ إِلَيْهِ؛ يُمَثِّلُ "**القَرِينَةَ القَوِيَّةَ بِالتَّرْكِ**".

الَّتِي تُثْبِتُ أَنَّ هَـذَا الْمَخْرَجَ خَارِجٌ عَـنْ "**سِجِلِّهِ التَّارِيخِيِّ**" الْمَحْفُوظِ، وَأَنَّ مَـا رُوِيَ فِيـهِ مِـنَ التَّصْرِيحِ لَا يَنْـهَضُ أَمَـامَ "**جَـادَّةِ الْمَعْـرُوفِ**" لَـدَى الْخَوَاصِّ؛ مِمَّا يَهْتِكُ سِتْرَ "**وَهْمِ التَّحْسِينِ**" أَوْ "**تَجْوِيدِ الْإِسْنَادِ**".

وَإِنَّمَا كَانَ عَمَلُهُمَا عَلَى إِخْرَاجِ رِوَايَتِهِ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ كَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ مِمَّا يُومِئُ إِلَى أَنَّ الِانْقِطَاعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ عُمَرَ ﷺ كَانَ عِنْدَهُمَا -عِنْدَ التَّحْقِيقِ- قَضِيَّةً مَفْرُوغًا مِنْهَا.

حَتَّى لَوْ قُلْنَا إِنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ عَطَاءٍ حَدِيثٌ فِيهِ تَصْرِيحُهُ بِالسَّمَاعِ مِنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ -بِالشَّرْطَيْنِ اللَّذَيْنِ سَبَقَا ذِكْرُهُمَا- فَإِنَّ هَذَا الحَدِيثَ المُثْبَتَ لَيْسَ إِثْبَاتًا لِمُطْلَقِ السَّمَاعِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتٌ لِأَصْلِهِ لَا غَيْرُ؛ وَهِيَ لَحْظَةٌ نَادِرَةٌ يَكْشِفُهَا الرُّكْنُ الْأَوَّلُ مَرَّةً أُخْرَى عَبْرَ آلِيَّةِ **"تَقَفِّي الشَّوَارِدِ"**؛ إِذْ إِنَّ الشَّارِدَةَ الْوَاحِدَةَ إِذَا صَحَّتْ هَدَمَتْ دَعْوَى الْحَصْرِ بِالِانْقِطَاعِ، لَكِنَّهَا لَا تُوجِبُ التَّعْمِيمَ الْمَحْضَ.

وَيَبْقَى كُلُّ حَدِيثٍ بَعْدَ ذَلِكَ رَهِينًا بِقَرَائِنِهِ الخَاصَّةِ؛ فَإِنَّ النَّقْدَ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَلَكَةٌ جُزْئِيَّةٌ لَا تَقْبَلُ التَّعْمِيمَ المحْضَ؛ فَافْهَمْ هَذَا وتَفَطَّنْ لَهُ!

الخاتمة

بَعْدَ رِحْلَةٍ تَنْقِيبِيَّةٍ كَدُودٍ فِي مَضَايِقِ **"عِلْمِ السَّمَاعِ"**، وَبَعْدَ أَنْ طُفْنَا فِي تِلْكَ المِسَالِكِ الوَعِرَةِ وَسَبَرْنَا كَوَالِيسَ الرِّوَايَةِ الَّتِي حَارَتْ فِيهَا الأَفْهَامُ. وَإِنَّنَا إِذْ نَضَعُ الرِّحَالَ فِي نِهَايَةِ هَذَا التَّطْوَافِ النَّقْدِيِّ، لَا نَقْتَصِرُ عَلَى سَرْدِ مَعْلُومَاتٍ مَنْضُودَةٍ أَوْ تَلْخِيصِ نَتَائِجَ.

بَلْ نَقِفُ لِنُعْلِنَ عَنْ جَلَالَةِ هَذَا الدِّينِ الَّذِي أَقَامَ اللهُ ﷻ لَهُ حُرَّاسًا يَنْفُونَ عَنْهُ غُلُوَّ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ بِمَوَازِينَ لَا تَعْرِفُ المُحَابَاةَ؛ تَجْعَلُ البَاحِثَ يَقِفُ مَذْهُولًا أَمَامَ عَظَمَةِ هَذَا المِيرَاثِ وَدِقَّةِ حُرَّاسِهِ.

وَمَا هَذَا العِلْمُ إِلَّا حِمًى مَنِيعٌ، وَسِيَاجٌ مِنَ النُّورِ وَالحَقِّ يَمْلَأُ القَلْبَ إِجْلَالًا لِهَذَا الإِرْثِ الشَّرِيفِ.

إِنَّ مَنْ عَانَى مَسَائِلَ هَذَا الكِتَابِ، سَيُدْرِكُ يَقِينًا أَنَّ **"السَّمَاعَ"** لَيْسَ مُجَرَّدَ قَيْدٍ إِسْنَادِيٍّ عَابِرٍ، بَلْ هُوَ "القُطْبُ" الَّذِي تَدُورُ عَلَيْهِ رَحَى قَبُولِ الأَحْكَامِ وَرَدِّهَا؛ إِذْ بِهِ نَتَحَقَّقُ مِنْ كُلِّ نَبْرَةٍ نُسِبَتْ إِلَى الصَّادِقِ المَصْدُوقِ ﷺ.

إِنَّ الحِيَاطَةَ الَّتِي أَقَامَهَا جَهَابِذَةُ الحَدِيثِ لِلَحْظَةِ "التَّلَقِّي" لَمْ تَقُمْ عَلَى الظَّنِّ، بَلْ عَلَى مُحَاقَقَةِ كُلِّ اتِّصَالٍ بَيْنَ رَاوٍ وَشَيْخٍ؛ لِتَكُونَ السُّنَّةُ بِمَنْأًى عَنْ كُلِّ وَهْمٍ مَسْتُورٍ.

فَهَذَا العِلْمُ لَا يَقْبَلُ أَنْصَافَ الحَقَائِقِ؛ فَإِمَّا سَمَاعٌ ثَابِتٌ بِيَقِينِ الدَّلِيلِ يُورِثُ الطُّمَأْنِينَةَ، وَإِمَّا رِيبَةٌ تُوجِبُ التَّوَقُّفَ وَالرَّدَّ صِيَانَةً لِلمَنْبَعِ.

لَقَدْ كَشَفَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ "ظَاهِرَ السَّلَامَةِ" قَدْ يَكُونُ خَدَّاعًا؛ فَمَلَكَةُ النَّقْدِ الحَقَّةِ تَتَجَاوَزُ مُجَرَّدَ تَوْثِيقِ الرِّجَالِ إِلَى "فِقْهِ المخْرَجِ" وَأَحْوَالِ الرِّحْلَةِ.

فالنَّاقِدُ البَصِيرُ يَسْتَنْطِقُ صَمْتَ الإِسْنَادِ؛ لِيَعْلَمَ أَيْنَ انْفَرَدَ الرَّاوِي؟ وَهَلْ مِثْلُهُ يُحْتَمَلُ تَفَرُّدُهُ؟ وَهَلْ رِوَايَتُهُ هَذِهِ تَجْرِي عَلَى سَنَنِ مَا عُرِفَ عَنْهُ؟

إِنَّ مَا قُمْنَا بِهِ مِنْ تَتَبُّعِ مَخَارِجِ الرِّوَايَاتِ فِي دَوَاوِينِ العِلَلِ وَالغَرَائِبِ، هُوَ بُرْهَانٌ سَاطِعٌ عَلَى أَنَّ الحَدِيثَ قَدْ يَعْتَلُّ بِوَهْمٍ فِي صُورَةِ وَصْلٍ، أَوْ انْقِطَاعٍ فِي لِبَاسِ سَمَاعٍ، وَهَذَا "التَّفْكِيكُ النَّقْدِيُّ" هُوَ الَّذِي يَحْفَظُ لِلسُّنَّةِ بَهَاءَهَا.

وَمَا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ مِنْ تَقْرِيرَاتٍ فِي هَذَا السِّفْرِ يُمَثِّلُ "مَنَارَاتٍ مَنْهَجِيَّةً" تَهْدِي البَاحِثِينَ، وَكَانَتْ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

١. **سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ عَنْ عُمَرَ ﷺ:** أَثْبَتْنَا أَنَّ العِلْمَ لَيْسَ جُمُودًا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ، بَلْ هُوَ تَتَبُّعٌ لِلْأَعْيَانِ؛ فَثَبَتَ السَّمَاعُ لِمَا قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةُ اللَّحَاقِ، وَبَقِيَ الأَصْلُ مَحْفُوظًا فِيمَا عَدَاهُ.

٢. **عَبْدُ اللهِ بْنُ جَرَادٍ:** تَجَلَّتْ عَظَمَةُ الذَّبِّ عَنْ مَقَامِ الصُّحْبَةِ؛ فَفَصَلْنَا بَيْنَ الصَّحَابِيِّ الحَقِّ، وَبَيْنَ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ الخَلَلُ بِتَشَابُهِ الأَسْمَاءِ؛ لِيَرْتَفِعَ الوَهْمُ عَنْ حِيَاضِ النَّقْلِ.

٣. **عَبْدُ اللهِ بْنُ صَفْوَانَ:** حَرَّرْنَا أَنَّ فَضْلَ الرَّاوِي وَجَلَالَتَهُ لَا تَنْفِي عِلَّةَ الإِرْسَالِ مَا لَمْ يَثْبُتِ الوَصْلُ؛ صِيَانَةً لِلْأَحْكَامِ مِنَ الاِضْطِرَابِ.

٤. **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ ﷺ:** رَسَّخْنَا قَاعِدَةَ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ "شَرَفِ العَصْرِ" وَ"صِحَّةِ الرِّوَايَةِ"؛ فَالخَبَرُ مَنَاطُهُ السَّمَاعُ الفِعْلِيُّ لَا مُجَرَّدُ التَّشْرِيفِ بِالرُّؤْيَةِ.

٥. **عَبْدُ اللهِ الْبَهِيُّ عَنْ عَائِشَةَ ﷺ:** أَمْضَيْنَا الِاتِّصَالَ حَيْثُ نَطَقَتْ بِهِ القَرَائِنُ، مُبَيِّنِينَ أَنَّ النَّقْدَ عَدْلٌ يُثْبِتُ كَمَا يَنْفِي.

٦. **الحَسَنُ البَصريُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ﷺ:** جَمَعْنَا بَيْنَ إِثْبَاتِ اللَّحَاقِ وَاحْتِيَاطِ الإِعْلَالِ، مُوجِبِينَ التَّصْرِيحَ لِيَزُولَ مَا قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنَ السَّقْطِ.

٧. **أَبُو مَالِكٍ الْغِفَارِيُّ عَنْ عَمَّارٍ ﷺ**: جَعَلْنَا الأَثَرَ المحْفُوظَ حُجَّةً دَامِغَةً تَقْطَعُ دَابِرَ الخِلَافِ فِي أَصْلِ السَّمَاعِ.

٨. **عُرْوَةُ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ ﷺ**: كَشَفْنَا عَنِ "الوَاسِطَةِ الخَفِيَّةِ"، مُثْبِتِينَ أَنَّ عِلْمَ الحَدِيثِ هُوَ عِلْمُ تَفْتِيشِ السَّقْطِ لِحِفْظِ المنْطُوقِ.

٩. **عَطَاءٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ**: وَهِيَ دُرَّةُ السَّبْرِ؛ حَيْثُ نَسَفْنَا الِاغْتِرَارَ بِجَوْدَةِ الأَسَانِيدِ فِي كُتُبِ الغَرَائِبِ، وَقَرَّرْنَا أَنَّ إِثْبَاتَ أَصْلِ السَّمَاعِ لَا يَعْنِي إِقْرَارَ كُلِّ غَرِيبٍ، بَلْ لِكُلِّ حَدِيثٍ مَقَامُهُ، **فَلْيُتَفَطَّنْ لِهَذَا!**

وَلْيَعْلَمْ مَنْ طَالَعَ هَذَا التَّصْنِيفَ أَنَّ الحَدِيثَ النَّبَوِيَّ مَلَكَةٌ رَبَّانِيَّةٌ تَحْرُسُ ثُغُورَ المِلَّةِ، وَالتَّسَاهُلَ فِي إِثْبَاتِ سَمَاعٍ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ البُرْهَانُ، هُوَ تَجَاسُرٌ عَلَى المقَامِ النَّبَوِيِّ، وَفَتْحٌ لِثُغْرَةٍ يَدْخُلُ مِنْهَا الوَهْمُ لِيُصْبِحَ دِينًا.

والذَّبُّ عَنِ السُّنَّةِ يَقْتَضِي نَفْسًا لَا تَمَلُّ مِنَ التَّنْقِيبِ؛ لِتَبْقَى النُّبُوَّةُ مَحْفُوظَةً بِيَقِينِ الحَقِيقَةِ الخَالِصَةِ.

وَإِتْمَامًا لِلْفَائِدَةِ، وَتَقْرِيبًا لِهَذِهِ المبَاحِثِ المجْهَرِيَّةِ؛ فَقَدْ جَمَعْنَا شَتَاتَ عَنَاصِرِ عِلْمِ السَّمَاعِ، وَأَصَّلْنَا لِأَرْكَانِهِ وَآلِيَاتِهِ فِي أُرْجُوزَةٍ جَامِعَةٍ، سَمَّيْنَاهَا: **"نَظْمُ الدُّرَرِ فِي عِلْمِ سَمَاعِ الأَثَرِ"**؛ لِتَكُونَ لِلطَّالِبِ مِعْرَاجًا لِلْفَهْمِ، وَلِلْبَاحِثِ مِفْتَاحًا لِلضَّبْطِ وَالجَزْمِ.

وَنَرْجُو أَنْ يَكُونَ هَذَا "المِدْخَلُ" نِبْرَاسًا يَهْدِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ؛ نَسْأَلُ اللهَ ﷻ أَنْ يَتَقَبَّلَهُ مِنَّا، وَيَجْعَلَهُ حُجَّةً لَنَا، وَذُخْرًا يَوْمَ نَلْقَاهُ، وَيَحْشُرَنَا فِي زُمْرَةِ أَهْلِ الحَدِيثِ النُّقَّادِ، الَّذِينَ هُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَأَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى تِلْكَ المِحَجَّةِ حَتَّى نَلْقَاهُ وَهُوَ رَاضٍ عَنَّا، وَيَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ نَفْعًا لِكُلِّ مَنْ رَامَ التَّحْقِيقَ؛ لِيَبْقَى صَرْحُ السُّنَّةِ مَنِيْعًا عَنْ كُلِّ دَخِيلٍ.

هَذَا آخِرُ مَا تَمَّ تَحْرِيرُهُ، وَلِمَزِيدٍ مِنَ المَسَائِلِ يُرْجَعُ إِلَى الكِتَابِ الأَصْلِ، وَهُوَ "**الشَّوَارِدُ**".

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، وصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِ ولَدِ آدَمَ مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا، وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِيْن.

المصادر والمراجع(١)

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة/المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت٨٤٠هـ)/تقديم: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم/المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف ياسر بن إبراهيم/دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة/ المؤلف: لحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف زهير بن ناصر الناصر، طبعة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة)، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الآثار/ لمحمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ)، تحقيق: خالد العواد، طبعة: دار النوادر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الآثار/لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري القاضي (ت١٨٢هـ)، تحقيق: أبو الوفا، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، وهو مصورة من الطبعة: الهندية المطبوعة سنة ١٣٥٥هـ.

(١) قائمة بطائفة من المصادر والطبعات المعتمدة.

- الآحاد والمثاني/المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧)/المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة/الناشر: دار الراية، الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- الأحكام الشرعية الكبرى/ المؤلف: عبد الحق الإشبيلي، تحقيق: حسين بن عكاشة، طبعة: مكتبة الرشد – السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ/ المؤلف: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت٥٨١هـ)/تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي/طبعة: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية/عام النشر: ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- الإحكام في أصول الأحكام/المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ)/المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر/قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس/الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- أحوال الرجال/المؤلف: إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت٢٥٩)/المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي/دار النشر: حديث أكادمي – فيصل آباد، باكستان. وطبعة: مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ، تحقيق: صبحي البدري السامرائي.

- الآداب/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السعيد المندوه، طبعة: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب/ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، طبعة: مؤسسة الرسالة.
- الأدب المفرد/ المؤلف: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: عصام موسى هادي، طبعة: دار الصديق - الجبيل - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- أدب النفوس/ المؤلف: أبو بكر الآجُرِّي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، طبعة: دار الخراز - السعودية، ودار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الأدب/ المؤلف: أبو بكر ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: د. محمد رضا القهوجي، طبعة: دار البشائر الإسلامية - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الأربعون الصغرى/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، طبعة: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث/ المؤلف: أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني الخليلي (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد

سعيد عمر إدريس، طبعة: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- أسامي الضعفاء (طبع مع سؤالات البرذعي)/ لعبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- أسامي مشايخ الإمام البخاري/ لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، طبعة: مكتبة الكوثر، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح/ لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، طبعة: دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ.
- الأسامي والكنى/ المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، طبعة: مكتبة دار الأقصى-الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- الأسامي والكنى/ لأبي أحمد الحاكم، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي المعروف بالحاكم الكبير (ت٣٧٨هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأَزهري، طبعة: دار الفاروق القاهرة ١٤٣٦ هـ- ٢٠١٥م.

- الاستذكار/ المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة: دار قتيبة – دمشق، ودار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م. وطبعة: دار الكتب العلمية، بيروت/الطبعة: الأولى ١٤٢١، ٢٠٠٠م، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي.
- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (وهو مشتمل على ثلاثة كتب في الكنى)/ لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، أصل الكتاب رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، طبهة دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام- الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب/المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)/المحقق: علي محمد البجاوي/الناشر: دار الجيل، بيروت/الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة/ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجزري، المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م. وطبعة: دار الفكر – بيروت/عام النشر: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، طبعة: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- أسماء المدلسين/المؤلف: جلال الدين السيوطي/المحقق: محمود محمد/الناشر: دار الجيل — بيروت.
- أسماء شيوخ مالك بن أنس الأصبحي الإمام/ لابن خلفون (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: أبو عبدالباري رضا بو شامة الجزائري، طبعة: أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- أسماء من يعرف بكنيته/ لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي (ت٣٧٤هـ)، تحقيق: أبو عبدالرحمن اقبال، طبعة: الدار السلفية- الهند، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ — ١٩٨٩م.
- الأسماء والصفات/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، طبعة: مكتبة السوادي — جدة/ السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الإصابة في تمييز الصحابة/ لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، طبعة: دار هجر- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- إصلاح المال/ لابن أبي الدنيا (ت٢٨١ هـ)، تحقيق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، طبعة: دار أطلس الخضراء - الرياض ضمن الجزء الأول من موسوعة ابن أبي الدنيا، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني/ لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، طبعة: دار التدمرية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٧هـ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين/المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت٧٥١)/تحقيق: محمد عبد السلام/الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الإعلام بسنته عليه السلام شرح سنن ابن ماجه الإمام/ لمغلطاي بن قليج الحنفي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: أحمد بن أبي العينين، طبعة: دار ابن عباس – مصر، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط/ لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، طبعة: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٩٨٨م.
- الإغراب/المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، النسائي (ت٣٠٣)/المحقق: أبو عبد الرحمن محمد بن موسى/الناشر: دار المآثر – المدينة النبوية/الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الأفراد/ لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، والكتاب يشتمل على مائة جزء، جميعها في عداد المفقود حتى الآن إلا خمسة أجزاء، هي: (الثاني) و(الثالث) و(الرابع) و(السادس) و(الثالث والثمانون).

- الاقتراح في بيان الاصطلاح/ لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- اقتضاء العلم العمل/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، طبعة: دار المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
- الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء/ المصنف: عَلاءِ الدِّين مُغلَطَاي بن قَلِيج البَكجريّ (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، طبعة: دار الأزهر للنشر والتوزيع- مصر، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- إكمال الإكمال-تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا/ لأبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، المعروف بابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، طبعة: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٧م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم/ للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، طبعة: دار الوفاء - مصر، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- إكمال تهذيب الكمال/ للحافظ علاء الدين أبي عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، طبعة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال/ لشمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (ت٧٦٥هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي

أمين قلعجي، طبعة: دار منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان.

- الإلزامات والتتبع/ للدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع/ للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبعة: دار التراث — القاهرة، والمكتبة العتيقة – تونس، الطبعة: الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.
- الإلمام بأحاديث الأحكام/المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢)/المحقق: حسين إسماعيل الجمل/الناشر: دار المعراج الدولية، دار ابن حزم - السعودية - الرياض / لبنان — بيروت/الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
- أمالي ابن بشران/ لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران البغدادي (ت٤٣٠هـ). الجزء الأول: تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، طبعة: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. والجزء الثاني: تحقيق: أحمد بن سليمان، طبعة: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- أمالي ابن منده- رواية ابن حيويه/ لأبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (ت٥١١هـ)/ رواية أبي عبد الرحمن محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد بن حيويه. والجزء من مخطوطات المجاميع العمرية، الموجودة

في المكتبة الظاهرية، المجموع رقم (١٠٤)، رقم المخطوط في المجموع (٢٢)، من (ق٢٥٣ - ٢٥٧).

- أمالي المحاملي/ لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي البغدادي المحاملي (ت٣٣٠هـ)، (رواية أبي محمد عبد الله بن عبيد الله بن يحيى بن زكريا البيع)، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، طبعة: دار ابن القيم - السعودية، المكتبة الإسلامية - الأردن، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م. وطبعة: المكتبة الإسلامية، ودار ابن القيم، عمان، الأردن، والدمام/الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، تحقيق: د. إبراهيم القيسي.
- الأمالي المطلقة/المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)/تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي/طبعة: المكتب الإسلامي — بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٥م.
- الأمالي لابن الشجري/ تأليف المرشد بالله يحيى بن الحسين بن إسماعيل الحسني الشجري الجرجاني (ت٤٩٩هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- الأمالي/ لأبي القاسم الزجاجي(ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام/ لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. سعد الحميد، طبعة: دار تحقيق للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.
- الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع/ للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- الإنابـة إلى معرفـة المختلـف فـيهم مـن الصـحابة/ لعـلاء الـدين مغلطـاي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: السعيد عزت المرسي وإبراهيم إسماعيل القاضي ومجدي عبد الخالق، إشراف محمد عوض المنقوش، طبعة: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي- صبحي بن جاسم السامرائي، طبعة: مكتبة الرشد الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الأنساب/المؤلف: عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت٥٦٢هـ)/المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره/الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد/الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- الأوائل/ لابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، طبعة: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- الأوائل/ لأبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الفرقان - الأردن، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- الإيثار بمعرفة رواة الآثار/ لابن حجر العسقلاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- الإيمـان/ لأبي بكـر ابـن أبي شـيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيـق: محمـد ناصـر الـدين الألبـاني، طبعـة: دار المكتـب الإسـلامي - بـيروت، الطبعـة: الثانيـة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الإيمـان/ لأبي عبـد الله محمـد بـن يحيى ابـن أبي عمـر العـدني (ت٢٤٣هـ)، تحقيـق: حمـد بـن حمـدي الجـابري الحـربي، طبعـة: الـدار السـلفية - الكويـت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ.
- الإيمان/ لمحمد بن إسحاق ابن مَنْدَه (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير/المؤلف: ابن الملقـن سـراج الـدين أبـو حفـص عمـر بـن علـي الشـافعي المصـري (ت٨٠٤هـ)/المحقق: مصطفى أبو الغيط وآخرون/الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية/الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- البعـث والنشـور/ للإمـام أبي بكـر البيهقـي (ت٤٥٨هـ)، تحقيـق: أبـو عاصـم الشـوامي الأثـري، طبعـة: مكتبـة دار الحجـاز للنشـر والتوزيـع — الريـاض، الطبعة: الأولى ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام/المؤلف: علي بن محمد بن عبد الملك الكتـامي الحمـيري الفاسي، أبـو الحسـن ابـن القطـان (ت٦٢٨)/المحقـق : د. الحسين آيت سعيد/الناشر: دار طيبة — الرياض/الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- بيان خطأ البخاري في تاريخه/ لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبعة: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن/ الهند، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.
- تاريخ ابن أبي خيثمة/المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت٢٧٩)/المحقق: صلاح بن فتحي هلال/الناشر: الفاروق الحديثة — القاهرة/الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.
- تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت٢٣٣)/المحقق: محمد كامل القصار وآخرون/الناشر: مجمع اللغة العربية — دمشق/الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- تاريخ ابن معين -(رواية الدوري)/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)/تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف/طبعة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة/الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ — ١٩٧٩م. وطبعة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، تحقيق: محمد بن علي الزهيري، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- تاريخ ابن معين -(رواية طهمان)/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت٢٣٣)/المحقق: د. أحمد محمد نور سيف/الناشر: دار المأمون للتراث — دمشق.
- تاريخ ابن معين -(رواية عثمان الدارمي)/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي

(ت٢٣٣هـ)/تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف/طبعة: دار المأمون للتراث – دمشق.

- تاريخ أبي زرعة الدمشقي/ للحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (ت٢٨١هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، طبعة: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى ١٩٨٠م.
- تاريخ أسماء الثقات/المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت٣٨٥هـ)/تحقيق: صبحي السامرائي/طبعة: الدار السلفية – الكويت/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م. وطبعة: الفاروق الحديثة – القاهرة، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين/ لأبي حفص بن شاهين، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- تاريخ أصبهان/ لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.
- تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام/ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، طبعة: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٣م.

- التـاريخ الأوسـط /المؤلـف: محمـد بـن إسماعيـل البخـاري، أبـو عبـد الله (ت٢٥٦)/المحقـق: محمـود زايد/الناشـر: دار الـوعي ، مكتبـة دار الـتراث – حلب ، القاهرة/الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ – ١٩٧٧م. وطبعة: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- التـاريخ الكبـير المعروف بتـاريخ ابـن أبي خيثمـة– السـفر الثالـث/ لأبي بكـر أحمد بن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، طبعة: الفـاروق الحديثـة للطباعـة والنشـر– القـاهرة، الطبعـة: الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- التاريخ الكبير/ للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد بـن صـالح الدباسـي، طبعـة: دائـرة المعـارف العثمانيـة – حيـدر آبـاد الـدكن/ الهند، وقد صورته عدة دور عـن هـذه الطبعـة:، كـدار الكتـب العلميـة، ودار الفاروق الحديثة، وغيرهما.
- تـاريخ بغـداد– المسمَّى (تـاريخ مدينـة السـلام وأخبـار محدثيها وذكـر قطانها العلمـاء مـن غـير أهلهـا وارديهـا/ تـأليف الإمـام أبي بكـر أحمـد بـن علـي الخطيـب البغـدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيـق: بشـار عـواد، طبعـة: دار الغـرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.
- تـاريخ جرجـان/المؤلف: أبـو القاسـم حمـزة بـن يوسـف بـن إبـراهيم السـهمي القرشـي الجرجـاني (ت٤٢٧هـ)/التحقيـق: تم بإشـراف محمـد عبـد المعيـد خان/طبعة: عالم الكتب – بيروت/الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

- تاريخ دمشق/المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١)/المحقق: عمرو بن غرامة العمروي/الناشر: دار الفكر، بيروت/عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم/ لمحمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله المقدمي (ت٣٠١هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، طبعة: دار الكتاب والسنة، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- التاريخ/ لأبي حفص عمرو بن علي الفلاس (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: محمد الطبراني، طبعة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- تالي تلخيص المتشابه/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، وأحمد الشقيرات، طبعة: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تأويل مختلف الحديث/ لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: سليم عيد الهلالي، طبعة: دار ابن القيم، ودار ابن عفان، الطبعة: الطبعة: الثانية سنة ١٤٣٠هـ.
- تأويل مشكل القرآن/ المؤلف: ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه/ لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة علي محمد البجاوي، طبعة: المكتبة العلمية - بيروت.

- التبيين لأسماء المدلسين/ برهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: يحيى شفيق حسن، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. وطبعة: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع — بيروت/الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م/ تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف/ للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، طبعة: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الأولى، ١٩٩٩م.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل/ لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني، ثم المصري، ابن العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، طبعة: مكتبة الرشد — الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ—١٩٩٩م.
- التحقيق في أحاديث الخلاف/المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)/المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني/الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ. وطبعة: دار الوعي-حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري/ لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: سلطان بن فهد الطبيشي، طبعة: دار ابن خزيمة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال/ المصنف: علاء الدين مغلطاي، تحقيق: د. محمد بن عبد الله الوهيبي، طبعة: دار المحدث – السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك/ لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ) ، تحقيق جزء ١ ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ م، جزء ٢، ٣، ٤ عبد القادر الصحراوي ١٩٦٦ - ١٩٧٠م، جزء ٥ محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨ سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م، طبعة: مطبعة: فضالة- المحمدية- المغرب، الطبعة: الأولى.
- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك/ لأبي حفص ابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: طه أحمد مصلح الوعيل، طبعة: دار ابن الجوزي، الدمام/ السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف/ المصنف: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبي محمد زكي الدين المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.
- تسلية الكظيم بتخريج أحاديث تفسير القرآن العظيم/ المؤلف: أبو إسحاق الحويني/ الناشر: دار مكة العالمية للنشر والتوزيع – القاهرة/ الطبعة الأولى: ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٢م.
- تسمية الضعفاء والمتروكين والثقات من أصحاب أبي حنيفة/ لأبي عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: جميل علي حسن، طبعة: مؤسسة الكتب

الثقافية- بيروت ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.

- تسمية شيوخ أبي داود/ لأبي علي الحسين بن محمد الجياني الغساني الأندلسي (ت٤٩٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبعة: دار الكتب العلمية (طبع مع كتاب التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري)، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- تسمية مشايخ النسائي وذكر المدلسين/ لأحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣ هـ)، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، طبعة: دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد/ لأبي عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣ هـ)، تحقيق: جميل علي حسن، طبعة: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت طبع ضمن كتاب مجموعة رسائل في علوم الحديث، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥هـ.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة/المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق/الناشر: دار البشائر ـ بيروت/الطبعة: الأولى ـ ١٩٩٦م.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح/ لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت٤٧٤هـ)/تحقيق: د. أبو لبابة حسين/طبعة: دار اللواء للنشر والتوزيع — الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ—١٩٨٦م.
- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ومعه نقولات من كتاب الضعفاء للساجي من رواية ابن شاقلا إبراهيم بن أحمد عن الإيادي عنه/

تحقيق: خليل بن محمد العربي، طبعة: دار الفاروق الحديثة ودار الكتاب الإسلامي – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

- تقريب التهذيب/ للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ)/تحقيق: محمد عوامة، طبعة دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- التَّقصّي لما فِي المَوَطَّأ مِنْ حَدِيْثِ النَّبِيِّ ﷺ/ لأبي عُمَر يُوسُف بن عَبْدِ البر النَّمْريِّ الأنْدَلُسِيِّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: فيصل يوسف أحمد العلي- الطَّاهِر الأَزْهَر خُذَيْري، طبعة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت الإصدار ٥٢ من إصدارات مجلة الوعي الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.
- تقييد العلم/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: يوسف العش، طبعة: إحياء السنة النبوية – بيروت، الطبعة: الأولى.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير/ لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م. وطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
- تلخيص المتشابه في الرسم/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، طبعة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ تأليف: الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي (ت٤٦٣)/ تحقيق: مصطفى بن أحمد

العلوي، محمد عبد الكبير البكري/ نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة: الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم/ المؤلف: ابن البرقي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المصري (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري التميمي، طبعة: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- التمييز/ للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم أبي الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.
- تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين للسمرقندي/المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت٣٧٣هـ)/حققه وعلق عليه: يوسف علي بديوي/الناشر: دار ابن كثير، دمشق — بيروت/الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل/المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني (ت١٣٨٦هـ)/مع تخريجات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة/الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت/الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تهذيب التهذيب/المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن/ الهند/الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ. وطبعة: دار الفكر، بيروت/الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف بالتعاون مع فريق من الباحثين، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى من (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) إلى (١٤٢٣هـ - ١٩٩٢م)، فقد طُبعت أجزاء الكتاب تباعًا.
- الثقات/ تأليف الإمام أبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي ت(٣٥٤هـ)، دار النشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م. وطبعة: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند/الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ -١٩٧٣م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل/المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت٧٦١)/المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي/الناشر: عالم الكتب – بيروت/الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.
- جامع بيان العلم وفضله/ لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، طبعة: دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، طبعة: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- الجرح والتعديل/تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي (ت٣٢٧)/الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ- ١٩٥٢م.
- الحجة للقراء السبعة/ للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي- بشير جويجابي، راجعه ودققه عبد العزيز رباح- أحمد يوسف الدقاق، طبعة: دار المأمون للتراث- دمشق-بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني/الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت/الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ. وطبعة: السعادة – مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- خصائص مسند الإمام أحمد/ لأبي موسى المديني (ت٥٨١هـ)، طبعة: مكتبة التوبة، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام/ للإمام يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، طبعة: مكتبة ابن كثير- الكويت، ومؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- خلاصة البدر المنير/ لابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

- الخلافيات/المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨)/تحقيق: الفريق العلمي بدار الروضة/الناشر: دار الروضة – القاهرة/الطبعة: الأولى ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله اليماني المدني/طبعة: دار المعرفة – بيروت.
- الدعاء/ لأبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البخاري، طبعة: دار البشائر الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الدعاء/ لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (ت٣٣٠هـ)، تحقيق: عمرو عبد المنعم، طبعة: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، مكتبة العلم - جدة، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ.
- الدعوات الكبير/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، طبعة: دار غراس للنشر والتوزيع – الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.
- دلائل النبوة/ لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور غالب بن محمد حامضي وآخرون/طبعة: جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصوال الدين، الطبعة: ١٤٣٢ هـ.
- دلائل النبوة/ لجعفر بن محمد الفِرْيابِي (ت٣٠١هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، طبعة: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.

- دلائل النبوة/ لجعفر بن محمد بن المعتز أبي العباس المستغفري السمرقندي (ت٤٣٢هـ)، تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم، طبعة: دار النوادر – دمشق، الطبعة: الأولى ٢٠١٠م.
- دلائل النبوة/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة: دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين/المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨)/المحقق: حماد بن محمد الأنصاري/الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة/الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم/ لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، طبعة: مؤسسة الكتب الثقافية– بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ– ١٩٨٥م.
- ذكر المدلسين/ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، طبعة: دار عالم الفوائد– مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.
- ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين/ لشمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، طبعة: مكتبة النهضة الحديثة– مكة، الطبعة: الأولى.

- ذيل ميزان الاعتدال/ المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت٨٠٦ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام/ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري، طبعة: الفاروق الحديثة- القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه/المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت٢٧٥)/المحقق: محمد الصباغ/الناشر: دار العربية — بيروت.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم/ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، طبعة: دار البشائر الإسلامية- بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- الزهد الكبير/ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، طبعة: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٩٩٦م.
- الزهد/ لابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، طبعة: الدار السلفية - بومباي، ودار الريان للتراث - القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- الزهد/ لأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: منذر سليم، طبعة: دار أطلس – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- الزهد/ لأبي داود السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، طبعة: دار المشكاة، حلوان – مصر، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- الزهد/ لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، رواية صالح بن أحمد، مخطوط بيانات المخطوط المكتبة الظاهرية- مجاميع عمرية رقم ١٠ (ق ١٨٥ إلى ق ٢٠٤). وطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين.
- الزهد/ لأسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأُموي القرشي، الملقب بأسد السنة، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، طبعة: مكتبة التوعية – مصر، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- الزهد/ لعبد الله بن المبارك المَرْوَزِي (ت١٨١هـ) (رواية الحسين المروزي عنه)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة: دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٨٦هـ.
- الزهد/ للمعافى بن عمران الموصلي، تحقيق: د. عامر حسن صبري، طبعة: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- الزهد/ لهَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر التميمي الدارمي الكوفي (ت ٢٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، طبعة: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.

- الزهد/ لوكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي (ت١٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، طبعة: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- زهر الفردوس أو الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس/تأليف: الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)/مخطوط.
- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، طبعة: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- السنة/ لابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم بن فيصل الجوابرة، طبعة: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- السنة/ لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني، طبعة: دار الراية - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- سنن ابن ماجه/ للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر، بيروت. وطبعة: دار التأصيل -مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- سنن أبي داود/ للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥)، طبعة دار الجنان، ومؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م. وطبعة المكتبة العصرية، صيدا — بيروت/المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

- سنن الأثرم/ لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانىء الأَثْرَم (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، طبعة: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- سنن البيهقي الكبرى. للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨)، طبعة مكتبة دار الباز، مكة المكرمة. وطبعة: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنات/ المحقق: محمد عبد القادر عطا/الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- سنن الترمذي أو (الجامع الكبير/ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، طبعة: دار التأصيل - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م. وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر وآخرون.
- سنن الدارقطني/المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)/حققه: شعيب الارنؤوط، وآخرون/طبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت — لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- السنن الصغير أو الصغرى/المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي/المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي/دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان/الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م. وطبعة: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

- السنن الكبرى/ للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت٣٠٣هـ)/ تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، طبعة: دار التأصيل – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م. وطبعة: مؤسسة الرسالة — بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- السنن الكبير أو الكبرى/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، طبعة: دار هجر – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
- سنن النسائي الصغرى (المجتبى)/ للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣)، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م. وطبعة: دار التأصيل – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.
- سنن سعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)/ تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعيد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، طبعة: دار الألوكة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
- السنن/ لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣)/المحقق: أحمد محمد نور سيف/دار النشر: مكتبة الدار – المدينة

المنورة/الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. وطبعة: طبعة: الفاروق الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري.

- سؤالات ابن هانئ الأثرم لأحمد بن حنبل/المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١)/المحقق: د. عامر حسن صبري/الناشر: دار البشائر الإسلامية — بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- سؤالات أبي بكر الأثرم (ت٢٧٣هـ) للإمام أحمد بن حنبل/تحقيق: محمد بن علي الأزهري، طبعة: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني/ لأبي بكر أَحمد بن محمد بن أَحمد بن غالب البرقاني (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: لأبي عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- سؤالات أبي داود (ت٢٧٥هـ) للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم/المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)/تحقيق: د. زياد محمد منصور/طبعة: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة/الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ. طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني/ لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي (ت٣٨٨هـ)،

تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني/المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (ت٢٧٥)/المحقق: محمد علي قاسم العمري/الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه/المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت٤٢٥)/المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري/الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) للدارقطني (ت٣٨٥هـ)/ تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. وطبعة: مكتبة المعارف — الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤-١٩٨٤م.
- سؤالات السلمي للدارقطني/ لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ.
- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره/المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت٤٢٧)/المحقق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر/الناشر: مكتبة المعارف — الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ —

١٩٨٤م. وطبعة: دار الفاروق الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- سؤالات عثمان بن طالوت المصري لابن معين(تاريخ هاشم بن مرثد عن ابن معين)/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣هـ)/تحقيق: محمد علي الأزهري/طبعة: الفاروق الحديثة – مصر/الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي ابن المديني/المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت٢٣٤)/المحقق: موفق عبد الله عبد القادر/الناشر: مكتبة المعارف – الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ. وطبعة: دار الفاروق الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- سؤالات مسعود بن علي السجزي لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري/المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥)/المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر/دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. وطبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- سؤلات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء/ للإمام الحافظ أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الرازي (ت ٢٦٤هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، طبعة: دار الفاروق الحديثة –

القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري.

- شرح السنة/المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت٥١٦)/تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش/الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت/الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح سنن أبي داود/ لبدر الدين العينى (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، طبعة: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- شرح علل الترمذي/المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب االسَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥)/المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد/الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء — الأردن/الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- شرح مشكل الآثار/المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت٣٢١)/تحقيق: شعيب الأرنؤوط/الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت/الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م.
- شرح معاني الآثار/ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، المعروف بالطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، طبعة: دار عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- شرف أصحاب الحديث/ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد خطي، طبعة: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة. وطبعة: مكتبة ابن تيمية–مصر، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شعب الإيمان/تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨)/تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد/أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي/الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند /الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- صحيح ابن حبان/ لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي الدارمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، المسمَّى التقاسيم والأنواع/ ولكن المعتمد ترتيب ابن بَلبان المسمَّى الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان/ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- صحيح ابن خزيمة/ للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- صحيح أبي داود – الأم/المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠)/الناشر: مؤسسة غراس، الكويت/الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)/ للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، طبعة: دار طوق النجاة، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، وهي مصورة عن الطبعة: السلطانية، التي طبعت بالمطابع الأميرية ببولاق، مصر، مع إضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. وطبعة دار الفكر- بيروت، لبنان.
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)/المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)/المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي/الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت. وطبعة: دار التأصيل — القاهرة.
- الصفات/ لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- صفة الجنة/ لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: علي رضا عبد الله، طبعة: دار المأمون للتراث — دمشق، الطبعة: الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- صفة النار/ لابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، طبعة: دار أطلس الخضراء - الرياض ضمن الجزء الثالث من موسوعة ابن أبي الدنيا، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- الضعفاء الصغير/ لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبي عبد الله (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، طبعة: دار الوعي — حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ. وطبعة: مكتبة ابن عباس، مصر/الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- الضعفاء والمتروكون/المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥)/المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري/الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الضعفاء الكبير/ لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت٣٢٢هـ)/تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة: دار المكتبة العلمية – بيروت/الطبعة:الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م. وطبعة: دار التأصيل– القاهرة، الطبعة: الأولى٢٠١٣هـ. وطبعة: دار ابن عباس– مصر، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٨م. وطبعة: دار الرشد–الرياض، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي الطبعة: الأولى ١٤٣٧ هـ. ٢٠١٦م.
- الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي/المؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة (ت٢٦٤)/المحقق: د. سعدي الهاشمي/الناشر: الجامعه الاسلامية - المدينه المنورة/الطبعة: الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الضعفاء والمتروكون/ تأليف الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣)، الناشر: دار الوعي – حلب/المحقق: محمود إبراهيم زايد/الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- الضعفاء والمتروكون/المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥)/المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية/الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وطبعة: دار

الفـاروق الحديثـة للطباعـة والنشـر- القـاهرة، الطبعـة: الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

- الضـعفاء والمتروكون/المؤلـف: أبـو عبـد الـرحمن أحمـد بـن شـعيب النسـائي (ت٣٠٣)/المحقق: محمود إبراهيم زايد/الناشر: دار الوعي – حلب/الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هــ. وطبعـة: مؤسسـة الكتـب الثقافيـة- بـيروت، الطبعـة: ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- الضعفاء والمتروكون/المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمـد الجـوزي (ت٥٩٧)/المحقـق: عبـد الله القاضي/الناشـر: دار الكتـب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الضـعفاء/ لأبي الفـتح محمـد بـن الحسـين المَوْصِـلي الأَزْدي (ت٣٧٤هـ)، والكتاب في عداد المفقود ويتم العزو إليه من خلال المصادر الوسيطة التي تنقل عنه.
- الضـعفاء/ لأبي زرعـة الـرازي/ الرسـالة العلميـة: لسـعدي بـن مهـدي الهاشمي/الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، السعودية/الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الضعفاء/ لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، طبعة: دار الثقافة - الدار البيضاء/ المغرب، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- الضعفاء/المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت٢٥٦)/تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين/الناشر: مكتبة ابن عباس – مصر/الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- طبقات الحفاظ وأسماء المدلسين/ للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد زياد بن عمر التكله، طبعة: دار البشائر الإسلامية (ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر (١٣٣)، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- الطبقات الكبرى أو الطبقات الكبير/ لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، طبعة: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م. وطبعة: دار صادر - بيروت، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
- طبقات المدلسين/المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي/الناشر: مكتبة المنار - عمان/الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
- علل الترمذي الكبير/المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩)/رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي/المحقق: صبحي السامرائي وآخرون/الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت/الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.
- علل الحديث لابن أبي حاتم/المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧)/تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد الحميد و د/ خالد الجريسي/الناشر: مطابع الحميضي/الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م. وطبعة: دار المعرفة، بيروت.

- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية/المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت٥٩٧)/المحقق: إرشاد الحق الأثري/الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان/الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية/ تأليف: الإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني/ تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله/الناشر: دار طيبة، الرياض/ الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. وطبعة: مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- العلل ومعرفة الرجال -(رواية المروزي وغيره)/ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)/تحقيق: صبحي البدري السامرائي/طبعة: مكتبة المعارف — الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- العلل ومعرفة الرجال -(رواية عبد الله)/ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)/تحقيق: وصي الله بن محمد عباس/طبعة: دار الخاني، الرياض/الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ.
- العلل/المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت٢٣٤)/المحقق: محمد مصطفى الأعظمي/الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت/الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م. وطبعة: دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ.
- غريب الحديث/ للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبي محمد لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، طبعة: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

- غريـب الحـديث/المؤلف: إبـراهيم بـن إسـحاق الحـربي أبـو إسـحاق (ت٢٨٥)/المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد/الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة/الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- غريب الحديث/المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨)/المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي/خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي/الناشر: دار الفكر – دمشق/عام النشر: ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- غريب الحديث/المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي (ت٢٢٤)/المحقق: د. محمد عبد المعيد خان/الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن/الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
- غريب القرآن/المؤلف: محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، أحمد صقر، طبعة: دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة: المصرية)، الطبعة: ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢)، طبعة دار المعرفة، بيروت/رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي/أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري/ للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

- فضائل الأوقات/ تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨)/تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي/الناشر: مكتبة المنارة، مكة المكرمة/الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- فضائل الصحابة/ للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
- فضائل القرآن/ لأبي عبيد القاسم بن سلَّام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، طبعة: دار ابن كثير - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.
- فضائل شهر رجب/ لأبي محمد الخَلَّال (ت٤٣٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يوسف، طبعة: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- فضل قيام الليل والتهجد/ لأبي بكر الآجُرِّي، تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، طبعة: دار الخضيري - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الفقيه والمتفقه/المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)/المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي/الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية/الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- الكامل في ضعفاء الرجال/ لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: د. مازن محمد السرساوي، طبعة: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م. وطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م. وطبعة: دار الفكر، بيروت/ تحقيق: يحيى مختار غزاوي/ الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م
- الكفاية في علم الرواية/المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)/المحقق: أبو عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني/الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة. وطبعة: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.
- الكنى والأسماء/ لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين (ت٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، طبعة: الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ.
- الكنى والأسماء/المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)/المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري/الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- لسان الميزان/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، طبعة: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م. وطبعة: دار البشائر الإسلامية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

- المتفق والمفترق/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد صادق الحامدي، طبعة: دار القادري - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين/المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤)/المحقق: محمود إبراهيم زايد/الناشر: دار الوعي — حلب/الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ. طبعة: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولي، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي/ للرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، طبعة: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٤هـ.
- المحلى بالآثار/ تأليف الإمام أبي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦هـ)، طبعة دار الفكر، بيروت. وطبعة: دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م، تحقيق: خالد الرباط بمشاركة الباحثين بدار الفلاح.
- مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم/ لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: جـ ١، ٢ عَبد الله بن حمد اللحَيدَان- جـ ٣ - ٧ سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميَّد، طبعة: دَارُ العَاصِمَة- الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ.

- المدخل إلى الصحيح/ لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي بمساعدة بعض طلاب العلم، طبعة: دار الإمام أحمد - القاهرة، الطبعة: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- المدخل إلى علم السنن (السنن الكبرى)/المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ هـ - ٤٥٨ هـ)/اعتنى به: محمد عوامة/طبعة: دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت — لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٧م.
- المدخل إلى كتاب الإكليل/ لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، طبعة: دار المغربي للطباعة المنصورة — مصر.
- المدلسين/ لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: د رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، طبعة: دار الوفاء، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- المراسيل/ لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- المراسيل/المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني (ت٢٧٥)/المحقق: شعيب الأرناؤوط/الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ. وطبعة: دار الصميعي- الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ، تحقيق: عبد الله بن مساعد الزهراني.

- مسائل ابن أبي شيبة عن شيوخه/المؤلف: أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي مولاهم الكوفي (ت٢٩٧)/المحقق: عامر حسن صبري/دار النشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبي الفضل صالح (ت٢٦٦هـ)/المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١)/الناشر: الدار العلمية – الهند.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه/ رواية أبي يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام المروزي، المعروف بالكوسج (ت٢٥١هـ)، تحقيق: خالد بن محمود الرباط - وئام الحوشي - د. جمعة فتحي، طبعة: دار الهجرة- الرياض/ السعودية، الطبعة: ١٤٢٥ هـ -٢٠٠٤ م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل/ رواية ابنه أبي الفضل صالح (ت٢٦٥هـ)، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأَزهري، طبعة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل/ رواية أبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، طبعة: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل/ رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، طبعة: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م. وطبعة: المكتب الإسلامي- بيروت.

- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني/ لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وآخرون، طبعة: مكتبة ابن تيمية، مصر/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مسائل حرب الكرماني من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب/المؤلف: أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني (ت٢٨٠هـ)/إعداد: فايز بن أحمد بن حامد حابس/إشراف: الدكتور حسين بن خلف الجبوري/طبعة: جامعة أم القرى/عام النشر: ١٤٢٢ هـ.
- مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت٢٩٧هـ) عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري ، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- مستخرج أبي عوانة/المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت٣١٦هـ)/تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي/الناشر: دار المعرفة – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- المستدرك على الصحيحين/ لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي النيسابوري، المعروف بابن البَيِّع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، طبعة: دار التأصيل - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م. وطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

- مسند ابن الجعد- أو (الجعديات/لأبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق: عـامر أحمـد حيـدر، طبعـة: مؤسسـة نـادر - بـيروت، الطبعـة: الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- مسند أبي بكر ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)/ تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمـد بـن فريـد المزيـدي، طبعـة: دار الـوطن - الريـاض، الطبعـة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- مسند أبي هريرة رضي الله عنه/ لأبي إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري السمسـار (ت بعـد٢٨٢هـ)، تحقيـق: د. عـامر حسـن صـبري، طبعـة: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- مسند أبي يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ)/ تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، طبعـة: دار التأصيل، الطبعـة: الأولى، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م. وطبعـة: دار المأمون للتراث — جدة، ط٢ ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
- مسـند أحمـد/ للإمـام أبي عبـد الله أحمـد بـن محمـد بـن حنبـل الشـيباني (ت٢٤١هـ)، طبعـة مؤسسـة قرطبـة، القـاهرة. وطبعـة: مؤسسـة الرسـالة — بيروت، تحقيق: فريق تحقيق: منهم: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد ومحمد نعـيم العرقسوسـي وإبـراهيم الزيبـق وغـيرهم، الطبعـة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مسند إسحاق بن راهويه/ للإمام أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي، المعروف بـابن راهويه (ت٢٣٨هـ)، تحقيـق: مركـز البحوث بـدار التاصيل، طبعة: دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

- مسند الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)/ تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ﻫ - ٢٠٠٥م.
- مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)/المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي المكي (ت٢٠٤)/رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (ت٧٤٥)/تحقيق: ماهر ياسين فحل/الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت/الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
- مسند الإمام الشافعي/المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان المطلبي القرشي المكي (ت٢٠٤)/رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي/تحقيق: السيد يوسف الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسيني/الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.
- مسند البزار-المسمَّى بـ(البحر الزخار)/ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت٢٩٢ﻫ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله من الجزء الأول إلى التاسع، وعادل بن سعد من الجزء العاشر إلى السابع عشر، وصبري عبد الخالق الشافعي حقق الجزء الثامن عشر، طبعة: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- مسند الحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢ﻫ)- (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)/ للحافظ الهيثمي (ت٨٠٧ﻫ)، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، طبعة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤١٣ﻫ - ١٩٩٢م.

- مسند الحميدي/ لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت٢١٩هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، طبعة: دار السقا – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- مسند الدارمي المعروف بـ(سنن الدارمي)/ للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، طبعة: دار التأصيل – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.
- المسند الروياني/ للحافظ أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن علي، طبعة: مؤسسة قرطبة – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- مسند السراج/ لأبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران المعروف بالسَّرَّاج (ت٣١٣هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، طبعة: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد – باكستان، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- مسند الشاشي/ لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنْكَثي (ت٣٣٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، طبعة: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
- مسند الشاميين/ لأبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
- مسند الشهاب/ لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد

السلفي، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

- المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم/ للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بكليَّة الحديث الشَّريف بالجامعة الإسلاميَّة، طبعة: الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- مسند الطيالسي/ لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود البصري الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، طبعة: دار هجر - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم/المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠)/المحقق: محمد حسن/الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المسند/ المصنف: عبد الله بن وهب المصري (ت١٩٧هـ)، تحقيق: محي الدين بن جمال البكاري، طبعة: دار التوحيد لإحياء التراث، الطبعة: الأولى ٢٠٠٧م.
- معالم السنن/ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد راغب الطباخ، طبعة: المطبعة: العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال/ رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق (ت٢٨٤هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

فهرس المحتويات

تم بحمد الله